



جامعة مؤتة  
عمادة الدراسات العليا

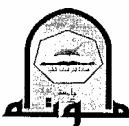
التعريف والتكيير بين النحويين والبلغيين  
دراسة دلالية وظيفية  
(نماذج من سور المكية)

إعداد الطالب  
نوح عط الله الصرايرة

إشراف الدكتور  
يوسف القماز

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا  
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في اللغة قسم اللغة العربية وأدابها

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



### إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نوح عطا الله الصرايحة الموسومة بـ:

#### التعريف والتكيير بين النحوين والبلاغيين (دراسة دلالية وظيفية-نماذج من السور المكية)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع
2007/5/14	د. يوسف عواد القماز
2007/5/14	أ.د. زهير أحمد المنصور
2007/5/14	أ.د. سمير محمود الدروبي
2007/5/14	أ.د. علي توفيق الحمد

عميد الدراسات العليا  
أ.د. حسام الدين المبيضين



## الإهاداء

إِلَى النَّبِيِّ الَّذِي رَوَانِي بِحَنَانٍ  
إِلَى الْحَضْنِ الَّذِي ضَمَّنَنِي بِأَمَانٍ  
إِلَى الْكَفِ الَّذِي مسحَ عَلَى آلامِي بِسَلَامٍ  
وَالِدَّيِ الْعَزِيزَيْنِ، رَقَعَ اللَّهُ ذِكْرَهُمَا، وَأَعَزَّ قَدْرَهُمَا، وَجَزَاهُمَا عَنِي كُلَّ خَيْرٍ.  
إِلَى الْحَبِيبِ الْقَرِيبِ، مَنْ قَدَرَنَا فَقَدَرَنَا، أَنْسَتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَقَرَّتْ بِهِ الْعَيْنُ،  
الْعَزِيزُ حَامِدُ مُوسَى سَلَامُهُ الطَّرَاوُنَهُ وَطَفْلَتَهُ الْغَالِيَةُ (وَئَامُ).  
إِلَى مَنْ عَرَفْتُهُ فَأَلْفَتُهُ أَخًا وَصَدِيقًا، وَصَاحِبًا وَرَفِيقًا، وَجَلِيسًا أَنِيسًا، لَا يُمْلِى عَلَى  
قُرْبِهِ، وَلَا يُنْسَى عَلَى بُعْدِهِ، الصَّدِيقُ خَالِدٌ شَهَادَهُ رَشِيدُ السَّمِيرَاتِ.  
أَهْدَى هَذَا الْعَمَلَ وَفَاءً وَحْبًا، وَتَقْدِيرًا وَقُرْبًا.

نوح الصرايرة

## الشكر والتقدير

يُسْعِدُنِي أَنْ أَتَقَدَّمَ بخالصِ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ لِأُسْتَادِي الْفَاضِلِ الدَّكْتُورِ يُوسُفِ  
الْقَمَازِ الَّذِي تَكَبَّدَ عَنَّا إِلَيْهِ اسْرَافٍ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ بَعْدَ أَنْ تَفَرَّقَتْ بِي السُّبُلُ، فَكَانَ لِي  
نَعْمَ الْعُونُ وَالْمَرْشُدُ وَالنَّاصِحُ وَالْمُوجِّهُ، فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي كُلَّ خَيْرٍ.  
كَمَا أَتَقَدَّمُ بجزيلِ الشُّكْرِ لِأَسَانِذِي الْأَفَاضِلِ: الأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ عَلَيِ الْحَمْدِ،  
وَالْأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ سَمِيرِ الدَّرُوبِيِّ، وَالْأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ زَهِيرِ الْمُنْصُورِ؛ لِتَقْضِيَّهُمْ بِقَبُولِ  
مُنْاقِشَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَإِبَادَاءِ مُلَاحِظَاتِهِمُ القيِّمةِ وَتَوْجِيهَاتِهِمُ السَّدِيدَةِ لِتَقْوِيمِ الْمُعَوَّجِ  
وَتَصْوِيبِ الْخَطِّ، فَجَزَاهُمُ اللَّهُ عَنِّي كُلَّ خَيْرٍ.  
كَمَا أَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ الْجَزِيلِ لِأَخِي (عَلَيْهِ) لِمَا قَدَّمَهُ لِي مِنْ مُسَاعَدَةٍ فِي طَبَاعَةِ هَذِهِ  
الرِّسَالَةِ وَتَنْسِيقِهَا.

نوح الصرايرة

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ .....	الإهداء.....
ب .....	الشكر والتقدير.....
ـ ج .....	فهرس المحتويات.....
ـ د .....	الملخص باللغة العربية.....
ـ ه .....	الملخص باللغة الإنجليزية.....
1 .....	الفصل الأول: التعريف والتكيير عند النحويين.....
1 .....	1. المقدمة .....
4 .....	2. التعريف والتكيير لغةً واصطلاحاً.....
4 .....	2.1. المعرفة لغة.....
4 .....	2.2. النكرة لغة.....
5 .....	3. المعرفة اصطلاحاً.....
7 .....	4. النكرة اصطلاحاً.....
9 .....	3.1. المعايير الدلالية للتعريف والتكيير.....
12 .....	4.1. المعارف.....
12 .....	1.4.1. تحديد المعارف.....
15 .....	2.4.1. رتبة المعارف.....
15 .....	1.2.4.1. الخلاف في رتبة المعارف.....
16 .....	2.2.4.1. رتبة المضاف لمعرفة.....
17 .....	3.2.4.1. تفاوت ما يندرج تحت كل قسم من المعارف.....
18 .....	4.2.4.1. أثر السياق في تفاوت رتب المعارف.....
18 .....	5.2.4.1. ثمرة موضوع تفاوت المعارف.....
19 .....	3.4.1. الضمائر وظائفها ودلالاتها.....
29 .....	4.4.1. العلم وظيفته ودلالاته.....
29 .....	1.4.4.1. أنواع العلم.....

30 .....	<b>2.4.4.1 وظائف العلم ودلالاته</b>
32 .....	<b>3.4.4.1 دلالة الكنية</b>
34 .....	<b>4.4.4.1 دلالة اللقب</b>
35 .....	<b>5.4.4.1 عدم دلالة الأعلام على معانيها</b>
36 .....	<b>5.4.1 أسماء الإشارة وظائفها ودلالاتها</b>
36 .....	<b>1.5.4.1 وظائف أسماء الإشارة ودلالاتها</b>
39 .....	<b>2.5.4.1 تناوب أسماء الإشارة وتعاقبها</b>
42 .....	<b>6.4.1 الأسماء الموصولة وظائفها ودلالاتها</b>
51 .....	<b>7.4.1 المعرف بالأداة وظائفه ودلالاته</b>
55 .....	<b>8.4.1 المعرف بالإضافة وظائفه ودلالاته</b>
59 .....	<b>9.4.1 الوظيفة العامة للمعارات</b>
61 .....	<b>5.1 النكرة</b>
61 .....	<b>1.5.1 علامات النكرة</b>
63 .....	<b>2.5.1 مراتب النكرة</b>
66 .....	<b>2.5.1 وظائف النكرة ودلالاتها</b>
71 .....	<b>الفصل الثاني: التعريف والتكيير عند البلاغيين</b>
71 .....	<b>1.2 مدخل</b>
72 .....	<b>2.2 التعريف</b>
73 .....	<b>1.2.2 الضمائر وظائفها ودلالاتها</b>
78 .....	<b>2.2.2 العلم وظائفه ودلالاته</b>
85 .....	<b>3.2.2 أسماء الإشارة وظائفها ودلالاتها</b>
92 .....	<b>4.2.2 الموصول وظائفه ودلالاته</b>
104 .....	<b>5.2.2 المعرف بالأداة وظائفه ودلالاته</b>
108 .....	<b>6.2.2 المعرف بالإضافة وظائفه ودلالاته</b>
115 .....	<b>7.2.2 تعريف المسند</b>
119 .....	<b>3.2 التكيير</b>

120 .....	1.3.2 تكير المسند إليه وظائفه ودلائله.....
127 .....	2.3.2 تكير المسند وظائفه ودلائله.....
129 .....	3.3.2 موقف المحدثين من آراء البلاغيين في التكير.....
<b>الفصل الثالث: نماذج دلالية من سور المكية .....</b>	
134 .....	1.3 من سورة الفاتحة.....
135 .....	2.3 من سورة الأنعام.....
137 .....	3.3 من سورة الأعراف.....
139 .....	4.3 من سورة يونس.....
140 .....	5.3 من سورة يوسف.....
142 .....	6.3 من سورة إبراهيم .....
143 .....	7.3 من سورة الحجر.....
144 .....	8.3 من سورة النحل .....
145 .....	9.3 من سورة الإسراء.....
145 .....	10.3 من سورة الكهف .....
147 .....	11.3 من سورة مريم .....
149 .....	12.3 من سورة طه.....
151 .....	13.3 من سورة الأنبياء .....
153 .....	14.3 من سورة الفرقان .....
154 .....	15.3 من سورة الشعراء.....
155 .....	16.3 من سورة النمل .....
156 .....	17.3 من سورة القصص .....
156 .....	18.3 من سورة العنكبوت .....
157 .....	19.3 من سورة الروم .....
157 .....	20.3 من سورة فاطر .....
158 .....	21.3 من سورة يس.....
159 .....	22.3 من سورة ص .....
159 .....	23.3 من سورة الزمر .....

160 .....	24 من سورة غافر .....	24.3
160 .....	25 من سورة الشورى .....	25.3
161 .....	26 من سورة الزخرف.....	26.3
161 .....	27 من سورة الجاثية.....	27.3
162 .....	28 من سورة ق.....	28.3
163 .....	29 من سورة الطور .....	29.3
163.....	30 من سورة القمر .....	30.3
164 .....	31 من سورة الحاقة .....	31.3
164 .....	32 من سورة نوح.....	32.3
164 .....	33 من سورة المرسلات.....	33.3
165 .....	34 من سورة التكوير .....	34.3
166 .....	35 من سورة قريش .....	35.3
166 .....	36 الخاتمة .....	36.3
169 .....	<b>قائمة المصادر والمراجع.....</b>	

## **الملخص**

### **التعريف والتذكير بين النحوين والبالغين دراسة دلالية وظيفية (نماذج من سور المكية)**

**نوح عط الله الصرابيره  
جامعة مؤتة، 2007**

تعنى هذه الدراسة بالجانب الوظيفي والدلالي للمعارف والنكرات عند النحوين والبالغين، وهي دراسة وصفية تحليلية تهدف إلى جمع شتات المسألة في دراسة مستقلة للوقوف على دلالات المعرف والنكرات ووظائفها، وجاءت في ثلاثة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

**الفصل الأول:** يعني هذا الفصل بالمعرف والنكرات عند النحوين حيث تم تحديد المصطلح وبيان اختلاف النحوين في عدد المعرف ورتبها، ثم تناول المعرف حسب رتبها عند جمهور النحوين مع عرض وظائف كل منها ودلالاتها، ثم تناول النكرات مع بيان وظائفها ودلالاتها في الجملة العربية.

**الفصل الثاني:** يعني بوظائف المعرف والنكرات عند البالغين، وتم تناول المعرف على نمط عرضها عند النحوين مع بيان وظائفها ودلالاتها، ثم تناول النكرات ودلالاتها من الناحية البلاغية.

**الفصل الثالث:** ويتناول نماذج متعددة لدلالات المعرف والنكرات من خلال آيات من بعض سور المكية في القرآن الكريم.

وختمت الدراسة بخاتمة عرض فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

## **Abstract**

### **Definization and Indefinization between syntacticians and Rhetoricians A functional, Semantic study The Makki Surats as samples**

**Nooh Al-sarairah**

**Mu'tah university, 2007**

This study explores aims at studying the semantic and functional aspects of definites and indefinites in the view of syntacticians and Rhetoricians. This study is descriptive and analytic, and it aims at integrating the case in an independent study consisting of three chapters and conclusion:

Chapter one: this chapter deals with the syntacticians' view of definites and indefinites. The term has been defined, and the syntacticians' controversy over the number of definites and their ranks has been presented. The chapter then deals with the definites according to their rank for syntacticians, and it shows their functions and significance. Then the chapter deals with the indefinites and the explanation of their functions and significance in the Arabic sentence.

Chapter two: this chapter concerns the rhetoricians' view of the functions of the definites and the indefinites. Moreover, the same pattern of presenting the definites, their functions and significance for syntacticians has been used. The chapter deals with the indefinites and their significance in rhetoric.

Chapter three: this chapter explores many examples on the significance of definites and indefinites from many Makki Surats.

The study concludes with the major results that the study has reached.

## الفصل الأول

### التعريف والتوكير عند النحويين

#### 1.1 المقدمة:

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، المتصف بالجلال والجمال، والمترد بالخلق والكمال، رب العالمين، منزل القرآن بلسان عربي مبين، وصلاة ربى وسلامه على أصح من نطق بالضاد رسوله محمد النور المبين، خير الورى، وأعز من وارى الثرى، وأزكي من صام وصلى، وبعد:

فمن أساليب اللغة العربية أسلوب التعريف والتوكير، وهو أسلوب يعني به النحويون، فلا يكاد يخلو منه مؤلف نحوئي قديم أو حديث، وقد تناولوا مصطلح التعريف والتوكير، ووضعوا للمعارات والنكرات ضوابط ينماز بها كل قسم من الآخر، ثم تناولوا أقسامها وعددها على خلاف بينهم في ذلك، كما عنوا بوظائف المعرف ودلائلها، فذكروا لكلّ قسم منها الوظائف التي وضع من أجلها، ثم انتقلا إلى النكرات وبيّنوا دلائلها ووظائفها في الجملة العربية.

ولم تقصر دراسة هذا الأسلوب على النحويين وإنما يعني به البلاغيون أيضاً، فبدأت المسألة عندهم متفرقة لا تعتمد على ضوابط محددة، كما نرى عند الزمخشري في تفسيره، وعند عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، ثم جاء السكاكى وقَنَنَ هذا الأسلوب في مفتاح العلوم، وتبعه البلاغيون في مصنفاتهم، وكان تعرضاً لهم لهذا الأسلوب ضمن علم المعاني في أثناء حديثهم عن أحوال المُسند والمُسند إليه، وأصبح هذا الأسلوب من المسائل المستركرة بين النحويين والبلاغيين.

وقد يعني البلاغيون بالجانب الوظيفي والدلالي للمعارات والنكرات، فذكروا أقسام المعرف وبيّنوا ما يستخدم له كلّ قسم وما يدلّ عليه، ثم تناولوا النكرات مُبيّنين وظائفها ودلائلها فأصابوا حيناً وأخطئوا آخر، وجاءت المسألة عندهم أقرب إلى الجانب النحوي منها إلى الجانب البلاغي.

وأثناء قراءتي المتكررة في النحو والبلاغة شعرت أن هذه المسألة تحتاج إلى دراسة تقف على دلالات المعرف والنكرات ووظائفها وتجمع بين جانبيها: النحوي والبلاغي، وكان هذا دافعاً لي لأبحر في لجج النحو والبلاغة، فألتفت ذرراً هذه

المسألة، وأجمع شتاتها، وأقرب بعدها، في دراسة مستقلة تحيط بالمسألة عن النحوين والبلغيين، وتختص بالجانب الوظيفي الدلالي لها.

وثمة دراسات كثيرة سبقت هذه الدراسة، فمعظم ما ألف في النحو قديماً ابتداء بكتاب سيبويه ومقتضب المبرد وما تلاهما تناول هذه المسألة، وكثير من المؤلفات النحوية العامة الحديثة تناولها أيضاً على نمط عرضها عند القدماء.

وكذلك الأمر بالنسبة للبلاغة، فمعظم المؤلفات البلاغية العامة القديمة ابتداء بمفتاح السكاكى وتلخيص القزويني تناول هذه المسألة، وكثير من المؤلفات البلاغية العامة الحديثة تناولها كما نرى في علوم البلاغة للمراغي، والمنهاج الواضح لحامد عونى، وأساليب بلاغية لأحمد مطلوب، والبلاغة الاصطلاحية لعبدة قلقيله...

غير أن هذه المؤلفات لم تجمع المسألة بجانبيها: النحوي والبلاغي، فمن ألف في النحو تناول المسألة من الجانب الذي يهمه، ومن ألف في البلاغة تناول المسألة من الجانب الذي يخصه، كما أن هذه الدراسات كانت عامة لم تتناول المسألة بشكل مستقل، ولم تختص بالجانب الوظيفي الدلالي.

وتحتها بعض الدراسات التي تناولت التعريف والتكمير بشكل مستقل كما في دراسة غرانتشيا غابرتشان الموسومة بـ(نظريات أدوات التعريف والتكمير وقضايا النحو العربي)، وترجمتها إلى العربية د. جعفر دك الباب، وهي دراسة تعنى بأدوات التعريف والتكمير ولا تُعنى كثيراً بالوظائف والدلالات، كما أنها دراسة تقتصر على الجانب النحوي الممزوج بالمنطق الفلسفية.

وكدراسة محمود نحلة الموسومة بـ(التعريف والتكمير بين الدلالة والشكل)، وعنيت بعلامات المعرفة والنكرة الشكلية والدلالية وأهمها الدلالة العامة وهي الشيوع والتَّعيين، فلم تُعن بالدلالات والوظائف الخاصة لكل قسم من أقسام المعرف، ولم تُنطرق إلى الجانب البلاغي، فهي دراسة تقتصر على الجانب النحوي.

وكدراسة محمود عبد الله الموسومة بـ(أثر ظاهرة التعريف والتكمير في السياق اللغوي)، وهي دراسة تقتصر على الجانب النحوي أيضاً، ومع أنها تناولت المعرف قسمًا إلا أنها لم تُعن كثيراً بالوظائف والدلالات الخاصة لكل منها، فتكتاد تقتصر على الدلالة العامة وهي الشيوع والتَّعيين.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسدّى هذا الفَقْسَ، وهي دراسةٌ وصفيَّةٌ تحليليَّةٌ  
وليس مُقارنةً كما قد يبدو من ظاهِرِها، وإن لم تخلُ من المقارنة أحياناً، وقد جاءت  
في ثلاثة فصولٍ وخاتمة على النحو الآتي:

**الفصل الأول:** ويُعنَى بمسألة التَّعرِيفِ والتَّكيرِ عند النَّحويِّينَ، حيثُ تَمَّ تَنَاؤلُ  
كلِّمتَيْ (المعرفة والنَّكرة) لُغَةً واصطلاحاً، وعرضَ بعد ذلكَ المعايير الدلالية  
لتَعرِيفِ والتَّكيرِ، ثُمَّ تَنَاؤلَ عدَّ المَعَارِفِ ورُتبَها على خلافِ النَّحويِّينَ في ذلكِ، كما  
تطرَّقَ لِأثرِ السِّيَاقِ فِي تَفاوتِ رُتبَها، ثُمَّ تَمَّ تحديدُ المَعَارِفِ وعرضُهَا بِنَاءً عَلَى العَدَدِ  
الْمُتَّقَّى عَلَيْهِ بَيْنَ جَمِيعِ النَّحويِّينَ وَالْبَلَاغِيِّينَ، وَهِيَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ: الضَّمَمِيرُ وَالْعَلَمُ  
وَالإِشَارَةُ وَالْمَوْصُولُ وَالْمُعْرَفُ بِالْأَدَاءِ وَالْمُعْرَفُ بِالإِضَافَةِ مَعَ بَيَانِ وظائفِ كُلِّ قَسْمٍ  
مِنْ أَقْسَامِهَا وَدِلَالَاتِهِ، وَتَنَاؤلَ بَعْدَ ذَلِكَ النَّكِراتِ وَبَيَانِ عَلَامَاتِهَا وَدِلَالَاتِهَا كَمَا حَدَّدَهَا  
النَّحويُّونَ.

**الفصل الثاني:** ويُعنَى بِالْمَسَأَةِ عَنِ الْبَلَاغِيِّينَ، حيثُ بدأ بِمَدْخُلٍ يَتَنَاؤلُ بِدَائِيَةِ  
اِهْتِمَامِ الْبَلَاغِيِّينَ بِمَسَأَةِ التَّعرِيفِ والتَّكيرِ، ثُمَّ تَرَقَ لِلْفَائِدَةِ الْعَامَةِ لِلتَّعرِيفِ، وَتَمَّ بَعْدَ  
ذَلِكَ تَنَاؤلُ الْمَعَارِفِ وَبَيَانُ وظائفِهَا وَدِلَالَاتِهَا كَمَا حَدَّدَهَا الْبَلَاغِيُّونَ قَسْمًا قَسْمًا:  
الضَّمَمِيرُ وَالْعَلَمُ وَالإِشَارَةُ...، ثُمَّ تَنَاؤلَ النَّكِراتِ وَدِلَالَاتِهَا عَنِ الْبَلَاغِيِّينَ مَعَ التَّعرُّضِ  
لِمَوْقِفِ الْمُحَدِّثِينَ مِنَ الْبَلَاغِيِّينَ فِي مَسَأَةِ التَّكيرِ.

**الفصل الثالث:** ويُقدِّمُ هذا الفصل نماذجَ دِلَالَاتِ التَّعرِيفِ والتَّكيرِ فِي آيَاتِ مِنْ  
بعضِ السُّورِ الْمَكِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَذَلِكَ مِنْ خَلَلِ بَعْضِ التَّفَاسِيرِ الَّتِي تُعْنِي  
بِالْجَانِبِ الْبَلَاغِيِّ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَكَشَافِ الزَّمَخْشَرِيِّ وَتَقْسِيرِ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ وَتَقْسِيرِ  
أَبِي السُّعُودِ، وَذَلِكَ لِلوقوفِ عَلَى جَمَالِيَّاتِ هَذَا الْأَسْلُوبِ وَأَسْرَارِهِ فِي أَلْلَغُ كَلَامِ  
وَأَفْصَحِهِ، وَتَلَى هَذِهِ النَّمَادِيجَ خَاتِمَةً ذُكِرَ فِيهَا أَهَمُ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَيْهَا الْدِرْاسَةُ.  
وَفِي الْخِتَامِ أَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ، إِنْ أَصْبَتُ فِيْضَلِّهِ وَمَنْهُ، وَإِنْ زَلَّتُ فَكُلُّ  
ابْنِ آدَمَ خَطَّاءً، رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي...

## 2.1 التعريف والتوكير لغةً واصطلاحاً:

### 1.2.1 المعرفة لغةً:

ترجمُ هذه الكلمة إلى الجذر الثلاثي (عرف)، يُقالُ: عَرَفَهُ يَعْرُفُهُ عِرْفَةً وَعِرْفَانًا وَعِرْفَانًا وَمَعْرِفَةً، وَاعْتَرَفَهُ إِذَا عَلِمَ بِهِ، وَالعِرْفَانُ: الْعِلْمُ، وَرَجُلٌ عَرُوفٌ وَعِرْوَفَةُ: عَالِمٌ بِالْأَمْوَارِ لَا يُنْكِرُ أَحَدًا رَأَهُ مَرَّةً، وَتَعَارَفَ الْقَوْمُ إِذَا عَرَفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

وَالْمَعَارِفُ: جَمْعُ مَعْرَفٍ وَهُوَ الْوِجْهُ، لَأَنَّ الْإِنْسَانَ يُعْرَفُ بِهِ، وَمَعَارِفُ الْأَرْضِ: أَوْجُهُهَا وَمَا عُرِفَ مِنْهَا<sup>(1)</sup>. وَالْمَعْرِفَةُ: التَّصْوِيرُ وَالْإِدْرَاكُ<sup>(2)</sup>، قَالَ تَعَالَى:

﴿يُعَرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ﴾ [الرَّحْمَن: 41].

من خلاٰل ما سبق نرى أنَّ معاني الكلمات المُشتقَّة من الجذر (عرف) تدورُ حولَ الْعِلْمِ وَالْإِدْرَاكِ، فالمعرفة هي: الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ، وَهِيَ إِحْدَى مَصَادِرِ الْفَعْلِ (عرف) وَاسْمُ مَصْدَرِ الْفَعْلِ (عرف)، استُعْمِلَتِ استِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، فَيُقَالُ: هَذَا شَيْءٌ مَعْرِفَةٌ أَيْ مَعْرُوفٌ.

### 2.2.1 النَّكْرَةُ لغةً:

ترجمُ هذه الكلمة إلى الجذر الثلاثي (نَكَرَ)، يُقالُ: نَكَرَ فَلَانٌ يَنْكِرُ نَكَرًا، وَنُكَرًا، وَنَكَارَةً: فَطَنَ وَجَادَ رَأْيَهُ، فَهُوَ نَكَرٌ وَنُكَرٌ وَمُنْكَرٌ، وَالْجَمْعُ: أَنْكَارٌ وَمَنَاكِيرٌ، وَالنُّكَرُ وَالنَّكَرَاءُ: الدَّهَاءُ وَالْفِطْنَةُ، وَالْأَمْرُ الشَّدِيدُ الصَّعُبُ.

وَنَكَرَ الشَّيْءَ: غَيْرُهُ بِحِيثُ لَا يُعْرَفُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ نَكَرُوا لَهَا عَرْشَهَا﴾

[النَّمَل: 41] وَالْأَنْكَارُ: الْجَحْدُ وَهُوَ خَلَافُ الْاعْتِرَافِ، يُقالُ: أَنْكَرْتُ الشَّيْءَ وَنَكَرْتُهُ، وَنَكَرَ الْأَمْرَ نَكِيرًا وَأَنْكَرَهُ إِنْكَارًا: جَهَلَهُ، وَالنَّكَرُ: إِنْكَارُ الشَّيْءِ وَهِيَ نَقِيضُ الْمَعْرِفَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا رَأَءَ آيَدِيهِمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكَرَهُمْ﴾ [هُود: 70]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الدُّلُّ ذِي نَكِيرَةٍ مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلَعَ<sup>(3)</sup>

(1) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنباري 711هـ. لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1 - 2003، ج 9، ص 282-285.

(2) السيد الشريف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني 816هـ. التعريفات، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، د.ت، ص 22.

(3) البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن فيس الواثلي 7هـ، يعرف بأعشى فيس والأعشى الكبير، أحد أصحاب المعلقات. ديوانه، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب - القاهرة، ط 1950، ص 101.

والنَّكْرَةُ أَيْضًا مَا يَخْرُجُ مِنَ الْحُولَاءِ وَالْخُرَاجِ مِنْ دَمٍ وَقِيقٍ كَالصَّدَدِ، يُقَالُ: أَسْهَلَ فَلَانَ نَكِرَةً وَدَمًا، وَلَيْسَ لَهُ فَعْلٌ مُشْتَقٌ<sup>(1)</sup>.

من خلالِ ما سَبَقَ نَرَى أَنَّ كَلْمَةَ (نَكِرَة) وَرَدَتْ فِي الْلُّغَةِ بِمَعْنَيَيْنِ:

أـ ما يَخْرُجُ مِنَ الْحُولَاءِ مِنْ دَمٍ وَقِيقٍ.

بـ الْجَهْلُ وَعَدْمِ الْمَعْرِفَةِ.

وَهِيَ مَصْدُرُ الْفَعْلِ (نَكِرَ)، وَاسْمُ مَصْدُرٍ لِلفَعْلِ (نَكِرَ) اسْتُعْمَلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، فَيُقَالُ: هَذَا شَيْءٌ نَكِرَةً، أَيْ مَنْكُورٌ بِمَعْنَى مَجْهُولٍ غَيْرُ مَعْرُوفٍ.

### 3.2.1 المَعْرِفَةُ اصْطِلَاحًا:

لَا نَجِدُ عِنْدَ الْخَلِيلِ الْفَرَاهِيدِيِّ حَدًّا وَاضْحَى لِلْمَعْرِفَةِ، وَلَكِنَّهُ عَرَّفَ النَّكِرَةَ بِقَوْلِهِ: (نَقِيضُ الْمَعْرِفَةِ)<sup>(2)</sup>، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ تَكُونُ الْمَعْرِفَةُ نَقِيضَ النَّكِرَةِ، وَهَذَا كَلَامٌ ظَاهِرِيٌّ وَلَيْسَ بِحَدٍّ اصْطِلَاحِيٌّ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْمَعْنَى الْلُّغُوِيَّ.

وَكَذَلِكَ لَا نَجِدُ عِنْدَ سَبِيُوِيِّهِ حَدًّا مُعَيَّنًا لِلْمَعْرِفَةِ فَهُوَ يَكْتُفِي بِتَعْدَادِ الْمَعَارِفِ مُتَبَعًا كُلَّ نَوْعٍ سَبَبَ تَعْرِيفِهِ، فَقَالَ – بَعْدَ الْعِلْمِ مَثَلًا –: (لِأَنَّهُ اسْمٌ وَقَعَ عَلَيْهِ يُعْرَفُ بِهِ بِعِينِهِ دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ)<sup>(3)</sup>، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ تَكُونُ الْمَعْرِفَةُ عِنْدَ سَبِيُوِيِّهِ: مَا دَلَّ عَلَى شَيْءٍ بِعِينِهِ مِنِ الْجِنْسِ، وَحَوْلَ هَذَا دَارَتْ حُدُودُ اللاحِقِينَ كَمَا سَنَرَى.

وَنَجِدُ الْفَرَاءَ يَسْتَخْدِمُ كَلْمَةَ (مُوقَّتٌ) بِمَعْنَى مُعَرَّفٍ، فَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بَعْدَ اللَّهِ غَيْرَ الظَّرِيفِ إِلَّا عَلَى النَّكَرِيرِ، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مُوقَّتٌ وَ(غَيْرُهُ) فِي مَذْهَبِ نَكِرَةِ غَيْرِ مُوقَّتٍ)<sup>(4)</sup>.

وَإِذَا انتَقَلْنَا إِلَى الْمُبَرَّدِ نَجِدُهُ يَضْعُ حَدًّا صَرِيحًا لِلْمَعْرِفَةِ فَهِيَ: (مَا وُضِعَ عَلَى شَيْءٍ دُونَ مَا كَانَ مِثْلُهُ)<sup>(5)</sup>، وَيَبْدُو أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ حَدًّا صَرِيحًا لَهَا خَلَافًا لِمَا ذَهَبَ

(1) ابن منظور، لسان العرب: مادة نَكِر، ج 5، ص 272 – 274

(2) الفراهيدى، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد 175هـ. العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الشؤون الثقافية – بغداد، ط 1986، مادة نَكِر ج 5، ص 355

(3) سبِيُوِيِّهُ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَبَّرِ الْحَارَثِي 180هـ. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، ط 1 – 1991، ج 2، ص 5

(4) الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد 207هـ. معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، ط 2 – 1980، ج 1، ص 7، وينظر أيضًا: ج 1، ص 56

(5) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكابر الأزدي 285هـ. المقتصب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، ط 1966 – 1979، ج 3، ص 186

إليه بعضُ المُحْتَشِنِ<sup>(1)</sup> من أَنَّ الرُّمَانِي هو أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ لَهَا حَدًّا صَرِيقًا بِقُولِهِ:  
(الاسمُ المُخْتَصُ بِشَيْءٍ دُونَ غَيْرِهِ...)<sup>(2)</sup>.

وَتَوَالَّتُ الْحُدُودُ بَعْدَ الْمُبَرَّدِ، وَتَكَادُ تَكُونُ مُتَقَارِبَةً فَهِيَ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي: (ما خَصَّ  
الْوَاحِدَ مِنْ جِنْسِهِ)<sup>(3)</sup> وَعِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ: (ما دَلَّ عَلَى شَيْءٍ بِعِينِهِ)<sup>(4)</sup>، وَعِنْدَ الشَّرِيفِ  
الْكُوفِيِّ: (ما لَا يَحْسُنُ دُخُولُ رُبِّ عَلَيْهِا)<sup>(5)</sup>، وَهُوَ حَدٌّ يَرْجِعُ إِلَى الشَّكْلِ دُونَ الْمَعْنَى  
وَلَيْسَ بِالْمَانِعِ، وَعِنْدَ الْأَنْبَارِيِّ: (ما خَصَّ الْوَاحِدَ مِنْ جِنْسِهِ)<sup>(6)</sup>.

وَنَجَدَ الرَّضِيُّ يَضِيفُ عَنْصِرًا جَدِيدًا لِلْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ الإِشَارَةُ إِلَى خَارِجِ، يَقُولُ:  
(وَالْأَصْرَحُ فِي رَسْمِ الْمَعْرِفَةِ أَنْ يُقَالَ: مَا أُشِيرَ بِهِ إِلَى خَارِجِ مُخْتَصٌ إِشَارَةً  
وَضَعْيَةً)<sup>(7)</sup>، وَالْمَعْنَى مَا قُصِّدَ بِهِ مُخْتَصٌ خَارِجَ الْذَّهَنِ مَطَابِقٌ لِمَا هُوَ فِي الْذَّهَنِ.  
وَاكْتُفِي بِعَضُّ النَّحْوَيْنِ<sup>(8)</sup> بِذِكْرِ أَقْسَامِهَا دُونَ وَضْعٍ حَدًّا لَهَا، وَكَانُوكُمْ عَجِزُوا عَنْ  
ذَلِكَ، وَقَدِ اعْتَرَفَ ابْنُ مَالِكٍ بِالْعَجْزِ عَنْ وَضْعٍ حَدًّا لِلْمَعْرِفَةِ، وَدَافَعَ عَنْ رَأِيهِ مُبَيِّنًا أَنَّ

(1) عبد الله، محمود فؤاد محمود. أثر ظاهرة التعريف والتكيير في السياق اللغوي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت - 1999، ص 19

(2) الرمانى، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي 384هـ. رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، ط 1982، ص 68

(3) ابن جنى، أبو الفتح عثمان الموصلى 392هـ. اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الأمل - الأردن ، ط 2 - 1990، ص 56

(4) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ. المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق محمد محمد عبدالمقصود وحسن محمد عبدالمقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري - القاهرة، ط 1 - 2001، ص 236

(5) الشريف الكوفي، أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد 539هـ. البيان في شرح اللمع، تحقيق ودراسة علاء الدين حموية، دار عمار - الأردن، ط 1-2002، ص 322

(6) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577هـ. أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل - بيروت، ط 1993، ص 298

(7) الرضي، أبو الحسن رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي 686هـ. شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية - القاهرة، د.ت، ج 3، ص 314

(8) ينظر مثلاً: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الديبورى 276هـ. تلقين المتعلم من النحو، تحقيق جمال عبدالعاطى مخيم، مطبعة أبناء وهبه حسان - القاهرة، ط 1 - 1989، ص 207؛ وابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي 316هـ. الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 3 - 1988، ج 1، ص 149؛ والزيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي 379هـ. الواضح في النحو، تحقيق عبد الكريم خليفه، الجامعة الأردنية - الأردن، د.ت، ص 120

(من تَعَرَّضَ لِحَدٍّ المُعْرِفَةَ عَجِزَ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ دُونَ اسْتِرَاكٍ عَلَيْهِ) <sup>(١)</sup>.

#### 4.2.1 النَّكْرَةُ اصطلاحاً:

ذكر الخليل أنَّ (النَّكْرَةَ نقِيضُ المُعْرِفَةِ) <sup>(٢)</sup>، وهذا تعريفٌ لغوٍ وليسَ حَدًّا اصطلاحيًّا، أمَّا سيبويه فلم يضعْ حَدًّا لها غيرَ أَنَّا نَجِدُ مَا يُشِيرُ إِلَى معناها عندَهُ، يقولُ: (أَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَنَحْوُ الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ وَالْبَعِيرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا صَارَ مُعْرِفَةً لِأَنَّكَ أَرَدْتَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الشَّيْءَ بِعِينِهِ دُونَ سَائِرِ أُمَّتِهِ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَّتْ بِرَجُلٍ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا زَعَمْتَ أَنَّكَ مَرَّتْ بِوَاحِدٍ مِّمَّنْ يَقُولُ عَلَيْهِ هَذَا الاسمُ، لَا تُرِيدُ رجلاً بِعِينِهِ يَعْرُفُهُ الْمُخَاطَبُ) <sup>(٣)</sup>، يتَّضحُ من ذلكَ أَنَّ النَّكْرَةَ عندَ سيبويه ما دلَّ على شيءٍ غيرِ مُعَيْنٍ في جنسِهِ لِلْمُخَاطَبِ، وَنَجِدُ الْفَرَاءَ يَسْتَخْدِمُ تَعْبِيرًا (غيرَ الْمُوْقَتِ) <sup>(٤)</sup> بِمَعْنَى النَّكْرَةِ، أيَّ غَيْرَ المُحَدَّدِ.

وَوَضَعَ ابنُ قُتَيْبَةَ حَدًّا يَرْجِعُ إِلَى الشَّكْلِ دُونَ الْمَعْنَى: (ما لِيْسَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، أَوْ مِمَّا يَحْسُنُ فِيهِ وَقَوْعُ رُبٌّ عَلَيْهِ) <sup>(٥)</sup>، وَإِذَا انْتَقَلْنَا إِلَى الْمُبَرِّدِ نَجِدُهُ أَكْثَرَ دِقَّةً فِي حَدِّ النَّكْرَةِ، فَهِيَ عَنْهُ: (ما لَمْ يَخْصُ الْوَاحِدَ مِنْ أُمَّتِهِ) <sup>(٦)</sup>، وَهُوَ حَدٌّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى، فَكُلُّ مَا كَانَ شَائِعًا فِي جَنْسِهِ وَلَا يُرَادُ بِهِ مُعَيْنٌ فَهُوَ نَكْرَةٌ، وَحَوْلَ هَذَا الْمَعْنَى دَارَتْ حَدُودُ اللاحِقِينَ، فَعِنْدَ ابنِ السَّرَّاجِ: (كُلُّ اسْمٍ عَمَّ اثْنَيْنِ فَمَا زَادَ) <sup>(٧)</sup>، وَعِنْدَ ابنِ جَنِّيِّ: (ما لَمْ تَخُصْ الْوَاحِدَ مِنْ جَنْسِهِ) <sup>(٨)</sup>، وَأَمَّا الشَّرِيفُ الْكُوفِيُّ فَوَضَعَ حَدًّا شَكْلِيًّا:

(١) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي 672 هـ. شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر - مصر، ط 1 - 1990، ج 1، ص 115

(٢) الفراهيدي، العين، مادة نكر: ج 5، ص 355

(٣) سيبويه، الكتاب: ج 2، ص 5

(٤) الفراء، معاني القرآن: ج 1، ص 56 و 7 و 130 و 185 و 243، واستخدم الزمخشري الكلمة نفسها، ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ. الكشاف عن حفائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، وفي حاشيته كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندرى 683هـ، تحقيق عبدالرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 2 - 2001، ج 1، ص 58

(٥) ابن قتيبة، ثالثين المتعلم من النحو: ص 270

(٦) المبرد، المقضب: ج 4، ص 276

(٧) ابن السراج، الأصول: ج 1، ص 48

(٨) ابن جني، اللمع: ص 56

(كُلُّ مَا حَسْنَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ رَبُّ<sup>(1)</sup>، وَيُضِيفُ الرَّضِيُّ عَنْصُرَ الإِشَارَةِ لِخَارِجٍ: (مَا لَمْ يُشَرِّ بِهِ إِلَى خَارِجٍ مُخْتَصٌ إِشَارَةً وَضَعْيَةً)<sup>(2)</sup>، وَعِنْ أَبْنِ أَبِي الرَّبِيعِ: (كُلُّ اسْمٍ يَقْتَضِي الاشتِراكَ بِوَضْعِهِ)<sup>(3)</sup>، وَاشْتَرَطَ الْوَضْعَ لِيُشَمَّلَ نَحْوَ: الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، لِأَنَّ عَدَمَ الاشتِراكِ فِيهِمَا طَارِئٌ، فَقَدْ وُضِعَ هَذَا الْفَظَانِ لِيُشَمَّلَا كُلَّ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ صَفَاتِهِمَا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي الْوَاقِعِ إِلَّا شَمْسٌ وَاحِدَةٌ وَقَمَرٌ وَاحِدٌ.

وَيُقَارِبُ هَذَا حُدُّ أَبْنِ هَشَامٍ: (عَبَارَةٌ عَمَّا شَاعَ فِي جِنْسٍ مُوْجَدٍ أَوْ مُقَدَّرٍ)<sup>(4)</sup> فَالْمُوْجَدُ مَا كَانَ لَهُ أَفْرَادٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي الْوَاقِعِ نَحْوُ: رَجُلٌ وَفَرَسٌ وَبَعِيرٌ، وَالْمُقَدَّرُ نَحْوُ: الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ لِأَنَّ الشَّيْوَعَ فِيهِمَا مُقَدَّرٌ بِالْوَضْعِ كَمَا ذُكِرَ سَابِقًا، أَمَّا أَبْنُ مَالِكَ فَإِنَّكُفَى بِتَبْعَدَادِ الْمَعَارِفِ ثُمَّ قَالَ: (وَالنَّكَرَةُ مَا سُوِّيَ الْمَعْرِفَةُ)<sup>(5)</sup> مُعْتَرِفًا بِالْعَجْزِ عَنْ حَدِّهَا. وَأَمِيلٌ إِلَى رَأْيِ أَبْنِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ، فَلَوْ تَأْمَلَنَا حَدَّوْدَ النُّحَاهَ لَوْجَدْنَاهَا لَيْسَتْ بِالْجَامِعَةِ الْمَانِعَةِ، وَذَلِكَ لِطَبَيْعَةِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَا تَتَمَتَّعُ بِهِ مِنْ سَعَةٍ وَتَعَدُّدٍ لِلْهَجَاتِ، فَإِنَّ الْلُّغَةَ لَا تُضْبِطُ تَامَّاً، لِذَا اضْطَرَبَ النُّحَاهُ وَاصْطَدَمَتْ قَوَاعِدُهُمْ بِالْوَاقِعِ الْلُّغَويِّ، فَاضْطَرَرُوا لِلتَّأْوُلِ وَالتَّكَلُّفِ حِينًا، وَاتَّهَامِ النُّصُوصِ حِينًا آخَرَ، وَمِنْ هُنَا فَقَدْ خَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَنْ حَدَّوْدِهِمْ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ، فَمَنْ حَدَّ النَّكَرَةَ بِدُخُولِ (الْ) أَوْ (رَبُّ) فَإِنَّ الْأُولَى تَدْخُلُ عَلَى الْأَعْلَامِ لَازِمَةً أَوْ غَيْرَ لَازِمَةً، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى التَّقْيِيزِ وَالْحَالِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَقَبْلَ الْكَوْفِيَّونَ بِالْوَاقِعِ، وَتَكَلَّفَ الْبِصَرِيُّونَ وَتَأَوَّلُوا، وَأَمَّا (رَبُّ) فَدَخَلَتْ عَلَى الضَّمَّنِيرِ فِي نَحْوِ (رَبُّهُ رَجُلًا) فَعَدَّهُ النَّحْوَيُونَ نَكَرَةً، وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَدْخُلُهُ (الْ) وَلَا (رَبُّ) وَهُوَ نَكَرَةً، نَحْوُ: أَحَدٌ وَدِيَارٌ وَعَرِيبٌ وَكَتِيعٌ وَمَنْ وَمَا الْاسْتِفَهَامِيَّتِينَ وَالشَّرْطِيَّتِينَ وَمَتَى وَكَيْفَ...

وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ لِفَظًا نَكَرَةٌ مَعْنَى كَالْمُعَرَّفَ بِأَدَاءِ الْجِنْسِ وَعِلْمِ الْجِنْسِ نَحْوِ: أُسَامَةً لِلْأَسْدِ وَذُؤُلَةً لِلْذَّئْبِ وَثُعَالَةً لِلْتَّعَلَّبِ، فَهِيَ تُعَالَمُ مُعَالَةَ الْمَعَارِفِ

(1) \_ الشَّرِيفُ الْكُوفِيُّ، الْبِيَانُ: ص 319

(2) \_ الرَّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ: ج 3، ص 352

(3) \_ أَبْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، أَبْوَ الْحَسْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَرْشِيِّ 688 هـ. الْبَسيِطُ فِي شَرْحِ جَمْلِ الزَّجَاجِيِّ، تَحْقِيقُ وَدْرَاسَةِ عِيَادِ بْنِ عِيدِ الثَّبِيْتِيِّ، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ - بَيْرُوتُ، ط 6 - 1986، ج 1، ص 300

(4) \_ أَبْنُ هَشَامَ، أَبْوَ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ 761 هـ. شَرْحُ شَذُورِ الْذَّهَبِ، تَحْقِيقُ يُوسُفِ هَبُودَ، دَارُ الْفَكْرِ - بَيْرُوتُ، ط 2 - 1998، ص 178

(5) \_ أَبْنُ مَالِكَ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ج 1، ص 115

فَيُبَتَّأُ بِهَا، وَيَأْتِي مِنْهَا الْحَالُ، وَتُوْصَفُ بِالْمُعْرِفَةِ، وَلَكِنَّهَا لَا تَذَلُّ عَلَى مُعَيْنٍ فِي الْجِنْسِ، فَكُلُّ أَسَدٍ يُقَالُ لَهُ أَسَامَةُ، وَكُلُّ ذَئْبٍ يُقَالُ لَهُ ذُؤَالَةُ، وَكُلُّ ثَعْلَبٍ يُقَالُ لَهُ ثُعَالَةُ. وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ عَكْسُ ذَلِكَ، نَحْوَ: (عَامًا أَوَّلَ، وَأَوَّلُ مِنْ أَمْسٍ)، فَهِيَ تَذَلُّ عَلَى مُعَيْنٍ وَلَكِنَّهَا اسْتَعْمَلَتْ اسْتَعْمَالَ النَّكَرَاتِ، وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْبَابِيْنِ نَحْوَ: وَاحِدٌ أُمَّهُ، وَعَبْدٌ بَطْنَهُ، وَكُلٌّ نَاقَةٌ وَفَصِيلَاهَا رَاتِعَانٌ، وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يُضَافُ لِلْمُعْرِفَةِ وَلَا يَتَعَرَّفُ أَبَدًا، نَحْوَ: غَيْرِكَ، وَسَوَاكَ، وَمَتِلَكَ، وَشَبَهَكَ، وَخَدْلَكَ<sup>(1)</sup>... مِنْ خَلَالِ ذَلِكَ يَظْهُرُ صَوَابُ رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ، وَأَرَى أَنَّ مَا وَضَعَهُ النَّحْوَيُونَ مِنْ حَدُودِ الْمُعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ تَبْقَى حَدُودًا تَقْرِيبِيَّةً تَعْلِيمِيَّةً لَا بُدَّ مِنْهَا لِلْمُتَعَلِّمِ وَلِلْحَفَاظِ عَلَى الْلُّغَةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَانِعَةً جَامِعَةً، وَقَدْ قَالَ السُّيوُطِيُّ فَأَحْسَنَ: (وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِي حَدُودِهِمَا، وَلَيْسَ مِنْهَا حَدٌ سَالِمٌ)<sup>(2)</sup>.

### 3.1 المعايير الدلالية للتَّعرِيف والتَّنْكير:

اعتمَدَ النُّحَاةُ عَلَى الْجَانِبِ الدَّلَالِيِّ بِشَكْلٍ أَسَاسِيٍّ فِي الْحُكْمِ عَلَى تَعْرِيفِ الْكَلْمَةِ أَوْ تَنْكِيرِهَا، وَيَظْهُرُ عِنْهُمْ ثَلَاثَةُ مَعَايِيرٍ دَلَالِيَّةٍ:<sup>(3)</sup>

- أ - التَّعْبِينِ وَالشُّيُوعِ.
- ب - عِلْمِ الْمُخَاطَبِ.
- ج - الإِشَارَةِ لِخَارِجِ.

أولاً - يُعَدُّ الْمَعيَارُ الْأَوَّلُ (الشُّيُوعُ وَالتَّعْبِينُ) الْعَنْصُرُ الْأَسَاسِيُّ عِنْدَ النَّحْوَيِّينَ جَمِيعِهِمْ فِي الْحُكْمِ عَلَى تَعْرِيفِ الْكَلْمَةِ أَوْ تَنْكِيرِهَا، فَالْمُعْرِفَةُ: مَا دَلَّ عَلَى مُعَيْنٍ فِي جِنْسِهِ وَالنَّكَرَةُ: مَا دَلَّ عَلَى شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ، وَبِيَرْزُزُ هُنَا قَضَيَّاتٍ يَبْدُو مِنْ خَلَالِهِمَا اضْطِرَابٌ النُّحَاةِ فِي تَحْكِيمِ هَذَا الْمَعيَارِ:

أ - بَعْضُ الْكَلْمَاتِ تَذَلُّ عَلَى مُعَيْنٍ غَيْرِ شَائِعٍ، نَحْوَ: شَمْسٌ وَقَمْرٌ وَهَلَالٌ، وَلَكِنَّ النَّحْوَيِّينَ عَدُوهَا نَكَرَاتٍ، وَلِلْخُروجِ مِنْ هَذَا الْمَازِقِ فَإِنَّهُمْ يُقْدِرُونَ الشُّيُوعَ فِي هَذِهِ

(1) المفرد، المقتضب: ج 4، ص 288 – 287؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج 1، ص 322

(2) السيوطي، أبوالفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد 911هـ. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحث العلمية - الكويت، ط 1975، ج 1، ص 188

(3) نحلة، محمود أحمد. التعريف والتَّنْكير بين الدَّلَالةِ وَالشَّكَلِ، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة، ط 1999، ص

الكلمات، فيقولون: النَّكْرَةُ مَا شَاعَ فِي جَنْسٍ مُوْجَدٌ أَوْ مُقَدَّرٌ. ويَبْرُزُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ<sup>(1)</sup> مُخَالِفًا لِلْجَمْهُورَ، فَيَرِى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ شَمْسٍ وَالشَّمْسِ، وَقَمْرٍ وَالقَمْرِ وَهَلَالٍ وَالهَلَالِ، فَإِنَّ ظَاهِرَ ذَلِكَ يُوْهُمُ التَّكْيِيرَ وَالْحَقِيقَةُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يَكُونُ نَكْرَةً حَتَّى يَعْمَمُ شَيْئَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنْ جَنْسِهِ، وَلَا يُوجَدُ هُنَا شَيْئَانِ لِيَعْمَمُهُمَا الْاسْمُ.

وَحْقِيقَةُ الْأَمْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْقَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ، فَكَلِمَتَا شَمْسٍ وَقَمْرِ مَعْرِفَتَانِ لِأَنَّهُمَا تَذَلَّانِ عَلَى مُعَيْنٍ يَعْرِفُهُ كُلُّ شَخْصٍ، غَيْرَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ نُعَدَّهُمَا مِنَ الْمَعَارِفِ الْمَعْنَوِيَّةِ الْنَّكْرَاتِ لِفَظًا لَخْلُوْهُمَا مِنْ أَدَاءِ التَّعْرِيفِ وَالْحَفَاظِ عَلَى الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ...  
ب - مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَذْلُلُ عَلَى شَائِعٍ فِي جَنْسِهِ وَلَكِنَ النَّحْوَيْنِ عُذُوهَا مَعَارِفَ لِاُعْتِبَارِهِاتِ شَكْلِيَّةِ مُخَالِفِيْنَ الْجَانِبَ الدَّلَالِيَّ كَمَا نَرِى فِي الْاسْمِ الْمُعَرَّفِ بِأَدَاءِ الْجَنْسِ، نَحْوَ الرَّجُلِ وَالمرْأَةِ وَالْإِنْسَانِ...، وَأَعْلَامِ الْجَنْسِ، نَحْوَ: أَسَامَةَ وَأَبِي الْحَارِثِ لِلْأَسْدِ، وَذَوَالَةَ وَأَبِي جَدَّةِ لِلْذَّئْبِ، وَثُعَالَةَ وَأَبِي الْحُصَينِ لِلْثَّعَلَبِ... فَهِي تُعَالِمُ مُعَالِمَةَ الْمَعَارِفِ فَتَأْتِي مُبَدِّيًّا بِلَا مَسْوَغٍ، وَيَأْتِي مِنْهَا الْحَالُ، وَتُوْصَفُ بِالْمَعَارِفِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِي لَا تَذَلِّلُ عَلَى مُعَيْنٍ فِي جَنْسِهِ، وَأَرِى فِي هَذَا كَمَا فِي سَابِقِهِ أَنْ تُدْرَجَ تَحْتَ بَابِ وَاحِدٍ بَيْنَ الْمَعَارِفِ وَالْنَّكْرَاتِ.

ثَانِيًّا - عِلْمُ الْمُخَاطَبِ: يَأْتِي هَذَا الْمُعيَارُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ حِيثُ اهْتِمَامُ النُّحَاحِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ مَقْصُودًا عَنْهُمْ، فَقَوْلُهُمْ: مَا دَلَّ عَلَى مُعَيْنٍ أَوْ غَيْرِ مُعَيْنٍ، يَرِيدُونَ بِذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُخَاطَبِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، فَإِذَا كَانَ مُعَيْنًا فِي ذَهْنِ الْمُخَاطَبِ فَهُوَ مَعْرُوفٌ وَإِلَّا فَهُوَ نَكْرَةٌ، وَقَدْ التَّقَتَ سَيِّبُوْيِهِ إِلَى هَذَا الْمُعيَارِ فَقَالَ عَنْ حَدِيثِهِ عَنِ الْضَّمَائِرِ: (وَإِنَّمَا صَارَ الإِضْمَارُ مَعْرِفَةً لِأَنَّكَ إِنَّمَا تُضْمِرُ اسْمًا بَعْدَ مَا تَعْلَمُ أَنَّ مِنْ يُحَدِّثُ قَدْ عَرَفَ مِنْ تَعْنِي وَمَا تَعْنِي، وَأَنَّكَ تُرِيدُ شَيْئًا يَعْلَمُهُ)<sup>(2)</sup>، وَيَقُولُ الْمُبَرَّدُ: (وَإِنَّمَا صَارَ الإِضْمَارُ مَعْرِفَةً لِأَنَّكَ لَا تُضْمِرُهُ إِلَّا بَعْدَمَا يَعْرِفُهُ السَّامِعُ)<sup>(3)</sup>، وَعَنْ حَدِيثِ ابْنِ يَعْيَشَ عَنِ الإِشَارَةِ قَالَ: (فَتَعْرِيفُ الإِشَارَةِ أَنْ تُخَصِّصَ لِلْمُخَاطَبِ شَخْصًا يَعْرِفُهُ

(1) - الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد 471هـ. أسرار البلاغة، صحّه وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1988، ص 285

(2) - سيبويه، الكتاب: ج 2، ص 6

(3) - المبرد، المقتصب: ج 4، ص 280

بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ، وَسَائِرِ الْمَعْرُوفِ أَنْ تُخَصِّصَ شَخْصًا يَعْرَفُهُ الْمُخَاطَبُ بِقَلْبِهِ<sup>(١)</sup>.  
وَالْتَّفَتَ الشَّرِيفُ الْكُوفِيُّ إِلَى ذَلِكَ حِيثُ قَالَ: (وَالْقَصْدُ بِالْتَّعْرِيفِ إِعْلَامُ الْمُخَاطَبِ  
دُونَ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ يَكُونُ عَالِمًا بِمَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَالْمُخَاطَبُ جَاهِلًا فَيَقُولُ إِلَيْهِ  
إِعْلَامِهِ)<sup>(٢)</sup>.

مِنْ خَلَالِ ذَلِكَ نَرَى أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي التَّعْبِينِ وَعَدْمِهِ يَرْجُعُ إِلَى عِلْمِ الْمُخَاطَبِ،  
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَسَأَلَةَ التَّعْرِيفِ وَالتَّكْيِيرِ مَسَأَلَةً نَسْبِيَّةً تَخْتَلِفُ مِنْ شَخْصٍ لِآخَرَ،  
فَمَنْ عَرَفَ الشَّيْءَ فَهُوَ مَعْرُوفٌ بِالنَّسْبَةِ لَهُ وَإِنْ كَانَ فِي عَدَادِ النَّكْرَاتِ عِنْدَ النَّحْوَيْنِ،  
وَمَنْ لَمْ يَعْرَفْهُ فَهُوَ نَكْرٌ بِالنَّسْبَةِ لَهُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَعْرُوفِ الَّتِي حَدَّدَهَا النَّحْوَيْنَ، فَلَوْ  
نَظَرْنَا مَثَلًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾  
[الشِّعْرَاءُ: ١٩]، فَهَذَا القَوْلُ حَكاِيَّةً لِخُطَابِ فَرْعَوْنَ لِمُوسَى الْكَلِيلِ وَقَدْ أُتِيَ بِالْمَوْصُولِ (الَّتِي)  
لِيُبَيِّهِمُ الْفِعْلَةَ وَيُفَخِّمُهُمَا، مَعَ أَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ لِدِي الْمُتَكَلِّمِ (فَرْعَوْنَ) وَالْمَقْصُودُ الرَّئِيْسِيُّ مِنَ  
الْخُطَابِ (مُوسَى الْكَلِيلُ)، فَالْمَوْصُولُ مَعْرُوفٌ بِالنَّسْبَةِ لَهُمَا وَلَكِنَّ نَكْرٌ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِهِمَا  
مِمَّنْ حَضَرَ الْمَوْقِفَ وَلَمْ يَعْلَمِ الْفِعْلَةَ، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْبَيْتَيْنِ الْآتَيْنِ:

فَلَوْ أَنَّ حَيَا يَقْبِلُ الْمَالَ فَدِيَةً      لَسْقَنَا لَكُمْ سَيِّلًا مِنَ الْمَالِ مُفْعُمًا  
وَلَكِنْ أَبَى قَوْمٌ أَصِيبَ أَخْوَهُمُ      رِضَى الْعَارِ وَلَخْتَارُوا عَلَى اللَّبَنِ الدَّمًا<sup>(٣)</sup>  
ذَكَرَ الْمَرْزُوقِيُّ<sup>(٤)</sup> أَنَّ الشَّاعِرَ نَكَرَ حَيَا وَقَوْمًا مَعَ أَنَّهُ يَقْصُدُ حَيَا مِنَ الْعَرَبِ بِعِينِهِ  
وَقَوْمًا مِنْهُمْ بِعِينِهِمْ، وَالْقَوْمُ وَالْحَيُّ مَعْرُوفُوْنَ عِنْدَ مَنْ عَرَفَ الْقِصَّةَ، وَذَلِكَ لِغَرَضٍ  
بِلَاغِيٍّ وَهُوَ التَّعْرِيضُ، وَلَا يَهُمُّهُمَا هَذَا الْغَرَضُ هُنَّا وَإِنَّمَا يَعْنِيْنَا أَنَّ هَاتِيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ  
مَعْرِفَتَانِ بِالنَّسْبَةِ لِلشَّاعِرِ وَالْمُخَاطَبَيْنِ مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ حِيَّثُ الشَّكْلِ نَكْرَتَانِ، وَهُمَا كَذَلِكَ  
فِي دَلَالِهِمَا بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْقِصَّةَ آنَذَاكَ مِنَ الْمُخَاطَبَيْنِ.

(١) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ٦٤٣هـ. شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه  
وفهرسه إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ – ٢٠٠١، ج٢، ص٣٥٢

(٢) الشريف الكوفي، البيان: ص٣٢٢

(٣) البيتان لنھشل بن حرّيي بن ضمرة التميمي ٤٥هـ، شاعر شريف محضرم وكان أبوه وجده شاعرين، أسلم  
ولم ير النبي ﷺ وصحابه عليهما السلام في حربه، ابن ميمون، محمد بن المبارك بن محمد البغدادي ٥٨٩هـ.

منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق سيدة حامد وأخرين، مطبعة دار الكتب – القاهرة، ط ١٩٩٩

(٤) المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن ٤٢١هـ. شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين  
وعبدالسلام هارون، دار الجيل – بيروت، ط١ – ١٩٩١، ج١، ص٢١٦

ومثل ذلك أيضاً إذا سألكَ شخصٌ: أينَ كنْتَ؟ فتُجيبُ: كُنْتُ معَ صديقي، فتُعرَّفَ بالإضافة وقد يكونُ السَّائِلُ لا يعرُفُه، فيكونُ معرفةً بالنسبةِ لَكَ لأنَّكَ تعرُفُه، ولكنَّ نكرةً بالنسبةِ للسَّائِلِ لأنَّه لا يعرُفُه.

ثالثاً - الإشارةُ لخارجِ، لمْ يُولِّ النُّحَاةُ هذا المعيارَ اهتماماً بالغاً، فلا نجدهم يذكرونَه صراحةً إلا إشاراتٍ عندَ المتأخرينَ، ويكانُ ينفردُ الرَّضيُّ بذكرِه صراحةً والاهتمامُ بهِ حيثُ عرَّفَ المعرفةَ بقولِه<sup>(1)</sup>: (والأصرُحُ في رسم المعرفةِ أنْ يقالَ: ما أُشيرَ بهِ إلى خارجِ مُختصٍ إشارةً وضعيةً)، والنَّكرةُ عندهُ: (ما لمْ يُشَرْ بهِ إلى خارجِ مُختصٍ إشارةً وضعيةً)، ويقصدُ بالإشارةِ: القصدُ إلى ما ثبتَ في ذهنِ المُخاطبِ من دلالةِ اللفظِ على المدلولِ، ويقصدُ بالخارجِ ما في خارجِ ذهنِ المُخاطبِ وهو الوجودُ، فالمعرفَةُ عندهُ: دلالةُ ما في ذهنِ المُخاطبِ على موجودٍ مُختصٍ في الواقعِ، والنَّكرةُ عكسُ ذلكَ.

ونجدُ عندَ النُّحَاةِ إشاراتٍ قريبةً مما ذهبَ إليه الرَّضيُّ وخاصةً عندَ تفريقيهم بينَ ثلاثةِ مصطلحاتٍ: (علمُ الشَّخصِ وعلمُ الجنسِ واسمُ الجنسِ)، فورَدَ عندَهم الفاظُ: (خارجِ والصَّدقِ على متعددٍ و المطابقة)<sup>(2)</sup> وهم يقصدونَ مطابقةً ما في ذهنِ المُخاطبِ لما في الوجودِ.

#### 4.1 المعرفَ:

##### 1.4.1 عدد المعرفَ وتحديدها:

اختلافُ النَّحويونَ في عددِ المعرفَ وتحديدها، ويمكُنُ حصرُ آرائهم في الآتي:

أولاً - المعرفُ أربعةٌ وهي: الضَّمائرُ، والعلَمُ، والمُعرَفُ بالأداةِ، والمضافُ لإحداهَا، وصاحبُ هذا الرَّأي ابنُ قُتيبةَ<sup>(3)</sup>، وأظنهُ تقرَّدَ بهِ، فلمْ أقفْ عليهِ عندَ سواهِ، وهو يهمُلُ

(1) ينظر: ص6 من هذه الدراسة

(2) الرَّضي، شرح الكافية: ج3، ص323؛ والأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الشافعى 905 هـ. شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1-2000، ج1، ص138؛ والصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعى 1206هـ. حاشيته على شرح الأشموني، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 1997، ج1، ص199؛ والحضرمي، الشيخ الأزهري محمد الشافعى. حاشيته على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح الشيخ محمد البقاعي، بإشراف مكتب البحث والدراسات في دار الفكر - بيروت، ط 1995، ج1، ص90

(3) ابن قتيبة، تلقين المتعلم: ص 207

الإشارة والموصولات، ويبدو أنَّ إهماله للإشارة يعود لإدراكه أنَّ المُشار إليه هو المُعرف في الحقيقة، وأمَّا الموصولات فتابع كثيراً من النَّحوين في إهمالها لسببٍ سينذكر في موضعه.

ثانيًا\_ المعارف خمسة بإضافة الإشارة لما سبق، ومن أتباع هذا الرأي: سيبويه<sup>(1)</sup>، والمبرد<sup>(2)</sup>، وابن جني<sup>(3)</sup>، والحيدرة اليمني<sup>(4)</sup>...

ثالثًا\_ المعارف ستة بإضافة الموصولات لما سبق، ومن أتباع هذا الرأي: الزمخشري<sup>(5)</sup>، وابن يعيش<sup>(6)</sup>، وابن هشام<sup>(7)</sup>، وابن عقيل<sup>(8)</sup>.

رابعًا\_ المعارف سبعة بإضافة المنادى النكرة المقصود، كقولك: يا رجل ويا امرأة، ومن أتباع هذا الرأي: ابن الحاجب<sup>(9)</sup>، وابن مالك<sup>(10)</sup>، والأزهري<sup>(11)</sup>...

خامسًا\_ ثمانية، وذلك بإضافة الفاظ التوكيد<sup>(12)</sup> (أجمع و جماء و جمعون) وتوابعها (أكتَّع و أبْتَع و أبْصَع)، فهي لتوكيده للمعارف فلا بد أن تتبعها في التعريف، و عدّها بعض النَّحوين<sup>(13)</sup> نوعاً من العلم؛ لأنَّها أسماء أعلام لجملة أجزاء ما تجري عليه.

سادسًا\_ المعارف تسعة، وذلك بإضافة رأي ابن كيسان<sup>(14)</sup> في أنَّ (من و ما)

(1) سيبويه، الكتاب: ج 2، ص 5

(2) المبرد، المقتضب: ج 4، ص 276

(3) ابن جني، اللمع: ص 56

(4) الحيدرة اليمني، علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم 599هـ. كشف المشكل في النحو، تحقيق ودراسة هادي مطر عطية الهلالي، دار عمار – الأردن، ط 1 – 2002، ص 447

(5) الزمخشري، المفصل: ص 236

(6) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 3، ص 348

(7) ابن هشام، شرح شذور الذهب: ص 56

(8) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني 769هـ. شرحه على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد، مراجعة محمد أسد الناطري، المكتبة العصرية – بيروت، ط 2004، ج 1، ص 86

(9) الرضا، شرح الكافية: ج 3، ص 313

(10) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 155

(11) الأزهري، شرح التصرير: ص 96

(12) ابن السراج، الأصول: ج 1، ص 158؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 227

(13) ابن أبي الربيع، أبو الحسن عبيدة الله بن أحمد بن عبيدة الله القرشي 688هـ. الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق ودراسة علي بن سلطان الحكمي، د.ن، ط 1 – 1985، ص 546

(14) ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد بصرى كوفي عالم بالمذهبين مع ميل للبصرىين وتوفي 299هـ.

الاستفهاميتين معرفتان، وحُجَّتُهُ أَنَّ جوابَهُما يَكُونُ مَعْرِفَةً، والجمهُورُ عَلَى أَنَّهُمَا نَكِرَتَانِ وَلَا حُجَّةَ بِأَنَّ جوابَهُما مَعْرِفَةً، لِأَنَّهُ يَمْكُنُ أَنْ يَكُونَ نَكَرَةً، كَمَا أَنَّهُمَا قَائِمَتَانِ مَقَامَ أَيِّ إِنْسَانٍ وَأَيِّ شَيْءٍ<sup>(1)</sup>.

سَابِعًا عَشَرَةً، بِإِضَافَةِ (مَا) فِي نَحْوِ: دَقَّتُهُ دَقًا نَعَمًا، وَغَسَّلُتُهُ غُسْلًا نَعَمًا<sup>(2)</sup>، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ خَرْوَفٍ<sup>(3)</sup> وَنَسَبَةُ الرَّاضِي<sup>(4)</sup> لِسَيْبُوِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْهُ: دَقَّتُهُ نَعْمَ الدَّقُّ وَغَسَّلُتُهُ نَعْمَ الْغُسْلُ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُمَا نَكِرَتَانِ، وَالتَّقْدِيرُ: دَقَّتُهُ دَقًا نَعْمَ دَقًا وَغَسَّلُتُهُ غُسْلًا نَعْمَ غُسْلًا.

وَنَقْفُ قَلِيلًا عَنِ الْمُنَادِيِّ وَالْمُوَصَّولِ، فَقَدْ أَهْمَلَ الْأَوَّلَ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوَيْنِ، وَأَهْمَلَ الثَّانِي بَعْضُهُمْ، وَيَبْدُوا أَنَّ إِهْمَالَهُمْ لِلْمُنَادِيِّ النَّكَرَةِ الْمُقْصُودِ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ مِنْ قَبِيلِ الإِشَارَةِ وَالْقَصْدِ<sup>(5)</sup> فَيَكُونُ عَنْهُؤَلَاءِ بِمَنْزَلَةِ الْاسْمِ النَّكَرِ بَعْدِ الإِشَارَةِ، وَيَرِى الرَّاضِي<sup>(6)</sup> أَنَّ النُّحَاةَ أَهْمَلُوهُ لِأَنَّهُ فَرْعُ الْمُضْمَرَاتِ، فَإِنَّ تَعْرِفَهُ بِوَقْوَعِهِ مَوْقَعَ كَافِ الْمُخَاطَبِ.

وَأَمَّا الْمُوَصَّولُ فِي تَعْرِيفِهِ خَلَفُ<sup>(7)</sup>، حِيثُ ذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوَيْنِ إِلَى أَنَّهُ مُعْرَفٌ بِالْأَدَاءِ فِي أُولِهِ، فَيَكُونُ فَرْعًا عَمَّا عُرِفَ بِالْأَدَاءِ، فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهِ مُنْفَصِلاً، وَيَرِى بَعْضُ النَّحْوَيْنِ أَنَّ تَعْرِيفَهُ بِصَلْتِهِ فَيَكُونُ قَسْمًا قَائِمًا بِذَاتِهِ لَا بُدًّ مِنْ ذِكْرِهِ. وَالذِّي سَنَتَّاولُهُ فِي هَذِهِ الدِّرْسَةِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحْوَيْنِ وَالْبَلَاغِيْنِ وَهِيَ: الضَّمِيرُ، وَالْعَلْمُ، وَالإِشَارَةُ، وَالْمُوَصَّولُ، وَذُو الْأَدَاءِ، وَالْمُضَافُ لِإِحْدَاهَا.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 119؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي 745هـ. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 2 – 1988، ص 42

(2) ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنباري 761هـ. مغني الليب عن كتب الأغاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت، ط 1 – 1998، ص 293؛ والسيوطى، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد 911هـ. البهجة المرضية، تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي، مؤسسة الكتب التقافية – بيروت، ط 1 – 2000، ص 90

(3) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي إمام في النحو واللغة، له شرح الكتاب وغيره، توفي 609هـ

(4) الرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 135

(5) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 116

(6) الرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 321

(7) أبو حيان، النكت: ص 42؛ والدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر 827هـ. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المقدى، بساط – بيروت، ط 1 – 1983، ج 2، ص 180

## 2.4.1 رتبة المعرف:

### 1.2.4.1 الخلاف في رتبة المعرف:

أجمع النحويون<sup>(1)</sup> على أن لفظ الجملة (الله) وضميره أرفع المعرف رتبة، ثم اختلف في أرفعها بعد ذلك على مذاهب:  
الأول - أرفعها الضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة، وأما المضاف بحسب ما أضيف إليه، وهو رأي جمهور البصريين<sup>(2)</sup>، وقدموا الضمير لأنَّه لااشتراك فيه، فلا يُضمن إلا بعد أن يُفسَّر، ووليَّة العلم لأنَّه وضع لمختص لا يُشارِكُه غيره. إلا أنَّه ربما يحدث شركة في الاستعمال؛ لذا نقص عن الضمير.

ونقصت الإشارة عن العلم لأنَّه يُوصف بها والصنف لا تكون أخص من الموصوف، وكانت أرفع مما يليها لأنَّها تَتَعَرَّفُ بالإشارة والقصد فتَعْرَفَت من جهتين: العين والقلب، ونقص ذو الأداة عن غيره لأنَّه أبهم المعرف وقريب من النكرة؛ لذا يُوصف بها، ومنه ما يستوي فيه التَّعْرِيفُ والتَّكْرِيرُ.

الثاني - أرفعها العلم ثم الضمير ثم الإشارة، ثم ذو الأداة، والمضاف بحسب ما أُضيف إليه، وهو رأي السيرافي<sup>(3)</sup> والковيين<sup>(4)</sup>، وحجتهم أنَّ الضمير يصلح لكل مذكور فلا يُخص شيئاً بعينه، أمَّا العلم فقد وضع لشيء بعينه واستعمل له.

الثالث - أرفعها الإشارة، ثم الضمير، ثم العلم، ثم ذو الأداة، ثم المضاف، ونسبة هذا الرأي لابن السراج<sup>(5)</sup>، وحجته في تقديم الإشارة لأنَّها تَتَعَرَّفُ بشيءين: العين والقلب، وبقي المعرف بالقلب فقط وما يتَعَرَّفُ بشيءين أقوى وأمكن.

الرابع - أرفعها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، ثم الإشارة والمنادى في رتبة واحدة، ثم الموصول، ثم المضاف في

(1) السيوطي، همع الهوامع: ج 1، ص 189؛ والصبان، حاشيته: ج 1، ص 159

(2) الشريف الكوفي، البيان: ص 326؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 3، ص 349

(3) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577هـ. الإنصال في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والkovيين، ومعه كتاب الإنصال لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة

العصيرية - بيروت، ط 1998، ج 2، ص 708؛ والصبان، حاشية الصبان: ج 1، ص 159

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 3، ص 350؛ والرضي، شرح الكافية: ج 2، ص 333

(5) الشريف الكوفي، البيان: ص 326؛ والأنباري، الإنصال: ج 1، ص 708

رتبة ما أضيف إليه مطلقاً، وهو رأي ابن مالك<sup>(1)</sup> ويقوم على المفاضلة بين الضمائر، وتقديم العلم على ضمير الغائب.

الخامس - أرفعها ذو الأداة<sup>(2)</sup>؛ لأنَّه وضع له أداة خلافاً لباقي المعارف، وهذا ضعيف جدًا، فإنَّ ذا الأداة أدنى المعارف رتبة لأنَّه أبهمها.

السادس - في هذا الرأي مفاضلة بين الموصول وذي الأداة ففي حين قدَّم الجمهور الموصول نجد ابن كيسان<sup>(3)</sup> يُؤخِّرُه مُحتجًا بأنَّ ذا الأداة يُوصف بالموصول، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَبَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأعجم: 91]، والصفة لا تكون أخصَّ من الموصوف، وأجيب بأنَّ الموصول في الآية بدَّل أو منصوب على الإضمار وليس صفة.

السابع - يُساوي هذا الرأي بين الموصول وذي الأداة، لأنَّ كليهما معرف بالاداء، وقيل بالعهد، ونسبة الرضي<sup>(4)</sup> لسيبويه والجمهور.

الثامن - يتقرَّد بهذا الرأي ابن حرم<sup>(5)</sup>، فهو يرى أنَّ المعرف سواءً لا تقاوَت بينها؛ لأنَّه لا يُقال أعرَفُ هذا أكثرَ من هذا، وأجيب بأنَّ المراد بالتقاوَت هو تَطْرُقُ الاحتمال إلى الشيء<sup>(6)</sup>.

#### 2.2.4.1 رتبة المضاف لمعرفة:

اختلاف النهاة في رتبة المضاف لمعرفة على مذاهب:

أ - لأنَّه في رتبة المضاف إليه إلا ما أضيف إلى ضمير فهو في رتبة العلم<sup>(7)</sup>.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 116

(2) السيوطي، همع الهوامع: ج 1، ص 192؛ والصبان، حاشيته: ج 1، ص 159

(3) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 118؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 192

(4) الرضي، شرح الكافية: ج 2، ص 333

(5) هو أبو محمد علي بن سعيد الفارسي الأندلسي صاحب المذهب الظاهري، ومن مؤلفاته: طوق الحمام، والدرة في الاعتقاد، وعمدة الأبرار، توفي 456هـ.

(6) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي 745هـ. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النمس، د.م، ط 1-1984، ج 1، ص 459؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 192

(7) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي 669هـ. شرح جمل الزجاجي، تحقيق وضبط أنس بدبوى، دار إحياء التراث العربى - بيروت، ط 2003، ج 2، ص 81؛ وأبو حيان، النكت: ص 50؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 192

- ب - أَنَّهُ دُونَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مُطْلَقاً إِلَّا مَا أُضِيفَ لِذِي الْأَدَاءِ<sup>(1)</sup>.
- ج - أَنَّهُ دُونَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مُطْلَقاً حَتَّى الْمُضَافُ لِذِي الْأَدَاءِ، وَهُوَ رَأْيُ الْمُبَرَّدِ<sup>(2)</sup>.
- د - أَنَّهُ فِي رَتْبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مُطْلَقاً حَتَّى مَا أُضِيفَ لِضَمِيرٍ، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ خَرْوَفٍ وَابْنِ يَعْيَشٍ وَابْنِ مَالِكٍ<sup>(3)</sup>، وَنَسْبَةُ الرَّضِيِّ<sup>(4)</sup> لِسَيِّدِهِ وَالْجَمَهُورِ، وَبَنِي عَلَيْهِ أَحْكَامَهُ فِي الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ.

وَالصَّحِيحُ خَلَافَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرَّضِيُّ فَإِنَّ سَيِّدَهُ وَالْمُبَرَّدَ<sup>(5)</sup> يُجِيزُانِ وَصَفَ الْعِلْمَ بِالْمُضَافِ لِضَمِيرٍ، فَتَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ أَخْوَكَ وَمَرْتُ بِعُمَرٍو صَدِيقَكَ، عَلَى الْوَصْفِ لَا عَلَى الْبَدَلِيَّةِ كَمَا زَعَمَ الرَّضِيُّ، يَقُولُ سَيِّدَهُ: (وَاعْلَمُ أَنَّ الْعِلْمَ الْخَاصُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ يُوَصَّفُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءِ: بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ<sup>(6)</sup>، وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَبِالْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ، فَأَمَّا الْمُضَافُ فَنَحُوا: مَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ...)<sup>(7)</sup>، وَوَاضِحٌ مِنْ خَلَلِ تَمَثِيلِهِ مَا أَرْدَنَاهُ، فَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ وَعَرَفْنَا أَنَّ مِنْ مَذَهَبِ سَيِّدِهِ أَنَّ الصَّفَةَ لَا تَكُونُ أَخْصَّ مِنَ الْمَوْصُوفِ تَعَيَّنَ كَوْنُ الْمُضَافِ لِضَمِيرٍ أَدْنَى رَتْبَةً مِنَ الضَّمِيرِ.

#### 3.2.4.1 تفاوتُ ما يندرجُ تحتَ كُلّ قسمٍ من المعارفِ:

كما أَنَّ أَقْسَامَ الْمَعَارِفِ مُتَفَاقِوَاتٌ فَكَذَلِكَ مَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ كُلّ قَسْمٍ كَمَا يَلِي:

- أ - الضَّمَائِرُ: أَرْفَعُهَا رَتْبَةً مَا كَانَ لِالْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّهُ يَدْلُلُ عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ وَبِمُواجهَةِ مَدْلُولِهِ وَلَا يَصْلُحُ إِلَّا لِمَدْلُولِهِ، وَيَلِيهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطِبِ لَدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ وَبِمُواجهَةِ مَدْلُولِهِ، وَنَقَصَ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ لِإِمْكَانِيَّةِ وُجُودِ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرٍ بِحَضْرَتِكَ فَيَحْدُثُ لِبِسٍ، ثُمَّ ضَمِيرُ الْغَائِبِ وَنَقَصَ لِإِمْكَانِيَّةِ تَقْدِيمِ مُتَعَدِّدٍ فَيَحْدُثُ لِبِسٍ<sup>(8)</sup>.
- ب - الْأَعْلَامُ: أَرْفَعُهَا عِلْمُ الْمَكَانِ، ثُمَّ عِلْمُ الْإِنْسَانِ، ثُمَّ عِلْمُ الْجِنِّ لِسَائِرِ الْحَيَاةِ<sup>(9)</sup>.

(1) السيوطي، همع الهوامع: ج 1، ص 193

(2) السيوطي، همع الهوامع: ج 1، ص 193؛ والمبرد، المقتصب: ج 4، ص 282

(3) ابن عييش، شرح المفصل: ج 3، ص 351؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 117

(4) الرضي، شرح الكافية: ج 2، ص 335

(5) المبرد، المقتصب: ج 4، ص 282

(6) يقصد المضاف لمثله من سائر المعارف كالضمير والإشارة، وليس مثله في العلمية...

(7) سيبويه، الكتاب: ج 2، ص 67؛ وينظر المبرد، المقتصب: ج 4، ص 284

(8) ابن عصفور، شرح الجمل: ج 2، ص 82؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 191

(9) ابن عصفور، شرح الجمل: ج 2، ص 82؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 192؛ والصبان، حاشيته:

- ج - الإشارة: أرفعها ما كان للقريب، ثم المتوسط، ثم البعيد<sup>(1)</sup>.
- د - الموصولات: أرفعها ما كان لمعهودٍ معيّنٍ، ثم للاستغراق، ثم الجنس<sup>(2)</sup>.
- هـ - ذو الأداة: أرفعها ما كان للحضور، ثم العهد الشخصي، ثم الجنس<sup>(3)</sup>.

#### 4.2.4.1 أثر السياق في تفاوت المعرف:

للسياق أثر واضح في رتبة المعرف وتفاوتها، وقد التفت ابن مالك<sup>(4)</sup> إلى ذلك مُبيّناً أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائقاً في الرتبة لما هو أرفع رتبة منه، وذلك من خلال سياق الحال وسياق النص، كما في المثالين الآتيين:

أ - إذا كان بحضرتك رجالٌ فقلت: لك درهم، بل لك، فقد يحدث لبسٌ إذا لم يكن ثمة إقبالً ومواجهةً، فلا يُعرِفان من المعطوف، ومن المعطوف عليه، خلافاً لقولك: الكبيرٌ منكما درهم بل للصغير، أو: للذى سبق منكما درهم... فيكون ذو الأداة والموصول أرفع رتبة من الضمير.

ب - وربما يكون العلم أرفع من الضمير، وذلك لأنَّ يطرق بابك طارقٌ فتقول: من بالباب؟ فيجيب: أنا زيدٌ، فترعرفه بعلمه لا بضميره. غالباً ما يكون ذلك في الأعلام المشهورة والأعلام التي لا شرکة فيها ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾ [يوسف: 90].

#### 5.2.4.1 ثمرة موضوع تفاوت المعرف:

لم يكن تطرق النحويين لهذا الموضوع والخلاف فيه عثباً، وإنما بنوا عليه مجموعة من الأحكام يظهر من خلالها أهمية هذا الموضوع في الوظيفة النحوية، ومن هذه الأحكام:

أـ لا تكون الصفة أخص من الموصوف بل أدنى منه رتبة أو مساوية له<sup>(5)</sup>، فإذا قلت: جاء الرجل الذي أكرمنته، فإن الموصول بدل عند الجمهور، لأنَّه أرفع رتبة من ذي الأداة، أمَّا من جعله أدنى رتبة كابن كيسان، أو سواه في الرتبة مع

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج 2، ص 82؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 192

(2) الصبان، حاشيته: ج 1، ص 159

(3) ابن عصفور، شرح الجمل: ج 2، ص 82؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 192

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 117؛ وينظر الصبان، حاشيته: ج 1، ص 159

(5) الحيدرة، كشف المشكل: ص 444؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 294

الموصول كالرّضيّ، فيكونُ عندَهُمْ نعَّا.

ب - إذا اجتمع معرفتانِ غُلْبَ الْأَرْفُعُ رتبةً منها<sup>(1)</sup>، فتقولُ: أنا وأنتَ وهو ذهبا، فتغلبُ ضمير المتكلّم لأنَّه أرفعُ رتبةً، ولا يجوزُ ذهباً أو ذهباً، وتقولُ: أنتَ وهو ذهباً، فتغلبُ المُخاطبَ على الغائبِ ولا يجوزُ ذهباً، وتقولُ: أنتَ وزيدُ قُمْتُماً، ولا تقولُ: قاماً، فتغلبُ الضَّمِيرَ على الْعَلَمِ لأنَّه أرفعُ رتبةً، وتقولُ: زيدُ الغائبُ وهذا الحاضرُ قاماً، ولا تقولُ: قُمْتُماً، فتغلبُ الْعَلَمَ على الإشارةِ لأنَّه أرفعُ رتبةً.

ج - إذا اجتمع معرفتانِ في بابِ المبتدأِ والخبرِ، فالملعومُ لدى المُخاطبِ هو المبتدأُ والمجهولُ هو الخبرُ، فإذا علمُهما جميـعاً فإنَّ الأرفعَ رتبةً هو المبتدأُ والأقلُّ رتبةً هو الخبرُ، فتقولُ: زيدُ الفاضلُ، والفضلُ زيدٌ، فيكونُ الْعَلَمُ هو المبتدأُ في المثالينِ لأنَّه الأرفعُ رتبةً<sup>(2)</sup>.

د - إذا اجتمع معرفتانِ في بابِ (كانَ وأخواتِها) فالملعومُ لدى المُخاطبِ هو الاسمُ والمجهولُ هو الخبرُ، فإذا علمُهما جميـعاً جعلَتَ الأرفعَ رتبةً هو الاسمُ والأقلُّ هو الخبرُ، وهذا هو الغالبُ، ويجوزُ العكسُ وهو قليلٌ<sup>(3)</sup>.

### 3.4.1 الضمائرُ وظائفُها ودلائلُها:

تُعدُّ الضمائرُ نائبةً عن الأسماءِ الظَّاهِرَةِ لِتؤديَ مجموـعةً من الوظائفِ والدلـالـاتِ في الكلامِ العربيِّ ولعلَّ أهمـها:

أولاً - الإيجازُ والاختصارُ: يرى النـحويـون أنَّ الغرضَ الأسـاسـيَّ من وضعِ الضـمـائـرـ هو الإيجازُ<sup>(4)</sup> والاختصارُ، يقولُ الحـيـدرـةـ الـيـمنـيـ ناصـاً عـلـى هـذـا الـغـرضـ: (فـالـمـضـمـرـ

(1)ـ الحـيـدرـةـ، كـشـفـ المـشـكـلـ: صـ448ـ؛ وـابـنـ مـالـكـ، شـرـحـ التـسـهـيلـ: جـ1ـ، صـ167ـ

(2)ـ اـبـنـ هـشـامـ، مـغـنـيـ اللـبـيـبـ: صـ431ـ

(3)ـ اـبـنـ أـبـيـ الرـبـيعـ، الـمـلـخـصـ: جـ1ـ، صـ212ـ؛ وـالـسـمـيـنـ، شـهـابـ الدـيـنـ أـبـوـ الـعـبـاسـ أـحـمـدـ بـنـ يـوسـفـ بـنـ مـحـمـدـ الـحـلـبـيـ 756ـهــ. الدـرـ المـصـونـ فـي عـلـمـ الـكـتـابـ الـمـكـنـونـ، تـحـقـيقـ أـحـمـدـ مـحـمـدـ الـخـراـطـ، دـارـ الـقـلـمــ دـمـشـقـ، طـ1ــ 1986ـ، جـ3ـ، صـ433ـ وـجـ4ـ، صـ572ـ؛ وـابـنـ هـشـامـ، مـغـنـيـ اللـبـيـبـ: صـ342ـ

(4)ـ الشـرـيفـ الـكـوـفيـ، الـبـيـانـ: صـ352ـ؛ وـالـسـهـيـلـيـ، أـبـوـ الـقـاسـمـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بـنـ عـبـدـ اللهـ بـنـ أـحـمـدـ 581ـهــ. نـتـائـجـ الـفـكـرـ فـيـ النـحـوـ، تـحـقـيقـ مـحـمـدـ إـبـراهـيمـ الـبـنـاـ، دـارـ الـاعـتصـامــ الـقـاهـرـةــ طـ1984ـ، صـ218ـ؛ وـابـنـ يـعـيشـ، شـرـحـ المـفـصلـ: جـ2ـ، صـ302ـ؛ وـالـرـضـيـ، شـرـحـ الـكـافـيـ: جـ3ـ، صـ8ـ؛ وـالـزـرـكـشـيـ، الـإـمامـ بـدـرـ الـدـيـنـ مـحـمـدـ بـنـ بـهـادـرـ بـنـ عـبـدـ اللهـ الـمـصـرـيـ 794ـهــ. الـبـرـهـانـ فـيـ عـلـمـ الـقـرـآنـ، تـحـقـيقـ مـحـمـدـ أـبـوـ الـفـضـلـ إـبـراهـيمـ، الـمـكـتبـةـ الـعـصـرـيـةــ بـيـرـوـتـ، طـ2ــ 1972ـ، جـ4ـ، صـ24ـ؛ وـالـسـيـوطـيـ، هـمـعـ الـهـوـامـعـ: جـ1ـ، صـ227ـ؛ وـطـاشـكـبـرـيـ زـادـهـ، أـبـوـ الـخـيرـ أـحـمـدـ بـنـ مـصـطـفـىـ بـنـ خـلـيلـ 968ـهــ. مـفـتـاحـ السـعـادـةـ وـمـصـبـاجـ السـيـادـةـ فـيـ مـوـضـوـعـاتـ الـعـلـمـ، دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـةــ بـيـرـوـتـ، طـ1ــ 1985ـ، جـ2ـ، صـ385ـ

كُلُّ اسْمٍ كُنِيَ بِهِ عَنِ الظَّاهِرِ لِلَاخْتِصَارِ<sup>(1)</sup>، وَيَقُولُ ابْنُ يَعْيَشَ: (إِنَّمَا أُتِيَ بِالْضَّمْنَرَاتِ كُلُّهَا لِضَرْبٍ مِنَ الْإِيجَازِ... لِأَنَّكَ تَسْتَغْنِي بِالْحُرْفِ الْوَاحِدِ عَنِ الْاسْمِ بِكِمَالِهِ)<sup>(2)</sup>  
فَالضَّمْنَائِرُ تَوْبُ عَنِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ لِأَنَّهَا أُوجَزُ، وَهَذَا الْإِيجَازُ يَظْهُرُ فِي عَدَّةِ

أُمُورٌ:

أ - أَنَّهَا أَقْلُ حِروْفًا مِنَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ غَالِبًا، فَمِنْهَا مَا هُوَ عَلَى حُرْفٍ، وَمِنْهَا مَا هُوَ عَلَى حِرْفَيْنِ، كَمَا نَرَى فِي ضَمْنَائِرِ الرَّفْعِ الْمَتَّصِلَةِ وَالْمَنْفَصِلَةِ وَضَمْنَائِرِ النَّصِبِ الْمَتَّصِلَةِ...

ب - تُغْنِي الضَّمْنَائِرُ عَنِ إِعَادَةِ الظَّاهِرِ وَتَكْرَارِهِ، حِيثُ يَقُولُ الضَّمَّنِيرُ مَقَامُ اسْمٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ وَيَغْنِي عَنْ تَكْرَارِهَا، وَهَذَا غَايَةُ الْإِيجَازِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَأَكْرَمْتُهُ، فَهُوَ أُوجَزُ مِنْ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَكَذَلِكَ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو فَأَكْرَمْتُهُمَا، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو وَمُحَمَّدٌ فَأَكْرَمْتُهُمْ، حِيثُ أَغْنَى الضَّمَّنِيرُ فِي الْجَملَةِ الْأُولَى عَنِ إِعَادَةِ اسْمَيْنِ ظَاهِرَيْنِ، وَأَغْنَى عَنِ إِعَادَةِ ثَلَاثَةِ اسْمَاءِ فِي الْجَملَةِ الثَّانِيَةِ، وَمِنْ أَمْثَالِ ذَلِكَ الضَّمَّنِيرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِيتِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَشِعِينَ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّابِيمِينَ وَالصَّابِيمَاتِ وَالْحَفِظِينَ فُرُوجُهُمْ وَالْحَفِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَاب: 35] فَإِنَّ الضَّمَّنِيرَ فِي (لَهُمْ)

أَغْنَى عَنِ إِعَادَةِ عَشَرِيْنِ اسْمًا ظَاهِرًا.

ج - الاتِّصالُ، الضَّمْنَائِرُ قَسْمَانِ: مَتَّصِلَةٌ وَمَنْفَصِلَةٌ، وَالْمَتَّصِلَةُ هِيَ الْأَصْلُ لِأَنَّهَا أُوجَزُ، وَهَذَا الاتِّصالُ ضَرْبٌ مِنَ الْإِيجَازِ؛ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُعْدَلُ إِلَى الْمَنْفَصِلِ إِذَا أَمْكَنَ الْإِتِّيَانُ بِالْمَتَّصِلِ<sup>(3)</sup>، وَهَذِهِ الصَّفَةُ لَا تَوْجُدُ فِي الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ.

د - الْإِسْتِتَارُ: تَسْتَتِرُ بَعْضُ الضَّمْنَائِرِ فِي أَفْعَالِهَا وَجُوبِهَا أَوْ جَوَازِهَا، نَحْوَهُ أَذْهَبُ،

(1) - الحيدرة، كشف المشكل: ص 447

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2 ص 292

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2 ص 315؛ والسيوطى، همع المهاجم: ج 1، ص 277

ونذهبُ وادهْبْ... وهذا الاستئنارُ نوعٌ من الغلوّ في الإيجاز<sup>(1)</sup>، وهي صفةٌ لا تتوفرُ في الأسماء الظاهرةِ.

ثانيًا - التَّعْيِينُ ورُفُعُ الالتباس<sup>(2)</sup>: بما أنَّ الضمائرَ قسمٌ من المعرفِ فإنَّه يُؤتى بها لتعيينِ مدلولها وفصلِه من جنسه دون حدوثِ لبسٍ، يقولُ ابنُ يعيشَ ناصًا على هذهِ الوظيفةِ: (إِنَّمَا أُتَى بِالضميراتِ كُلُّهَا لِضَرْبِهِ مِنْ الإِيجازِ واحترارًا مِنْ الالتباسِ)، ويقولُ الرَّضيُّ: (اعْلَمْ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ وَضْعِ الضمائرِ رُفُعُ الالتباسِ، فَإِنَّ (أَنَا) وَ(أَنْتَ) لَا يَصْلُحانِ إِلَّا لِمُعَيَّنِيْنِ، وَكَذَلِكَ ضَمِيرُ الْغَائِبِ نَصٌّ فِي أَنَّ الْمَرَادُ هُوَ الْمَذْكُورُ بِعِينِهِ فِي نَحْوِ: جَاءَ زَيْدٌ وَإِيَّاهُ ضَرَبَتْ...).<sup>(4)</sup>

وإنما كانتِ الضمائرُ كذلكَ؛ لأنَّ ضمائرَ المتكلِّمِ والمُخاطَبِ تتَعَيَّنُ بالمشاهدةِ والحضورِ، وضمائرُ الغائبِ يتقدَّمُها مدلولُها غالباً؛ لذا عَدَ النُّحَاةُ الضمائرَ أَرْفَعَ المعرفِ رتبةً، فلا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها، خلافاً للأسماءِ الظاهرةِ فإنَّها تُوصَفُ، وذلكَ لكثرَةِ الاشتراكِ فيها وحدوثِ اللبسِ.

والذي تُعيِّنُهُ الضمائرُ إِمَّا المُتَكَلِّمُ إِمَّا المُخاطَبُ إِمَّا الغائبُ، ومنْ هُنَا فإنَّ الضمائرَ ثلاثةُ أقسامٍ: ضمائرُ تَكَلُّمٍ، نحو: أنا وأنتَ ونحنُ وإِيَّاهُ... وضمائرُ خطابٍ، نحو: أنتَ وأنتَ وانتَما وإِيَّاكَ وإِيَّاكمُ... وضمائرُ غيبةٍ، نحو: هو وهي وهمَا وإِيَّاهُما... وتدلُّ هذهِ الضمائرُ على المفردِ والمثنَى والجمعِ والمذكرِ والمؤنَثِ في موضعِه الإعرابيَّةِ الثلاثةِ.

#### وظائفُ دلالاتٍ أخرى:

ضمنَ الوظائفِ الأساسيةِ السَّابقةِ تأتيِ الضمائرُ لتؤديَ دلالاتٍ وظائفَ أخرى: أو لا - الربَّطُ في الجملةِ: تأتيِ الضمائرُ مؤديةً وظيفةَ الربَّطِ في الجملةِ بينَ عُنصرينِ لا بُدَّ من ترابطِهما، ويكونُ ذلكَ في عَدَّةِ مواضعَ:

(1) ابن ابن يعيش، شرح المفصل: ج2ص327

(2) الشريف الكوفي، البيان: ص323؛ والسهيلي، نتائج الفكر: ص218؛ والعكري، أبو البقاء عبد الله ابن الحسين بن أبي البقاء الأزجي 616هـ. الباب في علل البناء والإعراب، حقق الجزء الأول غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني عبد الله نبهان، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط - 1995، ج1، ص474، وابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص292؛ الرضي، شرح الكافية: ج3، ص8

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص292

(4) الرضي، شرح الكافية: ج3، ص8

أ - الجملة الواقعية خبر<sup>(1)</sup>: تحتاج لضمير يربطها بالمبتدأ لأنَّ الجملة كلامٌ تامٌ مستقلٌ بنفسه، فإذا لم يكن رابطٌ يربطها بالمبتدأ وقعت أجنبيةً عنه، فلا يصحُّ قولُكَ: زيدٌ ذهبَ غلامٌ، حتى تأتي بالرابط فتقول: زيدٌ ذهبَ غلامُه، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: 5] حيثُ عادَ الضميرُ من جملة الخبر (لا يخفى عليه) إلى لفظِ الجلة.

ب - جملة الصفة<sup>(2)</sup>: تحتاج لرابطٍ يربطها بالموصوف ليحصل اتصافُ الموصوفِ بمضمونِ الصفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: 281]، حيثُ رجعَ الضميرُ من جملةِ الصفةِ (ترجعونَ فيهِ) إلى الموصوفِ (يوماً)، وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كَتَبْ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكًا﴾ [الأعجم: 92]، وقد يُحذفُ للعلم به، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيئًا﴾ [البقرة: 48] والتَّقديرُ: لا تَجْزِي فيهِ.

ج - جملة الصلة<sup>(3)</sup>: تتضمنُ جملةُ الصلةِ حكمًا يتعلَّقُ بالموصولِ، فلا بدَّ من رابطٍ يربطها بالموصول؛ لتصحُّ نسبةُ الحكم إليهِ، وهذا الرابطُ هو الضميرُ، ويطابقُ الموصولِ إفراداً وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيشًا، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَا لَهُ رِيَّكَ﴾ [الليل: 18]، إذ رجعَ الضميرُ من (ماله) إلى الموصولِ، وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: 24] وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7].

د - جملة الحال<sup>(4)</sup>: تحتاج لرابطٍ يربطها ب أصحابها، ويكونُ الضميرُ أو الواو أو كلاهما، ويتعيَّنُ الضميرُ وحدهُ إذا صدرَتِ الجملة بمضارعٍ مثبتٍ، نحو: جاءَ زيدٌ يرفعُ يديهِ، وفي سوى هذهِ الحالةِ يجوزُ أيُّ منها أو كلاهما، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرِكَ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتَ﴾ [البقرة: 243]، وقوله تعالى:

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 1، ص 230؛ والرضي، شرح الكافية: ج 1، ص 209

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 214؛ وابن هشام، مغني الليب: ص 475

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 389؛ وابن هشام، مغني الليب: ص 476

(4) الرضي، شرح الكافية: ج 2، ص 77؛ وابن عقيل، شرحه: ج 1، ص 595

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِمَانُوا لَا تَقْرِبُوا الْصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَّرٌ﴾ [النساء: 43].

**هـ** - بدل بعض من كُلٌّ والاشتمال<sup>(1)</sup>: لا بُدَّ أنْ يَتَّصلَ بضميرٍ يعودُ على المبدل منه ليتمُّ الربطُ بينَ البدلِ والمبدلِ منه، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ

مِنْهُم﴾ [المائدة: 71]، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: 217].

و - ألفاظ التوكيد المعنوي<sup>(2)</sup>: يُشترطُ فيها أنْ تتصلَ بضميرٍ يربطُها بالمؤكَّد ويُستثنى من ذلك (أجمعُ وما تصرفَ منها وتابعُها)، ويُشترطُ أنْ يُطابقَ الضميرُ المؤكَّد في الإفرادِ والتذكيرِ وفروعِهما، نحو: جاءَ زيدٌ نفسُهُ عينُهُ، والزَّيْدَانِ أَنفُسُهُما أَعْيُنُهُما، والزَّيْدُونَ أَنفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ، وجاءَتْ هذِنْ نفسُها عينُها...).

**زـ** - في بابِ الاشتغال<sup>(3)</sup> حيث تحتوي الجملة المفسرة لضميرِ الاسم المشتغلِ عنه على عائدٍ - وهو الضميرُ المشتغلُ به - يربطُها بالاسم، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءُ رَفِعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: 7]، وقوله: ﴿وَالآنَعَمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: 5].

**حـ** - جوابِ اسم الشرطِ المرفوعِ بالابتداء<sup>(4)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكُفَّرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنَّ أَعْذِبُهُ﴾ [المائدة: 115]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأعراف: 160].

**طـ** - معمول الصفة المشبهة<sup>(5)</sup>، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ، وعمرو طاهرٌ ثوبُهُ، والزَّيْدَانِ صعبٌ جانبُهُما، والزَّيْدُونَ كثيرٌ مالُهم.

**ثانياً** - التوكيد<sup>(6)</sup>:

يُؤتى بالضمائر المنفصلة لتوبيخِه وظيفة التوكيد، فيؤكَّد بها الضمائر المنفصلة لفظياً كقولكَ: أنتَ أنتَ كريمٌ، وهو هو لئيمٌ، وكقولِ الشاعرِ:

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 295؛ وابن هشام، مغني الليب: ص 478

(2) ابن هشام، مغني الليب: 481؛ والأزهري، شرح التصريح: ج 2، ص 133–135

(3) الرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 300؛ وابن هشام، شرح الشذور: ص 551

(4) ابن هشام، مغني الليب: ص 479

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 4، ص 113؛ وابن هشام، مغني الليب: ص 479

(6) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 223؛ والرضي، شرح الكافية: ج 2، ص 357؛ والأزهري، شرح التصريح: ج 2، ص 142

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ  
إِلَى الشَّرِّ دَعَاءُ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ<sup>(1)</sup>

كما يؤتى بضمائر الرفع المنفصلة لتأكيد الضمائر المتصلة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فتقول: قمت أنا، وذهبت أنت، وجئت أنت، وانطلقتما أنتما، ورأيتكم أنت، ومررت بها هي، ورأيتها هن... ويسمى سيبويه هذه الضمائر وصفاً، يقول: (واعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرین، وذلك قوله: مررت بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقت أنت، وليس وصفاً بمنزلة زيد الطويل إذا قلت مررت بزيد الطويل، ولكن بمنزلة نفسه إذا قلت مررت به نفسه، وأتاني هو نفسه، ورأيته هو نفسه)<sup>(2)</sup>، ويقصد بالوصف التوكيد كما هو ظاهر.

ويؤتى بها أيضاً للبالغة<sup>(3)</sup> في التوكيد قبل النفس والعين، نحو: جاء هو نفسه، ورأيته هو نفسه، ومررت به هو نفسه...

ثالثاً - تحسين القبح: وذلك في بابين:

أ\_ التوكيد<sup>(4)</sup>: يجوز توكيد الضمائر المنفصلة بالنفس والعين مباشرةً، وكذلك المتصلة في حالي النصب والجر، وأما في حالة الرفع فيقبح توكيدها بالنفس والعين مباشرةً وإن كان جائزًا، يقول ابن عيسى: (إن تأكيد المضمر المرفوع بالنفس والعين من غير تقدُّم مضمر قبيح، وهو جائز مع قبحه)<sup>(5)</sup>، وذلك لأن هاتين الكلمتين تليان العوامل في غير تأكيد مباشرةً فربما يحدث لبس، كقولك: هذ خرجت نفسها، وضررت عينها، فيحتمل أن تكون فاعلاً في الأولى ونائبًا فاعلاً في الثانية، ويحتمل أن تكون توكيداً، وخروجاً من هذا القبح فإنه يؤتى بضمير رفع منفصل قبل النفس

(1) منسوب للفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب شيخ بنى هاشم في وقته وشاعرهم، وهو أول من لبس السواد على زيد بن علي بن الحسين، وشعره حجة عند سيبويه، توفي 173هـ. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي 379هـ. طبقات النحوين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط2- 1984، ص53؛ و القبطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف 624هـ. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط1- 1986، ج4، ص76؛ وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب: ج 1، ص279

(2) سيبويه، الكتاب: ج 2، ص 385

(3) ابن عيسى، شرح المفصل: ج 2، ص 224

(4) ابن عيسى، شرح المفصل: ج 2، ص 224؛ والرضي، شرح الكافية: ج 2، ص 357؛ وابن عقيل، شرحه: ج 2، ص 179؛ والأزهري، شرح التصريح: ج 2، ص 140

(5) ابن عيسى، شرح المفصل: ج 2، ص 224

والعينِ فَيُفِيدُ المبالغةَ فِي التَّوْكِيدِ وَيُحَسِّنُ الْقُبْحَ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: هَذِهِ خَرَجَتْ هِي نَفْسُهَا وَضُرِبَتْ هِي عَيْنُهَا، وَجَئْتُ أَنَا نَفْسِي، وَذَهَبْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ...

ب - فِي بَابِ الْعَطْفِ<sup>(1)</sup>: لَا يَحْسُنُ عِنْدَ جَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ مُبَاشِرَةً، وَأَجَازَهُ الْكَوْفِيُّونَ مُطْلَقاً، وَخَصَّهُ الْبَصَرِيُّونَ بِالشِّعْرِ عَلَى قُبْحٍ كَوْلِ الشَّاعِرِ:

قَلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرَةَ تَهَادِي كَنِعَاجَ الْمَلَأَ تَعَسَّفَنَ رَمْلَا<sup>(2)</sup>

وَمِنْ أَجْلِ تَحْسِينِ هَذَا الْقُبْحِ فَلَا بُدَّ مِنْ فَاصلٍ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَغَالِبًا مَا يَكُونُ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُنْفَصَلُ، كَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَإِبْرَاهِيمَ كُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: 54]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَذَهَبْتَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ [المائدة: 24].

**رابعاً - التَّهْوِيلُ وَالتَّفْخِيمُ:** تَأْتِي بَعْضُ الضَّمَائِرِ تَحْمِلُ دَلَالَةَ التَّفْخِيمِ وَالتَّهْوِيلِ وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعٍ خَاصَّةٍ وَهِيَ:

أ - الضَّمِيرُ الْمُقْدَمُ عَلَى مُفَسِّرِهِ: الْأَصْلُ فِي الضَّمِيرِ أَنْ يَتَأْخِرَ عَنْ مُفَسِّرِهِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْفَصِيحِ خَلَفُ ذَلِكَ، كَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ حِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: 67]، وَالْأَصْلُ أَوْجَسَ مُوسَى فِي نَفْسِهِ، وَفِي الْمَثَلِ: (فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكْمُ)<sup>(3)</sup>. وَقَدْ يَتَقدَّمُ وَجْوَبًا فِي مَوَاضِعٍ مَحْصُورَةٍ وَهِيَ<sup>(4)</sup>:

1 - فِي بَابِ نِعْمَ وَبِئْسَ: حِيثُ يَعُودُ عَلَى التَّمِيزِ الْمُتَّاخِرِ نَحْوَهُ: نِعْمَ رَجُلًا عَلَيْهِ، وَكَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: 50]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَاءَ مَثَلًا آلُّقَومِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَايَتِنَا﴾ [الأعراف: 177].

(1) الأنباري، الإنصاف: ج 2، ص 474؛ وابن عييش، شرح المفصل: ج 2، ص 279

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة القرشي شاعر أموي مشهور، لم يكن في قريش أشعر منه، اشتهر بغازله وتشبيهه بنفسه توفي 93هـ. ديوانه، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فايز محمد، دار الكتاب العربي – بيروت، ط 1992، ص 305

(3) المثل في الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم 518هـ. مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النصر – بيروت، ط 1955، ج 2، ص 72، رقم 742

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 163–162؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص 464

2- في باب (رب) إذا جُر الضميرُ بها كقول الشاعرِ:

رَبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا<sup>(1)</sup>

3- الضميرُ المبدلُ منهُ مفسّرهُ، نحو حكاية الكسائي: (اللَّهُمَ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّوْفِ الرَّحِيمِ)، وهذا غيرُ جائزٍ عند سيبويه وأجازه الأخفشُ وابنُ مالكٍ وأبو حيَانَ.

4- الضميرُ المخبرُ عنهُ بمفسّرهُ، نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الْدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: 37].

5- ضميرُ الشأنِ، كقولهِ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الحمد: 1]، و: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى

الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: 46]، وكقول الشاعرِ:

وَمَا هُوَ مِنْ يَأْسُو الْكُلُومَ وَيَتَقَى بِهِ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ كَالَّذَّاتِ الْبُخْلِ<sup>(2)</sup>

إنَّ الضميرَ في هذهِ الموضعِ يحملُ دلالةَ التَّفخيمِ والتهويـلـ فـيؤـتـى بهـ مـقـدـماً لـتعـظـيمـ مـفـسـرـهـ فـيـكونـ بـمنـزـلـةـ التـمـهـيدـ لـذـكـرـهـ، يـقـولـ الرـضـيـ: (والـسـبـبـ فـيـ مـخـالـفةـ الـوـضـعـ قـصـدـ التـفـخـيمـ وـالـتـعـظـيمـ فـيـ ذـكـرـ ذـلـكـ الـمـفـسـرـ بـأـنـ يـذـكـرـواـ أـوـ لـشـيـئـاـ مـبـهـماـ، حـتـىـ تـتـشـوـقـ نـفـسـ السـائـعـ إـلـىـ العـثـورـ عـلـىـ الـمـرـادـ بـهـ، ثـمـ يـقـسـرـوـهـ فـيـكـونـ أـوـقـعـ فـيـ النـفـسـ، وـأـيـضـاـ يـكـونـ ذـلـكـ الـمـفـسـرـ مـذـكـورـ مـرـتـيـنـ، بـالـإـجـمـالـ أـوـلـاـ، وـالـتـفـصـيلـ ثـانـيـاـ، فـيـكـونـ أـكـدـ<sup>(3)</sup>ـ، إـذـاـ فـتـقـدـيمـ الضـمـيرـ لـضـرـبـ لـضـرـبـ منـ التـشـوـقـ وـالتـأـكـيدـ).

وقد خصَّ النَّحْوِيُّونَ ضميرَ الشأنِ بحديثِ مُستَقلٍّ، واتفقاً على أنَّهُ يحملُ دلالةَ التَّهويـلـ وـالـتـفـخـيمـ<sup>(4)</sup>ـ، فـيـؤـتـى بهـ لـتعـظـيمـ شـأنـ الـمـتـحـدـثـ عـنـهـ، فـإـذـاـ قـلـتـ هـوـ الـأـسـدـ مـقـبـلـ، فـإـنـ التـقـديرـ: الـقـصـةـ أـوـ الشـأنـ الـعـظـيمـ أـنـ الـأـسـدـ مـقـبـلـ، وـبـرـىـ الرـضـيـ<sup>(5)</sup>ـ أـنـ هـذاـ الضـمـيرـ إـجـابةـ لـسـؤـالـ مـقـدـرـ، فـيـكـونـ رـاجـعاـ لـالـمـسـؤـولـ عـنـهـ حـقـيقـةـ، فـإـذـاـ قـلـتـ: هـوـ الـأـمـيرـ مـقـبـلـ، فـكـانـ اـمـرـاـ سـمـعـ صـوتـاـ وـجـلـبـةـ، فـسـأـلـ: مـاـ الشـأنـ؟ فـأـجـبـتـ: هـوـ الـأـمـيرـ مـقـبـلـ، وـيـشـتـرـطـ أـنـ يـكـونـ مـضـمـونـ الـجـملـةـ اـمـرـاـ عـظـيمـاـ يـعـتـنـىـ بـهـ، فـلـاـ يـجـوزـ مـثـلاـ: هـوـ الـذـبـابـ يـطـيرـ، لـأـنـهـ لـاـ يـسـتـحـقـ التـعـظـيمـ.

(1)ـ البيت بلا نسبة في ابن هشام، مغني الليبـ: ص466؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص635

(2)ـ البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص166؛ الدماميـ، تعليق الفرائد: ج2، ص125

(3)ـ الرضيـ، شرح الكافية: ج3، ص12؛ وينظر الدماميـ، تعليق الفرائد: ج2، ص106

(4)ـ ابن يعيشـ، شرح المفصل: ج2، ص335؛ وابن مالكـ، شرح التسهيل: ج1، ص163؛ والرضيـ، شرح

الكافـيـةـ: ج3، ص69؛ والسمـينـ، الدرـ المـصـونـ: ج1، ص184؛ الدماميـ، تعليق الفرائد: ج2، ص121

(5)ـ الرضيـ، شرح الكافية: ج3، ص69

**ب - دلالة ضمير المتكلّم ومن معه:**

يُستَخدَمُ ضمير المتكلّم (نَحْنُ وَنَا وَإِيَّا نَا) للمتكلّم وَمَنْ مَعَهُ مُثْتَأِ أو مجموعاً، في حالي التذكير والتائית، وقد ورد استعماله - في الفصيح - للمتكلّم المفرد، ويرى النّحاة أنَّ ذلك دلالة لطيفة وهي التَّعظيم<sup>(1)</sup>، حيث يُعَظِّمُ المتكلّم نفسه، لذا فإنَّ من يستعمله يكونُ ذا شَانٌ وسلطانٌ يَأْمُرُ وَيَنْهَا، أو ذا مكانةٍ ومنزلةٍ، يقولُ الرَّضيُّ: (وَقَدْ يَقُولُ الْمُعْظَمُ نَفْسَهُ فَعَلَنَا وَنَحْنُ وَإِيَّا نَا عَادًا لِنَفْسِهِ كَالْجَمَاعَةِ)<sup>(2)</sup>.

وقد ورد استعماله كثيراً في القرآن الكريم في كلام الله تعالى عن ذاته جل جلاله، نحو: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، و: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1]، و: ﴿وَمَا عَلِمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: 69]، و: ﴿وَلَقَدْ رَزَّيْنَا أَسْمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيْطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَسْعِير﴾ [الملك: 5]....، ويُسمى الزَّمخْشري<sup>(3)</sup> هذا الضمير: ضمير الواحد المطاع.

وربما يُستَخدَمُ هذا الضمير للمفرد المتكلّم دون قصد التَّعظيم، وذلك لأنَّ يستخدمه كُلُّ مَنْ لا يُباشرُ العملَ بِنَفْسِهِ، فيقولُ الأميرُ مثلاً: فَعَلَنَا كَذَا وَبَنَيْنَا كَذَا، وَإِنَّمَا أَعْوَانُهُ وَعُمَالُهُ هُمُ الَّذِينَ فَعَلُوا فِي الْحَقِيقَةِ، وَكَمَا يَقُولُ الْعَالَمُ: نَحْنُ نَبِّئُ وَنَشْرُحُ وَقُلْنَا كَذَا، وَهُوَ يُعَبِّرُ عَنْ نَفْسِهِ وَأَهْلِ مَقَاتِلِهِ وَإِنْ لَمْ يُشارِكُوهُ فِي ذَلِكَ.

ويرى بعضُ الباحثين<sup>(4)</sup> المعاصرِينَ أَنَّهُ حَدَثَ تَطَوُّرٌ في دلالة هذا الضمير، حيث أصبح يُستَخدَمُ للمفرد لا دلالة العَظَمة، وإنما للتَّواضع والابتعاد عن الأنانية، وهذا يكثُرُ في كتابة المؤلفين والباحثين حيث يقول أحدهُم: وَنَحْنُ نَرَى كَذَا، وَقَدْ خَلَصْنَا إِلَى أَنَّهُ كَذَا وَكَذَا... وَيَكُونُ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي قَالَ وَالَّذِي خَلَصَ، وَلَكِنَّهُ استَخدَمَ

(1) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد 370هـ. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال - بيروت، ط 1985، ص 209؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 122؛ والسميين، الدر المصون: ج 1، ص 16؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج 2، ص 21؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 208؛ والصبان، حاشيته: ج 1، ص 166

(2) الرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 16

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 53 و 69

(4) السعران، محمود. اللغة والمجتمع رأي ومنهج، دار المعرف - الإسكندرية، ط 2 - 1963، ص 162؛ وجبر، محمد عبدالله. الضمائر في اللغة العربية، دار المعرف - بيروت، ط 1 - 1983، ص 206 - 207

ضمير الجمع لنوعٍ من التَّواضعِ وكأنَّ غيرَه شاركَه في ذلكَ.  
وقيلَ إنَّ ما وردَ في الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ في حديثِ الله تَعَالَى عن ذاتِه لا يدُلُّ على العَظَمَةِ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَحَدَّثَ عَنْهَا يَفْعَلُهَا جَلَّ وَعَلَا بِوَاسْطَةِ بَعْضِ مَلَائِكَتِهِ أَوْ أَوْلِيَائِهِ كَالْوَحْيِ وَالنَّصْرِ وَالْإِهْلَاكِ، كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الْحَجَر: 9]، إِذْ تَمَّ بِوَاسْطَةِ جَبَرِيلَ اللَّعْلَلِيَّ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا لَا يَتَأْتَى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ كَمَا فِي قُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: 16]، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلتَّعْظِيمِ<sup>(1)</sup>.

**خامسًا –** أَنْ يَقُومَ مَقَامَ اسْمِ الإِشَارَةِ:  
يُرَى بَعْضُ النَّحْوَيْنَ أَنَّ الضَّمِيرَ يَنْوُبُ عَنْ اسْمِ الإِشَارَةِ وَيَجْرِي مَجْرَاهُ، وَذَلِكَ إِذَا تَقَدَّمَ مُثْنَى أَوْ جَمْعٌ، وَكَانَ هُوَ مُفْرَدًا يَحْتَمِلُ الرُّجُوعَ عَلَى الْجَمِيعِ، وَحُمِلَ عَلَى ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالْطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَاهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُبُّاً كَبِيرًا﴾ [النِّسَاء: 2]، فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي (إِنَّهُ) يُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا لِلأَكْلِ الْمَفْهُومِ مِنْ (تَأْكُلُوا) أَوْ التَّبَدُّلِ الْمَفْهُومِ مِنْ (تَتَبَدَّلُوا)، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَيْهِمَا مَعَ أَنَّهُ مُفْرَدٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى اسْمِ الإِشَارَةِ<sup>(2)</sup> وَالتَّقْدِيرِ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ...  
وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَيْضًا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْا أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ﴾ [الْمَائِدَة: 36]، وَالتَّقْدِيرُ لِيَفْتَدُوا بِذَلِكَ<sup>(3)</sup> فَرَجَعَ إِلَى شَيْئَيْنِ: الْمَعْطُوفِ (مَا فِي الْأَرْضِ) وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ (وَمِثْلُهُ)، وَنَحْوِ قُولِ الرَّاجِزِ:

(1) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي 817هـ. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، عبدالعزيز الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، ط2000، ج 5، ص28

(2) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسبي 745هـ. البحر المحيط، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق زكريا عبد المجيد النوتلي

وأحمد النجولي الجمل، قرظه عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1 – 2001،

ج 3، ص 169؛ والسمين: ج 3، ص 557

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 1، ص 663؛ وأبو حيان، البحر: ج 3، ص 386

فيها خطوطٌ منْ سوادٍ وبَلَقْ<sup>(1)</sup>  
والتَّقْدِيرُ كأنَّ ذلِكَ<sup>(2)</sup>، فرجَعَ الضَّمِيرُ المُفَرُّ على متعددٍ قَبْلَهُ (خطوطٌ سوادٌ وبَلَقْ).

وبعدَ هذا العرضِ لوظائفِ الضميرِ ودلائلِه يتبيَّنُ أنَّ ما يتعلَّقُ منها بدلالةِ التَّعرِيفِ هو دلائلُها على مُعيَّنٍ في جنسِه ورفعُ الالتباسِ حيثُ تدلُّ على المُتكلِّمِ في (ضمائرِ المُتكلِّمِ)، وعلى المُخاطبِ في (ضمائرِ المُخاطبِ)، وعلى سابقِ في (ضمائرِ الغائبِ)، وأمَّا باقي الوظائفِ والدلائلِ فلا علاقَةَ لها بالجانبِ الدلاليِّ للتَّعرِيفِ.

#### 4.4.1 العَلَمُ وظيفته ودلائلُه:

يختلفُ العَلَمُ عن سائرِ المعارفِ بأنَّه يُعينُ مُسماهُ بلا قرينةٍ، فهو يكتسبُ التَّعرِيفَ بالوضعِ حيثُ يُوضعُ ليُدلُّ على مُعيَّنٍ في جنسِه لا يشملُ غيرَه، فإنْ حدثَ اشتراكٌ فهو طارئٌ لا وضعِيٌّ، وفي ذلك يقولُ سيبويه: (فَإِنَّ الْعَالَمَةَ الْلَّازِمَةَ، فَنَحْوُ زَيْدَ وَعَمْرَوْ، وَعَبْدِ اللَّهِ، وَمَا أَشْبَهُهُ، وَإِنَّمَا صَارَ مَعْرِفَةً، لِأَنَّهُ اسْمٌ وُضُعَ عَلَيْهِ يُعْرَفُ بِهِ بَعْيَنِهِ دُونَ سَائِرِ أَمَّتِهِ)<sup>(3)</sup>، وسماه المبرد<sup>(4)</sup> الاسمُ الخاصُ للعلةِ السابقةِ أيضًا.

#### 1.4.4.1 أقسامُه: يُقسَمُ العَلَمُ إلى<sup>(5)</sup>:

- أ— اسمٌ ليسَ بِلَقَبٍ ولا كُنية، نحو: زيدٌ وعمرٌ، وهنْدٌ وسعادٌ.
- ب— كُنية: وهو ما صدرَ بأبٍ أو أمٍ، وزادَ بعضُهمُ أو ابنةٍ أو بنتٍ، وزادَ آخرون<sup>(6)</sup> أو أخٍ أو أختٍ أو عمٍّ أو عمَّةٍ أو خالٍ أو خالةٍ، نحو: أبي سعيدٍ وأبي زيدٍ وأمَّ محمدٍ...

(1) \_ البيت لرؤبة، أبو محمد رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي 145هـ. راجز فصيح مشهور من محضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وكان أهل اللغة يأخذون عنه، ولما مات قال الخليل: دفنا اللغة والشعر والفصاحة، مجموع أشعار العرب، اعتبرت بتصحیحه وترتیبه ولیم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط 1 - 1979، ص 104؛ والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ. مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت - الكويت، ط 2 - 277، ص 1984

(2) \_ ينظر حول ذلك: الزمخشري، الكشاف: ج 1، ص 501؛ والزجاجي، مجالس العلماء: ص 277؛ وأبو حيان، البحر: ج 3، ص 75 و 169 و 390 و 4، ص 233 و 285؛ والسمين، الدر المصنون: ج 3، ص 572 و 175؛ وابن هشام، مغني اللبيب: 641

(3) \_ سيبويه، الكتاب: ج 2، ص 25

(4) \_ المبرد، المقتضب: ج 2، ص 276

(5) \_ الرضا، شرح الكافية: ج 3، ص 340؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج 1، ص 147-148؛ والأزهري، شرح التصريح: ج 1، ص 132؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 246

(6) \_ الصبان، حاشية الصبان: ج 1، ص 188؛ والحضرى، حاشيته: ج 1، ص 84

ج - لَقَبٌ: وَهُوَ مَا أَشْعَرَ بِرِفْعَةِ مُسَمَّاهُ أَوْ ضَعْتَهُ، نَحْوُ: زِينُ الْعَابِدِينَ وَخِيرُ الْعَارِفِينَ وَبَطَّةً وَقُفَّةً...<sup>(1)</sup>

#### 2.4.4.1 وظائف العلم ودلالة:

##### أولاً - الإيجازُ والاختصارُ:

يأتي العلم ليحدد مسماه بمجرد اللفظ مغنىاً عن الصفات العديدة، يقول ابن يعيش: (إنما أتي بالأعلام للاختصار، وترك التطويل، بتعدد الصفات، ألا ترى أنه لو لا العلم لاحتاجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاتة، حتى يعرف المخاطب، فأغنى الأعلام عن ذلك أجمع)<sup>(1)</sup>.

فلو أردت أن تخبر عن رجل جاءك وأنت لا تعرف اسمه، فستضطر أن تعدد صفاته للمخاطب، فتقول مثلاً: جاعني رجل طويل نحيل أسود الشعر أكل العينين... ولو عرفت اسمه لاغنى عن ذلك كلّه.

##### ثانياً - تحديد المسمى وتمييزه من جنسه:

هذه الوظيفة الأساسية للعلم وهي تحديد مسماه وضعاً وفصله من سائر جنسه، ويكون ذلك في الأعلام الشخصية التي وضعها لمحدداً لا يشاركه غيره وضعاً، يقول المبرد: ( فمن المعرفة الاسمُ الخاصُّ، نَحْوُ: زَيْدٌ وَعُمَرٌ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا سَمِيتَهُ بِهَذِهِ الْعَالَمَةِ؛ لِيُعْرَفَ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ فَإِذَا قَلَتْ: جَاءَنِي زَيْدٌ عِلْمٌ أَنَّكَ لَقِيتَ بِهِ وَاحِدًا مِمَّا كَانَ دَاخِلًا فِي الْجِنْسِ لِبَيَانِ مِنْ سَائِرِ ذَلِكَ الْجِنْسِ)<sup>(2)</sup>، وقال الشريف الكوفي: (فَإِنَّمَا الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامُ فَإِنَّمَا وُضِعَتْ لِبَيَانِهِ شَخْصٌ مِنْ شَخْصٍ...)<sup>(3)</sup>.

##### والأعلام الشخصية قسمان<sup>(4)</sup>:

الأول - قسم لأولي العلم كالملائكة، نحو: جبريل وميكائيل ومالك، والإنس، نحو: زيد وعمرو وهن، والجن، نحو: إيليس والولهان<sup>(5)</sup>...، والقبائل، نحو: قريش وأسد.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 1، ص 93

(2) المبرد، المقتضب: ج 4، ص 276

(3) الشريف الكوفي، البيان: ص 323؛ وينظر: الحيدرة، كشف المشكل: ص 447؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 1، ص 93 و 109

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 182؛ والأزهري، شرح التصریح: ج 1، ص 124

(5) الولهان اسم شيطان يغرى المرء بالإسراف بالماء وقد ورد في حديث ضعيف، ينظر: ابن قدامة ، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن أحمد المقدسي 630هـ. ذم الموسوين، تحقيق أبي الأشبال حسن ابن أمين آل مندوه، الفاروق الحديثة- القاهرة، ط 1-1407هـ، ص 20

الثاني – ما يُؤلَفُ من غير أولي العلم، كأعلام الأماكن، نحو: مكة وعدن وبغداد، وأعلام الخيل، نحو: لاحق وأعوج، وأعلام الإبل، نحو: شدق وعليان، وفي المثل: (ودون عليان خرط القتاد)<sup>(1)</sup>، وأعلام الأغنام، نحو: خطّة وهيلة، وفي المثل: (لعن الله معزى خيرها خطّة)<sup>(2)</sup> وغيرها...

وبسبب وضع أعلام لهذه الأشياء أنها مما يُؤلَفُ ويُخالطُ، فتحتاج للفصل والتمييز<sup>(3)</sup>، ووضع العرب أعلاماً لهذه الحيوانات من الخيل والإبل وغيرها يدل على مدى علاقة العربي بحيواناته التي يمتلكها، وأنها احتلت عنده منزلة العاقل لأنها جزء من حياته اليومية يفيد منها الكثير وربما فضلها على أولاده.

### ثالثاً – تعين الماهية مع شمول الجنس:

ويكون في علم الجنس وهو: (ما وضع لشيء معين في الذهن، ملاحظ الوجود فيه)<sup>(4)</sup>. وذلك نحو: أسامة للأسد، وذوالة للذئب، وثعلبة للثعلب، فهذه الأسماء ونحوها لا تدل على معين، وإنما تطلق على شائع متعدد، فكلأسد يقال له أسامة، وكل ذئب يقال له ذوالة...، غير أنها تتعامل معاملة المعرفة فيبتدا بها دون مسوغ آخر، وتوصف بالمعرفة، ويأتي منها الحال، وهذا ما دفع النحاة إلى اعتبارها معارف مغفلين الجانب الدلالي فتكلّفوا التقرير بين علم الجنس واسم الجنس، حتى قال المحققون<sup>(5)</sup> إن علم الجنس ما وضع لتعين الحقيقة الذهنية، فهو موضوع الماهية باعتبار حضورها وشخصيتها في الذهن، فالحضور الذهني شرط فيها، وأمّا اسم الجنس فهو الموضوع للماهية بلا قيد حضور ذهني.

وخرجًا من هذا التكليف غير المقنع، فإنني أميل إلى ما ذهب إليه ابن مالك<sup>(6)</sup> من

(1) المثل في الميداني، مجمع الأمثال: ج 1، ص 269 رقم 1418؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 1، ص 110، ولحق اسم فرس لمعاوية بن أبي سفيان<sup>رض</sup>، وأعوج فرس مشهور للعرب في الجاهلية تتسب له الخيول الأعوجية، وشدق بإنعام الذال وإهمالها اسم فحل من الإبل كان للنعمان بن المنذر، وعليان جمل مشهور كان لكليب بن وائل.

(2) المثل في الميداني، مجمع الأمثال: ج 2، ص 3256 رقم 180، وخطّة وهيلة عنزا سوء كانت لبعض العرب

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 1، ص 111؛ وابن عصفور، شرح الجمل: ج 1، ص 302

(4) الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي المكي الشافعي 972هـ. حدود النحو، ضمن (كتابان في حدود النحو) دراسة وتحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل – الأردن، د.ت، ص 33

(5) الرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 322؛ والدامامي، تعليق الفرائد: ج 2، ص 141

(6) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 170؛ وينظر: الدمامي، تعليق الفرائد: ج 2، ص 11

أنَّ هذِهِ الْأَسْمَاءِ مَعَارِفٌ لِفَظًا نَكَرَاتٌ مَعْنَى، فَإِنَّهُ لَا أَثْرَ لِلْفَرْقِ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ عَلَمِ الْجِنْسِ وَاسْمِهِ، بَلْ هُوَ مَحْضٌ اعْتِبَارٌ كَمَا قَالَ الْخُضْرَى<sup>(1)</sup>، وَهَذَا مَا رَجَحَهُ الرَّضِيُّ، فَقَالَ: (إِذَا كَانَ لَنَا تَأْنِيْثٌ لِفَظِيْهِ)، كَغْرَفَةٍ، وَبَشَرٍ، وَصَحَراَءَ، وَنَسْبَةٌ لِفَظِيْهِ، نَحْوَ: كَرْسِيٌّ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ لَنَا تَعرِيفٌ لِفَظِيْهِ، إِمَّا بِاللَّامِ...، وَإِمَّا بِالْعَلْمِيَّةِ...)<sup>(2)</sup>. وَأَمَّا الْفَرْقُ الَّذِي تَكَلَّفَهُ النَّحَّاةُ فَمَجْرُدُ خِيَالٍ لَا وِجْدَانٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَا أَثْرٌ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنَ الْحَضُورِ الْذَّهْنِيِّ وَالصَّدِيقِ عَلَى مُتَعَدِّدِ مَوْجُودٍ فِي كُلِّ الْقَسْمَيْنِ، وَلَا سَبِيلٌ إِلَى التَّفَرْقَةِ بَيْنَهُمَا بِمَجْرِدِ الْخِيَالِ، وَتَبَقَّى دَلَالَةُ عَلَمِ الْجِنْسِ كَدَلَالَةِ النَّكَرَةِ. وَمَا وُضِعَ لَهُ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الْأَعْلَامِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ<sup>(3)</sup>:

الْأُولُّ - مَا لَا يُؤْلِفُ مِنَ الْأَعْيَانِ كَالْوَحْشِ، وَالْحَشَرَاتِ، وَهُوَ الْغَالِبُ، نَحْوَ: أَسَامَةَ، وَذُؤَالَةَ، وَثَعَالَةَ، وَأَبُو بَرَاقِشَ لَطَائِرَ، وَشَبَوَةَ لِلْعَرْبِ، وَأَمْ عَامِرٌ لِلضَّبَّاعِ.

الثَّانِي - الْمَعَانِي، وَهُوَ قَلِيلٌ، نَحْوَ: بَرَّةَ الْمَبَرَّةِ، وَفَجَارِ لِلْفُجُورِ، وَخَيَابِ بْنِ هَيَابِ الْخُسْرَانِ، وَأَمْ كَيْسَانَ لِلْغَدْرِ، وَشَعُوبَ الْمَنِيَّةِ...

الثَّالِثُ - بَعْضُ الْمَالُوْفَاتِ، وَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا، نَحْوَ: أَبُو الدَّغْفَاءِ لِلْأَحْمَقِ، وَهِيَانَ بْنَ بَيَانَ وَصَلْمَعَةَ بْنِ قَلْمَعَةَ لِمَنْ لَا يُعْرَفُ، وَأَبُو الْمَضَاءِ لِلْفَرْسِ، وَأَبُو صَابِرِ الْحَمَارِ...

وَإِنَّمَا كَانَ الْغَالِبُ فِيهَا الْأَجْنَاسُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُؤْلِفْ وَلَا يُخَالِطُ؛ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ أَفْرَادِهَا.

#### 3.4.4.1 دَلَالَةُ الْكُنْيَةِ:

تُعدُّ الْكُنْيَةُ مِنَ الْأَمْوَارِ الشَّائِعَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَهِيَ أَحَدُ أَقْسَامِ الْأَسْمَاءِ، وَنَكِرَ النَّحَّاةُ أَنَّهَا تَأْتِي لِثَلَاثَةِ أَمْوَارِ:

أوَّلًا - التَّعْظِيمُ وَالتَّفْخِيمُ<sup>(4)</sup>: تُدْلِلُ الْكُنْيَةُ عَلَى عَظَمَةِ الْمَكْنِيِّ وَفَخَامَةِ شَأنِهِ بِعَدَمِ ذِكْرِ اسْمِهِ، فَإِنَّ بَعْضَ النُّفُوسِ تَأْنِفُ أَنْ تُخَاطَبَ بِاسْمِهَا، وَقَدْ شَاعَتِ الْكُنْيَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ حَتَّى عُدَّتْ مِنْ مَآثِرِهَا وَمَفَارِخِهَا، وَقِيلَ إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأَمَمِ، وَيَقُولُ

(1) الْخُضْرَى، حَاشِيَتَهُ: ج 1، ص 89-90

(2) الرَّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ: ج 3، ص 323

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 1، ص 111-123؛ والأزهري، شرح التصريح: ج 1، ص 149

(4) الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 820؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ج 1، ص 94؛ والأزهري، شرح

التصريح: ج 1، ص 132

الزمخشي<sup>(1)</sup>: (والذي دعاهم إلى التكنيَّة الإجلالُ عن التَّصرِيح بالاسم بالكتابية عنه)<sup>(1)</sup>  
ويقول ابن يعيش: (والكنية لم تكن علماً في الأصل، وإنما كانت عادتهم أن يدعوا  
الإنسان باسمه، وإذا ولد له ولد دعى باسم ولده توقيراً له، وتقخيماً ل شأنه فيقال له:  
أبو فلان، وأم فلان...)<sup>(2)</sup>، روي عن عمر بن الخطاب - عليه السلام - : (أشيعوا الكُنى  
فإنها منبهة)<sup>(3)</sup>، وقال أحدهم:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمَهُ  
وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوَادُ الْلَّقَبُ<sup>(4)</sup>

ثانياً - التَّفَاعُلُ بِالسَّلَامَةِ<sup>(5)</sup>: الأصلُ في الكنيةِ أن تكونَ لمنْ ولدَ له، وورَدَ عن العَربِ  
أنَّهُمْ كانوا يُكْنُونَ الصَّغِيرَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ بَعْدُ أَوْ لَمْ يَتَزَوَّجْ، وَذَلِكَ عَلَى جَهَةِ التَّفَاعُلِ  
بِالسَّلَامَةِ بَأْنَ يَعِيشَ حَتَّى يَكُبرُ وَيُولَدَ لَهُ، وَكَانُوا أَيْضًا يُكْنُونَ الْعَقِيمَ تَفَاعُلًا بَأْنَ يُولَدَ  
لَهُ، وَمِنْ تَكْنِيَّةِ الصَّغِيرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَبَى الْقَلْبُ إِلَّا حُبَّهُ عَامِرِيَّةٌ  
لَهَا كُنْيَةُ عَمْرُو وَلَيْسَ لَهَا عَمْرُو<sup>(6)</sup>  
أَيْ أَنَّهَا تُكْنِي أَمَّ عَمِرٍو مَعَ أَنَّهَا صَغِيرَةٌ لَمْ تَلِدْ.

ثالثاً - تعيين المسمى<sup>(7)</sup>: هذه هي الوظيفة الأساسية للعلم، والكنى جارية مجرّها، فقد  
يُكْنِي الشَّخْصُ وَلَا يُرَادُ بِذَلِكَ التَّعْظِيمُ وَالتَّقْخِيمُ، وإنما يُكْنِي لِمَجْرِدِ مَا يُلَبِّسُهُ مِنْ غَيْرِ

(1) الزمخشي، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق سليم النعيمي، مطبعة العاني - بغداد، ط1982، ج2، ص384.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص94

(3) ورد الآخر منسوباً لعمر بن الخطاب في الزمخشي، ربيع الأبرار: ج2، ص383؛ وبلا نسبة في الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل 502هـ. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، مكتبة الحياة - بيروت، د.ت، ج3، ص336.

(4) نسب البيت لبعض الفزاريين في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج2، ص1146؛ و البغدادي، عبد القادر ابن عمر 1093هـ. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع فهارسه محمد نبيل طريفى، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1998، ج9، ص142.

(5) الرازى، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن 606هـ. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر - بيروت، ط1990، ج1، ص49؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص94؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص340؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص187.

(6) البيت لأبي صخر الهنلى عبد الله بن سلمة السهمي شاعر فصيح من شعراء العصر الأموي وكان مولياً لبني مروان متعمصاً لهم ومدح عبد الملك بن مروان توفي 80هـ. الزمخشي، ربيع الأبرار: ج2، ص386؛ والبغدادي، خزانة الأدب: ج3، ص245.

(7) الشريف الكوفي، البيان: ص356

الأولاد، فيشتهر بالكنية وتصبح علماً عليه، نحو: أبي لهب لحمرة وجنتيه وتلثب وجهه، فقد ذكر في القرآن الكريم بالكنية لاشتهر بها فقامت مقام الاسم في التعين.

#### 4.4.4.1 دلالة اللقب:

شاعت الألقاب عند العرب وغيرهم (فقيل من المشاهير في الجاهلية والإسلام من ليس له لقب، ولم تزل في الأمم كلها من العرب والعجم تجري في المخاطبات والمكاتبات من غير نكير، غير أنها كانت تطلق على حسب استحقاق الموسومين بها)<sup>(1)</sup>، ويرى النحاة أن الألقاب تدل على:

أولاً - تعظيم المسمى وتفخيمه<sup>(2)</sup>، وذلك مستفاد من دلالة اللفظ وبهذا يفترق عن الكني إذ التعظيم فيها لا يرجع إلى اللفظ وإنما من عدم التصریح باسم المسمى، ويكون ذلك غالباً في ألقاب الملوك والأمراء ومن لف لهم كقول الشاعر مفتخرًا:

أَنَا ابْنُ مُزِيقيَا عَمْرُو وَجَدِّي      أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ<sup>(3)</sup>

ولقب أبوه بمزيقياء لأنَّه كان يلبس كُلَّ يوم حلَّة، فإذا أمسى مرققاً حتى لا يلبسها غيره، وهو أنف الناقة وهو لقب جعفر بن قريع أبي بطن من سعد بن زيد بن مناء، وكان هذا اللقب ذمًا لهم يغضبون منه، حتى قال الحطيئة:

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ      وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبَ<sup>(4)</sup>

فأصبح مدحًا يفتخرون به.

ثانياً - ذم المسمى وتحقير شأنه إن كان اللقب يدل على ذلك<sup>(5)</sup>، ومن أمثلة النحاة: كرز وهو خرج الراعي، وبطة، وقفقة، وعائد الكلب، وقد نهى الإسلام عن مثل

(1) الزمخشري، ربيع الأبرار: ج 2، ص 384؛ وينظر: الرازي، القسيس الكبير: ج 1، ص 149

(2) الرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 339؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج 2، ص 148؛ والأزهري، شرح التصریح: ج 1، ص 132؛ والسيوطی، همع الهوامع: ج 1، ص 246

(3) البيت منسوب لأوس بن الصامت البدری أخي عبادة بن الصامت، وهو أول من ظاهر زوجته في الإسلام وتوفي في خلافة عثمان بن عفان 32ھـ. الأزهري، شرح التصریح: ج 1، ص 133

(4) البيت للحظيأبي مليكة جرول بن أوس العبسي من محضرمي الجاهلية والإسلام، وكان هجاء عنيفاً حتى هجا أمه وأباها ونفسه توفي 45ھـ. دیوانه برواية ابن السکیت، تحقيق نعمان محمد أمین طه، مکتبة الخانجي - القاهرة، ط 1 - 1987، ص 15

(5) الرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 393؛ والأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى 900ھـ. شرحه على ألفية ابن مالك، وضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف إميل بدیع یعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1 - 1998، ج 1، ص 110؛ والأزهري، شرح التصریح: ج 1، ص 132

هذه الألقاب التي تُعد من سوءِ الأدبِ، قالَ تعالى: ﴿وَلَا تَنْبَرُوا بِالْأَلْقَبِ بِئْسَ الْآَسُمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ أَلْيَمِن﴾ [الحجرات: 11].

#### 5.4.4.1 عدم دلالة الأعلام على معانيها:

يرى النحويون<sup>(1)</sup> أنَّ الأعلامَ لا تُفيدُ معنىًّا، فهيَ لا تدلُّ على معنى لفظِها إذ لا يراعى فيها الاستراقُ والمعنى عندَ الوضعِ، فقد يسمى الشخصُ زيدًا وجعفرًا وحمزة...، ولا يعني هذا أنَّ فيه زيادةً أو أنه نهرٌ أو بقلة...، كما أنَّ العلمَ يطلقُ على الشيءِ، وضدِّه فيُطلقُ اسمُ زيدٍ مثلاً على الطَّويلِ والقصيرِ والسَّمينِ والنَّحيلِ والأبيضِ والأسودِ، وقد يسمى الشخصُ كريماً وهو بخيلٌ، أو يسمى شجاعاً وهو جبانٌ، أو محمداً وهو مذمومٌ، أو العباسَ وهو بسامٌ، لذا قالَ النَّحاةُ: العلمُ ما يجوز تبديلهُ وتغييرُه، ولا يلزمُ من ذلكَ تغييرُ اللُّغةِ، فيمكنُ أن تُغيرَ اسمَ شخصٍ من زيدٍ إلى عمرو ومن معاوية إلى طلحة...، وهكذا.

أقولُ: ومع التَّسلِيمِ بما ذهبَ إليهِ النَّحاةُ إلا أنَّهُ رُبَّما يدلُّ الاسمُ على معناهِ وذلكَ قليلٌ، حيثُ يسمى الشخصُ باسمِ يُراعى فيهِ الظروفُ التي مرَّت بهِ أثناءَ الولادةِ، أو صفةٌ كانتْ فيهِ، أو تفاؤلاً كتسميةِ النبي ﷺ مُحمَّداً ليكونَ مُحَمَّداً في الأرضِ والسماءِ، وتسميةِ جدهِ عبدِ المُطَّلبِ بشبيبةٍ لشيءٍ بيضاءٍ كانتْ في رأسِهِ عندَ الولادةِ، يقولُ أحدهُمُ:

وَقَلَّمَا أَبْصَرَتْ عَيْنَاكَ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ فِي اسْمِ مِنْهُ أَوْ لَقَبٍ<sup>(2)</sup>  
وقد يلاحظُ المعنى في الاسمِ ويستفادُ من ذلكَ في مدحِ أو ذمٍّ، وذكرِ النَّحاةُ أنَّهُ قد يلمحُ الوصفُ الذي في الاسمِ كما في العباسِ والضَّحَّاكِ، فإنَّ الأداةَ فيها للمحِّ  
الوصفِ عندَ بعضِ النَّحاةِ.

من خلالِ عرضِ الوظائفِ والدلائلِ السابقةِ للعلمِ يتبيَّنُ أنَّ ما يتعلَّقُ بالجانبِ الدلاليِّ للتَّعرِيفِ منها هو تَعيينُ العلمِ لِمُسَمَّاهُ، وأمَّا سائرُ الوظائفِ والدلائلِ فهي ثانويةٌ ولا علاقةَ لها بدلالةِ التَّعرِيفِ.

(1) الشريف الكوفي، البيان: ص323؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص93؛ والسيوطى، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد 911هـ. الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم

مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1 - 1985، ج3، ص81

(2) البيت بلا نسبة في الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء: ج3، ص37

## 5.4.1 أسماء الإشارة:

تُعدُّ أسماء الإشارة من المبهمات؛ لأنَّها لا تدلُّ على شيءٍ في أصلِ وضعها، ولا تفصلُ شيئاً من شيءٍ، فتُستخدمُ للإنسانِ والحيوانِ والجماد... لذا ذكرَها كثيرٌ من النَّحْوَيْن<sup>(1)</sup> تحتَ مُصطلحِ (المُبْهَم)، وتكتَسِبُ التَّعْرِيفَ من خلالِ السِّيَاقِ الَّذِي ترُدُّ فيهِ 1.5.4.1 وظائفُ أسماءِ الإشارةِ ودلالاتها:

أولاً- يُؤْتَى بأسماءِ الإشارةِ لتكونَ وَصْلَةً لخروجِ ما فيهِ (أداةُ التَّعْرِيفِ) من العهْدِ العلميِّ إلى الحُضُورِ<sup>(2)</sup>؛ لأنَّ الأداةَ تدخلُ للعهْدِ كأنَّ تقولَ: بعْتُ الفرسَ، تقصدُ الفرسَ الذي يعهُدُهُ المُخاطَبُ، وقد يكونُ الشَّيءُ بحضورِ اثنينِ ولا عهْدٌ بينَهُما فيهِ، فإذا أرادَ أحدهُما الإخبارَ عنهُ يقولُ: هذا الشَّيءُ، فيتوصَّلُ إلى تعريفِ الحاضرِ باسمِ الإشارةِ.

ثانيًا- تحديدُ الشَّيءِ وتعيينُهُ بالعينِ والقلبِ:

تُستَخدَمُ أسماءُ الإشارةِ لمحسوسٍ مُشاهَدٍ في الأصلِ لتعيينِهِ وتحديدِهِ في جنسِهِ من جهةِ العينِ ومن جهةِ القلبِ<sup>(3)</sup>، وتكونُ على مرتبتَيْنِ على الأرجحِ عندَ ابنِ مالك<sup>(4)</sup>، وهي: قريبٌ، نحو: ذا وذاءِ وذِي وذْهُ وذَانِ وَتَانِ وأولَاءِ، وما جاورَ القريبَ، نحو: ذاكَ وذلَكَ وتنِيكَ وذانِكَ وَتَانِكَ وأولَانِكَ...، والجمهورُ على أنَّها ثلَاثُ مراتِبٍ<sup>(5)</sup>: قريبٌ ومتَوَسِّطٌ وبعيدٌ، فما خلا من اللامِ والكافِ فهوَ القريبُ، وما كانَ فيهِ فهوَ للبعيدِ، وما كانَ فيهِ الكافُ وحدهَا فهوَ للمتوسِّطِ. وهذهُ الأسماءُ عامَّةٌ تُستَخدَمُ لتعيينِ كُلِّ شَيْءٍ، وثُمَّةَ أسماءٌ يُشارُ بها للمكانِ خاصَّةً وهيَ<sup>(6)</sup>:

(1) سيبويهُ، الكتاب: ج 2، ص 577؛ والمبرد، المقتصب: ج 4، ص 277؛ وابن السراج، الأصول: ج 2، ص 127؛ والشريف الكوفي، البيان: ص 357 – 358

(2) الشريف الكوفي، البيان: ص 323 – 324؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 248

(3) الأنباري، الإنصال: ج 2، ص 709؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 352؛ والرضي، شرح الكافية: ج 2، ص 334؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 192

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 139 و 242؛ وينظر: الدماميني، تعليق الفرائد: ج 2، ص 310؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 261

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج 1، ص 506؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 261 – 262

(6) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 369؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 250؛ وابن عقيل، شرحه: ج 1، ص 130؛ والأزهري، شرح التصرير: ج 1، ص 147

أـ هـنـا: وـيـشـارـ بـهـا إـلـىـ الـقـرـيبـ، كـقـوـلـهـ تـعـالـى: ﴿إِنَّا هَنـهـنـا قـنـدـعـونـ﴾ [المـانـدـةـ: 24].  
 بـ هـنـاـكـ وـهـنـاـلـكـ وـثـمـ...، وـيـشـارـ بـهـا لـما جـاـوـزـ الـقـرـيبـ، كـقـوـلـهـ تـعـالـى: ﴿هـنـاـلـكـ الـوـلـيـةـ لـلـهـ أـلـحـقـ﴾ [الـكـهـفـ: 44]، وـقـوـلـهـ تـعـالـى: ﴿وـإـذـ رـأـيـتـ ثـمـ رـأـيـتـ نـعـيـمـاـ وـمـلـكـ كـبـيرـ﴾ [الـإـنـسـانـ: 20].

وـقـدـ تـسـتـعـمـلـ هـنـاـ وـهـنـاـكـ وـهـنـاـلـكـ لـلـزـمـانـ<sup>(1)</sup>، وـهـوـ الصـحـيـخـ حـمـلاـ لـمـا وـرـدـ مـنـ  
 النـصـوصـ عـلـىـ ظـاهـرـهـ، وـبـعـدـاـ عـنـ التـكـلـفـ، وـخـالـفـ أـبـوـ حـيـانـ<sup>(2)</sup> وـتـأـوـلـ مـا وـرـدـ مـنـ  
 النـصـوصـ، وـمـمـاـ حـمـلـ عـلـىـ الزـمـانـ قـوـلـهـ تـعـالـى: ﴿هـنـاـلـكـ أـبـتـلـيـ أـلـمـؤـمـنـونـ﴾  
 [الأـحزـابـ: 11]، وـقـوـلـ الشـاعـرـ:

وـإـذـ الـأـمـرـ تـعـاظـمـتـ وـتـشـابـهـتـ  
 فـهـنـاـكـ يـعـتـرـفـونـ أـيـنـ الـمـفـرـغـ<sup>(3)</sup>

ثالـثـ الـوـصـفـ بـهـا<sup>(4)</sup>:

يـوـتـىـ بـالـإـشـارـةـ لـيـوـصـفـ بـهـاـ أـرـبـعـةـ مـنـ الـمـعـارـفـ بـنـاءـ عـلـىـ قـاـدـةـ النـحـاـةـ فـيـ أـنـ  
 الصـفـةـ لـاـ تـكـوـنـ أـخـصـ مـنـ الـمـوـصـوفـ، وـهـيـ: الـمـضـافـ لـضـمـيرـ، نـحـوـ: مـرـرـتـ  
 بـصـاحـبـكـ هـذـاـ، وـالـعـلـمـ، نـحـوـ: مـرـرـتـ بـزـيـدـ هـذـاـ، وـالـمـضـافـ لـعـلـمـ، نـحـوـ: مـرـرـتـ بـصـديـقـ  
 زـيـدـ هـذـاـ، وـالـمـضـافـ لـإـشـارـةـ، نـحـوـ: رـأـيـتـ وـالـدـ هـذـهـ الـفـتـاةـ ذـاكـ الـكـرـيمـ.

رابـعاـ إـشـارـةـ لـغـيـرـ الـمـحـسـوسـ وـغـيـرـ الـمـشـاهـدـ:

الـأـصـلـ فـيـ أـسـمـاءـ إـشـارـةـ أـنـ تـكـوـنـ لـمـحـسـوسـ مـشـاهـدـ قـرـيبـ أـوـ بـعـيدـ، وـقـدـ  
 يـشـارـ بـهـاـ لـغـيـرـ الـمـحـسـوسـ وـغـيـرـ الـمـشـاهـدـ، وـبـرـىـ النـحـوـيـونـ أـنـ ذـلـكـ لـتـصـيـبـ غـيـرـ  
 الـمـحـسـوسـ كـالـمـحـسـوسـ، وـغـيـرـ الـمـشـاهـدـ كـالـمـشـاهـدـ<sup>(5)</sup>، كـقـوـلـهـ تـعـالـى: ﴿ذـلـكـمـ أـلـلـهـ

(1)ـ ابنـ مـالـكـ، شـرـحـ التـسـهـيلـ: جـ1ـ، صـ250ـ؛ وـالـرـضـيـ، شـرـحـ الـكـافـيـةـ: جـ3ـ، صـ87ـ؛ وـالـدـمـامـيـنـيـ، تـعـلـيقـ الفـرـائـدـ: جـ2ـ، صـ347ـ؛ وـالـسـيـوطـيـ، هـمـمـ الـهـوـامـعـ: جـ1ـ، صـ269ـ

(2)ـ أبوـ حـيـانـ، اـرـشـافـ الـضـربـ: جـ1ـ، صـ411ـ

(3)ـ الـبـيـتـ لـلـأـفـوـهـ الـأـوـدـيـ أبوـ رـبـيـعـةـ صـلـاـءـةـ بـنـ عـمـرـوـ بـنـ مـالـكـ شـاعـرـ يـمـانـيـ جـاهـلـيـ كـانـ حـكـيـمـاـ وـسـيـداـ فـيـ قـوـمـهـ  
 وـقـائـدـاـ فـيـ حـرـوبـهـ لـقـبـ بـالـأـفـوـهـ لـغـلـظـةـ شـفـنـيـهـ مـعـ بـرـوـزـ أـسـنـانـهـ تـوـفـيـ 54ـقـ.ـهــ.ـ دـيـوـانـهـ، شـرـحـ وـتـحـقـيقـ  
 مـحـمـدـ الـتـونـجـيـ، دـارـ صـادـرـ - بـيـرـوـتـ - طـ1ـ - 1998ـ، صـ91ـ

(4)ـ سـيـبوـيـهـ، الـكتـابـ: جـ1ـ، صـ6ـ-7ـ؛ وـالـمـبـرـدـ، الـمـقـضـبـ: جـ4ـ، صـ282ـ؛ وـابـنـ يـعـيـشـ، شـرـحـ الـمـفـصـلـ:  
 جـ2ـ، صـ247ـ-249ـ؛ وـالـرـضـيـ، شـرـحـ الـكـافـيـةـ: جـ2ـ، صـ335ـ-336ـ

(5)ـ الرـضـيـ، شـرـحـ الـكـافـيـةـ: جـ3ـ، صـ76ـ؛ وـالـدـمـامـيـنـيـ، تـعـلـيقـ الـفـرـائـدـ: جـ2ـ، جـ309ـ

**رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ** [يونس:3]، قوله تعالى: **﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلِمْنِي رَبِّي﴾** [يوسف:37]،  
وقوله تعالى: **﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾** [مريم: 63].

خامساً\_ الرابط باسم الإشارة<sup>(1)</sup>: من الروابط المتفق عليها عند النحوين في الجملة الخبرية اسم الإشارة، فإنه يسُدُّ مسدَّ الضمير في ربط الجملة الواقعة خبراً بالمبدأ كما في قوله تعالى: **﴿وَلِبَاسُ الْتَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾** [الأعراف:26]، ففي بعض الوجوه يكون لباساً مبتدأً وذلك مبتدأ ثانٍ وخيراً خبره، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول والرابط اسم الإشارة، ونحو: **﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُلًا﴾** [الإسراء:36]، ونحو: **﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَائِتِنَا وَأَسْتَكَبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا حَنَدِونَ﴾** [الأعراف: 36]، قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسِعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا حَنَدِونَ﴾** [الأعراف: 42]، قوله تعالى: **﴿الَّمَّا ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾** [البقرة: 2،1]، بناءً على أنَّ (الم) مبتدأً، وذلك مبتدأ ثانٍ خبره الكتاب، والجملة خبر الأول، والرابط اسم الإشارة.

سادساً\_ أن تأتي بمعنى الموصول<sup>(2)</sup>:

أجاز الكوفيون أن تأتي أسماء الإشارة بمعنى الموصول، ومنع ذلك البصريون

(1)\_ السمين، الدر المصنون: ج1، ج81؛ وابن هشام، مغني الليبب: ص473؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق ح. فاخوري بمؤسسة وفاء الباني، دار الجيل – بيروت، د.ت، ص114؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص191

(2)\_ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي 338هـ. إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، ط3 – 1988، ج3، ص36؛ والزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري 311هـ. معاني القرآن، شرح وتحقيق عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1 – 1988، ج2، ص102؛ والزمخري، الكشاف: ج1، ص187 وحـ 3، ص59؛ والأباري، الإنصاف: ج2، ص71؛ والعكري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء الأرجي 616هـ. التبيان في إعراب القرآن، نسخة محققة بإشراف مكتب البحث والدراسات في دار الفكر – بيروت، ط2001، ج1، ص74؛ وابن عيش، شرح المفصل: ج1، ص364؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص107؛ والسمين، الدر المصنون: ج1، ص477 وج3، ص241 وج8، ص23؛ والأزهري، شرح التصریح: ج1، ص164

وتَأَوَّلُوا شَوَاهِدَ الْكَوْفِيِّينَ، وَظَاهِرٌ بَعْضُ الشَّوَاهِدِ يُؤَيِّدُ الْكَوْفِيِّينَ، وَمِمَّا عَدُوهُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسِي﴾ [طه: 17]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَتَؤَلَّا إِنْ قَاتُلُوكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾ [البقرة: 85]، وَالتَّقْدِيرُ (الَّذِينَ)، وَقُولُ الشَّاعِرِ:

عَدَسْ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ  
نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ<sup>(1)</sup>

وَالتَّقْدِيرُ عَنْهُمْ وَالَّذِي تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ.

سَابِعًا— أَنْ تَأْتِيَ فَصْلًا<sup>(2)</sup>:

أَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ – خِلَافًا لِلْبِصْرِيِّينَ – أَنْ تَأْتِيَ أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ فَصْلًا بَيْنَ مُتَلَازِمِينَ، فَتَكُونُ كَضْمِيرُ الْفَصْلِ، وَحُمْلٌ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِبَاسُ الْتَّقْوَى ذَلِكَ حَيْرٌ﴾ [الأعراف: 26]، فَاسْمُ الإِشَارَةِ عَنْهُمْ فَصْلٌ بَيْنَ الْمُبْدِئِ وَخَبْرِهِ، وَنَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلِبِّسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْآمُنُ وَهُمْ مُهَتَّدُونَ﴾ [الأعما: 82]، قِيلَ التَّقْدِيرُ: الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلِبِّسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ لَهُمُ الْآمُنُ.

#### 2.5.4.1 تناوبُ أسماءِ الإشارةِ وتعاقبُها:

أولاً— قد ينوبُ ذو الْبُعْدِ عَنْ ذِي الْقُرْبِ، فَيُشارُ لِلقارِيبِ بِأَدَاءِ الْبَعِيدِ وَيُرَى النُّحَاةُ أَنَّ ذَلِكَ لَدَلَالَاتٍ بِلَاغِيَّةٍ لَطِيفَةً وَهِيَ:

أ— لَعْظَمَةِ الْمُشَيرِ<sup>(3)</sup> حِيثُ يُجْعَلُ بَعْدَ الْمَنْزَلَةِ كُبُّعَدَ الْمَسَافَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسِي﴾ [طه: 17]، وَقَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبٌ فِيهِ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، وَقُولُ الشَّاعِرِ:

(1)ـ البيت لِيزِيدَ بْنِ زِيَادَ بْنِ مَفْرُغٍ بْنِ رَبِيعَةِ الْحَمِيرِيِّ مِنْ أَصْلِ يَمْنَى مِنْ قَبْلَةِ يَحْصُبَ ولَدَ بِالْبَصَرَةِ وَنَشَأَ بِهَا وَكَانَ يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ وَالْفَارَسِيَّةَ تَوْفَيَ 69هـ. دِيَوَانُهُ، جَمْعُ وَتَحْقِيقُ عَبْدِ الْقَدُوسِ أَبْو صَالِحٍ، مَوْسِسَ الرِّسَالَةِ — بَيْرُوتُ، طِّ2— 1982، صِّ170

(2)ـ أَبُو حِيَانَ، الْبَحْرُ: جِ4، صِّ176 وَ283؛ وَالسَّمِينُ، الدَّرُّ المَصْوُنُ: جِ5، صِّ23 وَ288 وَ290؛ وَالْحَمْوَزُ، عَبْدُ الْفَتَاحِ أَحْمَدُ. التَّأْوِيلُ النَّحْوِيُّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مَكْتَبَةُ الرَّشْدِ — الْرِّيَاضُ، طِّ1— 1984، جِ2، صِّ1408

(3)ـ ابْنُ مَالِكَ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ: جِ1، صِّ248؛ وَالرَّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيِّ: جِ3، صِّ82— 83؛ وَأَبُو حِيَانَ، ارْتِشَافُ الْضَّرِبِ: جِ1، صِّ509؛ وَالسَّمِينُ، الدَّرُّ المَصْوُنُ: جِ6، صِّ49

أَقُولُ لَهُ وَالرُّمْحُ يُأْطِرُ مَتَّهُ تَأْمَلُ خُفَافًا إِنَّنِي أَنَا ذَلِكَا<sup>(1)</sup>

ب - لِعَظَمَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ<sup>(2)</sup>، كَوْلَهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2]، وَكَوْلَهِ تَعَالَى حَكَايَةً عَنْ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ: ﴿قَالَتْ فَذِلِكُنَّ الَّذِي لَمْ تُنَتِّنِ فِيهِ﴾ [يوسف: 32]، فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ بِأَدَاءِ الْبَعِيدِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ فِي حَضْرَتِهِ قَرِيبًا تَعْظِيمًا لَهُ وَرَفِعًا لِشَانِهِ وَإِشَارَةً لِمَكَانِتِهِ عَنْهَا.

ج - لِضَعْتِهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا<sup>(3)</sup> كَمَا تَقُولُ: ذَلِكَ اللَّعِينُ قَالَ كَذَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَذِلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتَمَ﴾ [الماعون: 2].

ثَانِيًّا - قَدْ يَنْوُبُ نَوْ القُرْبِ عَنْ ذِي الْبُعْدِ وَذَلِكَ لِدَلَالَاتِ لَطِيفَةٍ:  
أ - لِحَكَايَةِ الْحَالِ<sup>(4)</sup>: كَوْلَهِ تَعَالَى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِعْتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: 15]، وَكَوْلَهِ تَعَالَى: ﴿كُلًا نُمُدُ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: 20].

ب - تَقْرِيبًا لِحَصْوَلَهِ وَحَضُورِهِ<sup>(5)</sup> كَمَا تَقُولُ: هَذِهِ الْقِيَامَةُ قَامَتْ...  
ثَالِثًا - قَدْ يَتَعَاقِبُ نَوْ القُرْبِ وَنَوْ الْبُعْدِ مُشَارًا بِهِمَا إِلَى مَا وَلِيَاهُ<sup>(6)</sup>، وَيُقْصَدُ بِالْتَّعَاقُبِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا بِمَعْنَى الْآخَرِ دُونَ أَنْ يَحْمِلَ دَلَالَةً بِلَاغِيَةً، وَهَذَا نُوْعٌ مِنَ التَّوْسُعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ حِيثُ يَوْضُعُ الشَّيْءُ مَوْضِعَ الشَّيْءِ، كَوْلَهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ نَتَلُوهُ عَلَيْكَ مِنْ

(1) - الْبَيْتُ لِخَفَافِ بْنِ نَدْبَةِ، أَبُو خَرَاشَةِ خَفَافِ بْنِ عَمِيرِ بْنِ الْحَارِثِ السَّلْمِيِّ اشْتَهَرَ بِنَسْبَتِهِ لِأَمِهِ نَدْبَةِ بْنِ شَيْطَانٍ وَهُوَ مِنْ فَرْسَانِ الْعَرَبِ الْمَعْدُودِينَ وَأَحَدُ أَغْرِبَتِهَا أَسْلَمَ وَشَهَدَ فَتْحَ مَكَةَ وَحَنِينَ وَالْطَّائِفَ تَوْفَى 20هـ.

دِيَوْانَهُ، جَمْعُ وَتَحْقِيقُ نُورِيِّ حَمْوَدِيِّ الْقِيسِيِّ، مَطْبَعَةِ الْمَعْارِفِ - بَغْدَادُ، طَ1967، ص64

(2) - ابْنُ مَالِكَ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ج1، ص248؛ وَالرَّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ: ج3، ص82؛ وَأَبُو حَيَانَ، ارْتِشَافُ الْضَّرِبِ: ج1، ص509؛ وَالسَّمِينُ، الدَّرُّ الْمَصْوُنُ: ج6، ص49

(3) - السِّيَوْطِيُّ، هَمَعُ الْهَوَامِعِ: ج1، ص267

(4) - ابْنُ مَالِكَ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ج1، ص248؛ وَأَبُو حَيَانَ، ارْتِشَافُ الْضَّرِبِ: ج1، ص509؛ وَالدَّمَامِيُّ، تَعْلِيْقُ الْفَرَائِدِ: ج2، ص444؛ وَالسِّيَوْطِيُّ، هَمَعُ الْهَوَامِعِ: ج1، ص267

(5) - الرَّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ: ج3، ص83

(6) - ابْنُ مَالِكَ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ج1، ص249؛ وَالرَّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ: ج3، ص81-82؛ وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، الْبَسِيْطُ: ج1، ص309 وَأَبُو حَيَانَ، ارْتِشَافُ الْضَّرِبِ: ج1، ص510؛ وَالدَّمَامِيُّ، تَعْلِيْقُ الْفَرَائِدِ: ج2، ص342؛ وَالْأَزْهَرِيُّ، شَرْحُ التَّصْرِيْحِ: ج1، ص146؛ وَالسِّيَوْطِيُّ، هَمَعُ الْهَوَامِعِ: ج1، ص267

الْأَيَتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ》 [آل عمران: 58]، فالإشارة بالبعيد إلى ما سبق ذكره من قصة عيسى عليه السلام، ثم قال: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصْصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 62]، إشارة إلى القصة نفسها، فاستعمال البعيد مراراً والقريب أخري للشيء في موضع واحد يدل على أنهما بمعنى واحد، وقال تعالى: ﴿فَأَثَبْهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَرُ خَلِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 85]، فأشار بذلك إلى ما سبق ذكره من جزاء المحسنين، وقال تعالى: ﴿وَعِنْهُمْ قَصْرَاتُ الْطَّرِيفِ أَتَرَابٌ﴾ هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص: 52,53]، حيث أشار بهذا إلى ما سبق ذكره من جزاء المؤمنين.

وقيل إن قوله تعالى<sup>(1)</sup>: ﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَيْبٌ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، بمعنى هذا الكتاب، وجاز الإشارة بالبعيد للذكر عن قريب؛ لأن القول المسموع حين ينتهي يصبح في حكم الغائب، وهذا التناقض مذهب ابن مالك وغيره، وخالف السهيلي<sup>(2)</sup> وجعل ما ذكر من النية السابقة والتي تكون دلالة بلاغية.

ويظهر لي أن هذه الدلالات التي يذكرها النحويون والبلاغيون مستناداً من السياق، فإن أسماء الإشارة لا تحمل دلالة على العظمة أو التحقيق في ذاتها، وما جاء من ذلك فهو مستناد من السياق حيث تتلوان هذه الأسماء بهذه الدلالات، ويذلل على ذلك أنها بقسميها ما يشار به للقريب وما يشار به للبعيد يدل على التحقيق والتعظيم، ويكون في كليهما دلالة على الشيء وضده، ويمكن أن تسأل مثلا: لماذا دل اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ إِلَهَتَكُمْ وَهُمْ بِذِكْرِ الْرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [الأبياء: 36]، على التحقيق في حين دل اسم الإشارة نفسه على التعظيم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلّٰتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9] والكلمة هي هي فلم اختلفت الدلالة في الموضعين؟ ولئن سألت النحويين والبلغيين

(1) الزجاج، معاني القرآن: ج 1، ص 66؛ والعبري، التبيان: ج 1، ص 20

(2) أبو حيان، ارشاد الضرب: ج 1، ص 510؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 267

عن دلالة أولئك في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ نَقْلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ وَمَنْ حَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ حَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ حَلِدُونَ﴾ [المؤمنون: 102، 103]، سيقولون: الأولى للتعظيم والثانية للتحقير، ثم سلهم: لم دلت الأولى على التعظيم والثانية على التحقير؟ فإنهم لا يملكون جواباً سوى أنَّ السياق هو الذي اقتضى ذلك.

وبعد هذا العرض لوظائف أسماء الإشارة ودلائلها يتبيَّنُ أنَّ ما يتعلَّق بالجانب الدلالي للتعرِيف منها هو دلائلها على معينٍ في جنسه وما يتعلَّق بذلك من صلاحيتها لوصف المعرف، وأمَّا سائر الوظائف والدلالات فهي ثانوية لا علاقة لها بالجانب الدلالي للتعرِيف.

#### 6.4.1 الأسماء الموصولة وظائفها ودلائلها:

تُعدُّ الأسماء الموصولة من المبهمات، وذكرها بعض النحوين مع أسماء الإشارة تحت مصطلح (المُبْهَم) <sup>(1)</sup>، يقول ابن عييش: (واعلم أنَّ الموصولات ضربٌ من المبهمات، وإنما كانت مبهمةً لوقوعها على كُلّ شيءٍ من حيوانٍ وجmad وغيرهما، كموقع هذا وهؤلاء ونحوهما من أسماء الإشارة على كُلّ شيءٍ)، فهي عامَّةٌ في أصلٍ وضُعُفَّها لا تفصل شيئاً من شيءٍ لذا سميت مبهمةً، وتُسمى أيضاً (الأسماء النَّوَاقِص) <sup>(3)</sup> لأنَّها ناقصةٌ في ذاتها لا يتمُّ معناها إلا بصلة.

وبما أنها مبهمةٌ فهي تكتسب التعرِيف من خلال السياق الذي تردُّ فيه، واختلف النحوين في جهة تعرِيفها على قولين:

**1 - أنها مُعرَّفةٌ بالأداة** <sup>(4)</sup> في أولها، وزعم الزجاجي <sup>(5)</sup> الإجماع عليه ونسبة لسيبويه

(1) سيبويه، الكتاب: ج 3، ص 411؛ والمبرد، المقتضب: ج 3، ص 197؛ وابن السراج، الأصول: ج 2، ص 262؛ وابن عييش، شرح المفصل: ج 2، ص 372؛ والرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 313؛ وينظر بركات، إبراهيم إبراهيم. الإبهام والمبهمات في النحو العربي، دار الوفاء — المنصور، ط 1987، ص 51

(2) ابن عييش، شرح المفصل: ج 2، ص 372

(3) النحاس، إعراب القرآن: ج 3، ص 36؛ والأبناري، أسرار العربية: ص 327؛ والسهيلي، نتائج الفكر: ص 187؛ والعكري، اللباب: ج 2، ص 115؛ وابن عييش، شرح المفصل: ج 2، ص 388

(4) ابن عييش، شرح المفصل: ج 2، ص 374؛ وابن عصفور، شرح الجمل: ج 2، ص 80

(5) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ. اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر

والفراء، وتكون الأداة عندهم مقدرة في (ما ومن وذو...).

2 - أنها معرفة بالصلة<sup>(1)</sup> حيث وضعت لتكون معرف بصلتها، وهذا رأي الجمهور خلافاً لزعم الزجاجي، ويظهر لي صحته من وجوه:

أ - أن هذه الأسماء لا يتعين معناها إلا بصلتها.

ب - أن الأداة فيها لازمة، وأداة التعريف لا تكون لازمة.

ج - أن من الموصولات ما هو خال من الأداة، نحو: من، وما، وأي، وذو... ولا داعي لتقدير الأداة فيها، أخذا بالظاهر.

#### الوظائف والدلائل:

تأتي الموصولات لتؤدي مجموعة من الوظائف والدلائل في الجملة كما ذكر النحويون، وهي:

أولاً - أن تكون وصلة لوصف المعرف بالجمل<sup>(2)</sup>:

يرى النحاة أن الغرض الأساسي من وضع الموصولات هو التمكّن من وصف المعرف بالجمل، وذلك أن النكارات توصف بالجمل فأرادوا أن تكون المعرف مثلاً ولم يتمكنوا من ذلك لأن الجمل نكريات، والمعارف لا توصف بالنكريات، فإذا قلت: جاء زيد أبوه قائم على الوصف لما ارتبط الكلام؛ لأن كلاً منها مستقل قائم بنفسه، فجاؤوا باسم مبهم معرفة لا يتم معناه إلا بصلة فوصلوه بالجمل ليتم وصف المعرفة بها فقالوا: جاء زيد الذي قام أبوه، وذهبت هند التي جاءت أمها...

ثانياً - للدالة على معهود معيّن، وهو الغالب فيها، ويُشترط حينها أن تكون صلتها معروفة؛ لأن وضع الموصول على أن يطلق على ما يعتقد المتكلّم أن المخاطب يعرفه محكماً عليه بحكم معلوم<sup>(3)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمْتَ لِلَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 37]، فالخطاب هنا للنبي ﷺ والمقصود من الموصول

(1) العكري، اللباب: ج 2، ص 115؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 374

(2) ابن السراج، الأصول: ج 2، ص 261؛ والأثيري، أسرار العربية: ص 327؛ والسهيلي، نتائج الفكر: ص 177؛ والعكري، اللباب: ج 2، ص 113؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 375؛ والسمين، الدر المصنون: ج 1، ص 157

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 393؛ وابن مالك: ج 1، ص 187؛ والرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 89؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج 1، ص 524؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج 2، ص 181

شخصٌ معروفٌ عندهُ وهو زيدُ بنُ حارثةَ ﷺ، ونحوَ قولِ الشاعرِ:  
 ألا إيهَا القلبُ الذي قادهُ الْهَوَى  
 أفقٌ لا أقرَّ اللهُ عَيْنَكَ مِنْ قَلْبٍ<sup>(1)</sup>  
 فالموصولُ هنا يرادُ بهِ معهودٌ، وهو المذكورُ سابقاً (القلبُ).

ثالثاً – أن يرادُ بِهِ الجنسُ فتوافقُهُ صلتُهُ<sup>(2)</sup>، وذلكَ نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَثُلُ الَّذِينَ  
 كَفَرُوا كَمَثُلِ الَّذِي يَنْبَغِي لَمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنَدَاءً﴾ [البقرة: 171]، فلا يقصدُ  
 بالَّذِي مُعِينٌ، وكقولِ الشاعرِ:

فَأَسَعَى لِكِيْ أَبْنِي وَيَهْدِمُ صَالِحِي  
 وَلَيْسَ الَّذِي يَبْتِي كَمَنْ شَانِهُ الْهَدْمُ<sup>(3)</sup>  
 فلا يقصدُ بالَّذِي ومنْ مُعِينٌ.

وهذه الوظيفةُ مُخالفةٌ لدلالةِ المَعَارِفِ لأنَّ المَعَارِفَ تَدْلُّ على مُعِينٍ والموصولُ  
 في هذهِ الحالةِ لا يَدْلُّ على مُعِينٍ، والَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الموصولَ هُنا نكراً وقد جاءَ على  
 أصلِهِ في الإبهامِ وَعَدَمِ التَّعْبِينِ، وهذا يَدْلُّ على أَنَّ الموصولَ يَتَعَرَّفُ من خَلَلِ صلتِهِ  
 وَمِنْ خَلَلِ سِيَاقِ المَقَامِ الَّذِي يَرْدُ فِيهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُصنَّفَ ضِمِّنَ المَعَارِفِ الْفَظِيَّةِ  
 النَّكَرَاتِ مَعْنَى وَيُدْرَجُ فِي بَابِ وَاحِدٍ بَيْنَ الْمَعَارِفِ وَالنَّكَرَاتِ.

رابعاً – التَّفَخِيمُ وَالتَّهْوِيلُ<sup>(4)</sup>، قد يُؤْتَى بالموصولِ ليَدْلُّ على التَّفَخِيمِ وَهُوَ التَّعْظِيمُ، أو  
 التَّهْوِيلُ وَهُوَ التَّخْوِيفُ، فَتُبَهِّمُ حِينَهَا صلتُهُ لِيَتَحَقَّقَ الْمُرْادُ، وَمِنَ التَّفَخِيمِ قَوْلُهُ تعالى:  
 ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النَّجَم: 10]، وَقَوْلُهُ تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا

(1) البيت لمجنون لبني، قيس بن ذريح بن سنة الكناني شاعر أموي من العشاق المتباهين اشتهر بحب لبني بنت الحباب الكعبية توفي 68هـ. ديوانه، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المسطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط 1 – 2003، ص 59

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 187؛ وأبو حيان، ارتضاف الضرب: ج 1، ص 524؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج 2، ص 181؛ والسيوطى، همع الهاشمى: ج 1، ص 295؛ والصبان، حاشيته: ج 1، ص 235؛ والحضرى: حاشيته: ج 1، ص 104

(3) البيت لمعن بن أوس بن نصر المزني شاعر فحل من محضرمي الجاهلية والإسلام رحل إلى الشام والبصرة وكان معاوية بن أبي سفيان يفضله ويقول هو وكتب بن زهير أشعر أهل الإسلام، كف بصره آخر عمره وتوفي 64هـ. البغدادي، خزانة الأدب: ج 7، ص 244

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 188؛ وأبو حيان، ارتضاف الضرب: ج 1، ص 524؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج 2، ص 182؛ والأشمونى، شرحه: ج 1، ص 148؛ والسيوطى، همع الهاشمى: ج 1، ص 295؛ والصبان، حاشيته: ج 1، ص 235؛ والحضرى، حاشيته: ج 1، ص 105

يَغْشَى ﴿النَّجْمٌ: 16﴾، وقولُ الشَّاعِرِ:

لَقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَعْبَثُ الْمَنَاظِرُ  
عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ<sup>(1)</sup>

وَكُنْتَ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا  
رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ  
وقولُ الآخر:

فَمِثْلُ الَّذِي لاقَيْتُ يُغْلِبُ صَاحِبُهُ<sup>(2)</sup>  
فَإِنَّ الْمَوْصُولَاتِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ لَا يُرَادُ بِهَا مُعِينٌ؛ لِذَا أَبْهَمَتْ صَلَاتُهَا لِتَبْقِي عَامَّةً  
لِيَتَصَوَّرَ الْمَرءُ مَا يَتَصَوَّرُ فِي خَيْلِهِ مِنْ عَظَمَةٍ أَوْ تَهْوِيلٍ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِدَلَالَةِ  
التَّعْرِيفِ لِأَنَّ الْمَعْرِفَ تَذَلُّلٌ عَلَى مُعِينٍ، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الْمَوْصُولَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ  
نَكْرَةً، وَيُمْكِنُ أَنْ يُصَنَّفَ ضَمِّنَ الْمَعْارِفِ الْلَّفْظِيَّةِ النَّكَرَاتِ مَعْنَى.

وبعد ذكرِ الوظائفِ الْأَسَاسِيَّةِ السَّابِقةِ لَا بُدُّ مِنْ ذِكْرِ الْمَوْصُولَاتِ بِنَوْعِيهَا مَعَ  
بِيَانِ مَا تَقْوُمُ بِهِ مِنْ وَظَائِفَ وَمَا تَحْمِلُهُ مِنْ دَلَالَاتِ:  
أَوْلًا - الْمَوْصُولَاتُ الْخَاصَّةُ، وَهِيَ الْأَسَاسُ فِي الْمَوْصُولَاتِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مَوْصُولَةً  
وَهِيَ:

1- الَّذِي: وَيَكُونُ لِلْمَفْرَدِ الْمَذَكُورِ الْعَالَمِ<sup>(3)</sup>، كَوْلُهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَرَكِي﴾  
[اللَّيْلٖ: 18]، وَالْمَفْرَدُ الْعَالَمُ الْمُتَنَزَّهُ عَنِ الذِّكْرِ وَالْأَنْوَثِ، كَوْلُهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا حَمْدُ  
لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾ [الزَّمْرٖ: 74]، وَلِلْمَفْرَدِ الْمَذَكُورِ غَيْرِ الْعَالَمِ، كَوْلُهِ تَعَالَى: ﴿إِلَى  
الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الْإِسْرَاءٖ: 1].

وَمِنْ اسْتِعْمَالَاتِ الَّذِي أَنْ يُرَادُ بِهِ الْجَمْعُ<sup>(4)</sup>، فَيُغْنِي عَنِ الدِّينِ وَذَلِكَ فِي غَيْرِ  
تَخْصِيصٍ كَثِيرًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَقَ بِهِ أُولَئِكَ﴾

(1) \_ الْبَيْتَانِ بِلَا نَسْبَةٍ فِي الْأَنْبَارِيِّ، الْإِنْصَافُ: 2، ص 804؛ وَابْنِ مَالِكَ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ج 1، ص 188

(2) \_ الْبَيْتُ لَابْنِ مِيَادَةَ أَبُو شَرْحِبِيلِ الرَّمَاحِ بْنِ أَبْرَدِ بْنِ ثَوْبَانَ الْذِيَّانِيِّ الْمَرِيِّ وَاشْتَهَرَ بِنَسْبَتِهِ لِأَمَّهِ مِيَادَةَ وَهُوَ  
شَاعِرٌ رَّفِيقٌ هَجَاءَ مِنْ مُخْضَرِمِ الدُّولَةِ الْأَمْوَالِيَّةِ وَالْعَبَاسِيَّةِ تَوْفَى 149هـ. دِيَوَانُهُ، جَمْعٌ وَتَحْقِيقٌ حَنَّا  
جَمِيلُ حَدَادُ، مَجْمُوعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - دِمْشِقُ، ط 1982، ص 73

(3) \_ السَّهِيْلِيُّ، نَتَائِجُ الْفَكْرِ: ص 183؛ وَالرَّاضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ: ج 3، ص 135؛ وَأَبُو حِيَانَ، ارْتِشَافُ الْضَّرْبِ: ج 1، ص 525؛ وَالدَّمَامِيَّيِّ، تَعْلِيْقُ الْفَرَائِدِ: ج 2، ص 180

(4) \_ ابْنِ مَالِكَ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ج 1، ص 191-192؛ وَأَبُو حِيَانَ، ارْتِشَافُ الْضَّرْبِ: ج 1، ص 526؛ وَالسَّمِينُ،  
الْدَّرُّ الْمَصْوُنُ: ج 1، ص 156؛ وَالسَّبِيُّوْطِيُّ، هَمَعُ الْهَوَامِعِ: ج 1، ص 285

**هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴿الزمر: 33﴾، فالذى في الآية لفظه مفرد، ومعناه جمع حيث أريد الجنس متنصّناً معنى الجزاء؛ لذا راجع إليه إشارة الجمع أولئك وضمير الجمع هُم، وقيل هو صفة ممحونف والتقدير: والفريق أو والجمع الذي... وقيل هو لمفرد وهو النبي ﷺ لما كان المراد هو وأتباعه اعتبر ذلك فجمع الذي بعده، وكقوله تعالى: **مَثِلُهُمْ كَمَثِيلَ الَّذِي أَسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكُهُمْ فِي ظُلْمَتِ لَّا يُبَصِّرُونَ** ﴿البقرة: 17﴾، فالموصول مفرد ويراد به الجمع لذا قال بنورهم وتركهم بضمير الجمع.

2- **الَّتِي**<sup>(1)</sup>: وتكون للمفرد المؤنث العالم، كقوله تعالى: **قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا** ﴿المجادلة: 1﴾، وغير العالم، كقوله تعالى: **هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ** ﴿إيس: 63﴾.

3- **الَّذَانِ**<sup>(2)</sup>: للمذكر المثنى العالم وغير العالم رفعاً، والذين نصباً وجراً، كقوله تعالى: **وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَأَدْوُهُمَا** ﴿النساء: 16﴾.

4- **الَّتَّانِ**<sup>(3)</sup>: للمؤنث المثنى العالم وغيره رفعاً، واللتين نصباً وجراً.

5- **الَّذِينَ**<sup>(4)</sup>: رفعاً ونصباً وجراً، ولها استعمالان:

- أ - جمع المذكر العالم خاصةً، كقوله تعالى: **قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ \* الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ \* وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ الْلَّغُو مُعَرِّضُونَ** ﴿المؤمنون: 1، 2، 3﴾.

ب - جمع المذكر غير العالم المنزلي منزلة العالم، وورد كثيراً في القرآن الكريم

(1) السهيلي، نتائج الفكر: ص 183؛ والرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 135؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج 1، ص 525؛ والدامامي، تعليق الفرائد: ج 2، ص 180

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 376؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 191

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 376؛ وابن عقيل، شرحه: ج 1، ص 135

(4) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري 311هـ. إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 3 - 1986، ج 3، ص 903؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 192-194؛ والسمين، الدر المصور: ج 1، ص 67؛ والأشموني، شرحه: ج 1، ص 130؛ والأزهرى، شرح التصریح: ج 1، ص 153؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 285

ك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيْعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: 197]، قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ تَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ أَجْتَمَعُوا﴾ [الحج: 73]، قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونَى مَاذَا خَلَقُوا مِنْ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: 40] وغيرها، فاستعمل الموصول في ما لا يعلم وهي الأصنام، وسُوَّغ هذا الاستعمال أنَّ الأصنام نُزِّلت منزلة العالم حينما عبدها المشركون ودعوهَا واعتقدوا فيها الضُّرُّ والنُّفع.

6\_ **الآلٰ<sup>(1)</sup>**: ويُمدُّ فيقال: **الآلٰ**، وهو اسم جمع يُستخدم للمذكر كثيراً، كقول الشاعر:

رَأَيْتُ بَنِي عَمِي الْآلَى يَخْلُونَنِي

وقد يُستخدم للمؤنث قليلاً، كقول الشاعر:

وَأَمَّا الْآلَى يَسْكُنَ غَورَ تِهَامَةٍ

7\_ **اللاتي ولغاتها<sup>(4)</sup>**: لاتي، واللات، واللائي، واللاء، واللواتي... وتُستخدم لجمع الإناث العالِمات وغيرهن، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَمَهَتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدَنَهُمْ﴾ [المجادلة: 2]. ثانياً - الموصولات المشتركة، وهي أسماء عامَّة تُستخدم في باب الموصولات وأبواب أخرى وهي:

1\_ **من**: تُستخدم للمفرد العالم المنزَّه عن الذُّكورة والأنوثة، وللمفرد المذكر والمؤنث العالمين ومتناهُما وجمعهما<sup>(5)</sup>، قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ تَخْلُقُ كَمَنْ لَا تَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 17]، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّلَهَا﴾ [الشمس: 9]، وقد تقع

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 193؛ والرضي، ج 3، ص 105؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 286

(2) البيت لبعض بنى فقوع في البغدادي، خزانة الأدب: ج 3، ص 30؛ ولمرة بن عداء الفقوعي في الشنقيطي، الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين 1331هـ. الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحث العلمية - الكويت، ط 1981، ج 1، ص 260

(3) البيت لعمارة بن راشد في ابن منظور، لسان العرب: ج 12، ص 531 مادة فضم؛ وبلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 193 برواية أفصما بدل أفصما وفتاة بدل كعب.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 195؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 287

(5) سيبويه، الكتاب: ج 4، ص 288؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 380؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 216؛ والرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 138؛ والازهري، شرح التصرير: ج 1، ص 156

على غير العالم بشرطين:

أـ أن يُنزلَ غيرُ العالمِ منزلةَ العالمِ<sup>(١)</sup>، وذلكَ بـأن يُنْسَبَ لغيرِ العالمِ ما لا يكونُ إلـيـهـ العـالـمـ، كـقولـهـ تـعـالـىـ: ﴿وَمَنْ أَصْلَى مِمَّنْ يَدْعُونَ اللَّهَ مَنْ لَا يَسْتَحِيْبُ لَهُ﴾  
 [الأحقاف: 5]، فـإـنـهـ لـمـاـ نـسـبـ إـلـىـ الـأـصـنـامـ الدـعـاءـ نـزـلـتـ مـنـزـلـةـ الـعـالـمـ فـصـحـ إـطـلاقـ مـنـ عـلـيـهـاـ، وـكـقـولـ الشـاعـرـ:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَنْ بِي  
أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ  
فَإِنَّهُ لَمَّا نَادَى الْقَطَا نَزَّلَهُ مِنْزَلَةً مَنْ يَعْلَمُ فَسَاغَ الْمُجِيءُ بِمَنْ.

بـ أن يُجَامِعَ الْعَالَمَ<sup>(3)</sup>، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَيِّحُ لَهُ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: 41]، فإن لفظة من هنا شاملة للعالم وغير العالم، وكقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: 45]، فالذى يمشى على بطنه والذى يمشى على أربع كلاهما ليس بعالم، وعبر عنه بمن الذى للعالم وذلك تغليبا لأن غير العالم اخترط مع العالم فى كلمة قارنت من وهى دابة فصح ذلك.

والتقتَ بعضُ النّهَاةِ إِلَى جانِبِ المُشاكِلةِ، فذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ قدْ يُؤْتَى بِمَنْ لَغِيرِ  
الْعَالَمِ إِذَا وَرَدَتْ مَعَ مَنْ أُخْرَى لِلْعَالَمِ مُشاكِلةً لَهَا، وَمِمَّا حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿أَفَمَنْ تَحْكُمُ كَمَنْ لَا تَحْكُمُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النَّحْل: 17]، فَإِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بِمَنْ

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: ج1،ص216؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1،ص546 ؛ والسمين، الدر المصنون: ج9،ص66؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2،ص249

(2) ينسب البيتان للعباس بن الأحلف بن الأسود الحنفي اليمامي شاعر غزل رقيق وكان شعره كله غزل قال فيه البحتري: أغزل الناس، نشأ ببغداد وتوفي بها 192 هـ. ديوانه، شرح مجید طراد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 1 - 1993، ص 150؛ وينسبان لمجنون ليلي قيس بن الملوح بن مزاحم العامري شاعر غزل من أهل نجد ومن المتنميين أحب ليلي بنت سعد التي نشأ معها في صغره ولما كبرت حجبها أبوها عنه وهام على وجهه إلى أن توفي 68هـ. ديوانه، شرح وتحقيق رحاب عكاوي، دار الفكر العربي - بيروت، ط 1 - 1994، ص 88

(3) المبرد، المقتضب: ج 2، ص 51؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 381؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 217؛ وابن أبي الريبع، البسيط: ج 1، ص 288

الثانية الأصنام فإن مسوغ المجيء بمن لها هو مشكلة من الأولى والمقصود بها العالم، وهذا أحد الأوجه التي ذكرها الزمخشري وأبو حيّان<sup>(1)</sup>، وحمل العكّري<sup>(2)</sup> على ذلك قوله تعالى: (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ...) مشكلة لمن التي قبلها (من يمشي على رجليْنِ)، وقد أجاز قطرب<sup>(3)</sup> أن تأتي من لغير العالم دون شروطٍ، فتكون من في النصوص السابقة على أصلها عنده في استعمالها للعالم وغيره.

## 2- ما: وتنعمل للدلالة على:

أـ غير العالم اتفاقاً وهو الغالب فيها<sup>(4)</sup>، قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾

[الواقعة: 63]، قوله تعالى: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 3].

بـ أحد العالم قليلاً، وهو رأي ابن درستويه، ومكي القيسى، وابن خروف<sup>(5)</sup>، ورجحة ابن مالك<sup>(6)</sup>، ويظهر لي أن سيبويه كان يرى ذلك لأنّه خصّ من بالعالم، ثم قال: (وما مثّلها إلا أنها مبهمة تقع على كُلّ شيء)<sup>(7)</sup>، فيكون مراده بالمبهمة الواقعة على كُلّ شيء عاماً يشمل العالم وغيره، ومن مجيئها للعالم قوله تعالى: ﴿فَإِنْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 3]، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِكِحُوا مَا نَكَحَ إِبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: 22]، قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَبِيدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: 2]، قول العرب: (سبحان ما سخركُنَّ لنا) و(سبحان ما يسبح الرعد).

(1) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 560؛ وأبو حيّان، البحر: ج 5، ص 467

(2) العكّري، التبيان: ج 2، ص 253

(3) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 216؛ والرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 138، وقطرب هو محمد بن المستير كان عالماً ثقة أخذ النحو عن سيبويه ومن مؤلفاته: الأضداد ومعاني القرآن توفي 206هـ.

(4) المبرد، المقتصب: ج 2، ص 49 و 51؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 380؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 217؛ والرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 138؛ وابن عقيل، شرحه: ج 1، ص 140

(5) أبو حيّان، ارتشاف الضرب: ج 1، ص 547؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 315، وابن درستويه هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن مرزبان الفارسي قرأ على المبرد وبرع له الإرشاد في النحو والأضداد وغريب الحديث وغيرها، توفي: 347هـ. ومكي القيسى هو حموش بن محمد بن مختار القىروانى الأصل كان من أهل الإتقان لعلوم القرآن ولهم إعراب مشكل القرآن والتبصرة وغيرها، توفي 355هـ.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 217

(7) سيبويه، الكتاب: ج 4، ص 228

بِحَمْدِهِ، فَفِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَطْلَقَتْ (مَا) عَلَى الْعَالَمِ.

جـ - أَنْ تَقَعَ عَلَى الْعَالَمِ مُجَامِعًا غَيْرَ الْعَالَمِ فَيُغْلِبُ غَيْرُ الْعَالَمِ<sup>(1)</sup>، كَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿سَبَّحَ

لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ أَعَزِيزٌ أَحَدٌ﴾ [الْحَشْر: 1]، و: ﴿وَلَهُ يَسْجُدُ

مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَآبَةٍ وَالْمَلِئَكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [النَّحْل: 49]

فَإِنَّ (مَا) فِي الْأَيَّتَيْنِ عَامَّةٌ تَشْمَلُ الْعَالَمَ وَغَيْرَهُ.

دـ - أَنْ تَقَعَ عَلَى الْمُبْهَمِ أَمْرُهُ<sup>(2)</sup> كَمَنْ رَأَى شَبَّاحًا فَلَمْ يَتَبَيَّنْهُ فَيَقُولُ: أَرَأَيْتَ مَا رَأَيْتُ؟ أَوْ

أَنْ يَعْلَمَ إِنْسَانِيَّتَهُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُ هُوَ ذَكْرُ أَمْ أُنْثَى، وَحُمْلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ

قَالَتِ امْرَأٌ عِمْرَانَ رَبِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحرَّرًا﴾ [آل عمران: 35]، لَأَنَّهَا لَمْ

تَكُنْ تَعْلَمُ هُلْ هِي ذَكْرُ أَمْ أُنْثَى.

هـ - أَنْ تَقَعَ عَلَى صِفَاتِ الْعَالَمِ<sup>(3)</sup>، وَحُمْلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانْكُحُوا مَا طَابَ

لَكُمْ مِنَ النِّسَاء﴾ [النِّسَاء: 3]، قِيلَ الْمُرْادُ هُنَا الصَّفَةُ الْمُشْتَقَةُ مَمَّا بَعْدَهَا أَيُّ الطَّيِّبُ،

وَقِيلَ هِيَ لِلنَّوْعِ أَيُّ النَّوْعِ الطَّيِّبِ، وَقِيلَ حَسَنٌ وَقَوْعُهَا أَنَّ النِّسَاءَ ناقصاتٌ عَقْلٌ فَأَجْرَيْنَ مَجْرَى غَيْرِ الْعَالَمِ<sup>(4)</sup>، وَخَرُوجًا مِنْ كُلِّ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ فَإِنَّنِي أَمِيلٌ إِلَى أَنَّ (مَا) تُسْتَخَدَمُ لِلْعَالَمِ قَلِيلًا، وَذَلِكَ حَمْلًا لِلنُّصُوصِ عَلَى ظَاهِرِهَا.

ـ 3ـ ذُو الطَّائِيَّةِ<sup>(5)</sup>: وَهِيَ بِصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ لِلمَفْرَدِ الْمَذَكُورِ وَفِرْوَعُهُمَا الْعَالَمُ وَغَيْرُهُ، وَمِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُؤْسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ  
فَحَسِنِيَّ مِنْ ذُو عَنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَّ<sup>(6)</sup>

(1)ـ ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 217؛ وابن أبي الربيع، الملخص: ج 1، ص 191؛ والسمين، الدر المصنون: ج 7، ص 234؛ والأشموني، شرحه: ج 1، ص 135

(2)ـ العكبري، التبيان: ج 1، ص 206؛ ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 217؛ والرضي، شرح الكافية: ج 1، ص 547؛ والسمين، الدر المصنون: ج 3، ص 132

(3)ـ أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج 1، ص 547؛ والأزهربي، شرح التصریح: ج 1، ص 157

(4)ـ العكبري، التبيان: ج 1، ص 256؛ وأبو حيان، البحر: ج 3، ص 170؛ والسمين، الدر المصنون: ج 3، ص 561

(5)ـ ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 384؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 199

(6)ـ البيت لمنظور بن سحيم بن نوفل الأسدية الفقوعي شاعر محضرم أدرك الإسلام وسكن الكوفة وهو من

شعراء حماسة أبي تمام مجھول المولد والوفاة. ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 385

ومن استخدامها للمؤنث قولُ الشَّاعِرِ:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدَّيٍ وَبَئْرِي نُوشَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ<sup>(1)</sup>

4- أي<sup>(2)</sup>: تأتي اسمًا موصولاً، وتستعملُ للمفرد المذكر العالم وفروع ذلك، وتحمل دلالة التبعيض، فهي بعض ما أضيفت إليه، ومن استخدامها للمذكر:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ<sup>(3)</sup>

وبعد عرض هذه الوظائف والدلائل التي يؤتى بالموصول من أجلها يتبيّن أنَّ ما يتعلّق بالجانب الدلالي للتّعرِيف هو دلالتها على معين في جنسه وصلاحيتها لوصف المعرف، وما سوى ذلك فلا علاقة له بالجانب الدلالي للتّعرِيف بل منها ما يخالف التّعرِيف كدلالته على الجنس وعلى التقخيم.

#### 7.4.1 المُعَرَّفُ بالأداة وظائفه ودلاته:

يرى جمهور النّحاة أنَّ أدلة التّعرِيف (ال) تدخل الاسم النكرة لتوسيعه وظيفتين رئيسيتين وهما: تعريف العهد وتعريف الجنس، وكلُّ منها يتفرّع:

أولاً - العهديّة وتأتي للوظائف الآتية:

أـ تعريف العهد الذّكري<sup>(4)</sup>، وذلك بأن يتقدمها مصحوبها نكرة، ثم يعاد متصلًا بها قوله: اشتريتُ فرسًا وبعتُ الفرس، فالأدلة للتّبيه على أنَّ مصحوبها هو المذكور سابقًا، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذَنَهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [آل عمران: 15، 16]، وقوله تعالى: ﴿مَثُلُّ نُورٍ كَمِشْكَوَةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ أَلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ أَلْزُجَاجَةُ كَاهِنًا كَوَكْبُ دُرِّي﴾ [النور: 35]، حيث وردت الكلمتان: مِصْبَاحٌ وزُجَاجَةٌ نكرتين أولاً،

(1)ـ البيت لسنان بن فحل الطائي شاعر إسلامي من شعراء الدولة المروانية، الأنباري، الإنصال:

ج 1، ص 384؛ والأزهري، شرح التصریح: ج 1، ص 161؛ والبغدادي، خزانة الأدب: ج 6، ص 35

(2)ـ ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 381 و 426؛ وابن أبي الربيع، البسيط: ج 1، ص 281؛ وأبو حيان، ارشاف الضرب، ارشاف الضرب: ج 1، ص 530؛

(3)ـ البيت لحسان بن وعلة أحد من تؤخذ عنهم اللغة، في الأنباري، الإنصال: ج 2، ص 715؛ والأزهري، شرح التصریح: ج 1، ص 157، وقيل لرجل من بنى غسان، البغدادي، خزانة الأدب، ج 6، ص 60 – 61

(4)ـ ابن السراج، الأصول: ج 2، ص 150؛ والعكري، اللباب: ج 1، ص 493؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 275؛ والرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 320

ثُمَّ اتَّصلَتَا بِأَدَاءِ التَّعْرِيفِ لِلْدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمَفْصُودَ بِالثَّانِي هُوَ الْأُولُّ.

بـ- تعريف العهد الحضوري<sup>(1)</sup>، وذلك بأن يكون مصحوبها حاضراً مُبصراً كأن ترى شخصاً يُسَدِّد سهماً فتقول: (القرطاس) إذا كان مشاهداً، وكأن يقول آخر: انظر إلى هذا الرجل المُقبل، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّيْوَمَ أَكَمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ [المائدة: 3]، إشارة إلى يوم حاضر عند المسلمين وهو يوم عرفة على الصحيح، وقد نزلت الآية عشيَّة ذلك اليوم<sup>(2)</sup>.

وتأتي الأدلة لتعريف الحضور غالباً بعد الإشارة، نحو: هذا الرجل، وبعد أي في النداء نحو: يا أيها الرجل، وزاد ابن عصفور بعد إذا الفجائية وفي اسم الزمان الحاضر نحو (الآن) ولا تكون للحضور في غيرها عنده، ورد ذلك ابن هشام<sup>(3)</sup> وذكر أنَّ التي بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا الأسد، ليست للحضور المقصود اثناء التَّكُلُّ وهو المراد هنا، وأمَّا في الآن فهي زائدة على الأصح، وأمَّا حصرُها في الموضع التي ذكرها ابن عصفور فغير صحيح لأنَّه يقول آخر: لا تَشْتُمُ الرَّجُلَ، إذا كان حاضراً مشاهداً فتكون للحضور.

جـ- تعريف العهد الذهني (العلمي)<sup>(4)</sup>:

وفي هذه الحالة لا يكون مصحوب الأداة مذكوراً سابقاً ولا حاضراً حسماً، ولكن معلوماً عند المتكلِّم والمُخاطب بسبقِ معرفة، كأن يكون بينك وبين صديق عهده في كتاب ما فتقول له: أقرأت الكتاب؟ تُريد الكتاب الذي يعرِفُه...، ونحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبه: 40]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: 18]، فالخطاب للنبي ﷺ والغار

(1) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار 377 هـ. المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط 1 - 1985، ص 231؛ والشريف الكوفي، البيان: ص 324؛ وال hairy، كشف المشكل:

ص 451؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 257

(2) ابن كثير، أبو الفداء الحافظ إسماعيل بن عمر القرشي 774 هـ. تفسير القرآن العظيم، قدم له عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار الفيحاء - دمشق، ط 2 - 1998، ج 2، ص 19-21، ومن نظر لانقضاء ذلك اليوم جعلها للعهد الذهني، وهو رأي ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 257

(3) ابن هشام، مغني اللبيب: ص 62؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 275-276

(4) الزجاجي، اللامات: ص 43؛ والشريف الكوفي، البيان: ص 324؛ وال hairy، كشف المشكل: ص 451؛

وابن يعيش، شرح المفصل: ج 5، ص 138

والشَّجَرَةُ مَعْرُوفٌ فِي عِنْدِهِ، وَكَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَنَّ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عِيسَى: 2]، فَإِذَا دَخَلَ الْأَدَاءَ عَلَى الْأَعْمَى إِشَارَةً إِلَى سَيِّقِ الْعِلْمِ بِهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.  
ثَانِيًا - الْجَنْسِيَّةِ، وَتَأْتِي لِثَلَاثِ وَظَاهِفَ:

أ - اسْتَغْرَاقُ أَفْرَادِ الْجَنْسِ<sup>(1)</sup>: تَأْتِي الْأَدَاءُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِاسْتَغْرَاقِ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْجَنْسِ فَلَا تَخُصُّ وَاحِدًا بِعِينِهِ، كَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَنَ حُلْقَ هَلْوَعًا﴾ [الْمَعْرُج: 19]، وَكَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَحُلْقَ الْإِنْسَنَ ضَعِيفًا﴾ [النَّسَاء: 28]، وَالْمَقْصُودُ كُلُّ إِنْسَانٍ حُلْقَ هَلْوَعًا وَكُلُّ إِنْسَانٍ حُلْقَ ضَعِيفًا، وَكَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَدَةِ﴾ [الْأَنْعَام: 73] أَيْ كُلُّ غَيْبٍ وَكُلُّ شَهَادَةٍ، وَلِهَذَا النَّوْعِ عَلَامَاتٌ يُعْرَفُ بِهَا:

1 - أَنْ يَصِحَّ دُخُولُ (كُلُّ) بَدْلَ الْأَدَاءِ حَقِيقَةً، فَكَوْلَهُ تَعَالَى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ حُلْقَ...)  
مَعْنَاهُ حُلْقَ كُلُّ إِنْسَانٍ هَلْوَعًا عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ، وَقُولُكَ الْمُؤْمِنُ خَيْرٌ مِنَ الْكَافِرِ أَيْ كُلُّ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ كُلُّ كَافِرٍ...

2 - أَنْ يَصِحَّ الْإِسْتِثَانَةُ مِنْ مَصْحُوبِهَا، نَحْوَ كَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي خُسْرٍ  
إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِيقَةِ وَتَوَاصَوْا بِالصَّابَرِ﴾ [الْعَصْر: 2، 3].

4 - أَنْ يَصِحَّ وَصْفُهُ بِالْجَمْعِ، كَحَكَايَةِ الْأَخْفَشِ (أَهْلُكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصُّفْرُ وَالدَّرْهُمُ الْبَيْضُ).

ب - اسْتَغْرَاقُ خَصَائِصِ الْجَنْسِ<sup>(2)</sup> كَوْلَكَ: زَيْدُ الرَّجُلُ، تَرِيدُ أَنَّهُ الْكَاملُ فِي الرَّجُولَةِ  
الْجَامِعُ لِأَوْصافِهَا وَالْمُشْتَمِلُ عَلَى خَصَائِصِهَا، وَعَلَمَتُهُ أَنْ يَصِحَّ دُخُولُ (كُلُّ) بَدْلَ  
الْأَدَاءِ مَجازًا، نَحْوَ مُحَمَّدَ الْمُسْلِمِ حُلْقًا أَيْ كُلُّ مُسْلِمٍ فِي الْخُلُقِ الرَّفِيعِ، وَحُمِّلَ عَلَى  
ذَلِكَ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَيْبٌ فِيهِ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الْبَقْرَة: 2]، أَيْ  
ذَلِكَ كُلُّ الْكِتَبِ، وَهَذَا يَكُونُ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ أَوِ الدَّمِ.

(1) - ابن السراج، الأصول: ج 2، ص 150؛ والزجاجي، اللامات: ص 44؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 258؛ والرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 315

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 285؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص 62؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج 2، ص 356؛ والأسموني، شرحه: ج 1، ص 169؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 275؛ والحضرى، حاشيته: ج 1، ص 117

ج - لبيانِ الماهيَّةِ وتسمىً أيضًا الحقيقةُ والطبيعةُ<sup>(1)</sup>: وهي التي لا يخلفها كُلُّ لا حقيقةٌ ولا مجازاً، ولا يُستثنى من مصحوبها، وإنما تكونُ لبيانِ الحقيقةِ من حيثُ هي كقولك: الرَّجُلُ خيرٌ من المرأة، أي جنسُ الرِّجالِ من حيثُ هو خيرٌ من جنسِ المرأةِ من حيثُ هو، ولا تريدهُ أنَّ كُلَّ رجلٍ خيرٌ من كُلَّ امرأة، فكم من امرأةٍ خيرٌ من ألفِ رجلٍ، ونحو قولِه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأبياء: 30]، أي جعلنا من هذهِ الحقيقةِ المعروفةِ لا من كُلَّ شيءٍ اسمُه ماءٌ، وكقوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الْذَّئْبُ﴾ [يوسف: 13] ، ونحو: لا ألبسُ الثيابَ، ولا أتزوجُ النساءَ، ولا أشتري اللَّحمَ، وأكلتُ الخبزَ، وشربتُ الماءَ... وقيدَ كثيرٌ من النَّحاةُ هذا النوعَ بأنَّه إشارةٌ إلى ما في ذهنِ المُخاطبِ من حقيقةِ هذا الشَّيءِ، فقولك: كُلُّ التَّمْرَ والبسِ الثيابَ، إشارةٌ إلى ما في ذهنِ المُخاطبِ من حقيقةِ التَّمْرِ وحقيقةِ الثيابِ، والفرقُ بينَ هذا النوعَ وبينَ اسمِ الجنسِ النَّكرةِ أنَّ الثاني إشارةٌ إلى ماهيَّةِ الشَّيءِ دونَ اعتبارِ حضورِه في الذهنِ، فالحضورُ الذهنيُّ شرطٌ<sup>(2)</sup>، وهو كلامُ النَّحاةِ نفسهُ في الفرقِ بينَ اسمِ الجنسِ وعلمِ الجنسِ، وهو مَحْضُ خيالٍ لا يعتمدُ عليه؛ لأنَّه لا يمكنُ الفصلُ بينَ حقيقةِ الشَّيءِ وبينَ حضورِه الذهنيِّ، والاسمُ مجرَّدًا من الأداةِ يدلُّ على الحضورِ الذهنيِّ؛ فلا أثرٌ لهذهِ الأداةِ من حيثُ المعنى في التعريفِ والتَّكيرِ، وذكرِ الرَّضي<sup>(3)</sup> أنَّ الفرقَ بينهما يظهرُ في أنَّ اسمَ الجنسِ النَّكرةَ مجرَّدًا من الأداةِ يدلُّ على بعضِ مجهولٍ من جملة، فقولك: أشتَرَ تمرًا، أي بعضَ التَّمْرِ، وأمَّا المتَّصلُ بالأداةِ فيدلُّ على الحقيقةِ مجرَّدًا من الباعضيَّةِ حتَّى تقومَ قرينةً تدلُّ على الباعضيَّةِ كقولك: أشتَرَ اللَّحمَ، وكُلِّ التَّمْرَ، واشربَ الماءَ، إذ يُستحالُ شراءُ كُلِّ اللَّحمِ... فقرينةُ الشراءِ والشربِ والأكلِ تدلُّ على الباعضيَّةِ.

ومصحوبُ ذي الأداةِ الجنسيةِ في حقيقتهِ نكرةٌ لأنَّه لا يدلُّ على مُعينٍ، وهو

(1) الفارسي، المسائل الحلييات: ص230؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج5، ص138؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص315؛ وابن هشام، مغني الليبب: ص62؛ والدماميني، تعليق الفرائد: ج2، ص362

(2) الرضي، شرح الكافية: ج3، ص315؛ والأشموني، شرحه: ج1، ص167؛ والأزهرى، شرح التصريح: ج1، ص181؛ والسيوطى، الأشباه والنظائر: ج3، ص90

(3) الرضي، شرح الكافية: ج3، ص315-318

حد المعرفة، ولكنَّه يُعاملُ معاملة المعرفة، فَيُبَتَّأْ بِهِ، ويُوصَفُ بالمعرفة، ويأتي صاحب حال، فهو كعلم الجنس لذا أجاز النهاة أن تكون جملة (يسعني) صفة لـ(اللئيم) في قول الشاعر:

فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي  
وَلَقَدْ أَمْرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُّنِي

وكذلك القول في جملة (نَسْلَخُ ) من قوله تعالى: ﴿ وَإِيَّاهُ لَهُمُ الْيَلْ نَسْلَخُ مِنْهُ

آنَهَار﴾ [يس: 37]، والذي أراه أن يجعل هذا القسم من باب المعارف **اللفظية** ويُدرج تحت باب واحد بين المعرفة والنكرة مع علم الجنس، وجعله من المعارف **اللفظية** هو مذهب ابن مالك<sup>(2)</sup> والمختار عند الرضا<sup>(3)</sup>.

ـ الوصف بمصوبتها: تتفق أدلة التعریف الاسم من حالة التكير إلى التعریف المعنوي أو اللفظي، وفي كلتا الحالتين ينطبق عليه أحكام المعارف ومنها صلاحیته لوصف المعارف جميعها<sup>(4)</sup> لأنَّه أدناها رتبة.

وبعد عرض وظائف المعرف بالأدلة دلالاته يتبيَّن أنَّ ما يتعلَّق بالجانب الدلالي للتعریف هو دلالته على معهودٍ مُعینٍ إماً مذكورٍ سابقٍ، وإماً حاضرٍ، وإنما معلومٍ عقلاً، وما يتصلُّ بذلك من صلاحیته لوصف المعارف، وأما سائر ذلك فلا علاقة له بالجانب الدلالي للتعریف.

#### 8.4.1 المعرف بالإضافة:

الإضافة نوعان: لفظية وهي إضافة الوصف المشابه للمضارع إلى معموله، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمروٌ غداً وفائلٌ شعرٌ الآن، وهذا النوع لا يكتسبُ فيه المضاف تعريفاً أو تخصيصاً.

(1)ـ البيت لشمر بن عمرو الحنفي أحد شعراءبني حنيفة باليمامه وقيل هو من قتل المنذر بن ماء السماء غيلة سنة 564هـ. وهو مجھول المولد والوفاة. الأصماعي، أبو سعيد عبد الملك بن قریب بن عبد الملك 216هـ. الأصماعيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، ط 7 – 126، ص 1993.

(2)ـ ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 116

(3)ـ الرضا، شرح الكافية: ج 3، ص 315

(4)ـ يستثنى من ذلك الضمير لأنَّه لا يوصف والموصول لعدم ثبوت دليل قطعي على وصفه الرضا، شرح الكافية: ج 2، ص 335 وينظر في الوصف بالأدلة: سيبويه، الكتاب: ج 2، ص 6 – 7؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 247 – 249؛ والرضا، شرح الكافية: ج 2، ص 335 – 336

والنَّوْعُ الثَّانِي: الإِضَافَةُ الْمَحْضَةُ (المعنىَّةُ)، وَهِيَ الَّتِي يَكتَسِبُ فِيهَا الاسمُ تعرِيفاً أو تخصِيصاً ممَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ، وَهِيَ نُوعاً: إِضَافَةُ نَكْرَةٍ لِنَكْرَةٍ فِي كَسْبِ الاسمِ تخصِيصاً، وَإِضَافَةُ نَكْرَةٍ لِمَعْرِفَةٍ وَهُوَ مَا سَنَتَالُهُ، لِأَنَّهُ هُوَ النَّوْعُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْمَعَارِفِ.

وَفِي الإِضَافَةِ يُؤثِّرُ كُلُّ مِنَ الاسمِينِ بِالآخرِ لِوظائفِ دَلَالاتِ مُتَعَدِّدةٍ سَنَتَالُهُ، وَأُشِيرُ إِلَى أَنَّ أَغْلَبَهَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمُضَافِ لِمَعْرِفَةٍ وَالْمُضَافِ لِنَكْرَةٍ، وَأَهُمْ هُذِهِ الْآثَارُ:

أولاً - يَقُومُ الْمُضَافُ بِعَمَلِ الْجَرِّ حِيثُ يَجْرِيُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ أَلَا تَعْمَلُ حَتَّى تُشَابِهَ الْفَعْلَ، وَالْفَعْلُ لَاحِظٌ لَهُ فِي الْجَرِّ، إِلَّا أَنَّهُ لِمَا حُذِفَ الْجَارُ فِي هَذِهِ الإِضَافَةِ أُقْبِلَ الْمُضَافُ مَقَامَهُ وَعَمَلَ عَمَلَهُ، بِنَاءً عَلَى مَذَهِبِ الْجُمَهُورِ<sup>(1)</sup>، لِأَنَّ الْمُضَافَ يُبَاشِرُ الضَّمِيرَ فِي نَحْوِ: أَخْوَكَ وَصَدِيقِي وَرَفِيقِي...، وَلَا يُبَاشِرُ الضَّمِيرَ إِلَّا الْعَامِلُ فِيهِ.

ثانيًا - التَّخْفِيفُ: يَنْتَجُ عَنِ الإِضَافَةِ الإِيجَازُ وَالْأَخْتِصارُ وَذَلِكَ مِنْ وِجْوهِ:

1 - حَذْفُ الْجَارِ: فَإِنَّ قَوْلَكَ: كَتَابُ مُحَمَّدٍ أَخْفَى عَلَى الْلِّسَانِ وَأَوْجَزُ مِنْ قَوْلِكَ: كَتَابُ لَمُحَمَّدٍ، وَقَوْلَكَ: خَاتَمُ الْذَّهَبِ مَعِي أَوْجَزُ مِنْ خَاتِمٍ مِنْ ذَهَبٍ مَعِي.

2 - حَذْفُ التَّتَوْيِنِ مِنَ الْمُفَرَّدِ<sup>(2)</sup>، وَالنُّونُ مِنَ الْمُتَنَّى وَجَمِيعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، فَقَوْلُكَ: غُلَامٌ زَيْدٌ، وَغُلَامًا زَيْدًا، وَمَعْلَمًا زَيْدًا، أَخْفَى عَلَى الْلِّسَانِ مِنْ غُلَامٍ لَزَيْدٍ، وَغُلَامًا لَزَيْدٍ، وَمَعْلَمَوْنَ لَزَيْدٍ.

3 - حَذْفُ أَدَاءِ التَّعْرِيفِ مِنَ الْمُضَافِ<sup>(3)</sup>، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الْغُلَامُ زَيْدٌ حَاضِرٌ، وَالْكَتَابُ مُحَمَّدٌ مَفِيدٌ، فَالْتَّلَقُ فِيهِمَا وَاضْطُرَّ لِذَلِكَ لَا تَجْتَمِعُ أَدَاءُ التَّعْرِيفِ مَعَ الإِضَافَةِ.

ثالثاً - تَعْرِيفُ الْمُضَافِ<sup>(4)</sup>: يَكتَسِبُ الْمُضَافُ مَمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ التَّعْرِيفَ، وَيَصْبَحُ

(1) الشَّرِيفُ الْكُوفِيُّ، الْبَيَانُ: ص 266؛ وَالْأَبْنَارِيُّ، أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ص 250؛ وَالْعَكْرَبِيُّ، الْلَّبَابُ: ج 1، ص 388

(2) الْمِبْرَدُ، الْمَقْتَضِبُ: ج 4، ص 143؛ وَالْعَكْرَبِيُّ، الْلَّبَابُ: ج 1، ص 387؛ وَابْنُ هَشَامٍ، شَرْحُ شَذُورِ الْذَّهَبِ: ص 430؛ وَالْأَزْهَرِيُّ، شَرْحُ التَّصْرِيْحِ: 1، ص 673

(3) الْمِبْرَدُ، الْمَقْتَضِبُ: ج 4، ص 143؛ وَابْنُ عَصْفُورٍ، شَرْحُ الْجَملِ: ج 2، ص 45؛ وَالْرَّاضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ: ج 2، ص 239

(4) سَيْبُوْيِهُ، الْكَتَابُ: ج 2، ص 6؛ وَالْمِبْرَدُ، الْمَقْتَضِبُ: ج 4، ص 277؛ وَابْنُ يَعْيَشٍ، شَرْحُ الْمَفْصِلِ: ج 4، ص 126؛ وَابْنُ مَالِكٍ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ج 3، ص 226؛ وَابْنُ عَقِيلٍ، شَرْحُهُ: ج 2، ص 34-45

معرفةً كباقي المعارف فَيُتَّدَأُ بِهِ، وَيُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَيَأْتِي صَاحِبَ حَالٍ... فَتَقُولُ:  
 صَاحِبُ زَيْدٍ كَرِيمٌ، وَصَاحِبُ زَيْدٍ الْكَرِيمُ جَاءَ، وَجَاءَ صَاحِبُ زَيْدٍ ضَاحِكًا...  
 رابعًا— وصفُ المَعْرِفَةِ: يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةِ التَّعْرِيفِ فَيَصِبُحُ مُهِيَّا لِأَدَاءِ  
 وظيفةٍ جَدِيدَةٍ وَهِيَ وصفُ المَعْرِفَةِ<sup>(1)</sup> كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبَكَ، وَجَاءَ  
 الْعَالَمُ مُؤَلِّفُ الْكِتَابِ...  
 خامسًا— تذكيرُ المؤنثِ:

يَكْتَسِبُ الْمُؤَنَّثُ التَّذَكِيرَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ، فَيُعَالَمُ مُعَالَمَةَ الْمُذَكَّرِ، وَحَمَلَ النُّحَاةُ  
 عَلَى ذَلِكَ بَعْضَ الشَّوَاهِدِ كَقُولِ الشَّاعِرِ:  
 إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعٍ هَوَى وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا<sup>(2)</sup>  
 حَيْثُ أَخْبَرَ عَنِ الْمُؤَنَّثِ (إِنَارَة) بِالْمُذَكَّرِ (مَكْسُوفٌ); لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ اكْتَسَبَ التَّذَكِيرَ مِمَّا  
 أُضِيفَ إِلَيْهِ<sup>(3)</sup> وَهُوَ (الْعَقْلُ)، وَكَقُولِ الشَّاعِرِ:  
 رُؤْيَاةُ الْفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الْأَمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي<sup>(4)</sup>  
 اكْتَسَبَ الْمُؤَنَّثُ (رُؤْيَاة) التَّذَكِيرَ مِنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (الْفِكْرُ); لَذَا أَخْبَرَ عَنِ الْمُذَكَّرِ  
 (مُعِينٌ). وَحُمِلَ عَلَى ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ  
 الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 56]، حَيْثُ أَخْبَرَ عَنِ الْمُؤَنَّثِ (رَحْمَة) بِالْمُذَكَّرِ (قَرِيبٌ) لِأَنَّ  
 الْمُؤَنَّثَ اكْتَسَبَ التَّذَكِيرَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ<sup>(5)</sup>.  
 سادسًا— تأنيثُ المذكّرِ:

يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ الْمُذَكَّرُ التَّائِنُثُ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ، فَيُعَالَمُ مُعَالَمَةَ الْمُؤَنَّثِ بِشَرْطِ

(1) سيبويه، الكتاب: ج 2، ص 6—8؛ والمبرد، المقتصب: ج 4، ص 281—285؛ ابن يعيش، شرح المفصل: ج 2، ص 247—249؛ والرضي، شرح الكافية: ج 2، ص 333—336.

(2) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج 3، ص 238؛ والأزهري، شرح التصریح: ج 1، ص 688؛ والبغدادي، خزانة الأدب: ج 4، ص 213 وج 5، ص 104.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب: ص 483؛ والأزهري، شرح التصریح: ج 1، ص 688.

(4) البيت بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل: ج 3، ص 238؛ وابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي 686هـ. شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1 - 2000، ص 277؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 4، ص 280.

(5) العكربى، التبيان: ج 1، ص 428؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج 3، ص 238؛ وابن هشام، مغني اللبيب: ص 483؛ وابن الناظم، شرحه: ص 277؛ وابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761هـ. مسألة الحكمة في تذكير قريب، تحقيق عبدالفتاح الحموز، دار عمار - الأردن، ط 1-1985، ص 40.

كون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه مع صحة الاستغناء بالمضاد إليه عن المضاف<sup>(1)</sup>، نحو: قطعت بعض أصابعه، أنت الفعل مع الفاعل المذكور (بعض) لأنَّه اكتسب التأنيث مما أضيف إليه، وكرواية سيبويه عن العرب (اجتمعت أهل اليمامة)<sup>(2)</sup> وقول الشاعر:

فَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغْفُنَ قَلْبِي  
وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَ<sup>(3)</sup>

فأعاد ضميرًا مؤنثًا من الخبر (شغف) على المبتدأ المذكور (حب) لأنَّه اكتسب التأنيث مما أضيف إليه<sup>(4)</sup>، ومثله قول الراجز:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي  
نَقْضُنَ كُلِّي وَنَقْضُنَ بَعْضِي<sup>(5)</sup>

حيث أعاد ضميرًا مؤنثًا إلى المذكور (طول) لأنَّه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (الليالي)، وحمل على ذلك في بعض الوجوه قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَافِ حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِّنْهَا﴾ [آل عمران: 103]، فأعاد ضميرًا مؤنثًا (منها) على (شفاف) المذكور؛ لأنَّه اكتسب التأنيث من الحفرة المضاف إليها، ويجوز أن يكون الضمير للنار، فلا شاهد حينئذ<sup>(6)</sup>.

ومن الوجوه المحتملة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفَرَاءٌ فَاقْعُ لَوْنُهَا تَسْرُ  
النَّنْظِيرِينَ﴾ [البقرة: 69]، أن يكون فاقع صفة للبقرة، ولون مبتدأ خبره تسر، وساغ الإخبار بالمؤنث عن المذكور لأنَّه اكتسب التأنيث من الضمير المضاف إليه<sup>(7)</sup>.  
سابعاً - الدليل على معاني بعض حروف الجر:

(1) ابن هشام، مغني الليبب: ص484

(2) سيبويه، الكتاب: ج1، ص53

(3) البيت منسوب لقيس بن الملوح في البغدادي، خزانة الأدب: ج4، ص212، وليس في ديوانه

(4) الرضي، شرح الكافية: ج2، ص246

(5) البيت للعجاج أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد السعدي التميمي شاعر مخضرم أدرك الإسلام وأسلم وهو راجز مجيد عاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك فأصابه الفالج وأقعده إلى أن توفي 90 هـ. ديوانه برواية وشرح الأصمعي، تحقيق سعدي ضناوي، دار صادر – بيروت، ط1 – 1997، ص403، برواية أخذن بعضه وتركت بعضه؛ والرواية المذكورة في سيبويه، الكتاب: ج1، ص52

(6) أبو حيان، البحر: ج3، ص22؛ والسمين، الدر المصنون: ج3، ص337؛ وابن هشام، مغني الليبب: ص484

(7) الزجاج، إعراب القرآن: ج3، ص813؛ والعكري، التبيان: ج1، ص65

أ – أن تدلّ على الملك والاختصاص حقيقةً أو مجازاً<sup>(1)</sup>، ف تكونُ بمعنى اللام، نحو: كتابُ محمد، وغلامُ زيد، وسورُ الحديقة، واقتصرَ الزجاجُ و أبو حيّان<sup>(2)</sup> على هذا المعنى، وتؤلّ أبو حيّان نحو: ثوبُ الخزْ ثوبٌ مُستحقٌ للخزْ.

ب – بيانُ الجنسِ ف تكونُ بمعنى منْ بكثرة عند أكثرِ النحاة<sup>(3)</sup>، نحو: ثوبُ الخزْ، وخاتمُ الحديدِ، وبابُ الخشبِ، والتقديرُ ثوبٌ منَ الخزْ، وخاتمٌ منَ الحديدِ، وبابٌ منَ الخشبِ، وضابطُها أن يكونَ الأوّلُ بعضَ الثاني، فالثوابُ بعضُ الخزْ والخاتمُ بعضُ الحديدِ، وأن يصحَ الإخبارُ عنَ الأوّلِ بالثاني فتقول: الثوابُ خزْ والخاتمُ حديدٌ...

ج – الظرفيةُ حيثُ تكونُ بمعنى (في) عندَ بعضِ النحاة<sup>(4)</sup>، وصحّة ابنُ مالكٍ فقال: (وهي ثابتةٌ في الكلامِ الفصيحِ بالنقلِ الصحيح)<sup>(5)</sup>، وهو ما أميلُ إليه أخذًا بظاهرِ النصوصِ وابتعادًا عن التأويلِ والتکلفِ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: 226]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ الْلَّيلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: 33]، ونحو شهيدٍ

الدارِ، وقتلُ كربلاء، والتقديرُ: ترْبُصٌ في أربعةِ أشهرٍ، ومكرٌ في الليلِ والنَّهارِ... وبعدَ عرضِ هذه الوظائفِ يتبيّنُ أنَّ ما يتعلّقُ بالجانبِ الدلاليِّ للتعرّيفِ هو اكتسابُ المُضافِ التَّعرِيفِيِّ منَ المُضافِ إلَيْهِ، وما يتصلُ بذلكَ من جعلِه مُهيئًا لأداءِ وظائفِ المعارفِ حيثُ يُبتدأُ به ويأتي صاحبُ حالٍ وتُوصفُ به المعارفُ. وما سوى ذلكَ من وظائفِ دلالاتٍ فلا علاقةَ لها بالجانبِ الدلاليِّ للتعرّيفِ كما أنها مُشتَركَةٌ بينَ المُضافِ لمعرفةِ والمُضافِ لنكرةِ.

#### 9.4.1 الوظيفةُ العامَّةُ للمعارفِ:

بعدَ تعرّيفِ المعارفِ وتحديدِها وعرضِ وظائفِها ودلالاتها يتبيّنُ أنَّ للمعارفِ وظيفةً دلاليةً عامَّةً مُشتَركَةً بينَها وهي دلالتها على معينٍ في جنسِه، فالضميرُ والعلمُ والإشارةُ والموصولُ والمعرفَ بالالأداةِ والمعرفَ بالإضافةِ تشتَرِكُ في هذهِ الدلالةِ

(1) المبرد، المقتضب: ج4، ص143؛ والعكري، اللباب: ج1، ص388؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج4، ص126؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص238

(2) الأزهري، شرح التصريح: ج1، ص675–676

(3) الأنباري، أسرارِ العربية: ص251؛ والعكري، اللباب: ج1، ص388؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج4، ص126؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص42

(4) وابن الناظم، شرحه: ص272؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص42؛ السيوطي، همع الهوامع: ج4، ص267

(5) ابن مالك، شرح التسهيل: ج3، ص222

ومن أجلها عدّت معارف، وهذه الدلالة تهـيء الأسماء لـأداء وظائف نحوية متعددة في الجملة حيث تأتي المـعـارـفـ في مـوـاقـعـ لا تـصـلـحـ لها النـكـرـةـ، ومن هـذـهـ المـوـاقـعـ: أـ الـابـتـاءـ بـهـاـ، فـقـدـ ذـهـبـ جـمـهـورـ النـحـوـيـنـ إـلـىـ أـنـ الـأـصـلـ فـيـ الـمـبـدـإـ أـنـ يـكـونـ مـعـرـفـةـ<sup>(1)</sup> وـذـلـكـ لـعـلـةـ تـصـلـحـ بـالـجـانـبـ الـدـلـالـيـ لـلـتـعـرـيفـ فـإـنـ الـمـبـدـأـ مـحـكـومـ عـلـيـهـ وـمـخـبـرـ عـنـهـ فـلـاـ بـدـأـ أـنـ يـكـونـ مـعـلـومـاـ لـدـىـ الـمـخـاطـبـ لـأـنـهـ لـاـ فـائـدـةـ مـنـ الـحـكـمـ عـلـىـ الـمـجـهـولـ، لـذـاـ لـاـ يـجـوزـ الـابـتـاءـ بـالـنـكـرـةـ إـلـاـ بـمـسـوـغـاتـ تـجـعـلـ الـابـتـاءـ بـهـاـ مـفـيدـاـ.

بـ. وـصـفـ الـمـعـارـفـ، يـشـتـرـطـ النـحـوـيـوـنـ التـطـابـقـ بـيـنـ الصـفـةـ وـالـمـوـصـوفـ مـنـ حـيـثـ التـعـرـيفـ وـالتـكـيرـ، فـلـاـ تـوـصـفـ الـمـعـرـفـةـ إـلـاـ بـمـعـرـفـةـ؛ لـأـنـ الصـفـةـ وـالـمـوـصـوفـ كـالـشـيـءـ الـوـاحـدـ، وـالـتـعـرـيفـ وـالتـكـيرـ ضـدـانـ فـلـاـ يـجـوزـ أـنـ يـجـتـمـعـاـ<sup>(2)</sup>.

جـ. صـاحـبـ الـحـالـ، يـشـتـرـطـ النـحـوـيـوـنـ فـيـ صـاحـبـ الـحـالـ أـنـ يـكـونـ مـعـرـفـةـ<sup>(3)</sup> نـحـوـ: جاءـ زـيـدـ ضـاحـكاـ، وـأـقـبـلـ الرـجـلـ مـبـتـسـماـ، وـيـعـلـلـونـ ذـلـكـ بـأـمـرـ:

- 1ـ لـأـنـ الـحـالـ بـمـعـنـىـ الـخـبـرـ وـالـأـصـلـ فـيـ الـمـخـبـرـ عـنـهـ أـنـ يـكـونـ مـعـرـفـةـ لـأـنـهـ لـاـ فـائـدـةـ فـيـ الـإـخـبـارـ عـنـ الـمـجـهـولـ<sup>(4)</sup>، وـهـذـهـ الـعـلـةـ تـرـجـعـ إـلـىـ الـجـانـبـ الـدـلـالـيـ لـلـتـعـرـيفـ.
- 2ـ لـأـنـ الـنـكـرـةـ أـحـوـجـ إـلـىـ وـصـفـ يـبـيـنـهـاـ مـنـ حـالـ نـقـيـدـ الـحـدـثـ الـمـنـسـوبـ لـهـ، وـأـمـاـ الـمـعـرـفـةـ فـإـنـهـ لـمـاـ تـعـيـنـ الـمـقـصـودـ بـهـاـ دـوـنـ الـحـاجـةـ لـوـصـفـ صـحـ مـجـيـءـ الـحـالـ لـتـقـيـيدـ الـحـدـثـ الـمـنـسـوبـ لـهـ<sup>(5)</sup>ـ.
- 3ـ تـجـبـبـاـ لـلـبـسـ حـتـىـ لـاـ يـتوـهـمـ أـنـ الـحـالـ صـفـةـ إـذـاـ كـانـ صـاحـبـهـاـ مـنـصـوبـاـ ثـمـ حـمـلـ غـيـرـ الـمـنـصـوبـ عـلـىـ الـمـنـصـوبـ<sup>(6)</sup>ـ.

وـقـدـ يـأـتـيـ صـاحـبـ الـحـالـ نـكـرـةـ بـمـسـوـغـاتـ، وـوـرـدـ فـيـ الـفـصـيـحـ نـكـرـةـ بلاـ مـسـوـغـ<sup>(7)</sup>ـ.

دـ. عـطـفـ الـبـيـانـ، يـرـىـ جـمـهـورـ الـبـصـرـيـيـنـ أـنـ عـطـفـ الـبـيـانـ يـكـونـ فـيـ الـمـعـارـفـ دـوـنـ

(1)ـ العـكـريـ، الـلـبـابـ: جـ1، صـ130؛ وـابـنـ يـعـيـشـ، شـرـحـ الـمـفـصـلـ: جـ1، صـ224

(2)ـ سـبـيـوـيـهـ، الـكـتـابـ: جـ2، صـ6؛ وـالـرـضـيـ، شـرـحـ الـكـافـيـهـ: جـ2، صـ329؛ وـابـنـ عـقـيلـ، شـرـحـهـ: جـ2، صـ197

(3)ـ الرـضـيـ، شـرـحـ الـكـافـيـهـ: جـ2، صـ55؛ وـالـأـزـهـرـيـ، شـرـحـ الـتـصـرـيـحـ: جـ1، صـ584

(4)ـ اـبـنـ يـعـيـشـ، شـرـحـ الـمـفـصـلـ: جـ2، صـ17؛ وـالـأـزـهـرـيـ، شـرـحـ الـتـصـرـيـحـ: جـ1، صـ584

(5)ـ الرـضـيـ، شـرـحـ الـكـافـيـهـ: جـ2، صـ61

(6)ـ اـبـنـ يـعـيـشـ، شـرـحـ الـمـفـصـلـ: جـ2، صـ18

(7)ـ سـبـيـوـيـهـ، الـكـتـابـ: جـ2، صـ12؛ وـابـنـ عـقـيلـ، شـرـحـهـ: جـ1، صـ581؛ وـالـأـزـهـرـيـ، شـرـحـ الـتـصـرـيـحـ: جـ1، صـ588

النَّكِراتِ<sup>(1)</sup>، نحو: رضيَ الله عنِ الفاروقِ عُمَرَ، وجاءَ أبُو سَهْلٍ مُحَمَّدًا، وَيُعَلِّلُونَ ذَلِكَ بِعِلَّةٍ تَرْجُعُ إِلَى الْجَانِبِ الدَّلَالِيِّ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّكْرِيرِ، وَهِيَ أَنَّ الْغَايَةَ مِنْ عَطْفِ الْبَيَانِ إِيْضَاحُ الْاسْمِ الْمَتَبَوِّعِ، وَالنَّكِرَةُ لَا يُبَيَّنُ بِهَا غَيْرُهَا لِأَنَّهَا مَجْهُولَةٌ وَلَا يُبَيَّنُ مَجْهُولٌ مَجْهُولٌ<sup>(2)</sup>.

وَخَالَفَ الْكَوْفِيُونَ وَبَعْضُ الْبِصْرِيِّينَ<sup>(3)</sup> فَأَجَازُوا أَنْ يَكُونَ عَطْفُ الْبَيَانِ فِي النَّكِراتِ وَاحْتَجُوا بِأَنَّ بَعْضَ النَّكِراتِ أَوْضَحُ مِنْ بَعْضٍ وَأَخْصُ، فَلَا بَأْسَ مِنْ بَيَانِ غَيْرِ الْوَاضِحِ بِالْأَوْضَحِ، وَهَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ﴾ [الْمَائِدَةَ: 95]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ وَرَاهِيهِ جَهَنَّمُ وَيُسَقَى مِنْ مَاءِ صَدِيدٍ﴾ [إِبْرَاهِيمَ: 16] فَطَعَامُ مَسَاكِينَ عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى كَفَارَةٍ فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَصَدِيدٌ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى مَاءٍ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ، وَالْبَصْرِيُونَ يَعْدُونَ ذَلِكَ بَدْلًا.

## 5.1 النَّكِرَةُ:

### 1.5.1 عَلَامَاتُ النَّكِرَةِ:

حَدَّدَ النُّحَاةُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي يُسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى كُونِ الْكَلْمَةِ نَكِرَةً، وَهِيَ عَلَامَاتٌ مُتَوَوِّعَةٌ، مِنْهَا مَا يَرْجُعُ إِلَى الدَّلَالَةِ وَالْوَظِيفَةِ، وَمِنْهَا مَا يَرْجُعُ إِلَى الشَّكْلِ: أَوْ لَا - التَّنَوِّيْنِ<sup>(4)</sup>، نحو: كَتَابٌ، وَبَابٌ، وَرَجُلٌ، وَفَرْسٌ، وَبَعِيرٌ، وَلَا يَدْخُلُ التَّنَوِّيْنِ مَا كَانَ مَعْرِفَةً إِلَّا الْأَعْلَامَ، وَإِنَّمَا دَخْلُهَا مَعَ أَنَّهُ دَلِيلُ التَّكْرِيرِ لِلْأَمْرِ: أ - أَنَّهَا مَعَارِفٌ فِي الْمَعْنَى، وَلَفْظُهَا لَفْظُ النَّكِراتِ؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بِالْأَوْضَعِ<sup>(5)</sup>. ب - لَدْخُولِ مَعْنَى التَّكْرِيرِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا عُرْضَةٌ لِلشَّيْوَعِ؛ لِذَلِكَ تُثَنَّى وَتُجْمَعُ وَتُضَافُ وَقَدْ يَدْخُلُهَا (الْ) وَ(رَبَّ)، فَلَمَّا كَانَتْ عُرْضَةً لِلتَّكْرِيرِ جَازَ دَخْولُ التَّنَوِّيْنِ عَلَيْهَا<sup>(6)</sup>.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص273؛ والأزهري، شرح التصريح: ج2، ص148

(2) الأزهري، شرح التصريح: ج2، ص148؛ والصبان، حاشيته: ج3، ص127

(3) الأزهري، شرح التصريح: ج2، ص148

(4) ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي 392هـ. الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 2 - 2003، ج2، ص447 و299؛ والعكري، اللباب: ج1، ص76 و78 و473 و490؛ والسيوطى، الأشباه والنظائر: ج3، ص73؛ ومصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ط1959، ص143 و165 و175

(5) ابن جني، الخصائص: ج2، ص299؛ والعكري، اللباب: ج1، ص77

(6) ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص143-138؛ وابن مالك، شرح التسهيل: ج1، ص180

ج - أنَّ التَّوْيِنَ يَدْخُلُ هَذِهِ الْأَعْلَامَ لِمُحِيطِ الْأَصْلِ أَوِ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهَا غالباً مَا تكون مَنْقُولَةً عَنْ صَفَاتٍ، وَهُوَ رَأْيُ إِبْرَاهِيمَ مصطفى من المعاصرين<sup>(1)</sup>.

وَقَدْ صَرَّحَ أَكْثَرُ النُّحَّاةِ<sup>(2)</sup> بِأَنَّ التَّوْيِنَ يَدْخُلُ عَلَى التَّكْيِيرِ فِي الْأَعْلَامِ الْمَبْنِيَّةِ، نَحْوَ: مَرَرْتُ بِسَبِيبَيْهِ وَسَبِيبَيْهِ آخَرَ، وَفِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، نَحْوَ: صَهَ، أَمْرًا بِالسُّكُوتِ عَنْ حَدِيثِ مُعِينٍ، وَصَهَ أَمْرًا بِالسُّكُوتِ عَنْ أَيِّ حَدِيثٍ، وَمَهْ وَمَهْ، وَإِيهِ وَإِيهِ، وَكَذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ وَالْحَكَايَاتِ وَالزَّجْرِ، نَحْوَ: غَاقٌ وَغَاقٌ لِلْغَرَابِ... ثَانِيًّا - قَبُولُ أَدَاءِ التَّعْرِيفِ<sup>(3)</sup>، وَاعْتَرْضَ بِأَنَّ مِنَ النَّكَرَاتِ مَا لَا يَقْبِلُ الْأَدَاءَ، نَحْوَ: مَنْ وَمَا اسْتَفَهَ مَيَّتَيْنِ وَشَرْطَيَّتَيْنِ، وَكَيْفَ، وَأَيْنَ، وَأَحَدُ، وَعَرِيبٌ، وَكَتِيعٌ<sup>(4)</sup>... ثَالِثًا - دُخُولُ (رُبَّ)<sup>(5)</sup>، فَهِيَ تَخْتَصُّ بِالنَّكَرَاتِ وَمِنْ هُنَا حُكْمٌ عَلَى مَنْ بِالْتَّكْيِيرِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ      قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعَ<sup>(6)</sup>  
وَاعْتَرْضَ بِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ جَمِيعَ النَّكَرَاتِ، نَحْوَ: مَتَى، وَكَيْفَ، وَأَحَدُ، وَدِيَارٌ...  
رَابِعًا - دُخُولُ كَمِ الْاسْتَفْهَامِيَّةِ، نَحْوَ: كَمْ رَجْلًا جَاءَ؟ وَكَمْ الْخَبْرِيَّةِ، نَحْوَ: كَمْ شَهِيدٍ فِي سَبِيلِ الله<sup>(7)</sup>.

خامساً - دُخُولُ لَا النَّافِيَّةِ لِلْجَنْسِ<sup>(8)</sup>، حِيثُ يَكُونُ اسْمُهَا وَخَبْرُهَا نَكَرَتَيْنِ، نَحْوَ: لَا

(1) مصطفى، إحياء النحو: ص 178

(2) المبرد، المقتصب: ج 3، ص 181-183؛ ابن السراج، الأصول: ج 2، ص 131؛ والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط 3 - 1979، ص 98-99؛ والعكري، اللباب: ج 1، ص 47؛ ابن عقيل، شرحه: ج 1، ص 22

(3) ابن السراج، الأصول: ج 2، ص 148؛ والشريف الكوفي، البيان: ص 319؛ والأباري، أسرار العربية: ص 298؛ والعكري، اللباب: ج 1، ص 473؛ والأزهري، شرح التصريح: ج 1، ص 94

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: ج 1، ص 117؛ والسيوطى، همع الهوامع: ج 1، ص 188

(5) سبويه، الكتاب: ج 2، ص 108؛ والمبرد، المقتصب: ج 4، ص 139؛ والفارسي، المسائل الحلبيات: ص 244

(6) البيت لسويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام وكان يسكن بادية العراق وسجن بالكوفة لمهاجاته أحد بن يشكر، عده ابن سلام في طبقة عنترة، وتوفي 60هـ. ديوانه، جمع وتحقيق شاكر عاشور، مراجعة محمد جبار المعید، دار الطباعة الحديثة - العراق، ط 1 - 1972ص 30؛ والضبي، أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى 168هـ. المفضليات، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقام بن أبي الأرقام - بيروت، ط 1 - 1998، ص 187

(7) ابن جني، اللمع: ص 82

(8) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 1، ص 263؛ ابن أبي الريبع، البسيط: ج 1، ص 311

رجل جالس ولا امرأة حاضرة.

سادساً - دخول لا العاملة عمل ليس<sup>(1)</sup>، فإنه يُشترط في اسمها وخبرها التكير خلافاً لبعضهم نحو: لا رجل جالساً ولا امرأة قائمة.

سابعاً - دخول من الاستغرافية<sup>(2)</sup>: وهي حرف جـ زائد يدخل على مبتدأ أو فاعل أو مفعول فقط، في سياق غير موجب خلافاً للأخفش والковيين، ولا يكون مدخولها إلا نكرة خلافاً للأخفش<sup>(3)</sup>، وذلك نحو: هل منْ رجل جالس؟ وما رأيت من أحد.

ثامناً - صلاحية النصب على الحال<sup>(4)</sup>، نحو: جاءَ مُحَمَّدٌ ضاحكاً.

تاسعاً - صلاحية النصب على التمييز، نحو<sup>(5)</sup>: تصبَّبَ الرَّجُلُ عَرَقاً.

عاشرًا - أن تُتثنى وتُتجمع دون إدخال(ال)، فما لا يصح تكيره لا تصح تثنيته<sup>(6)</sup>.

حادي عشر - أن تقبل الإضافة، فما لا يصح تكيره لا تصح إضافته<sup>(7)</sup>.

### 2.5.1 مراتب النكرة:

تنَفَّاوتُ الْنَّكَرَاتُ فِي دَرَجَةِ التَّكِيرِ، فَبَعْضُهَا أَنْكَرُ مِنْ بَعْضٍ، وَالْبَحْثُ فِي هَذَا الْمَوْضِيْعِ قَسْمَانِ: قَسْمٌ غَيْرُ مُفِيدٍ، وَقَسْمٌ مُفِيدٌ:

أ - القسم غير المفيد: وهو قول النحاة: أنكر النكرات شيء، فجسم، فحيوان، فإنسان، فرجل<sup>(8)</sup>، وزاد بعضهم قبل جسم موجوداً فمدحثاً<sup>(9)</sup>، وضابط ذلك أن الشيء كلما كان عاماً كان أنكر، فإذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها كانت أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها، فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص، فشيء أعم من موجود، وموجود أخص؛ لأن كُلَّ موجود شيء، وليس كُلُّ شيء موجوداً؛ لأن شيئاً تطلق على الموجود والمعدوم،

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص269؛ والسيوطى، الأشباه: ج3،ص74

(2) المبرد، المقتضب: ج4،ص137-138؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص263

(3) ابن هشام، معنى الليبب: ص318

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص17؛ والرضي، شرح الكافية: ج2،ص55؛ وأبو حيان، النكت: ص99

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص36؛ وابن عقيل، شرحه: ج1،ص601

(6) ابن السراج، الأصول: ج1،ص148؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج2،ص375

(7) ابن يعيش، شرح المفصل: ج1،ص137؛ وابن أبي الريبع، البسيط: ج2،ص884 و895

(8) المبرد، المقتضب: ج3،ص186؛ والحیدرة، كشف المشكل: ص448

(9) ابن جني، اللمع: ص56؛ والشريف الكوفي، البيان: ص321

وموجودٌ أعمُّ من مُحدثٍ، ومُحدثٌ أخصُّ، فكلُّ مُحدثٍ موجودٌ مُحدثٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِيمٌ لِيُسَمِّي مُحدثاً، ومُحدثٌ أعمُّ من جَسْمٍ، وجَسْمٌ أخصُّ، فكلُّ جَسْمٍ مُحدثٌ، وليسَ كُلُّ مُحدثٍ جَسْماً؛ لأنَّ المَعْنَوَيَاتِ لَيْسَتْ أَجْسَاماً، وجَسْمٌ أعمُّ من حَيْوانٍ، وَحَيْوانٌ أخصُّ، فكُلُّ حَيْوانٍ جَسْمٌ، وليسَ كُلُّ جَسْمٍ حَيْواناً؛ لأنَّ الْجَمَادَاتِ أَجْسَامٌ وَلَيْسَتْ حَيَّةً، وَحَيْوانٌ أعمُّ من إِنْسَانٍ، وَإِنْسَانٌ أخصُّ، فكُلُّ إِنْسَانٍ حَيْوانٌ، وليسَ كُلُّ حَيْوانٍ إِنْسَاناً؛ لأنَّ السَّبَاعَ وَالْطَّيْوَرَ وَمَا شَابَهُمَا حَيْوانَاتٌ وَلَيْسَتْ إِنْسَاناً، وَإِنْسَانٌ أعمُّ من رَجُلٍ، وَرَجُلٌ أخصُّ، فكُلُّ رَجُلٍ إِنْسَانٌ، وليسَ كُلُّ إِنْسَانٍ رَجُلاً؛ لأنَّ إِنْسَانَ يَشْمَلُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ.

وزادَ بعضاً مِنْهُمْ عَلَى التَّقْسِيمَاتِ السَّابِقَةِ، فَذَكَرَ أَنَّ أَنْكَرَ النَّكِيرَاتِ شَيْءٌ، فَمُتَحِيرٌ، فَنَامٌ، فَحَيْوانٌ، فَمَاشٌ، فَذَوُ رِجْلَيْنِ، فَإِنْسَانٌ، فَرَجُلٌ<sup>(1)</sup>، وَهَذَا...، وَهِيَ تَقْسِيمَاتٌ لَا يَظْهَرُ لَهَا فَائِدَةٌ فِي الْاسْتَعْمَالِ الْلُّغُوِيِّ كَمَا يَبْدُو لِي.

#### بـ - القسم المفيد:

وهو تقسيمُ النَّكِيرَةِ إِلَى نَكِيرَةٍ مَحْضَةٍ، وَنَكِيرَةٍ غَيْرِ مَحْضَةٍ، عَلَى النَّحوِ الْأَتِيِّ:

**1** – النَّكِيرَةُ الْمَحْضَةُ، وَهِيَ غَيْرُ الْمُخَصَّصَةِ، كَوْلَكٌ: رَجُلٌ وَفَرْسٌ وَنَاقَةٌ وَثُوبٌ...، وَهَذِهِ النَّكِيرَاتُ لَا يُبَيِّنُّهَا، وَلَا يَأْتِي مِنْهَا الْحَالُ<sup>(2)</sup>، وَتَكُونُ الْجُمْلُ وَأَشْبَاهُهَا بَعْدَهَا صَفَاتٍ<sup>(3)</sup>.

**2** – النَّكِيرَةُ غَيْرُ الْمَحْضَةِ، وَهِيَ نَكِيرَةٌ مُخَصَّصَةٌ، تُقَارِبُ الْمَعْرِفَةِ وَلَكِنَّهَا لَا تَتَعَرَّفُ، وَتَتَخَصَّصُ بِأَمْوَرٍ:

أولاًـ الْوَصْفُ<sup>(4)</sup>، نَحْوَ: رَجُلٌ كَرِيمٌ، فَالنَّكِيرَةُ هُنَا أَخْصُّ مِنْ رَجُلٍ وَحْدَهَا، لِأَنَّ رَجَالَ تَشْمَلُ جَمِيعَ الرِّجَالِ مِمَّا كَانَتْ صَفَاتُهُمْ، أَمَّا رَجُلٌ كَرِيمٌ فَهِيَ تَخْصُّ الرِّجَالَ الْمَوْصُوفِينَ بِالْكَرِيمِ فَقْطُ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ كَالْمَعْرِفَةِ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ كُلَّ الرِّجَالِ الْمَوْصُوفِينَ بِالْكَرِيمِ وَلَا تَخْصُّ وَاحِدًا بِعِينِهِ.

(1)ـ الكفوبي، أبو البقاء أبيوب بن موسى الحسيني 1094هـ. الكليات، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1ـ1992، ص896

(2)ـ ينظر: ص60 من هذه الدراسة.

(3)ـ ابن هشام، مغني اللبيب: ص410 و423؛ والصبان، حاشيته: ج1، ص154

(4)ـ الحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن هشام، شرح قطر الندى: ص295

ثانيًا - الإضافة<sup>(1)</sup>، نحو: ثوب خزّ، وكتاب نَحْوٌ، وصديق لصّ.

ثالثًا - العطف عليها<sup>(2)</sup>، نحو: مررتُ بِرجلٍ وابنِهِ، فَرَجُلٌ هُنَا تَذَلُّ على رجلٍ يُرافقُهُ ابنُهُ، فهي لا تشملُ جميعَ الرِّجالِ، ولا تخصُّ رجلاً بعينِهِ تعرُفُهُ.

وهذه النَّكِراتُ تُقاربُ المَعْارِفَ؛ لِذَلِكَ تجري عليها بعضُ أحكامِ المَعْرِفَةِ، فَيُبَتَّأُ بها<sup>(3)</sup>، ويأتي منها الحال<sup>(4)</sup>، ويجوزُ أن تكونَ الْجُمْلُ وأشباهُها بعدها صفاتٍ أو أحوالاً<sup>(5)</sup>.

ومنَ النَّكِراتِ ما لا يَتَعَرَّفُ مَعَ إِضافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ كَالْأَفَاظِ الْمُوغَلَةِ فِي الإِبَهَامِ، نحو: غَيْرِكَ، وسُواكَ، وَمِثْلَكَ، وشَبِهِكَ، وَخَدْنِكَ، وَتِرْبِكَ، وَصِنْوَكَ، وَضَرْبِكَ، وَكَفْوَكَ، وَنِدْكَ، وَنَحْوِكَ، فَهِيَ لَا تَتَعَرَّفُ؛ لِأَنَّهَا مُوغَلَةٌ فِي الإِبَهَامِ، فَإِذَا قُلْتَ: جاءَ رَجُلٌ غَيْرُكَ، فَكُلُّ مَا عَدَكَ فَهُوَ غَيْرُكَ، وَقِيلَ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ ضَدَّيْنِ صارتْ مَعْرِفَةً، كَقُولَكَ: الْحَرْكَةُ غَيْرُ السُّكُونِ<sup>(6)</sup>.

وَأَمَّا مِثْلُكَ وَمَا شَابَهَا فَلَمْ تَتَعَرَّفْ لِعَدَمِ انحصارِ الشَّبَهِ، وَلِتَعْدُدِ وُجُوهِهِ، فَلَوْ قُلْتَ: جاءَ رَجُلٌ مِثْلُكَ، لَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا فِي الطُّولِ أَوِ اللَّوْنِ أَوِ الْكَرَمِ أَوِ الشَّجَاعَةِ وَهَذَا، فَإِذَا اشتَهَرَ شَخْصٌ بِمَشَابِهِنَّكَ فِي صَفَةٍ مَا حَتَّى يُعْرَفَ بِهَا جَازَ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةً، فَيُقَالُ: جاءَ مِثْلُكَ، أَيِّ الَّذِي عُرِفَ بِمَشَابِهِنَّكَ فِي هَذِهِ الصَّفَةِ، وَهَذَا رَأْيُ ابنِ السَّرَّاجِ<sup>(7)</sup>.

وَقِيلَ إِنَّ الَّذِي مَنَعَ تَعْرُفَهُنَّ أَنَّهَا عَلَى نِيَّةِ الْانْفَصَالِ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، فَغَيْرُ بِمَعْنَى مُغَايِرٍ، وَمِثْلُ بِمَعْنَى مُمَاثِلٍ، وَهَذَا، وَنُسْبَهُ هَذَا الرَّأْيُ لِلْمُبَرِّدِ<sup>(8)</sup>، وَاخْتَارَهُ أبو حيَّان<sup>(9)</sup>...

(1) - ابن هشام، شرح قطر الندى: ص260؛ وابن عقيل، شرحه: ج2، ص43

(2) - الحيدرة، كشف المشكل: ص451

(3) - الحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص204

(4) - الحيدرة، كشف المشكل: ص451؛ وابن عقيل، شرحه: ج1، ص577 و578

(5) - ابن هشام، مغني الليبب: ص423 و410؛ والصبان، حاشية: ج1، ص154

(6) - ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص43؛ الرضي، شرح الكافية: ج2، ص240

(7) - ابن السراج، الأصول: ج1، ص153؛ وينظر: الأزهري، شرح التصريح: ج1، ص678

(8) - ابن عصفور، شرح الجمل: ج2، ص43؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص678

(9) - أبو حيَّان، النكت: ص118؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص678

ويبدو لي أنَّ المُبرِّدَ جعلَ كلا السَّبَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَلَةً لِعَدَمِ تَعْرُفِ هذِهِ الْأَلْفَاظِ، ويُظَهِّرُ هذَا مِنْ خَلَالِ قَوْلِهِ: (فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ الْمُتَّلُ نَكْرَةً وَهُوَ مَضَافٌ إِلَى مَعْرَفَةِ). هلا كَانَ كَقُولَكَ: مَرَرْتُ بَعْدَ اللَّهِ أَخِيكَ؟ فَالجَوابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْأُخْوَةَ مُخْطُورَةُ، وَقَوْلُكَ (مُتَّلٌ) مِبْهُمٌ مُطْلَقٌ. يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَّلٌ فِي أَنَّكُما رِجَالٌ، أَوْ فِي أَنَّكُمَا أَسْمَارٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَشَابَهُتُمَا بِهِ، فَالْتَّقْدِيرُ فِي ذَلِكَ التَّوْيِنُ، كَانَهُ يَقُولُ: مَرَرْتُ بِرِجَلٍ شَبِيهٍ بِكَ، وَبِرِجَلٍ مُتَّلٍ لَكَ<sup>(1)</sup>، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (فَأَمَّا مَرَرْتُ بِرِجَلٍ غَيْرِكَ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً؛ لِأَنَّهُ مُبْهُمٌ فِي النَّاسِ أَجْمَعِينَ)<sup>(2)</sup>، مِنْ خَلَالِ ذَلِكَ يُظَهِّرُ أَنَّ الْإِبْهَامَ وَتَقْدِيرَ الْانْفَصَالِ هَمَا عَلَةً لِعَدَمِ تَعْرُفِ هذِهِ الْأَلْفَاظِ عِنْدَ المُبْرِدِ. وَمِمَّا لَا يَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَعْرَفَةِ: حَسْبُكَ، وَشَرْعُكَ، وَهَذُكَ، وَكَافِيَكَ، وَكَفِيَكَ، وَنَاهِيَكَ، وَنَهْيَكَ، وَكُلُّهَا بِمَعْنَى، حَسْبُكَ، فَنَقُولُ: جَاءَ رِجَلٌ حَسْبُكَ مِنْ رِجَلٍ، وَمَرَرْتُ بِرِجَلٍ كَافِيَكَ مِنْ رِجَلٍ، وَرَأَيْتُ رِجَلًا هَذِكَ مِنْ رِجَلٍ...، وَلَمْ تَتَعَرَّفْ هذِهِ الْأَلْفَاظُ؛ لِأَنَّهَا عَلَى نِيَّةِ الْانْفَصَالِ، لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْفِعْلِ يَكْفِي<sup>(3)</sup>.

### 3.5.1 وظائف النَّكْرَةِ ودلائلُهَا:

أولاً - تَدْلُّ النَّكْرَةُ عَلَى شَائِعٍ فِي جَنْسِهِ<sup>(4)</sup>، فَهِيَ لَا تُعِينُ شَيْئًا، وَلَا تَفْصِلُ شَيْئًا مِنْ أُمَّتِهِ، وَإِنَّمَا حَقِيقَتُهَا كَوْنُ الشَّيْءِ شَائِعًا فِي أُمَّتِهِ وَبَعْضًا مَجْهُولًا مِنْ جُمْلَةِ، فَإِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي رِجَلٌ، فَأَنْتَ تَعْنِي أَنَّ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْجَنْسِ أَتَاكَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْكَ.

ثانيًا - الفصلُ بَيْنَ الْأَجْنَاسِ، يَقُولُ ابْنُ يَعْيَشَ: (وَالنَّكْرَةُ هِيَ الْأَصْلُ، فَهِيَ سَابِقَةٌ لِأَنَّهَا اسْمُ الْجَنْسِ الَّذِي لَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُ مُتَّلٌ اسْمُ سَائِرِ أُمَّتِهِ، وَضَعَهُ الْوَاضِعُ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْأَجْنَاسِ)<sup>(5)</sup>، فَإِنَّ الغَرَضَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَصْلُ أَفْرَادِ الْجَنْسِ الْوَاحِدِ وَتَميِيزُهَا مِنْ بَعْضِهَا، أَمَّا النَّكْرَةُ فَالغَرَضُ مِنْهَا الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَجْنَاسِ كَامِلًا دُونَ أَفْرَادِهَا، فَهِيَ لَا

(1) المبرد، المقتضب: ج 4، ص 287، وينظر أيضاً: ج 4، ص 289

(2) المبرد، المقتضب: ج 4، ص 288

(3) المبرد، المقتضب: ج 4، ص 288؛ والرضي، شرح الكافية: ج 2، ص 242

(4) المبرد، المقتضب: ج 4، ص 276؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ج 3، ص 351؛ والشريف الكوفي، البيان:

ص 319؛ والرضي، شرح الكافية: ج 3، ص 315

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: ج 3، ص 351

تُخْصِّ فرداً من أُمّتهِ، ولكن تُميّز جنساً من آخرَ، فإذا قُلْتَ: أسد، فإنَّهُ اسْمُ جنسٍ لهذا النوع يَشْمَلُ كُلَّ أفرادِهِ، ولكن يُميّزُهُ من جنسِ الذئبِ والفرسِ و... وهكذا قولُكَ حسان، ورجل، وامرأة....

ثالثاً الدلالة على القليلِ والكثيرِ: تأتي النكرةُ لتفيدِ التقليلَ أو التكثيرَ خلافاً للمعرفةِ فلا يصحُ فيها ذلكَ دلالتها على معيينٍ<sup>(1)</sup>، أمّا النكرةُ فتدلُ على شائعٍ متعددٍ في جنسهِ، قد يكونُ قليلاً وقد يكونُ كثيراً، إذا اختصَتْ (رب) بالدخولِ عليها؛ لأنَّها تُفيدُ التكثيرَ والتقليلَ<sup>(2)</sup>، وكذلكَ كم الخبريةُ لأنَّها تُفيدُ التكثيرَ<sup>(3)</sup>، ومن دلالتها على التكثيرِ بدخولِ ربَّ عليها قولُ الشاعرِ:

فَيَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهُوتُ وَلَيْلَةٍ  
بِأَنْسَةٍ كَانَهَا خَطُّ تِمْثَالٍ<sup>(4)</sup>

وقولُ الشاعرِ:

أَرْهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَذَالُ فَإِنْ  
رَبَّ هَيْضَلَ لَجِبَ لَفْتُ بِهِيْضَلِ<sup>(5)</sup>  
ووجه الدلالة على الكثرةِ أنَّ الشاعرين يفتخرانِ، ولا بدَّ أنْ يكونَ فخرُهما بشيءٍ  
فعلاهُ كثيراً، إذ لا معنى للفخرِ بالقليلِ، ومن دلالتها على التقليلِ قولُ الشاعرِ:  
أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ  
يقصدُ بالأولِ آدمَ<sup>القطعة</sup>، وبالثاني عيسى<sup>القطعة</sup>، ومن الدلالة على التكثيرِ بكمِ:  
كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ  
وَنَعِيمٌ سُوقَةٌ بَادُوا<sup>(7)</sup>

(1) المبرد، المقتصب: ج4، ص289؛ والشريف الكوفي، البيان: ص319–320؛ وابن يعيش، شرح المفصل:

ج4، ص483

(2) هذا ما صححه ابن هشام ، مغني الليبب: ص142، وإليه أميل أخذًا بظاهر الشواهد

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ج4، ص483؛ وابن هشام، مغني الليبب: ص143

(4) البيت لامرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي أشهر شعراء العرب في الجاهلية على الأطلاق وهو أول من وقف على الأطلال واستوقف الرفيق وبكي واستبكي في شعره ويلقب بذى الفروح والملك الضليل لأنه ضييع ملك أباه توفي 80 ق.هـ. ديوانه وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري 275هـ، دراسة وتحقيق أنور أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ – الإمارات ، ط1–2000، ج1، ص314

(5) البيت لأبي كبير الهنلي عامر بن الحليس بن السهلي شاعر فحل من شعراء حماسة أبي تمام قيل أدرك الإسلام وأسلم مجھول المولد والوفاة. البغدادي، خزانة الأدب: ج9، ص536

(6) لرجل من أزد السراة في البغدادي، خزانة الأدب: ج2، ص337؛ وله أو لعمرو الجنبي في الشنقيطي، الدرر اللوامع: ج1، ص174

(7) البيت بلا نسبة في ابن هشام، مغني الليبب: ص190؛ والشنقيطي، الدرر اللوامع: ج4، ص47

رابعاً\_ أن تدلّ على الوحَدةِ أو الاستغراقِ:

يرى النَّحْوِيونَ أَنَّ النَّكْرَةَ إِذَا كَانَتْ فِي سِيَاقٍ مُوجَبٍ<sup>(1)</sup>، فَإِنَّهَا تَدْلُّ عَلَى الْوَحَدَةِ كَقُولَكَ جَاءَ رَجُلٌ، وَذَهَبَ امْرَأَةٌ، وَأَنْتَ تَقْصُدُ وَاحِدًا مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، وَقَدْ تَدْلُّ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ مَجازًا كَثِيرًا إِذَا كَانَتْ مُبْتَدَأًا نَحْوَهُ: دِينَارٌ خَيْرٌ مِنْ دَرْهَمٍ، وَرَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ، وَقَلِيلًا فِي غَيْرِهِ نَحْوَهُ: ﴿عَلِمْتُ نَفْسًا مَا قَدَّمْتُ وَأَخْرَتُ﴾ [الأنْفَاطَار: 5].

وَإِذَا كَانَتْ فِي سِيَاقٍ غَيْرِ مُوجَبٍ فَهِيَ تُفِيدُ الْاسْتِغْرَاقَ غَالِبًا، نَحْوَهُ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ وَلَا رَأَيْتُ امْرَأَةً، وَتَحْتَمِلُ عَدَمَ الْاسْتِغْرَاقِ قَلِيلًا لِذَلِكَ يَصُحُّ: مَا جَاءَ رَجُلٌ بِلِ رَجْلَانِ، وَتَكُونُ لِلْاسْتِغْرَاقِ فَقْطُ فِي حَالَتَيْنِ:

1- إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ مِنْ<sup>(2)</sup>، فَهُوَ لِتَوْكِيدِ الْاسْتِغْرَاقِ نَحْوَهِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملَك: 3]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنْعَام: 59].

2- إِذَا كَانَتْ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُلَازِمَةِ لِلنَّفِي<sup>(3)</sup>، نَحْوَهُ: أَحَدٌ، وَدَيَّارٌ، وَعَرِيبٌ، وَكَتِيعٌ، كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَبِّي لَا تَدْرِرُ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نُوح: 26]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ	لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبًا
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ	وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا <sup>(4)</sup>

خامسًا\_ جَعْلُ الاسمِ صَالِحًا لِلتَّثْبِيتِ وَالجمعِ:

يرى النَّحْوِيونَ<sup>(5)</sup> أَنَّ الاسمَ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ حَتَّى يَتَكَرَّرُ؛ لِأَنَّ التَّثْبِيتَ وَالجمعَ تَدْلَانِ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ شَائِعٌ فِي جَنْسِهِ، وَالْمَعْرُوفُ لَا تَكُونُ شَائِعَةً بِلَ مَحْدُودٌ مُعَيَّنٌ؛ لِذَلِكَ

(1) الرضي، شرح الكافية: ج3، ص352؛ وابن هشام، مغني الليب: ص318؛ والقوجوبي، محيي الدين شيخ زاده محمد بن مصطفى الحنفي 951هـ. حاشيته على تفسير البيضاوي، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1-1999، ج8، ص523.

(2) المبرد، المقتصب: ج4، ص137-138؛ وابن هشام، مغني الليب: ص318.

(3) ابن هشام، مغني الليب: ص319.

(4) البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص79 وسبق ترجمة الشاعر ص 25.

(5) ابن السراج، الأصول: ج1، ص148؛ وابن بعيش، شرح المفصل: ج2، ص375؛ والرضي، شرح الكافية: ج3، ص332-333.

فإنَّ الْعِلْمَ عِنْدَ التَّثْبِيَّةِ وَالْجَمْعِ يُقْرَرُ فِيهِ الشُّيُوعُ، فَإِذَا قُلْتَ: عُمَرٌ، فَإِنَّهُ مُعْرِفَةٌ، فَإِذَا ثَبَّتَ قُلْتَ: عُمَرٌ، فَيُتَكَرَّرُ وَيُشَتَّى، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ إِدْخَالِ (ال) لِأَنَّ التَّعْرِيفَ زَالَ عَنْهُ بِالتَّثْبِيَّةِ فَلَا بُدَّ مِنْ جَبْرٍ.

سادساً\_ أن تقع موقعاً لا يصلح للمعرفة، نحو:

أ. الحال فإنَّه يُشَرَّطُ فيها التَّكِيرُ<sup>(1)</sup> نحو: جاءَ زَيْدٌ مُبْتَسِماً، وَانْطَلَقَ الرَّجُلُ مُسْرِعاً، وَيُعَلِّمُ النَّحْوَيُونَ ذَلِكَ بِأَمْرٍ:

1- لأنَّ الحال خبرٌ ثانٌ في المعنى، وأصلُ الْخَبَرِ التَّكِيرُ لِتَتَمَّ الفَائِدَةُ بِهِ، وَهَذِهِ الْعِلْمَةُ تُرْجَعُ إِلَى الْجَانِبِ الدَّلَالِيِّ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّكِيرِ<sup>(2)</sup>.

2- لأنَّها تُشَبِّهُ التَّمْيِيزَ فِي رفعِ الإِبَاهَمِ فَحَمِلَتْ عَلَيْهِ<sup>(3)</sup>.

3- لأنَّ صاحبَهَا مُعْرِفَةٌ، فَلَوْ كَانَتْ مُعْرِفَةً لِتُؤْهِمَ أَنَّهَا صَفَةٌ فِي حَالَةِ النَّصْبِ<sup>(4)</sup>. وقد أجازَ بعضاً النَّحْوَيُونَ أَنْ تَأْتِيَ الْحَالُ مُعْرِفَةً<sup>(5)</sup>، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ أَوْلَى مَا جَاءَ مِنَ النُّصُوصِ عَلَى التَّكِيرِ.

ب. التَّمْيِيزُ فَإِنَّهُ يُشَرَّطُ فِيهِ التَّكِيرُ عِنْدَ جَمِيعِ الْبِصَرِيِّينَ<sup>(6)</sup> خَلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ<sup>(7)</sup>، نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَتَصَبَّبَ الرَّجُلُ عَرْقًا، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ كُمُ الْخَبْرِيَّةِ وَالْاسْتَفْهَامِيَّةِ، وَعَلَى النَّحْوَيُونَ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّمْيِيزَ يَكُونُ أَحْيَانًا وَاحِدًا فِي مَعْنَى الْجَمْعِ، نحو: عَنِي عَشْرُونَ دَرَهْمًا، وَالْمَعْنَى درَاهُمُ، فَهُوَ يَدْلُلُ عَلَى مُتَعَدِّدٍ وَالتَّعَدُّدُ يُصْلِحُ لَهُ النَّكْرَةُ لِأَنَّهَا قَابِلَةُ التَّكْثِيرِ وَالنَّقْلِيَّلِ<sup>(8)</sup>.

ج. وصف النَّكَرَاتِ، يُشَرَّطُ التَّطَابُقُ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ مِنْ حِيثُ التَّعْرِيفِ وَالتَّكِيرُ، فَلَا تُوْصَفُ النَّكَرَةُ إِلَّا بِنَكَرَةٍ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ وَالتَّكِيرَ ضِدَّاً فَلَا يَجُوزُ أَنْ

(1) ابن جني، اللمع: ص36؛ وابن هشام، شرح قطر الندى: ص240؛ والكرمني، تاج القراء محمود ابن حمزة بن نصر 505هـ. العنوان في النحو، تحقيق حازم سعيد البباني ومنال صلاح الدين عزيز، دار البحوث للدراسات الإسلامية – دبي، ط1 – 2005، ص63

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص17؛ والرضي، شرح الكافية: ج2، ص55

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص17؛ وأبو حيان، النكت: ص99

(4) الأزهري: ج1، ص578

(5) ابن عقيل، شرحه: ج1، ص573؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص580

(6) ابن جني، اللمع: ص37 و82؛ وابن هشام، شرح قطر الندى: ص243؛ والكرمني، العنوان: 65

(7) الفراء، معاني القرآن: ج1، ص79؛ والأزهري، شرح التصريح: ج1، ص616

(8) ابن يعيش، شرح المفصل: ج2، ص36

يَجْتَمِعُ<sup>(١)</sup>.

د. اسْم لا النَّافِيَة لِلْجَنْسِ، وَخَبْرُهَا إِذَا كَانَ اسْمِينِ<sup>(٢)</sup>، نَحْوَ: لَا رَجُلٌ ذَاهِبٌ، وَلَا امْرَأَ جَالِسَةٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبٌ فِيهِ هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الْبَقْرَةُ: ٢]، وَاشْتُرِطَ التَّكْيِيرُ لِأَنَّ نَفْيَ الْجَنْسِ يَتَقْوِيُ مَعَ النَّكْرَةِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّكْرَةَ قَابِلَةُ الدِّلَالَةِ عَلَى الْعُمُومِ وَالشَّيْوِعِ.

هـ. اسْم لا الْعَامِلَةِ عَمَلٌ لَيْسَ وَخَبْرُهَا إِذَا كَانَ اسْمِينِ<sup>(٣)</sup>، كَمَا فِي قُولِ الشَّاعِرِ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَاٰ      وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَآقِيَا<sup>(٤)</sup>

وَمَجْرُورٌ رُبَّ، نَحْوَ: رُبٌّ رَجُلٌ لَقِيْتُهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ رُبَّ تَدْلُّ عَلَى التَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ وَمَا يَصْلُحُ لِذَلِكَ هُوَ النَّكْرَةُ.<sup>(٥)</sup>

وَقَدْ تُقْرِبُ النَّكْرَةُ الْمَعْرِفَةَ، وَذَلِكَ بِأَنَّ تَتَخَصَّصَ إِمَّا بِوَصْفٍ وَإِمَّا بِإِضَافَةٍ، أَوْ أَنْ تَرِدَ فِي سِيَاقٍ يُقْرِبُهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَتُؤْدِي بَعْضَ وَظَائِفَهَا، حِيثُّ يَصُحُّ الْابْدَاءُ بِهَا، وَتَأْتِي صَاحِبَةُ حَالٍ، نَحْوَ: مُؤْمِنٌ فَقِيرٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ غَنِيٌّ، وَجَاءَ صَاحِبُ حَقٍّ مُسْرِعًا، وَهَذَا يَذْلِلُ عَلَى مَدِي التَّرَابُطِ بَيْنَ الْكَلِمَاتِ فِي الْجَمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَهْمَيَّةِ السِّيَاقِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ الْكَلِمةَ بِحَدِّ ذَاتِهَا لَا تُوَصَّفُ بِتَعْرِيفٍ أَوْ تَكْيِيرٍ حَتَّى تُسْتَعْمَلُ.

(١) سَيِّبوُهُ، الْكِتَابُ: ج٢، ص٦؛ وَابْنُ يَعْيَشٍ، شَرْحُ الْمَفْصِلِ: ج٢، ص٤٤؛ وَالرَّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ: ج٢، ص٣٢٩؛ وَابْنُ عَقِيلٍ، شَرْحُهُ: ج٢، ص١٧٩

(٢) ابْنُ يَعْيَشٍ، شَرْحُ الْمَفْصِلِ: ج١، ص٢٦٣؛ وَالرَّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ: ج٢، ص١٨٦

(٣) الرَّضِيُّ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ: ج٢، ص١٨٦؛ وَابْنُ هَشَامٍ، مَغْنِيُّ الْلَّبِيبِ: ص٢٤١؛ وَالسَّيُوطِيُّ، الْأَشْبَابُ: ج٣، ص٧٤

(٤) الْبَيْتُ بِلَا نَسْبَةٍ فِي ابْنِ هَشَامٍ، مَغْنِيُّ الْلَّبِيبِ: ص٢٤١؛ وَابْنُ عَقِيلٍ، شَرْحُهُ: ج١، ص٢٨٩

(٥) سَيِّبوُهُ، الْكِتَابُ: ج٢، ص١٠٨؛ وَالْفَارَسِيُّ، الْمَسَائِلُ الْحَلِيبَاتِ: ص٢٤٤؛ وَالْعَكْرَبِيُّ، الْلَّبَابُ: ج١، ص٧٨

## الفصل الثاني

### التعريف والتّكير عند البلاغيين

#### 1.2 مدخل:

نالت مسألة التعريف والتّكير اهتماماً كبيراً عند البلاغيين، فلا يكاد يخلو منها كتاب في البلاغة قديماً أو حديثاً، وبدأت هذه المسألة كغيرها من مسائل البلاغة غير مُقَنَّنة أو مُنْضبطة وما هي إلا شذرات هنا وهناك، ويرجع الحكم فيها إلى الطّبع السليم والذوق الرفيع، كما نرى عند الجرجاني في دلائله، والزمخشري في تفسيره. وبعد ذلك أخذت هذه المسألة بالانضباط والتّقييد، فإذا هي قواعد محددة، وسائل مرتبة، وببدأ هذا التقنين منذ السكاكى في كتاب المفتاح حيث خصص القسم الثالث منه لعلوم البلاغة، ثم جاء القزويني فلخص الجزء الثالث من المفتاح وهذه في كتاب التلخيص، ثم وضع توضيحاً لهذا الملخص في كتاب الإيضاح، واستمر الأمر فيمن تلاه ما بين شارح ومحضر ونظم لهذا الفن من خلال المفتاح وتلخيصه وإيضاح التلخيص.

وتناول البلاغيون هذه المسألة ضمن علم المعاني عند حديثهم عن أحوال المُسند إليه والمُسند، وبدؤوا بالمُسند إليه، فتناولوا تعريفه أولاً ثم تكيره، على خلاف النحوين الذين كانوا يبدؤون بالتكير لأنّه الأصل عندهم ثم التعريف لأنّه فرع التكير، ويبدو أنّ البلاغيين بدؤوا الحديث عن التعريف لأنّ الأصل في المُسند إليه أن يكون معرفة، ثم تناولوا المُسند متحدين عن تكيره وتعريفه.

واعتمد البلاغيون في ذلك على بيان الوظائف والدلّالات التي تُستعمل من أجلها كلّ من المعرفة والنكرة، فتناولوا الضمائر والوظائف التي تأتي من أجلها ثم العلم مُبيّنين وظائفه ودلالاته وهكذا باقي المعرف... ثم انتقلوا إلى التكير وبيّنا وظائفه ودلالاته... ثم انتقلوا إلى المُسند وكان الحديث فيه مقتضياً لأنّ أكثر الدلالات تم تناولها في المُسند إليه وهي مُنطبقة على القسمين.

وتناول البلاغيين لهذه المسألة ضمن المُسند والمُسند إليه لا يعني أنّ هذه الدلالات مُنحصرة فيهما ولا تكون في غيرهما، ولم يكن هذا قصدهم، بل هي عامة فيهما وفي باقي أجزاء الجملة، وكانوا يُمثلون كثيراً بأمثلة من غير هذين البابين مع الإشارة لذلك غالباً، وقال القزويني مُصرّحاً بعدم الانحصار: (كثيرٌ مما في هذا

البابِ والَّذِي قَبْلَهُ غَيْرُ مُخْتَصٌ بِالْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، كَالذِّكْرِ، وَالحَذْفِ، وَالْفَطْنِ إِذَا أَتَقَنَ اعْتِبَارَ ذَلِكَ فِيهِمَا لَا يَخْفِي عَلَيْهِ اعْتِبَارُهُ فِي غَيْرِهِمَا<sup>(١)</sup>.

## 2.2 التَّعْرِيفُ:

يَنْطَلِقُ الْبَلَاغِيُونَ فِي تَنَاهُلِهِمْ لِلْمَعَارِفِ مِنْ مَذَهَبِ جَمِيعِ النَّحْوَيْنَ، فَالْمَعْرِفَةُ عِنْهُمْ مَا دَلَّ عَلَى شَيْءٍ بِعِينِهِ، وَهِيَ سَتَّةُ أَقْسَامٍ عَلَى الْمُخْتَارِ عِنْدَ أَغْلَبِ الْبَلَاغِيِّينَ<sup>(٢)</sup> وَرُتَّبَهَا عِنْهُمْ بِنَاءً عَلَى مَذَهَبِ الْجَمْهُورِ، وَهِيَ: الْضَّمَائِرُ، وَالْعَلَمُ، وَالإِشَارَةُ، وَالْمَوْصُولُ، وَالْمَعْرَفَ بِالْأَدَاءِ، وَالْمَعْرَفَ بِالْإِضَافَةِ.

وَبَدَا السَّكَاكِيُّ حَدِيثَهُ عَنِ الْمَعَارِفِ بِبِيَانِ الْفَائِدَةِ الْعَامَّةِ لِلتَّعْرِيفِ، فَقَالَ: (وَلَا شُبُّهَةَ أَنَّ احْتِمَالَ تَحْقِيقِ الْحُكْمِ مَتَى كَانَ أَبْعَدَ، كَانَتِ الْفَائِدَةُ فِي تَعْرِيفِهِ أَقْوَى، وَمَتَى كَانَ أَقْرَبَ كَانَتْ أَضَعَّفَ، وَبَعْدَ تَحْقِيقِ الْحُكْمِ بِحَسْبِ تَخْصِيصِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَالْمُسْنَدُ كُلَّمَا ازْدَادَ تَخْصِيصًا ازْدَادَ الْحُكْمُ بُعْدًا وَكُلَّمَا ازْدَادَ عُمُومًا ازْدَادَ الْحُكْمُ قُرْبًا...)<sup>(٣)</sup>.

وَيَبْدُو فِي كَلَامِ السَّكَاكِيِّ وَمَنْ تَبَعَهُ غُمُوضُ ظَاهِرٌ، وَتَبْسيطُ الْمَسَأَةِ أَنَّ حَدِيثَهُ يَتَعَلَّقُ بِتَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ خَاصَّةً، وَالْإِخْبَارِ عَنْهُ، فَكُلَّمَا كَانَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ عَامًا كَانَ احْتِمَالُ ثَبَوتِ الْحُكْمِ لَهُ فِي الْخَارِجِ وَفِي نَفْسِ الْمُتَلَقِّي أَقْرَبَ، فَقَوْلُكَ: شَيْءٌ مُوجُودٌ، إِخْبَارٌ بِوْجُودِ شَيْءٍ مَا، وَهُوَ حُكْمٌ عَامٌ لَا تَجِدُ النَّفْسُ صَعْبَةً فِي تَقْبِيلِهِ وَالتَّصْدِيقِ بِهِ لِكُونِ احْتِمَالِ ثَبَوتِ الْحُكْمِ قَوِيًّا مَا دَامَ الشَّيْءُ عَامًا مُطْلَقًا لَيْسَ لَدِي نَفْسِ الْمُتَلَقِّي مَعْرِفَةً مُسْبَقَةً بِهِ لِيَتَّخِذَ عَلَى ضَوِئِهَا مَوْقِفًا مُحَدَّدًا مِنَ الرَّفْضِ أَوِ القَبْلِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً مُخْصَّصةً فَاحْتِمَالُ تَحْقِيقِ الْحُكْمِ وَثَبَوتِهِ لَهُ فِي الْخَارِجِ

(١) القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر 793هـ. الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتقدير، محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب - بيروت، ط1989، ج1، ص194.

(٢) الزملکاني، کمال الدين عبدالواحد بن عبدالکریم بن خلف الانصاری 651هـ. البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق خديجة الحدیثی وأحمد مطلوب، مطبعة العانی - بغداد، ط1-1974، ص133؛ والطیبی، شرف الدين الحسین بن محمد بن عبدالله 743هـ. التبیان فی علم المعانی والبیع والبيان، تحقيق هادی عطیة مطر الھلابی، عالم الكتب - بيروت، ط1987، ص50؛ والعلوی، الإمام یحیی بن حمزة بن علی بن ابراهیم الیمنی 745هـ. كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حفائق الإعجاز، أشرف على مراجعته وضبطه وتدقيقه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1982، ج2، ص11.

(٣) السکاكی، الإمام أبو یعقوب یوسف بن محمد بن علی 626هـ. مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هو امشه وعلق عليه نعیم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1-1987، ص178.

يكون بعيداً، وتقبل المُتلقّي له وتصديقه به يكون أقل احتمالاً، لذا فإن الإخبار عن العام يكون قليلاً الفائدة لاحتمالية تحقق الخبر بالنسبة له، وأمّا الإخبار عن المعرفة فيكون ذا فائدة أقوى، فلو قلت: سافر رجل، فاحتماله لا على التّعبيين لا تجد النفس صعوبة في تصديقه، فليس في الإخبار عنه أي فائدَة، ولو قلت: سافر الرجل، وانت تريده معهوداً معيّناً، فاحتمال ثبوت السّقْر بحق هذا الرجل المعين ليس متوقعاً بشكل مطلق لذا فالإخبار عنه يكون مفيدة.

فالتعريف بحد ذاته يفيد (توكيداً للشيء المعرف ويزيدُه توضيحاً، لأنَّ النفس تكون أكثر تقبلاً وتفاعلاً مع ما سبق لها وأن أدركته)<sup>(1)</sup>

### 1.2.2 الضمائر، وظائفها ودلائلها:

تناول البلاغيون الضمائر وحددوا لها مجموعة من الوظائف والدلالات التي تُستعمل من أجلها، وهي<sup>(2)</sup>:

أولاًـ أن تُستعمل في مقام التكلم لتدل على المتكلّم، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَاٰ رَبُّكَ فَاحْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوْيٌ وَأَنَاٰ أَخْرَتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَاٰ يُوحَى﴾ [اطه: 12،13]، وكقول الشاعر مفتخرًا:

أَنَّا الْمُرَّ عَثٌ لَا أَخْفَى عَلَىٰ أَحَدٍ ذَرَّتْ بِي الشَّمْسُ لِلْقَاصِي وَلِلْدَانِي<sup>(3)</sup>

(1) ناجي، مجيد عبد الحميد. الأسس النفسيّة للأساليب البلاغية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت، ط1ـ 1984، ص119

(2) السكاكي، مفتاح العلوم: ص179ـ180؛ وابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي 686هـ. المصباح في المعاني والبيان والبديع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 – 2001، ص105؛ والقزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر 793هـ. التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2 – 1932، ص57؛ والسككي، بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي 773هـ. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1ـ 2001، ج1، ص274

(3) البيت ل بشار بن برد العقيلي من أشعار المولدين كان ضريراً نشأ بالبصرة وسكن بغداد وأدرك الدولتين الأموية والعباسية انهم بالزندقة ومات ضرباً بالسيط 167هـ. ديوانه، شرح وترتيب مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1991، ص617؛ والقزويني، التلخيص: ص57

ثانيًا\_ في مقام الخطاب للدلالة على المخاطب، كقوله تعالى حكايةً عن فرعون مخاطبًا موسى عليه السلام: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرِّبْكَ فِينَا وَلَيْدًا وَلَيْشَتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ وَفَعَلَتْ

فَعَلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَفَرِينَ﴾ [الشعراء: 18، 19]، وكقول الشاعر:

وَأَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتِي دَلْجَ السُّرَى      وَجُونُ الْقَطَا بِالْجَهَنَّمِ جُثُومٌ<sup>(1)</sup>

ثالثًا\_ في مقام الغيبة للدلالة على مذكورٍ سابقٍ نحو قوله، تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ

وَضُحْكَهَا \* وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا \* وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا﴾ [الشمس: 1، 2، 3] فالضمير المؤنثُ

يرجع إلى مذكورٍ سابقٍ وهو الشمسُ، أو للدلالة على مذكورٍ في المعنى نحو: ﴿وَلَا

يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَّانُ قَوْمٍ عَلَى أَلَا تَعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8]

فالضمير المنفصلُ(هو) يرجع للعدل المفهوم من الفعل (اعدلوا)، أو ليرجع على ما

هو في حكم المذكور لقرينةٍ نحو: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحَبِّتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى

تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: 32] حيث يرجع الضميرُ المستترُ في الفعل (توارت) إلى

الشمسِ في بعض النَّقَسِيرَاتِ.

هذا ما ذكره البلاغيون عن الضمائر، وقد راق بعض الباحثين المحدثين<sup>(2)</sup> وعد ذلك مطابقةً مُعجزةً لمقتضى الحال وفيها روح البلاغة العربية التي يشعر بها ذوق الطّباع السليمة والأذواق المستقيمة.

والذي أراه<sup>(3)</sup> أنَّ البلاغيين جانبوا الصواب في ذلك ، فأدخلوا ما لا يعنيهم فيما يعنيهم، فإنَّ ما ذكروه لا يمُتُّ للبلاغة بصلةٍ وما هي إلا معانٍ نحويةً أصليةً لهم

(1)ـ البيت لابن المدينة عبد الله بن عبد الله بن أحمد الخثمي، والمدينة أمه، وهو شاعر بدوي رقيق الشعر وأكثر شعره في العزل والنسيب والفاخر، وله مقطوعات في حماسة أبي تمام توفي قتلا 130هـ. ديوانه، تحقيق أحمد راتب النfax، مكتبة دار العروبة – القاهرة، 1960، ص42

(2)ـ البدرى، علي. بحوث المطلقة لمقتضى الحال، مطبعة السعادة – القاهرة، ط2 – 1984، ص157

(3)ـ وإلى هذا ذهب بعض الباحثين المحدثين: الصعدي، عبدال المتعلّى. بغية الإيضاح لتخصيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجاميزت – القاهرة، د.ت، ج1، ص82؛ وأمين، بكريشيخ. البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم المعانى، دار العلم للملايين – بيروت، ط2 – 1984، ص135؛ وطبل، حسن. علم المعانى تأصيل وتقدير، مكتبة الإيمان – المنصورة، ط1–1999؛ ص145

النَّحْوِيَّ دونَ الْبَلَاغِيِّ، وَأَيُّ بَلَاغَةٍ فِي وَضْعِ (أَنَا وَنَحْنُ) لِلْمُتَكَلِّمِ، وَ (أَنْتَ وَأَنْتَمَا وَأَنْتِ) لِلْمُخَاطِبِ، وَ (هُوَ وَهَمَا وَهُمْ وَهِيَ) لِلْغَائِبِ، وَقَدْ وُضِعَتْ فِي الْأَصْلِ لِتُسْتَعْمَلَ كَذَلِكَ عِنْدَ الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ وَالعَامِيِّ وَالْفَصِيحِ؟

وَقَدْ فَاتَ الْبَلَاغِيْنَ مَا هُوَ مِنْ ذَلِكَ أَوْلَى وَلَهُ فِي الْبَلَاغَةِ صَلَةً كَاسْتِعْمَالٍ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي مَقَامِ الْفَخْرِ وَالاعْتِدَادِ بِالنَّفْسِ، فَإِنَّهُ يَكْثُرُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ اسْتِخْدَامُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ دَلَالَةٍ عَلَى الذَّاتِ، وَذَلِكَ كَقُولِ النَّبِيِّ ﷺ:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذْبٌ      أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ<sup>(1)</sup>

وَكَقُولِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ مُفْتَخِرًا:

أَنَا الَّذِي سَمَّتِي أُمِّي حَيْدَرَةً      ضِرْغَامُ آجَامِ وَلَيْثُ قَسْوَرَةً<sup>(2)</sup>

وَانْظُرْ إِلَى الْمُتَنَبِّيِّ كَيْفَ يَفْتَخِرُ بِنَفْسِهِ وَيَعْتَزُ:

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَى أَدَبِي      وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمَمُ<sup>(3)</sup>

فُكُلُّ هَذِهِ مَوَاطِنُ فَخْرِ وَاعْتِدَادِ بِالنَّفْسِ، فَنَاسَبَ ذَلِكَ اسْتِعْمَالُ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ لِلَّدَلَالَةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَذَكَرَ بِسَيُونِي فِيَوْدَ<sup>(4)</sup> أَنَّهُ يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُ ضَمِيرِ الْمُخَاطِبِ فِي مَوْضِعِ الْعِتَابِ وَاللَّوْمِ حِيثُ يَحْلُو لِلْمُتَكَلِّمِ أَنْ يُخَاطِبَ مَنْ يُعَايَنُهُ وَأَنْ يُرَدِّدَ ضَمِيرَهُ مُسْتَدِّا إِلَيْهِ مَا يُرِيدُ مِنْ لَوْمٍ وَعِتَابٍ كَقُولِ أُمِّيَّةٍ تُخَاطِبُ ابْنَ الدُّمِيَّيَّةِ:

(1) الرجز في مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحاج بن مسلم الفشيري النيسابوري 261هـ. صحيحه، دار ابن الهيثم — القاهرة، ط2001، ص464، كتاب 32 الجهاد والسير، باب 28 في غزوة حنين، حديث رقم 1776

(2) البيت لعلي بن أبي طالب بن عبد المطلب ﷺ، وهو ابن عم رسول الله ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء رضي الله عنها، أول من أسلم من الصبية، ورابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، اشتهر بشجاعته وفصاحته، سكن الكوفة وبقي إلى أن قتله عبد الرحمن بن ملجم 40هـ. ديوانه، جمع وترتيب عبد العزيز الكرم، المكتبة الثقافية— بيروت، د.ت، ص53؛ ومسلم، صحيحه: ص 476 كتاب 32 الجهاد والسير، باب 45 غزوة ذي قرد حديث رقم 132

(3) المتتبلي، أبو الطيب أحمد بن الحسين بن مرة الكندي الكوفي شاعر مشهور ولد بالكوفة وصاحب الأعراب ولزم العلماء والأدباء واتصل بسيف الدولة الحمداني ومدحه، وكان شديد الفخر بنفسه توفي 354هـ. ديوانه بشرح العلامة اللغوي عبدالرحمن البرقوقي، حقق النصوص وهذبها وعلق حواشيه وقدم لها عمر فاروق الطباع، دار الأرقام بن أبي الأرقام — بيروت، ط2 — 1995، ج2، ص345

(4) فيود، عبد الفتاح بسيوني. علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار — القاهرة، ط2 — 2004، ص90

وَأَبْرَزْتِي لِلنَّاسِ ثُمَّ تَرَكْتِي      لَهُمْ غَرَضًا أُرْمَى وَأَنْتَ سَلِيمٌ<sup>(1)</sup>

فأجابها:

وَأَنْتَ الَّتِي كَلَفْتِي دَلَجَ السَّرَّى  
وَجُونُ الْقَطَا بِالْجَهَلَتِينِ جُثُومٌ  
وَأَنْتَ الَّتِي أَحْفَظْتِ قَوْمِي فَكَلْمُ<sup>(2)</sup>  
وَقَدْ تَنَاهَى الْبَلَاغِيُونَ أَمْرًا أُخْرَى تَتَعَلَّقُ بِالضَّمَائِرِ وَلَهَا فِي الْبَلَاغَةِ صَلَةٌ وَهِيَ:  
أَوْلًا— خَرُوجُ الْخِطَابِ لِغَيْرِ مُعِينٍ، الْأَصْلُ فِي الْخِطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعِينٍ، وَقَدْ يُرَادُ  
بِهِ غَيْرُ مُعِينٍ لِقَصْدِ التَّعْمِيمِ تَفْخِيمًا أَوْ تَهْوِيلًا<sup>(3)</sup>، كَوْلَهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذَ  
الْمُجْرُمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرَنَا وَسَمِعَنَا فَارْجَعْنَا نَعْمَلْ  
صَلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة: 12]، فَعَلَى أَحَدِ الوجَهَيْنِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْخِطَابَ لَا  
يُقصَدُ بِهِ مُعِينٌ بَلْ هُوَ عَامٌ لِكُلِّ مَنْ يَصْلُحُ أَنْ يُخَاطَبَ وَيُرَى، وَذَلِكَ تَفَظِيعًا لِحَالِهِمْ وَ  
أَنَّهَا بَلَغَتْ مِنَ الظُّهُورِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، وَيُكْثُرُ ذَلِكَ فِي الْحِكْمَ وَالنَّصَائِحِ نَحْوِ:  
إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتُهُ      وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَ<sup>(4)</sup>  
وَكَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ:   
فَدَعْ عَنْكَ سَوْءَاتِ الْأَمْوَارِ فَإِنَّهَا      حَرَامٌ عَلَى نَفْسِ النَّقِيِّ ارْتِكَابُهَا<sup>(5)</sup>

(1) لأمية الخثعية شاعرة أموية وهي زوجة ابن المدينة مجاهولة المولد والوفاة. العباسى، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد 963هـ. معاهد التصيص على شواهد التخيس، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، عالم الكتب - بيروت، ط1974، ج1، ص162

(2) ينظر هامش ص71 من هذه الدراسة

(3) السكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص114؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص275؛ والبابرتى، أكمال الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد 786هـ. شرح التخيس، دراسة وتحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان - ليبيا، ط1 - 1983، ص198؛ والتقتازانى، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله 792هـ. المطول شرح تخيس مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوى، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 - 2001، ص792

(4) البيت للمنتبي في ديوانه: ج1، ص307، وسبق ترجمت الشاعر ص 72

(5) للإمام الشافعى، أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس الهاشمى القرشى، ولد بغزة وكان من أعلم الناس بالشعر وأيام العرب والفقه والحديث، وإليه ينسب المذهب الشافعى، أفتى وهو ابن عشر سنين وتوفي 204هـ. ديوانه، جمع وتحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربى - بيروت، ط1 - 1991، ص51

فالخطاب فيما سبق لا يُراد به مُعينٌ بل هو عامٌ لكلٍّ منْ يصلحُ له وفي كُلّ زمانٍ ومكانٍ.

ثانيًاـ العدول بالإضمار في مقام الإظهار، وهو من باب الخروج على خلافِ مقتضى الظاهر، ويقصد بذلك أن يوضع الضميرُ موضعَ الظاهرِ وذلك في مواضع وهي<sup>(1)</sup>:

أـ ضمير الشأن نحو قول الشاعر:

حَذَارٌ حَذَارٌ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي<sup>(2)</sup>

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَلِءِ فِيهَا

بـ باب نعم وبئس كقول الشاعر:

إِلا وَكَانَ لِمُرْتَاعِ بِهَا وَزَرَ<sup>(3)</sup>

نِعَمْ امْرًا هَرَمْ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةً

وقد ذكر ذلك في الجانب النحووي وهو من باب تقديم المفسر على مفسره، وهو واضحٌ في ضمير الشأن، وأماماً في نعم وبئس فبناءً على أنَّ المخصوص خبر لمحذوف وليس مبتدأ مؤخراً؛ لأنَّ الضمير حينئذ يكون عائداً على متأخر لفظاً مقدماً رتبةً، ويتفقُ البلاغيون مع النحويين في فائدة ذلك وأنَّها التَّعظيمُ والتَّهويلُ وتمكين ما بعد الضمير في النفس لما يُحدِثُه من تشوييقٍ لمعرفة المُبهم<sup>(4)</sup>، غير أنَّ هذه العلة لا تنتَأُ في باب نعم وبئس لأنَّه لا يُعلم وجود ضمير حتى يُسمَع المفسر.

ورأيُ البلاغيين في باب نعم وبئس ثمرةٌ فاسدةٌ للقاعدة النحوية البعيدة عن طبيعة اللغة، وذلك لأنَّ البصريين قدرُوا نعم وبئس فعلين، فلا بدَّ حينئذٍ من ضمير، وهذا لا يتاسبُ ورأي الكوفيين لأنَّهم يعدون نعم وبئس اسمين، وهذا

(1) القزويني، الإيضاح: ج 1، ص 154؛ والطبيبي، التبيان: ص 59؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 366؛ والبابرتني، شرح التلخيص: ص 251؛ والفتازاني، المطول: ص 283

(2) لأبي الفرج الساوي من أشهر كتاب الصاحب بن عباد وأحسنهم خطأ وأرقهم شعراً، له قصيدة في الرثاء وأبيات في وصف البرغوث في الأغاني، العباسى، معاهد التصحيح: ج 4، ص 141

(3) بلا نسبة في ابن هشام، شرح الشدور: ص 205؛ والأشموني، شرحه: ج 2، ص 282

(4) الجرجاني، أبوبكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد 471هـ. دلائل الإعجاز في علم المعاني، صصحه وعلق حواسيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1ـ 1988، ص 102؛ والقزويني، التلخيص: ص 90؛ والعولي، كتاب الطراز: ج 1، 142؛ والفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله 792هـ. مختصر المعاني، مطبعة عطاييا – مصر، د.ت، ص 56؛ والسيوطى، أبوالفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد 911هـ. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1ـ 1988، ج 3، ص 468

يُضيّع هذا الأسلوبُ بينَ قواعدِ الْبِصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ دونَ أَنْ يُعطُوا أَهْمَىً لِلْمُتَكَلِّمِ  
نَفْسِهِ وَهُوَ الَّذِي يُشْعُرُ بِتَشْوِيقِ الْمَخَاطِبِ أَوْ لَا يُشْعُرُ.

وَاقْتَصَرَ الْبَلَاغِيُّونَ عَلَى هَذِينِ الْبَابَيْنِ لِأَنَّهُمْ حَسَرُوا الْحَدِيثَ فِي بَابِ الْمُسْنَدِ  
وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ دَلَالَاتٍ أُخْرَى لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، نَحْوَ:  
ج - أَنْ يَوْضَعَ الضَّمِيرُ مَوْضِعَ الْمُظَهَّرِ لِلْفَخَامَةِ بِشَأنِ الْمَقْصُودِ بِهِ، وَذَلِكَ لِاشْتَهَارِهِ  
وَوَضُوْحِهِ حَتَّى كَأَنَّهُ صَارَ مَعْرُوفًا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ<sup>(1)</sup>، فَلَا يَتَقدَّمُ حِينَئِذٍ عَلَى الْمُفَسِّرِ  
وَلَا يُذَكِّرُ الْمُفَسِّرُ أَبَدًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1]، وَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ﴾ [الرحمن: 26]، فَالْمَقْصُودُ مِنَ الضَّمِيرِ الْأَوَّلِ الْقُرآنُ  
الْكَرِيمُ وَهُوَ وَاضْحَى وَإِنْ لَمْ يَتَقدَّمْ لَهُ ذَكْرٌ، وَفِي التَّانِيَةِ الدُّنْيَا فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ وَهِيَ  
وَاضْحَىَّ دُونَ أَنْ يَتَقدَّمَ لَهَا ذَكْرٌ.

د - ادْعَاءُ أَنَّ الْذَّهَنَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ لَا يَلْتَفِتُ لِغَيْرِهِ<sup>(2)</sup>، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَبْتِ الْوِصَالَ مَخَافَةَ الرُّقَبَاءِ      وَأَتَنْكَ تَحْتَ مَدَارِعِ الظَّلَمَاءِ<sup>(3)</sup>

وَبَعْدَ هَذَا الْعَرْضِ لِدَلَالَاتِ الضَّمَائِرِ وَظَاهِنَّهَا عَنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ، يَتَبَيَّنُ أَنَّ  
الْبَلَاغِيِّينَ قَدْ تَخَبَّطُوا حِينَا وَأَصَابُوا آخَرَ، فَالْوَظِيفَةُ الْأُولَى وَهِيَ اسْتِخْدَامُ الضَّمِيرِ فِي  
مَقْامِ الْتَّكَلُّمِ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ مَسَأَلَةٌ لِغَوِيَّةٍ تَهُمُ النَّحْوِيُّونَ دُونَ الْبَلَاغِيِّينَ، وَأَمَّا بَاقِي  
الدَّلَالَاتِ فَهِيَ بِلَاغِيَّةٌ وَلَا اعْتِراضٌ عَلَى ذِكْرِ الْبَلَاغِيِّينَ لَهَا.

## 2.2.2 العَلَمُ:

حَدَّدَ الْبَلَاغِيُّونَ مَجْمُوعَةً مِنَ الدَّلَالَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ وَالْوَظَائِفِ الَّتِي يُؤْتَى بِالْعَلَمِ مِنْ  
أَجْلِهَا وَهِيَ:

(1) الطَّبِيعِيُّ، التَّبَيَانُ: ص59؛ وَالْفَقَاتِرَانِيُّ، الْمَطْوَلُ: ص283؛ وَالْزَرْكَشِيُّ، الْبَرَهَانُ: ج4، ص24

(2) الطَّبِيعِيُّ، التَّبَيَانُ: ص59؛ وَالْفَقَاتِرَانِيُّ، الْمَطْوَلُ: ص283؛ وَالْهَاشَمِيُّ، السَّيِّدُ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ  
مُصْطَفَى 1362هـ. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدع، تحقيق وشرح محمد التوني، مؤسسة  
ال المعارف – بيروت، ط2 – 2004، ص39

(3) الْبَيْتُ لِصَفَيِّ الدِّينِ الْحَلَّيِّ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَرَايَا بْنُ عَلِيٍّ الطَّائِيِّ، ولد ونشأ بالحلة بين الكوفة وبغداد،  
اشتغل بالتجارة ومن مؤلفاته: ديوان شعر والأغلاطي معجم في الأغلاط اللغوية، والعاطل الحالي رسالة  
في الزجل والموالي توفي 750هـ. ديوانه، تحقيق محمد حور، دار الفارس للنشر والتوزيع –  
الأردن، ط1 – 2000، ج 3، ص1449

أولاً - لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً بطريقٍ يخصه<sup>(1)</sup>:  
 وفي هذا ثلاثة قيود: الأول (إحضاره بعينه) وهو قيدُ احترازٍ من اسم الجنسِ  
 نحو: جاءَ رجُلٌ غَنِيٌّ، والثاني (ابتداءً) احترازًا من إحضار مدلوله ثانيةً بالضميرِ،  
 نحو: جاءَ زَيْدٌ وأكْرَمْتُهُ، والقيدُ الثالثُ (بطريقٍ يخصه) احترازًا من الضمائرِ ومن  
 سائرِ المعرفِ لأنَّها لا تَخْصُصُ بمدولتها.

ومن أمثلة ذلك: **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** [الحمد: 1]، فلفظُ الجلالةِ إذا عَدَّناهُ مبتدأً  
 يكونُ مُسندًا إليهِ، وهو عَلَمٌ لذاتهِ تعالى يخصهُ دونَ سواهُ، وكقول الشاعرِ:  
**أَبُو مَالِكَ قَاصِرٌ فَقَرَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمُشِيعٌ غَنَاهُ<sup>(2)</sup>**

فقد ذكرَ المدوحَ بعلمهِ وهو كُنيتهُ أبو مالكٌ لإحضاره بعينهِ دونَ سواهُ.  
 واعتراضَ على هذه الدلالةِ بأنَّها من استعمالِ العلمِ في موضعِ الأصلي<sup>(3)</sup>، فلا  
 يصلحُ عدهُ من وجوهِ البلاغةِ، وردَّ المغربي على هذا الاعتراضِ بأنَّ المرادَ مُراعاةً  
 الاستعمالِ لهذا المعنى بحيثُ لا يُعدُّ عنهُ لغيرِهِ إِمَّا لغَرضٍ ينشأُ عنهُ مُناسبٌ للمقامِ  
 أو لأنَّه لا مُقتضى للعدولِ وهذا من بابِ البلاغةِ.

وما ذَكَرَهُ المغربي صحيحٌ، ولكنهُ ليسَ بمُطْرَدٍ، فليسَ كُلُّ موضعٍ يُؤْتَى فيهِ  
 بالعلمِ يكونُ لغَرضٍ ينشأُ عنهُ مُناسبٌ للمقامِ، أو لأنَّه لا مُقتضى للعدولِ عنهُ، وإنَّما  
 قد يُؤْتَى بهِ لمجردِ الدلالةِ على الذاتِ فقطً وليسَ هذا معنِي بلاغيًّا، كما أنهُ بناءً على

(1) السكاكى، المفتاح: ص80؛ وابن الناظم، المصباح: ص105؛ والقزويني؛ الإيضاح: ج1، ص114؛ والطيبى، التبيان: ص64؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص176؛ والبابرتى، شرح التلخيص: ص99؛ والتقيانى، المطول: 215؛ والعصام، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الحنفى 943هـ. الأطوال شرح تلخيص مفتاح العلوم، حققه وعلق عليه عبد الحميد هنداوى، دار الكتب العلمية— بيروت، ط1— 2001، ج1، ص289

(2) البيت للمتخل الهذلى أبو أثيلة مالك بن عويمر بن عثمان من مصر من نوابغ شعراء هذيل، والبيت في البغدادي، خزانة الأدب: ج4، ص137

(3) المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب 1128هـ. مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية— بيروت، ط2003، ج1، ص99؛ وهو رأى بعض المحدثين مثل الصعیدي، بغية الإيضاح: ج1، ص85؛ وقليلة، عده عبد العزيز. البلاغة الصطلاحية، دار الفكر العربي — القاهرة، ط3— 1992، ص212؛ وعيدي، رجاء. فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف — الإسكندرية، ط2— 1988، ص69

رأي المغربي كان على البلاغيين أن يُفصّلوا فيقولوا يُؤتى بالعلم لإحضاره بعينه في ذهن السامِع ابتداءً باسم يخصه لأنَّ المقام مقام تعظيم أو إهانة... ف تكون هذه الدلالات عللاً دعت إلى إحضار الشيء بعينه بوساطة العلم.

ثانيًا - **التعظيم<sup>(1)</sup>**: وهذا يكون في الألقاب الصالحة لذلك وفي الكُنى غالباً نحو: جاءَ المُظفَّرُ، وذهبَ المُعتصمُ، وزارَنا الفاضلُ، وأقبلَ جمالُ الدينِ، وانطلقَ أبو الخيرِ، وقد يكون لتعظيم غيرِ المُسندِ إليه نحو: جاءَ الفاضل صديقُكَ، وزارَنا أبو الفضلِ جارُكَ، لتعظيم المُضافِ إليه، وذكرَ السيوطي<sup>(2)</sup> أنَّ من ذلك تلقيبَ يعقوبَ العليلَ بإسرائيلَ في القرآنِ الكريمِ، ومعناه صفوَ اللهِ أو عبدُ اللهِ أو سريُ اللهِ لأنَّه أسرى لِمَا هاجرَ، وفي هذا اللقبِ تكريّمٌ له وتعظيمٌ، وقد خوطبَ نسلُه بهذا اللقبِ تذكيراً لهم بالعبوديَّةِ للهِ تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿يَبْنَى إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّى فَارَّهُبُون﴾ [البقرة: 40].

ثالثاً - **للإهانةِ والتحقيرِ<sup>(3)</sup>**: إذا كانَ العلمُ صالحًا لذلك كالألقابِ والكُنى الدالةُ على الشرِّ والحقارةِ، نحو: جاءَ أبو الشرِّ، وانطلقَ أخو البُخلِ، وأقبلَ أبو جهلِ، وانصرفَ الأسودُ، وأضرَّنا ضرارٌ.

واعتراضَ عبده قليلة<sup>(4)</sup> على ذلك ذاهباً إلى أنَّ الأعلامَ لا دلالةَ فيها على التعظيمِ أو التحقيرِ وإنما تدلُّ على الذاتِ، ويرى أنَّ البلاغيينَ تكلَّفوا في هذا المبحثِ.

(1) ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب...، البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، جامعة بغداد – ط 1967، ص 120–122؛ السكاكي، مفتاح العلوم: ص 180؛ وابن الناظم، المصباح: ص 106؛ والقرزوني، الإيضاح: ج 1، ص 115؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 277؛ والسيوطى، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد 911هـ. الإنقان في علوم القرآن، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1 – 2004، ص 295.

(2) السيوطى، الإنقان: ص 295؛ ومعترك الأقران: ج 3، ص 474

(3) السكاكي، مفتاح العلوم: ص 180؛ والجرجاني، محمد بن علي بن محمد 729هـ. الإشارات والتبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، دار نهضة مصر – القاهرة، ط 1982، ص 37؛ والقرزوني، التلخيص: ص 58؛ والطبيبي، التبيان، ص 64؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 277؛ والبابرتى، شرح التلخيص: ص 200؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 300؛ والسيوطى، الإنقان: ص 295؛ ومعترك الأقران: ج 3، ص 474؛ والمفتى، الحسن بن عثمان بن الحسين 1059هـ. خلاصة المعاني، تحقيق عبد القادر حسين، دار الاعتصام – القاهرة، ط 1989، ص 145

(4) قليلة، البلاغة الاصطلاحية: ص 213

ولستُ أخالفةُ في ذلكَ إِلَّا أَنَّهُ قد يُلحظُ أحياناً المعنى في الأعلامِ وخاصةً إذا كانت منقولـةً عن وصف أو مصدرٍ نحو: محمدٌ والفضلٌ وسعيدٌ وكريمٌ والعباسٌ والضحاك، فتُستعملُ لتذللُ على هذهِ المعاني، وقد ذهبَ النحـاة إلى أنَّ (الـ) في الأعلامِ نحو الفضلِ والعباسِ للـمـحـ الـوـصـفـ، وهذا يدلُّ على ملاحظـة المعنى في الأعلامِ، وهذا ما كانَ يرمي إليهِ البلـاغـيونـ، ولا شكَّ أنَّ ذلكَ ليسَ صالحـاً لـكـلـ مـوـضـعـ لـذـا فـإـنـ الـبـلـاغـيـنـ قـيـدـواـ ذـلـكـ بـصـلـاحـيـةـ الـاسـمـ لـلـتـعـظـيمـ أوـ الإـهـانـةـ.

**رابعاً - التلذذ به<sup>(1)</sup>:** ويكونُ ذلكَ في أسماءِ المحبوبِ حيثُ يستندُ المحبُّ اسمَ المحبوبِ كما في قولِ الشاعـرـ:

بـالـلـهـ يـاـ طـبـيـاتـ الـقـاعـ قـلـ لـنـاـ لـيـلـايـ مـنـكـنـ أـمـ لـيـلـىـ مـنـ الـبـشـرـ<sup>(2)</sup>

فـإـنـهـ كـرـرـ عـلـمـهاـ مـعـ أـنـ الـمـقـضـىـ الـإـضـمـارـ،ـ وـلـكـنـهـ أـرـادـ أـنـ يـتـلـذـذـ بـعـلـمـهاـ لـيـزـدـادـ شـوـقـاـ إـلـيـهـ،ـ وـلـعـلـ هـذـاـ تـفـسـيرـ ماـ يـقـومـ بـهـ الصـوـفـيـةـ مـنـ تـرـدـيـ لـاسـمـ الـجـالـلـةـ تـعـالـىـ وـأـسـمـاءـ الـأـوـلـيـاءـ وـالـصـالـحـيـنـ لـأـنـهـمـ يـجـدـونـ فـيـ ذـلـكـ لـذـةـ عـظـيـمةـ.

وـأـمـاـ بـالـنـسـبـةـ لـلـسـامـعـ فـإـنـهـ يـسـتـنـدـ بـسـمـاعـ اـسـمـ مـحـبـوبـ وـتـكـرـارـهـ،ـ وـمـنـ هـنـاـ فـقـدـ يـتـعـمـدـ الـمـتـكـلـمـ ذـكـرـ عـلـمـ الـمـحـبـوبـ وـيـكـرـرـهـ لـيـثـيرـ فـيـ السـامـعـ لـوـاعـجـ الشـوـقـ وـالـلـذـةـ أـوـ فـيـ نـفـسـهـ،ـ كـمـاـ قـالـ الـمـتـنـبـيـ:

أـسـامـيـاـ لـمـ تـرـدـهـ مـعـرـفـةـ وـإـنـماـ لـذـةـ ذـكـرـنـاـهـاـ<sup>(3)</sup>

**خامساً - التبرـكـ<sup>(4)</sup>:** ويكونُ ذلكَ بالأعلامِ ذاتِ الجانبِ الـدـينـيـ،ـ كـلـمـ الـجـالـلـةـ وـأـعـلامـ الـأـنـبـيـاءـ وـالـأـوـلـيـاءـ وـالـصـالـحـيـنـ،ـ فـإـنـ كـثـيرـاـ مـنـ النـاسـ يـتـبـرـكـونـ بـذـكـرـ الـأـوـلـيـاءـ وـالـصـالـحـيـنـ وـيـكـرـرـونـ أـسـمـاءـهـمـ مـنـ حـيـنـ إـلـىـ حـيـنـ،ـ كـمـاـ نـرـىـ عـنـ الصـوـفـيـةـ وـالـعـوـامـ.

(1) السـكـاكـيـ،ـ المـفـتـاحـ:ـ صـ180ـ؛ـ الـقـزوـينـيـ،ـ الـإـيـضـاحـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ115ـ؛ـ وـالـطـبـيـيـ،ـ التـبـيـانـ:ـ صـ64ـ؛ـ وـالـسـبـكـيـ،ـ عـرـوـسـ الـأـفـرـاحـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ277ـ؛ـ وـالـعـصـامـ،ـ الـأـطـوـلـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ300ـ

(2) يـنـسـبـ الـبـيـتـ لـمـجـنـونـ لـيـلـيـ قـيـسـ بـنـ الـمـلـوحـ سـبـقـتـ تـرـجـمـتـهـ صـ48ـ،ـ وـيـنـسـبـ لـغـيـرـهـ،ـ الـبـغـادـيـ،ـ خـازـانـةـ الـأـدـبـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ110ـ

(3) الـبـيـتـ لـلـمـتـنـبـيـ فـيـ دـيـوـانـهـ:ـ جـ2ـ،ـ صـ572ـ،ـ وـسـبـقـتـ تـرـجـمـةـ الشـاعـرـ صـ72ـ

(4) السـكـاكـيـ،ـ مـفـتـاحـ الـعـلـومـ:ـ صـ180ـ؛ـ وـالـقـزوـينـيـ،ـ الـإـيـضـاحـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ115ـ؛ـ وـالـإـيجـيـ،ـ الـقـاضـيـ عـضـدـ الدـيـنـ عـبـدـالـرـحـمـنـ بـنـ أـحـمـدـ بـنـ عـبـدـالـغـفارـ756ـهــ.ـ الـفـوـائـدـ الـغـيـاثـيـةـ فـيـ عـلـمـ الـبـلـاغـةـ،ـ دـارـسـةـ وـتـحـقـيقـ عـاشـقـ حـسـينـ،ـ دـارـ الـكـتـابـ الـمـصـرـيــ الـقـاهـرـةـ،ـ طـ1991ـ،ـ صـ117ـ؛ـ وـالـبـابـرـتـيـ،ـ شـرـحـ التـلـخـيـصـ:ـ صـ200ـ؛ـ وـالـنـفـنـازـانـيـ،ـ الـمـطـوـلـ:ـ صـ217ـ؛ـ وـالـعـصـامـ،ـ الـأـطـوـلـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ301ـ؛ـ وـالـمـفـتـيـ،ـ خـلاـصـةـ الـمـعـانـيـ:ـ صـ144ـ

ويقصد بالبرك أن يذكر العلم بداع إرادة البركة لجلب الخير أو دفع الشر، ومن هنا يظهر خطأ بكري شيخ أمين<sup>(1)</sup> في مخالفته لتفريق البلاغيين بين البرك والتلذذ وجعل كلّ منهما دلالة قائمة ذاتها، فأدرجهما الدكتور الفاضل في بند واحد ورجح تسميتهم بالتلذذ لأنّه يرى أنّ في البرك لذة.

وأخالف الدكتور الفاضل فيما ذهب إليه، فإنّ ثمة فرقاً ظاهراً بين التلذذ والبرك، فالتلذذ يكون للشعور باللذة، وهو شعورٌ نفسيٌّ داخليٌّ، أمّا البرك فيكون بقصد جلب البركة والخير ودفع الشر، ولا يلزم من البرك وجود اللذة كما لا يلزم حدوث البركة من التلذذ، فإن المحب يتلذذ بذكر محبوبه ولكنّه لا يزعم أبداً أنه يتبرك بذلك، كما أنّ كثيراً من عامة الناس يذكرون الأولياء والصالحين تبركاً بهم حسب اعتقادهم وهم لا يجدون في ذلك أيّة لذة، فظاهر أنّ بين التلذذ والتبرك فرقاً وأنّ البلاغيين كانوا على صواب فيما ذهبوا إليه.

سادساً - للكنـية عن معنى يصلح له العلم باعتبار معناه الأصلي قبل العلمية<sup>(2)</sup>، نحو قوله: أبو لهب فعل كذا، كنـية عن كونه جهنـمـياً، وهو المعنى المستفاد من أصل اللـفـظ قبل العلمـيـة ونحو: ذهب أبو جـهـل وجاء أبو الخـير، واختلف في وجه الـكـنـية هنا على آراء:

أ - قيل المراد كنـية عن معنى مستفاد من العلم باعتبار معناه الأصلي لا العلمـيـ أي قبل النـقل إلى العلمـيـة، فأبو لهـب في أصل وضعـه يعني ملابـسـ اللهـبـ أيـ النارـ وملـازـمـهاـ، كما يـقالـ أبوـ الشـرـ وأـبـوـ الخـيرـ لـمـنـ يـلاـزـمـهـماـ، فـإـطـلاـقـهـ علىـ الذـاتـ المعـهـودـةـ إـطـلاـقاـ علمـيـاـ يـمـكـنـ معـهـ الشـعـورـ بـالـمعـنـىـ الأـصـلـيـ وـهـوـ مـلـابـسـةـ النـارـ، وـالـمـقـصـودـ نـارـ جـهـنـمـ وـهـوـ الـمـلـزـومـ وـيـرـادـ بـهـ لـازـمـ مـعـنـاهـ وـهـوـ جـهـنـمـيـ، فـيـكـونـ اـنـتـهـاـ منـ الـمـلـزـومـ إـلـىـ الـلـازـمـ<sup>(2)</sup>.

ب - وقيل المراد الـكـنـية بـمعـناـهاـ الـاـصـطـلـاحـيـ الـبـيـانـيـ وـهـوـ إـطـلاـقـ الـلـفـظـ وـالـمـرـادـ لـازـمـ معـنـاهـ<sup>(3)</sup>، فإذا جاءـ رـجـلـ كـافـرـ وـقـلـتـ جـاءـ أـبـوـ لـهـبـ فـأـنـتـ تـقـصـدـ كـونـهـ جـهـنـمـيـ لـاشـتـهـارـ

(1) \_ أمين، البلاغة العربية: ص 137

(2) \_ السـكـاكـيـ، المـفـتاحـ: صـ180ـ؛ وـالـقـزوـينـيـ، التـلـخـيـصـ: صـ58ـ؛ وـالـإـيجـيـ، الـفـوـائدـ: صـ117ـ؛ وـالـبـاـبـرـتـيـ، شـرـحـ التـلـخـيـصـ: صـ200ـ؛ وـالـعـصـامـ، الـأـطـولـ: جـ1ـ، صـ301ـ

(3) \_ النـفـتـانـيـ، مـخـتـصـرـ الـمـعـانـيـ: صـ34ـ؛ وـالـعـصـامـ، الـأـطـولـ: جـ1ـ، صـ301ـ؛ وـالـمـفـتـيـ، خـلـاصـةـ الـمـعـانـيـ: صـ145ـ

أبِي لَهَبٍ بِذَلِكَ، وَكَوْلُوكَ أَيْضًا فِي شَخْصٍ مَا: جَاءَ حَاتِمٌ، وَأَنْتَ تُرِيدُ جَاءَ كَرِيمٌ، وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ هَذَا اسْتِعَارَةٌ وَلَا يَسِّرْ كُنْيَةً، وَيُرِدُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ السَّكَاكِيَّ وَالقَزْوِينِيَّ مُثْلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: 1]، وَالْكُنْيَةُ هُنَا اسْتُخْدِمَتْ لِلْدَلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ وَلَمْ يُرِدْ بِهَا لَازْمٌ مَعْنَاهَا أَوْ كَافِرٌ آخَرُ.

وَاَكْتَفَى السَّكَاكِيُّ وَالقَزْوِينِيُّ بِهَذِهِ الدَّلَالَاتِ وَإِنْ لَمْ يَحْصُرَا مَجِيئَ الْعِلْمِ فِيهَا، وَزَادَ غَيْرُهُمَا<sup>(1)</sup> دَلَالَاتٍ أُخْرَى وَهِيَ:

أوْلًا - التَّفَاؤلُ: إِذَا كَانَ الْعِلْمُ مَمَّا يُتَقَاعِلُ بِهِ، نَحْوَ: سَعْدٌ فِي دَارِكَ، وَفَضْلٌ جَارُكَ.

ثَانِيًّا - التَّشَاؤُمُ: إِذَا كَانَ الْعِلْمُ مَمَّا يُتَشَاءِعُ مِنْهُ نَحْوَ: السَّفَاحُ فِي دَارِكَ، وَحَرْبُ جَارُكَ، وَالْبُومُ صَدِيقُكَ لِمَنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ.

وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَتَقَاعِلُ بِالْأَسْمَاءِ الْحَسَنَةِ وَتَتَشَاءِعُ بِالْقَبِيحةِ، وَقَدْ قَدَّمَ الْخُفَاءُ وَغَيْرُهُمْ رِجَالًا لِحُسْنِ أَسْمَائِهِمْ، وَأَقْصَوُا آخَرِينَ لِشَنَاعَةِ أَسْمَائِهِمْ وَتُرُوِّيَ فِي ذَلِكَ الْأَخْبَارُ الْكَثِيرُ<sup>(2)</sup>.

ثَالِثًا - التَّسْجِيلُ عَلَى السَّامِعِ: أَيِ التَّحْقِيقُ وَالتَّثْبِيتُ عَلَيْهِ حَتَّى لا يَجِدَ لِلإنْكَارِ سَبِيلًا، كَأَنْ يَقُولَ القاضي لِلشَّاهِدِ: هَلْ سَرَقَ زَيْدٌ مَالَ عَمْرُو، فَيَقُولُ الشَّاهِدُ: نَعَمْ سَرَقَ زَيْدٌ مَالَ عَمْرُو، فَيَذْكُرُهُ بِعِلْمِهِ لِيُذْلِلَ عَلَى أَنَّهُ هُوَ بِعِينِهِ السَّارِقُ دُونَ غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَشْتَبِهُ بِغَيْرِهِ، حَتَّى لا يَدْعَ مَجَالًا لِلشَّكِّ وَالإنْكَارِ فَيَقُولُ الْمَتَّهُمُ مُثْلًا: هُوَ لَا يَقْصُدُنِي وَإِنَّمَا يَقْصُدُ رِجَالًا آخَرَ.

وَزَادَ بَعْضُهُمُ الدَّلَالَاتِ الْآتِيَةِ:

أوْلًا - التَّنْبِيةُ عَلَى غَبَوَةِ السَّامِعِ<sup>(3)</sup>: كَأَنْ يَقُولَ لَكَ عَمْرُو: هَلْ زَيْدٌ فَعَلَ كَذَا؟ فَتَقُولُ: نَعَمْ زَيْدٌ فَعَلَ كَذَا، مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ لَا يَفْهَمُ مَعَ الْاِختِصَارِ بِالضَّمِيرِ إِلَّا بِالْإِظْهَارِ.

(1) - التفتازاني، المطول: ص217؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص201؛ والمفتى، خلاصة المعاني: ص146؛ و الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة 1230هـ. حاشيته على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2002، ج:1، ص579؛ و الدمنهوري، أبوالمعارف شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم ابن خيام المصري 1192هـ. شرح الجوهر المكتون، مطبعة محمد علي صبيح – مصر، ط1 – 1931، ص:53.

(2) - الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء : ج 3، ص341 – 349

(3) - الدسوقي، حاشيته: ج 1، ص579

ثانيًا\_ الحُثُ على التَّرْحُم<sup>(1)</sup>: وذلك إذا كانَ الْعِلْمُ مَمَّا يُثِيرُ الشَّفَقَةَ، كقولكَ: أبو الفقرِ  
يطلبُ منكَ كذا وكذا، وذو الحاجةِ يسألُكَ.

ثالثًا\_ الافتخار<sup>(2)</sup>، وتقرَّدَ بِهِ الطَّبِيعِي، ومثلَ بِقولِ الشَّاعِرِ:

وَمَا سَاعَنِي ذِكْرَكَ لِي بِمَسَبَّةٍ      بَلِّي سَرَّنِي أَنِّي خَطَرْتُ بِبَالِكِ<sup>(3)</sup>  
وهذا البيتُ لا شاهدَ فِيهِ عَلَى الْمُرَادِ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَوِي عَلَمًا، وَمُرَادُ الشَّاعِرِ أَنَّ مَحْبُوبَتَهُ  
ذَكَرْتُهُ وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَسِئُهُ بَلْ يُسْرُهُ، فَهُوَ يَفْتَخِرُ بِذَكْرِ مَحْبُوبِتِهِ لَهُ.

وَأَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ مَوْضِعَيْنِ:

أولاً\_ التَّحَبُّبُ وَالتَّاطُفُ: وَتَظَهَّرُ هَذِهِ الدَّلَالَةُ فِي الْأَعْلَامِ الْمُصَغَّرَةِ نَحْوَ: حُمَيْدٍ وَعُلَيٌّ،  
وَفِي الْكُنْيَةِ وَالْأَلْقَابِ، وَمِنْ ذَلِكَ تَكْنِيَةُ الصَّغِيرِ، وَرُبُّمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ  
(يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النُّعْيَرُ)<sup>(4)</sup>، فَفِي تَكْنِيَةِ الصَّبَّيِّ الصَّغِيرِ وَتَصْغِيرِ هَذِهِ الْكُنْيَةِ دَلَالَةٌ  
عَلَى التَّحَبُّبِ وَالْمُلَاطَفَةِ.

ثانيًا\_ لإِدْخَالِ الْمَهَابِيَّةِ وَالرَّوْعِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ الَّتِي تَذَلُّ  
عَلَى الْفَوَّةِ وَالْجَبَروَتِ نَحْوَ: جَاءَكَ الغَضَنْفُرُ، وَمَرَّ بِكَ أَسْدٌ وَسِيلَقَاكَ الْعُقَابُ، لِمَنْ  
تَسَمَّى بِذَلِكَ وَمِنْهُ قَوْلُ الْإِمَامِ عَلَيِّ<sup>(5)</sup>:  
أَنَا الَّذِي سَمَّتِي أُمِّي حَيْدَرَةً<sup>(5)</sup>.

وَقَدْ كَانَتِ الْعَرَبُ تَكْثُرُ مِنَ الْأَعْلَامِ الشَّنِيعَةِ لِهَذِهِ الْغَايَةِ وَسُئِلَ بَعْضُ الْأَعْرَابِ<sup>(6)</sup>  
عَنْ سَبِبِ تَسْمِيَةِ أَبْنَائِهِمْ بِالْأَسْمَاءِ الْقَبِيْحِ وَعَيْدِهِمْ بِالْحَسَنَةِ، فَقَالَ: لِأَنَّ أَبْنَاءَهُمْ  
لَأَعْدَائِهِمْ وَعَيْدَهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ.

(1) العصام، الأطول: ج 1، ص 300؛ والدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 579

(2) الطبيبي، التبيان: ص 64

(3) البيت لابن المدينة، سبق ترجمته ص 71، وهذه رواية الطبيبي، ورواية ديوان الشاعر: ص 17؛  
والعباسي، معاهد التصيص: ج 1، ص 159: لئن ساعني أن نلتني بمساءة لقد سرني أني خطرت ببالك

(4) حديث صحيح، ينظر: ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني 852هـ. فتح الباري بشرح صحيح  
البخاري، طبعة جديدة عن الطبعة التي حققتها عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ورقم أحاديثها وأبوابها  
محمد فؤاد عبدالباقي، دار التقوى – القاهرة، ط 2000، ج 10، ص 664، باب 112، حديث رقم 6203

(5) ينظر هامش ص 72 من هذه الدراسة

(6) الزمخشري، ربيع الأبرار: ج 2، ص 339

و لا بد من القول أن هذه الدلالات التي يذكرها البلاغيون لا علاقة لها بالجانب الدلالي للتعريف وإنما هي فوائد ثانوية وليس قواعد مُنظَّمة لأن الأصل والغالب في استعمال العلم هو الدلالة على الذات فقط ومن أجل ذلك وضع، وهي الفائدة الأولى التي يذكرها البلاغيون وسبق القول بأنَّه لا علاقة لها بالبلاغة، وأمَّا سائر الدلالات فهي مستقادة من بنية الكلمة في دلالتها على معناها الأصلي ومن سياق الحال، وتظهر البلاغة في الاستفادة من هذه الدلالات كما يقتضي المقام.

### 3.2.2 الإشارة بلاغياً:

يرى البلاغيون أن المُسند إليه يأتي معرفة باسم الإشارة متى صح إحضاره في ذهن السامِع بواسطة الإشارة إليه حسًا واتصل بذلك داع، ثم فصلوا هذه الدواعي وهي على النحو الآتي:

أولاً - لا يكون للمتكلِّم أو المُخاطب طريق إلى المُسند إليه سواها<sup>(1)</sup>، ومثال ذلك أن يصنع رجل معك معروفاً وأنت لا تعرف اسمه ثم تراه أنت وصديقك فتقول: هذا الرجل صنع معك معروفاً، فتشير إليه باسم الإشارة لأنَّه لا طريق سواها. ولم يذكر القزويني هذا الداعي، وانتقدَ السبكي<sup>(2)</sup> على ذلك لأنَّه ذكر مثلاً في الموصول وأهمله هنا، وعلى كُلٍّ فإنَّ هذا الداعي ليس بلاغياً، وإنما هو لغوياً بحت، فمن المعلوم أنَّه إذا انعدمت طرق التعبير غير الإشارة تعينت الإشارة ولا بلاغة في ذلك.

ثانياً - أن يقصد تمييز مدلول المُسند إليه أكمل تمييز<sup>(3)</sup>، ولم يذكر السكاكي والقزويني دواعي هذا التمييز، وكان حريًّا بهما ذكر الداعي لأنَّه من البلاغة في صميمها، وهذه الدواعي كأن يكون المقام مقام عناية به لإرادة المدح أو الوصف وهذا مقام يقتضي إبرازه وتمييزه من غيره لأنَّ المدح في خفاء نقص مشين وقصور فيه، ومن أمثلة ذلك:

(1) السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ وابن الناظم، المصباح: ص107؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص284؛ والبابرتبي، شرح التلخيص، ص206؛ والعصام، الأطول: ج1، ص313

(2) السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص284

(3) السكاكي، مفتاح العلوم: ص183؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص38؛ والقزويني، التلخيص: ص61؛ والطبيبي، التبيان: ص69؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والبابرتبي، شرح التلخيص: 206؛ والتفتازاني، المطول: ص223؛ والسيوطى، معرنَّك القرآن: ج3، ص474؛ والإتقان: ص295

هَذَا أَبُو الصَّفْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ  
مِنْ نَسْلِ شِيبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلَّمِ<sup>(1)</sup>

وقولُ الفرزقِ:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِهُ  
وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ<sup>(2)</sup>

فالمقامُ في البيتينِ مقامٌ مدحٍ يقتضي إبرازَ المدوحِ بالإشارةِ إِلَيْهِ لتمييزِهِ من غيرِهِ  
وإظهارِ منزلتهِ وعلوّ مرتبتهِ.

وقد اعترضَ بآنَّ هذا لا يتأتى على مذهبِ الجمهورِ؛ لأنَّ الإشارةَ ليستْ أرفعَ  
المعارفِ رتبةً، فكيفَ يُؤتى بها لتمييزِ مدلولها أكملَ تمييزاً وثمةَ ما هو أرفعُ منها  
رتبةً فيكونُ أحقَّ منها لأداءِ هذهِ الوظيفةِ، وأجيبَ على هذا الاعتراضِ من وجوهِ:  
1 - لأنَّ المرادَ أكملُ تمييزٍ بالنسبةِ لما تحتَها من المعارفِ لا لما فوقَها، وهذا ليسَ  
بمقدِّعٍ لأنَّ السَّكَاكِيَّ والقرْزُويَّيْنِ أطلقَا العبارةَ، والإطلاقُ يشملُ جميعَ المعارفِ، ولو  
كانَ المرادُ ما دونَ الإشارةِ منَ المعارفِ لقيَّداً ذلكَ<sup>(3)</sup>.

2 - لا يتناهى ذلكَ معَ وجودِ ما هو أرفعُ منها، لأنَّ هذهِ الأكمليَّةَ مُتَائِيَّةٌ من  
الاستعمالِ حيثُ يُشارُ حسناً إلى المدلولِ وأمّا العلمُ مثلاً فتعريفُهُ وضعِياً<sup>(4)</sup>.

3 - لا تعارضُ في ذلكَ لأنَّه قد يوجدُ خصوصيَّةٌ يفوقُ بها المفوقُ ما هو فوقُهُ في  
بعضِ الصُّورِ، فاسمُ الإشارةِ إذا صاحبَهُ إشارةٌ حسيَّةٌ وكانَ المشارُ إِلَيْهِ حاضراً  
مُشاهِداً كانَ أقوىَ منَ العلمِ المشترَكِ في هذهِ الحالة<sup>(5)</sup>، وهذا يرجعُ إلى رأيِ ابنِ  
مالكِ في أنَّه قد يعرضُ للمفوقِ ما يجعلُه مساوياً أو فائقاً لما هو فوقُهُ، ومَرْدُ ذلكَ  
الاستعمالِ والسيَّاقِ كما ذُكرَ في الجانبِ النَّحوِيِّ.

(1) \_ البيتُ لابن الرومي علي بن العباس بن جريح شاعر كبير رومي الأصل، ولد ونشأ ببغداد، وهو في طبقة  
بشار والمتبي، توفي ببغداد مسموماً 283هـ. ديوانه، شرح وتحقيق عبدال Amir مهنا، دار ومكتبة الهلال -  
بيروت، ط1-1991، ج6، ص151؛ برواية: هذا أبو الصقر فرد في كتابته وهو ابن شيبان بين الطلح  
والسلم والرواية المذكورة هي رواية كتب البلاغة، ينظر: الجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص38؛  
والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص282؛ والتقتازاني، المطول: ص222

(2) \_ البيتُ للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي شاعر من النبلاء وكان من أشراف قومه، وهو من  
الطبقة الأولى في الشعراء الإسلاميين، وهو من أشهر شعراء المناقضات اشتهر بمهاجاته جريراً  
والأخطل، توفي بالبصرة 110هـ. ديوانه، دار صادر - بيروت، ط1960، ج1، ص178

(3) \_ الدسوقي، حاشيته: ج1، ص595

(4) \_ الدسوقي، حاشيته: ج1، ص595

(5) \_ المغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص208

ثالثاً - لبيان حاله في القرب والبعد والتوسط<sup>(1)</sup>: فتقولُ للقريب هذا جاءَ، وللبعيد ذلك جاءَ، وللمتوسطِ ذاك جاءَ، وهذا بناءٌ على المشهورِ من رأي النحاة في أنَّ للإشارةِ ثلاثةَ مراتبَ.

والظاهرُ أنَّ هذا موضعُ أصلٍ لغوٍ لا علاقةَ له بالبلاغةِ، ويرى التفتازاني<sup>(2)</sup> أنَّ له جانبين فينظرُ فيه اللغويُّ من حيثُ إنَّ هذا للقريبِ وذاك للمتوسطِ وذلك للبعيدِ، وينظرُ البلاغيُّ فيه من حيثُ إنَّه إذا أريدَ بيانُ قُربِ المُسندِ إلَيْهِ يُؤْتَى بهذا وإذا أريدَ بيانُ توسُّطِه يُؤْتَى بذلكَ ولبعدِه يُؤْتَى بذلكَ، أي أنَّ البلاغَ يأتي بها لأنَّ المقام يقتضيها، وهذا معنٌ زائدٌ عن الأصلِ، ورددَ رأيُ التفتازانيُّ بأنَّه<sup>(3)</sup> إذا عُرفَ معنى اللُّفْظِ فقد عُلِمَ بالضرورةِ أنَّه إذا أريدَ ذلكَ المعنى أُتِيَ باللفظِ الدالُّ عليهِ.

والأسلمُ في ذلكَ أن يقالَ أُتِيَ بها لبيانِ ما يتقرَّعُ عنها من الدلالاتِ الزائدةِ على المعنى الأصليِّ وهي دلالاتٌ بلاغيةٌ لطيفةٌ مستفادةٌ بمعونةِ السياقِ وليسَ من الإشارةِ وحدهَا، فيتفرَّغُ عن ذلكَ:

1 - أن يقصدَ كمالُ العنايةِ بتمييزِ المُسندِ إلَيْهِ وتعيينِه<sup>(4)</sup>، ومثلَ عليهِ السكاكِيُّ بقولِه تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّنْ رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5].

2 - التَّعرِيضُ بغاوةِ السَّامِعِ<sup>(5)</sup>، فیُستَعملُ معهُ الإشارةُ لأنَّه لا يميِّزُ الشَّيءَ إِلا بالحسِّ، ومنه قولُ الفرزدقِ:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ  
إِذَا جَمَعْنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ<sup>(6)</sup>

(1) - السكاكِيُّ، مفتاحُ العلوم: ص183؛ والجرجانيُّ محمد، الإشاراتُ والتبيهات: ص39؛ والقوزونيُّ، التلخيص: ص62؛ والإيجيُّ، الفوائد: ص120؛ والسبكيُّ، عروسُ الأفراح: ج1، ص283

(2) - التفتازانيُّ، المطول: ص223

(3) - المغربيُّ، مواهبُ الفتاح: ج1، ص209

(4) - السكاكِيُّ، مفتاحُ العلوم: ص183؛ والبابرتِيُّ، شرحُ التلخيص: ص206

(5) - السكاكِيُّ، مفتاحُ العلوم: ص183؛ والقوزونيُّ، الإيضاح: ج1، ص119؛ والطبيبيُّ، التبيان: ص69؛ والإيجيُّ، الفوائد: ص120؛ والسبكيُّ، عروسُ الأفراح: ج1، ص283؛ والبابرتِيُّ، شرحُ التلخيص: ص207؛ والفتازانيُّ، المطول: ص223؛ والعصام، الأطول: ج1، ص310؛ والمفتقيُّ، خلاصةُ المعاني: ص147

(6) - البيتُ للفرزدق، ديوانه: ج1، ص418، وسبقَتْ ترجمةُ الشاعرِ ص83

ففيه تعریض بالغباء لا تحدث بقوله فلان، وفلان آبائي، وهذا، فهو يعرض بعبأة جرير وأنه لا يميز إلا المحسوس.

3 - التنبية على كمال فطنة السامع وأنه ذكي حتى أن غير المحسوس عنده كالمحسوس فهما بمنزلة واحدة<sup>(1)</sup>، ومثاله:

بِذَاكَ وَفِي وَتِيرَتِهِ عِرَانُ<sup>(2)</sup> سَطْوَتْ فَفِي وَظِيفِ الصَّعْبِ قِيدٌ

وأشار بذلك إلى صنيع العرب من الاستعصاء والتمرد، وقيل إلى السطوة.

4 - ادعاء ظهوره كالمحسوس<sup>(3)</sup> إشارة لأهميته وهذا يكون في المعنويات غير المحسوسة أو ما هو غير ظاهر، نحو:

تُرِيدِينَ قَتْلِيْ قَدْ ظَفَرْتِ بِذَلِكِ<sup>(4)</sup> تَعَالَّلْتِ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكِ عَلَّةٌ

ونحو:

أَخْفَاهُمْ فِي رِدَاءِ الْفَقْرِ إِجْلالاً  
اسْتَعْجَدُوا مِنْ مُلُوكِ الْأَرْضِ أَقْيَالاً  
جَرُوا عَلَى فَلَكِ الْخَضْرَاءِ أَذْيَالاً  
شَبِيَا بِمَاءِ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوَالاً  
خِيطَا قَمِيسَا فَعَادَا بَعْدُ أَسْمَالاً<sup>(5)</sup>  
5 - التهكم<sup>(6)</sup>، كقول شخص لأعمى: هذا زيد، ولا يكون ثمة شيء وإنما تهكم به.

الله تَحْتَ قَبَابِ الْعَزِّ طَائِفَةٌ  
هُمُ السَّلَاطِينُ فِي أَطْمَارِ مَسْكَنَةٍ  
غُبْرٌ مَلَابِسُهُمْ شُمٌّ مَعَاطِسُهُمْ  
هَذِي الْمَنَاقِبُ لَا قَعْبَانٌ مِنْ لَبَنِ  
هَذِي الْمَكَارِمُ لَا ثَوْبَانٌ مِنْ عَدَنِ

(1) الطبيبي، التبيان: ص69؛ والعصام، الأطول: ج1، ص310؛ والمراغي، أحمد مصطفى 1371هـ. علوم البلاغة للبيان والمعاني والبديع، دار الكتب العلمية – بيروت، ط4 – 2002، ص116

(2) البيت لأبي العلاء المعربي أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي، شاعر وفيلسوف مشهور قال الشعر وهو في الحادية عشر من عمره، يلقب برهين المحسين لأنه عمي فلزم البيت، وله كثير من المؤلفات منها: اللزوميات، وسقوط الزند، وسوء السقط، وهي دواوين شعرية، وله أيضا الأيك والغضون وهو في الأدب، ونتاج الحرفة وهو في أخلاق النساء... توفي 449هـ. والبيت في سقط الزند، شرح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 – 1990، ص49

(3) الطبيبي، التبيان: ص69-70

(4) البيت لابن الدمينة في ديوانه ص 42، وسبقت ترجمة الشاعر ص 71 من هذه الدراسة

(5) الأبيات لبعض العارفين في الطبيبي، التبيان: ص69؛ وبلا نسبة في ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف الأتابكي الرومي 874هـ. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 – 1992، ج8، ص20

(6) الطبيبي، التبيان: ص72؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والمراغي، علوم البلاغة: ص116

6- لاختصاص المُسْنَدِ إِلَيْهِ بِحُكْمِ بَدِيعٍ<sup>(1)</sup>، نحو:

كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ أَعْيَتْ مَذَاهِبَهُ  
وَجَاهِلٌ جَاهِلٌ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقَا  
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً  
وَصَيْرَ الْعَالَمَ النُّحْرِيرَ زَنْدِيقَا<sup>(2)</sup>

الأصلُ أن يستعمل الضمير؛ لأنَّه عائدٌ على غير محسوس وهو الحكم المفهومُ من البيت الأول (كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً) غير أنَّه عدل إلى الإشارة عن الضمير لكمال العناية بالمسند إليه لاختصاصه بحكم بديع وهو (ترك الأوهام حائرة و...) فإن الإشارة أكثر إبرازاً للمعاني من الضمير.

7- لجعل القرب ذريعة إلى التحقيق<sup>(3)</sup>، ومن أمثلة البلاغيين على ذلك قوله تعالى:

﴿وَإِذَا رَءَاكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَخَذُونَكَ إِلَّا هُرُوًّا أَهْنَدَا الَّذِي يَذْكُرُ

ءَالْهَتَكْمُ وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَفِرُوْنَ﴾ [آلآلبياء: 36] فهو حكاية عن استهزاء الكفار بالنبي ﷺ فأشاروا إليه بالقريب تهكمًا وسخريةً، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوُ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: 64]، فأشار إلى الحياة الدنيا بالقريب تحقيقاً لشأنها، ومنه في غير باب المُسْنَدِ إِلَيْهِ قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُوْنَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: 26] وقول الشاعر:

تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِهَا  
أَبْعَلِيَ هَذَا بِالرَّحَّا الْمُنَقَاعِسُ<sup>(4)</sup>

(1) ابن الناظم، المصباح: ص 114؛ والقزويني، التلخيص: ص 90؛ الطبيبي، التبيان: ص 70؛ والإيجي، الفوائد: ص 124؛ والبابرتى، شرح التلخيص: ص 251؛ والفتقارانى، مختصر المعانى: ص 56؛ والمفتى، خلاصة المعانى: ص 177؛ والدمنهورى، شرح الجوهر: ص 70

(2) البيتان لابن الرأوندى أحمد بن يحيى بن إسحاق سكن بغداد، وكان من أهل المعتزلة ثم فارقهم وصار ملحداً زنديقاً، ولـه مؤلفات أكثرها كفر وزنقة ومنها كتاب الفريد يطعن فيه بالنبي ﷺ، وكتاب الزمرة يحتاج فيه على الرسل وبيرهن على إبطال الرسالة الشريفة، ومات سنة 245 وقيل 250 وقيل 298هـ.

ينظر: العباسى، معاهد التصيص: ج 1، ص 147

(3) السكاكي، مفاصح العلوم: ص 184؛ وابن الناظم، المصباح: ص 108؛ والقزويني، الإياضاح: ج 1، ص 119؛ والطبيبي، التبيان: ص 71؛ والإيجي، الفوائد: ص 120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 283؛ والبابرتى، شرح التلخيص: ص 207؛ والفتقارانى، المطول: ص 223؛ والسيوطى، الإنقان: ص 295

(4) نسب البيت للهذلول بن كعب العنبرى فى المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج 1، ص 696

فالشّاعر يحكي قول زوجته حينما رأته يطعن بالرّحى لضيوفه، وقالت هذا القول مُتعجّبةً من شأنه مُستَحقرَةً فعله، وناسبَ هذا استعمالُ اسم الإشارةِ للقريبِ.

8- أن يُجعل البُعْد ذريعةً للتعظيم<sup>(1)</sup>، ومن أمثلة البلاغيين على ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَبِّ لَهُ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: 72]، وقوله تعالى حكايةً عن امرأة العزيز: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لَمْ تَنْفِ فِيهِ﴾ [يوسف: 32]، إشارةً ليوسف عليه السلام، ومنه قول الشّاعر:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجَئْنِي بِمِثْلِهِمْ  
إِذَا جَمَعْنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ<sup>(2)</sup>  
وَكَوْلِ الشَّاعِرِ فِي غَيْرِ بَابِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ  
وَإِنْ قَتَلَ الْهَوَى رَجُلاً فَإِنَّمَا ذَلِكَ الرَّجُلُ<sup>(3)</sup>

وقد استحسن عبد القاهر الجرجاني<sup>(4)</sup> التعريف بالإشارة في هذا البيت، وإن لم يشير إلى وجه استحسانه له، وأظنّه يقصد ما تحمله من دلالة التعظيم.

9 - أن يُجعل القُرْبُ ذريعةً للتعظيم<sup>(5)</sup>، ولم يذكر السّاكِيُّ والقرزوينيُّ هذه الدّلالة كأنّهما رأيا أن ذلك غير صالح، وانتقدَهُما العصام<sup>(6)</sup> مشيراً إلى أنه يُناسبُ التعظيم ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلّٰتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9]، ومن غير بابِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ

(1) السّاكِيُّ، مفتاح العلوم: ص184؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص39؛ والقرزويني، التخيص: ص62؛ والطّيبي، التبيان: ص71؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص283؛ والبابرتى، شرح التخيص: ص207؛ والعصام، الأطول: ج1، ص312؛ والسيوطى، الإنقان: ص295

(2) البيت لفرزدق في ديوانه: ج1، ص418، وقد سبقت ترجمة الشاعر ص83

(3) البيت لابن البواب عبد الله بن محمد بن عتاب من أهالي بخارى، كان صالح الشعر قليلاً، راوية لأخبار الخلفاء عالما بأمورهم، عاش في زمن المؤمنون والمعتصم، الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص72؛ وينسب أيضاً لأبي عبد الله محمد بن أبي محمد البازيدى، في العباسى، معاهد التصصيص: ج1، ص82

(4) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص72

(5) السّبكي، عروس الأفراح: ج1، ص284؛ والعصام، الأطول: ج1، ص312

(6) العصام، الأطول: ج1، ص312

**آلَّا نَارٌ** [آل عمران: 191].

10- أن يجعلَ الْبَعْدَ ذرِيعَةً لِلتَّحْقِيرِ<sup>(1)</sup> كأنَّ تقولَ لصَديقِكَ: ذاكَ رَجُلٌ لا يستحقُ الصُّحبَةَ مُشيراً إلى رجلٍ أَمَّاكَ، وكقولِكَ ذلِكَ اللَّعِينُ فعلَ كذا، وكقولِهِ تعالى: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتَمَ﴾ [الماعون: 2].

11- أن يجعلَ الْقُرْبَ ذرِيعَةً لِقُرْبِ حِصْولِ الشَّيْءِ<sup>(2)</sup>، نحوَ هذِهِ القيمةِ قَامَتْ، وقد أَهْمَلَ هذا القسمَ أَكْثَرَ الْبَلَاغِيْنَ.

12- التَّبَيِّهُ عَنِ الدِّسْرَةِ إِلَى موصوفٍ على أنَّ المُشارَ إِلَيْهِ جَدِيرٌ بما يُسَنَّ إِلَيْهِ مِنْ أَجْلِ اتِّصافِهِ بِتَلَاقِ الصَّفَاتِ<sup>(3)</sup>، وَمِنْ أَمْثَالِ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الْصَّلَاةَ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ \* وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ \* أُولَئِكَ عَلَى هُدَىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 3-5]، فعَدَّ صَفَاتِهِمْ أَوْلَا مِنْ إِيمَانِ بِالْغَيْبِ وِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ وِإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ بِأُولَئِكَ، وَفِي هَذِهِ الدِّسْرَةِ تَبَيِّهٌ عَلَى أَنَّهُمْ يَسْتَحْقُونَ الْحُكْمَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِمْ وَهُوَ الْهُدَى مِنْ رَبِّهِمْ وَالْفَلَاحُ، وَاسْتَحْقُوا ذلِكَ مِنْ أَجْلِ الصَّفَاتِ السَّابِقَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَهُ صُلْطُونُكَ يُسَاوِرُ هَمَّهُ  
فَتَى طَلَباتٍ لَا يَرَى الْخُمْصَ تَرْحَةً  
إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمَ أَعْرَضَتْ  
تَرَى رُمْحَةً وَنَبَلَةً وَمِجَنَّةً  
وَيَمْضِي عَلَى الْأَحْدَاثِ وَالدَّهْرِ مُقْدِمًا  
وَلَا شَبَعَةً إِنْ نَالَهَا عَدَّ مَغْنَمًا  
تَيْمَمَ كُبْرَاهُنَّ ثُمَّ تَسْمَمَ  
وَذَا شُطَّبٍ عَذْنَبَ الضَّرَّبِيَّةِ مِنْذَمًا

(1) السِّكَاكِيُّ، مفتاحُ العِلُومِ: ص 184؛ والقزوينيُّ، الإِيضَاحُ: ج 1، ص 120؛ والطِّبِّيُّ، التَّبَيِّنُ: ص 72؛ والإِيجِيُّ، الْفَوَادِ: ص 120؛ والسبكيُّ، عروسُ الْأَفْرَاحِ: ج 1، ص 284؛ والبَابِرِيُّ، شرحُ التَّخِيَصِ: ص 207؛ والتَّقْتازانيُّ، المطْوَلُ: ص 223؛ والعصَامُ، الْأَطْوَلُ: ج 1، ص 312؛ والمفتَىُّ، خلاصَةُ المعانِي: ص 14.

(2) التقْتازانيُّ، المطْوَلُ: ص 223؛ والمفتَىُّ، خلاصَةُ المعانِي: ص 149.

(3) الزَّمْخَشِريُّ، الْكَشَافُ: ج 1، ص 84؛ والقزوينيُّ، الإِيضَاحُ: ج 1، ص 121؛ والطِّبِّيُّ، التَّبَيِّنُ: ص 72؛ والسبكيُّ، عروسُ الْأَفْرَاحِ: ج 1، ص 284؛ والبَابِرِيُّ، شرحُ التَّخِيَصِ: ص 208؛ والتَّقْتازانيُّ، المطْوَلُ: ص 224؛ والعصَامُ، الْأَطْوَلُ: ج 1، ص 313؛ والسيوطِيُّ، مُعْتَرِكُ الْأَقْرَانِ: ج 3، ص 475؛ والإِتقانُ: ص 295.

وَأَحَادِيَّ سَرْجٍ قَاتِرٍ وَلَجَامَةٌ عَتَادَ فَتَى هِيجَا وَطَرْفًا مُسَوَّمًا  
 فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكْ فَحُسْنَى ثَاؤُهُ وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُذَمِّمًا<sup>(1)</sup>  
 وقد تكونُ الصَّفَاتُ الْمُسْتَدْعَةُ صَفَاتٌ ذَمٌ كَوْلَهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ  
 بَعْدِ مِيقَاتِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهَ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ  
 هُمُ الْخَسِيرُونَ﴾ [البقرة: 27]، وقد اعترضَ السُّبْكِيُّ<sup>(2)</sup> بأنَّه قد يُؤْتَى بغيرِ الإشارةِ  
 وَتَتَحَقَّقُ هَذِهِ الْوَظِيفَةُ فَلَا مِيزَةٌ أَوْ مُنْاسِبَةٌ لِلإِشارةِ هُنَا، تَقُولُ مَثَلًا: جَاءَ زَيْدُ الْفَاضِلُ  
 الْعَالَمُ وَهُوَ يَسْتَحِقُ الاحْتِرَامَ، وَأَجَابَ الْعَصَامُ<sup>(3)</sup> عَلَى هَذَا الْاعْتِرَاضِ بِأَنَّ اسْمَ الإِشارةِ  
 بِمَنْزِلَةِ قَوْلِنَا: الْمُتَصِّفُ بِهَذِهِ الصَّفَاتِ، فَهِيَ مُؤْوَلَةٌ بِمُشْتَقٍ، وَلَأَنَّ إِبْرَادَ اسْمَ الإِشارةِ  
 لِجَعْلِهِ كَالْمَحْسُوسِ بِاعتِبَارِ التَّمَيِّزِ الْحَاصِلِ بِالْاِتَّصَافِ وَتَعْلِيقِ الْحُكْمِ بِالْمُشْتَقِ يُشَعِّرُ  
 بِعِلْيَةِ الْاِتَّصَافِ.

وَوْجَهَ آخَرُ عِنْدَ الْعَصَامِ أَنَّ إِبْرَادَ اسْمِ الإِشارةِ بَعْدَ وَصْفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ يَكُونُ  
 فِيهِ تَفْخِيمٌ لِلأَوْصَافِ أَوْ تَحْقِيرٌ، وَيَتَرَبَّ عَلَى ذَلِكَ تَعْظِيمُ الذَّاتِ الْمُتَصَّفَةِ أَوْ تَحْقِيرِهَا.  
 وَأَجَابَ الدُّسُوقِيُّ<sup>(4)</sup> بِأَنَّ الإِشارةَ نُفِيدُ مُلَاحَظَةَ الْأَوْصَافِ لِأَنَّهَا لِكَمَالِ التَّمَيِّزِ  
 فَيُلَاحِظُ مَعَهَا الْوَصْفُ بِخَلْفِ الضَّمِيرِ فَهُوَ مَوْضِعُ الذَّاتِ فَقَطْ.

وَبَعْدَ عَرْضِ هَذِهِ الْوَظِيفَةِ وَالدَّلَالَاتِ لَا بَدَّ مِنَ القَوْلِ أَنَّهُ لَا عَلَاقَةَ لَهَا بِالْجَانِبِ  
 الدَّلَائِيِّ لِلتَّعْرِيفِ سَوْيَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَكْمَلِ التَّمَيِّزِ لِأَنَّهُ مِنْ مُقْتَضَى التَّعْرِيفِ وَالتَّعْبِينِ،  
 وَأَمَّا سَائِرُ ذَلِكَ فَمُسْتَفَدٌ مِنِ السِّيَاقِ.

#### 4.2.2 الموصولُ، وظائفُهُ ودلائلُهُ:

قَدَّمَ عُلَمَاءُ الْبَلَاغَةِ الْحَدِيثَ عِنِّ الْمَوْصُولِ عَلَى الْحَدِيثِ عَنِ الإِشارةِ مَعَ أَنَّ اسْمَ  
 الإِشارةِ أَرْفَعُ رَتْبَةً مِنْهُ بِنَاءً عَلَى مِذَهَبِ الْجَمْهُورِ كَمَا تَقْرَرَ عِنْدَ النَّحْوَيْنِ، وَأَجَابَ  
 عَلَى ذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ:

(1) الأبيات لحاتم الطائي أبي عدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي القحطاني، شاعر جاهلي فارس جواد  
 يضرب المثل بكرمه، توفي 46 ق.هـ. ديوانه، صنعة يحيى بن مدرك الطائي برواية هشام بن محمد  
 الكلبي، تحقيق ودراسة عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 2 – 1990، ص 226 – 227

(2) السبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 284

(3) العصام، الأطول: ج 1، ص 313

(4) الدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 603

أ— لأنَّ فيه شَبَهَ الْأَلْقَابِ بِإِفَادَتِهِ وَصَفَّا يَدِلُّ عَلَى الرُّفْعَةِ أَوِ الْضَّعَفِ فَيَكُونُ أَقْرَبُ  
لِلْعِلْمِ<sup>(1)</sup>.

ب— لأنَّ الموصولَ قد يكونُ أَرْفَعَ مِنِ الإِشَارَةِ بِحَسْبِ سِياقِ الْكَلَامِ، وَهُوَ رَأْيُ  
الْبَابِرِتِيِّ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الموصولَ لِهُ جَهَتَانِ فِي التَّعْرِيفِ الْأَدَاءُ فِي أَوْلَهِ وَالصَّلَةِ،  
وَأَمَّا الإِشَارَةُ فَمِنْ جَهَةِ وَاحِدَةٍ<sup>(2)</sup>.

وَتَعْلِيلُ التَّعْلِيلِ لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ الرَّاجِحَ كَمَا تَقْرَرَ عِنْدَ النَّحْوَيْنِ أَنَّ الْأَدَاءَ زَائِدٌ  
فِي الْمَوْصُولَاتِ وَلَيْسَ لِلتَّعْرِيفِ، فَهُوَ مُتَعَرِّفٌ مِنْ جَهَةِ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الصَّلَةُ، وَأَمَّا  
الإِشَارَةُ فَقَوْلُهُ فِيهَا مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيْهِ جَمْهُورُ النَّحْوَيْنِ مِنِ الْبِصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ فِي  
أَنَّهَا مُتَعَرِّفَةٌ مِنْ جَهَتِيْنِ الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ فَهِيَ بِذَلِكَ أَرْفَعُ رُتُبَةً مِنِ الْمَوْصُولِ.

وَقَدْ انطَلَقَ الْبَلَاغُيُّونَ فِي تَنَاهِلِهِمْ لِوَظَائِفِ الْمَوْصُولِ وَدِلَالَاتِهِ مِنْ كَوْنِ الصَّلَةِ  
وَالْمَوْصُولِ شَيْئًا وَاحِدًا، فَجَعَلُوا مَا تَضَمَّنَهُ جَمْلَةُ الصَّلَةِ دِلَالَاتٍ وَوَظَائِفٍ يَقُومُ بِهَا  
الْمَوْصُولُ، وَيُمْكِنُ حَصْرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَلَاغُيُّونَ بِمَا يَلِي:

أولاً— أَنْ يَصِحَّ إِحْضَارُهُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ بِوَاسِطَةِ جَمْلَةِ مَعْلُومَةِ الْإِنْتِسَابِ إِلَيْهِ لِعَدَمِ  
مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِهِ الْمُخْتَصَّةِ سَوْيَ الصَّلَةِ<sup>(3)</sup>، وَيُقْصَدُ بِذَلِكَ أَنَّ لَا يَعْلَمُ الْمُخَاطِبُ  
أَوِ الْمُتَكَلِّمُ أَوِ كَلَاهُمَا شَيْئًا مِنْ أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ إِلَّا الصَّلَةُ فَيَتَحَمَّلُ الْإِتِيَانُ بِهَا، وَذَلِكَ  
كَأَنْ يَرَى صَدِيقُكَ شَخْصًا يُكَلِّمُكَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ وَلَا شَيْئًا مِنْ أَحْوَالِهِ إِلَّا أَنَّهُ  
يُكَلِّمُكَ، فَيَقُولُ لَكَ: الَّذِي كَلَمَكَ لَا أَعْرِفُهُ.

وَاعْتُرِضُ بِأَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ لَا تَخْتَصُ بِالْمَوْصُولِ، فَإِلَاضْفَافَةُ قَدْ تَقْوِيمُ بِهَذِهِ  
الْوَظِيفَةِ، فَبَدَلَ أَنْ تَقُولَ: الَّذِي زَارَكَ أَمْسِ رَجُلٌ عَالَمٌ، يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: زَارُوكَ أَمْسِ  
رَجُلٌ عَالَمٌ، وَأَجِيبَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ اِختِصَاصُ النُّكْتَةِ بِتَلَاقِ الطَّرِيقِ وَلَا أَنْ  
تَكُونَ أَوْلَى بِهَا، بَلْ يَكْفِي مَنَاسِبَتُهَا لَهَا وَحَصُولُهَا بِهَا وَإِنْ لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَيْهَا، فَالْإِقْتَضَاءُ

(1) المغربي، مواهب الفتاح: ج 1، ص 202؛ والشريبي، زين الدين عبد الرحمن بن محمد المصري 1014هـ.  
فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول – القاهرة، ط 1  
– 1906، ج 2، ص 160.

(2) البابرتلي، شرح التلخيص: ص 205

(3) السكاكي، مفتاح العلوم: ص 181؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص 37؛ والقرزويني،  
التلخيص: ص 58؛ والطبيبي، التبيان: ص 65؛ والإيجي، الفوائد: ص 118؛ والسبكي، عروس الأفراح:  
ج 1، ص 279؛ والنقنازي، المطول: ص 218؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 302

هُنَا لِيْسَ إِلَّا مُجَرَّدَ الْمَلَأَمَةَ مِنْ غَيْرِ اطْرَادٍ وَلَا انْعَكَاسٍ أَيْ لَا يَكُونُ الْمُقْتَضَى كَالْعَلَةَ مَتَى وُجَدَ وُجَدَ الْمَعْلُوُّ وَمَتَى انتَفَتَ انتَفَى، فَقَدْ يَوْجَدُ الْمُقْتَضَى وَلَا تُوجَدُ الْمَوْصُولَيَّةَ لِحَصُولِ الْغَرَضِ بِغَيْرِهَا سَوَاءً وُجَدَ مُرجَحٌ أَمْ لَا<sup>(١)</sup>.

وَخَالِفُ التَّفَتَازَانِيُّ<sup>(٢)</sup> فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ النُّكْتَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُوجَبَةً أَوْ مُرْجَحَةً، وَذَكَرَ الدَّسْوِقِيُّ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ لَا اعْتَرَاضَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَرِيقَ الْإِضَافَةِ غَيْرُ طَرِيقِ الْمَوْصُولَيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ إِحْضَارُ الْمَعْهُودِ بِعِنْوَانِ النِّسْبَةِ الْإِضَافَيَّةِ الْمُفَيِّدَةِ لِاِختِصَاصِ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالثَّانِي إِحْضَارُهُ بِطَرِيقِ النِّسْبَةِ الْخَبَرَيَّةِ الْمُفَيِّدَةِ لِاِتِّصَافِ الْمَوْصُولِ بِهِ.

وَهَذِهِ الْفَائِدَةُ الَّتِي يَذَكُرُهَا الْبَلَاغِيُّونَ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْبَلَاغَةِ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ أَصْلِيٍّ فَمَتَى انْدَمَتِ الْطُّرُقُ سُوَى الصَّلَةِ تَعَيَّنَتِ الصَّلَةُ وَلَا بَلَاغَةٌ فِي ذَلِكَ.

ثَانِيًّا - لَا سَتْهَاجَانِ التَّصْرِيحِ بِالْاِسْمِ<sup>(٤)</sup>، وَإِنَّمَا يُسْتَهْجِنُ الْاِسْمُ لِعَدَّةِ أَمْوَرٍ:

1 - أَنْ يُشْعِرَ فِي أَصْلِهِ بِمَعْنَى تَقْعُدِ الْفُرَّةِ مِنْهُ بِاستِقْدَارِهِ عُرْفًا وَاشْمَئَزَارِ الْنُّفُوسِ مِنْهُ نَحْوَ: الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِ السَّبَبِيْلِيْنِ نَاقْضٌ لِلْوَضُوءِ، بَدْلَ الْبَوْلِ وَالْفُسَاءِ مَثَلًا<sup>(٥)</sup>.

2 - أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَلْقَابِ وَالْأَسْمَاءِ الْمَذْمُومَةِ الْمَبْغُوضَةِ فَنَقُولُ مَثَلًا: جَاءَ الَّذِي أَكْرَمَنِي، إِذَا كَانَ اسْمُهُ مَذْمُومًا، نَحْوَ: كَلْبٌ أَوْ حَمَارٌ<sup>(٦)</sup>...

3 - لِأَنَّهُ يُتَشَاعِمُ مِنْهُ نَحْوَ: بَوْمٌ وَغَرَابٌ، فَإِنَّ الْعَرَبَ تَتَشَاعِمُ مِنْ هَذِينِ الطَّائِرِيْنِ<sup>(٧)</sup>.

4 - مِنْ جَهَةِ تَرْكِيبِ حِرْوَفِهِ بِأَنْ تَابِعُهُ الْأَذْوَاقُ وَالْأَسْمَاعُ، وَمُتَّلِّـ عَلَى ذَلِكَ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَأَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: 24] بَدْل زُلْيَّخَا لِأَنَّهُ مُسْتَثْقَلٌ عَلَى اللِّسَانِ<sup>(٨)</sup>.

(١) المغربي، مواهب الفتاح: ج 1، ص 202؛ والدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 579

(٢) التفتازاني، المطول: ص 218

(٣) الدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 580

(٤) السكاكى، مفتاح العلوم: ص 180؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص 115؛ والطيبى، التبيان: ص 66؛

والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 279؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 303؛ والسيوطى؛ الإنقان: ص 295

(٥) المفتى، خلاصة المعانى: ص 160؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج 1، ص 203

(٦) البابرتى، شرح التلخيص: ص 202

(٧) المفتى، خلاصة المعانى: ص 160

(٨) المغربي، مواهب الفتاح: ج 1، ص 203؛ والدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 582

5 – لمصلحة تعود على المُسند إليه أو غيره، ومثل العسام<sup>(1)</sup> بالآية السابقة، حيث جعل العدول عن التصريح بالاسم لمصلحة امرأة العزيز لأنها ذات مكانة في قومها، ومن كان بهذه الصفة إذا احتج أن يذكر ما صدر عنه مما لا يليق به لا يحسن أن يصرّح باسمه.

وعارض بعض المحدثين<sup>(2)</sup> أن يكون الموصول في الآية لاستهجان التصريح بالاسم ورأى أن قول البلاغيين في ذلك افتراء على الله بغير علم، ثم رجح أن يكون السبب نمطاً من أدب القرآن الذي تلقاه في كثير من الآيات حيث لا يصرّح بأسماء يرى أن التصريح بها الصاق لعار قد يطارد صاحبه طول العمر بل طيلة الزمان، ثم مثل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْثَّلَاثَةِ الَّذِينَ حُلْفُوا﴾ [التوبه: 118]، و قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَأَخْشُوْهُمْ فَزَادُوهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسِبْنَا اللَّهَ وَنَعَمْ أَلَوْكِيل﴾ [آل عمران: 173]، وهذا الرأي هو مضمون ما ذهب إليه العسام من أن عدم التصريح بالاسم قد يكون لمصلحة المُسند إليه، وذلك إذا كان ذا مكانة في قومه وشرف فلا يحسن أن يصرّح بالاسم، وال فكرة نفسها مشتركة بينهما.

ثم إن تمثيله بالآية الثانية لا يستقيم، ولا أدرى كيف مثل بها، وأي عار سيلحق أولئك الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم ولكنهم ما استكأنوا ولا توأموا بل زادتهم الله إيمانا فأثني عليهم في آخر الآية؟!...

ومن أمثلة الإثبات بالموصول لاستهجان التصريح بالاسم قول حسان:

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ قُلْتُ الدَّيْرِ زَعْمَتُمْ      فَلَا رَفَعْتُ سَوْطِي إِلَيَّ أَنَّمِلِي  
وَإِنَّ الدَّيْرِ قَدْ قِيلَ لَيْسَ بِلَائِطٍ      بِهَا الدَّهْرَ بِلْ قَوْلُ امْرِيَءِ بِي مَاحِلٍ<sup>(3)</sup>

(1) العسام، الأطول: ج 1، ص 303؛ والسيوطى، الإنقان: ص 295

(2) عيد، فلسفة البلاغة: ص 69–70؛ ويرى عبدالفتاح لاشين أن هذا رأي محتمل ولم يعارض رأى البلاغيين: لاشين، عبدالفتاح. المعاني في ضوء أساليب القرآن، المكتبة الأممية – القاهرة، ط 4 – 1983، ص 241

(3) البيتان لحسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنباري شاعر الرسول ﷺ، محضرم عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام وقد عمى قبل وفاته 54هـ. ديوانه، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندرس – بيروت، د.ت، ص 381

فالشاعر هنا ينفي عن نفسه أن يكون قد خاض في حديث الإفك واتهم عائشة رضي الله عنها، وهو لم يصرّح بالقول بل وضع موضعه الموصول في البيتين فقال: (الذى قيل) استهجاناً بأن يصرّح به لأنّه ممّا تأباه النّفوسُ الشّريفةُ.

ثالثاً - زيادة التقرير<sup>(1)</sup>: أي التّحقيق والتّثبيت، واختلف<sup>(2)</sup> في ما هو المقرر قيل هو المُسند، وقيل المُسند إليه، وقيل الغَرضُ المسوّقُ لِهِ الْكَلَامُ، والمثال المذكور عند البلاغيين يتحملُ الثالثة، وهو قوله تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: 24]، قيل لتقرير الغَرضُ المسوّقُ لِهِ الْكَلَامُ وعليه اقتصر الفزويني وهو نزّاهةُ يُوسُفَ السُّلَيْلَةِ، فكونُهُ في بيته مملوكاً لها يستوجبُ الألفة والمُخالطة وتسهيل التّمكّن ومع ذلك امتنع عنها، وهذا لا يتحقق لو قيل وراودته زُلِيخاً أو امرأة العزيز، ويُحتمل أن يكون لتقرير المُسند إليه، وهو التي هو في بيته، ولو قال امرأة العزيز لاحتمل أن يكون له نسوة أخرى، ولو قال زُلِيخاً لاحتمل الاشتراك بامرأة أخرى لها الاسم نفسه، وقد يكون لتقرير الغَرضُ المسوّقُ وهو المراودة، فإن كونه في بيته قريباً منها وما يتربّ عليه من طول المُخالطة والألفة أدعى لحدوث المراودة وأدلّ عليها من الاسم.

ومن أمثلة التقرير في غير باب المُسند إليه:

أَعْبَادَ الْمَسِيحِ يَخَافُ صَاحْبِيٍّ وَنَحْنُ عَبْدُ مَنْ خَلَقَ الْمَسِيحَ<sup>(3)</sup>

فهو زيادة لتقرير عدم خوفهم من النّصارى، وهذا مستفادٌ من الصّلة لأنّ كونهم عباد الذي خلق المسيح يعطيهم من القوّة الإيمانية ما يجعلهم لا يخافون من عبداً عبداً لله.

ومن أمثلة الطبيعي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَبَّ لِهِ هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾

الذين يؤمنون بالغيب ويقيّمون الصلة وهم رزقناهم ينفقون﴾ [آل عمران: 182، 183]، ولم يقل المؤمنين بالغيب لأن جملة الصلة تُفيد الاستمرارية وفي ذلك زيادة لتقرير إيمانهم.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم: ص180؛ وابن الناظم، المصباح: ص106؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص37؛ والفزويني، الإيضاح: ج1، ص115؛ والطبيعي، التبيان: ص65؛ والإيجي، الفوائد:

ص118؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص279؛ والبابرتى، شرح التلخيص: ص 202

(2) العصام، الأطول: ج1، ص303؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص302؛ والمفتى، خلاصة المعاني:

ص160

(3) للمعري في سقط الزند: 58، وقد سبقت ترجمة الشاعر ص85

ومن أمثلة البلاغيين أيضًا:

أَتَحْبُسُنِي بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالْتَّيِ  
إِلَيْهَا رِقَابُ النَّاسِ تَهْوِي مُنْبِهِهَا<sup>(1)</sup>  
يُرِيدُ مَكَّةَ، وَعَدَلَ إِلَى الْمَوْصُولِ زِيَادَةً فِي تَقْرِيرِ إِنْكَارِهِ لِحَسْبِهِ فِي مَكَانٍ لَا  
يَصْلُحُ إِلَى الْعِبَادَةِ وَالتَّذَلُّلِ لِلَّهِ تَعَالَى.

رابعاً - التَّفَخِيمُ<sup>(2)</sup> ويقصدون به التَّعظِيمَ والْتَهْوِيلَ، ولم يذكره السَّاكِنُونَ، والكلامُ  
هُنَا لَا يختلفُ كثِيرًا عَمَّا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُونَ، فيكثُرُ ذَلِكَ فِي (ما) لِمَا فِيهَا مِنْ اِپْهَامٍ كَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النَّجْم: 10]، وقولهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ يَغْشَىٰ السِّدْرَةَ

مَا يَغْشَى﴾ [النَّجْم: 10]، وكقول الشَّاعِرِ :

مَضَىٰ بِهَا مَا مَضَىٰ مِنْ عَقْلٍ شَارِبِهَا وَفِي الزُّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِي<sup>(3)</sup>  
وَيَرِى الْبَابِرِتِي أَنَّ هَذَا مُخْتَصٌ بِهَذِهِ الْلَّفْظَةِ وَهِيَ (ما)، وَهُوَ الْغَالِبُ فِي تمثيلِ  
النَّحْوِيَّينَ وَالْبَلَاغِيَّينَ أَنْ يُمْثِلُوا بِهَذِهِ الْكَلْمَةِ فَقْطًا، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَمْثَلَةً عَلَى الَّذِي  
نَحْوَهُ :

رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ<sup>(4)</sup>  
وَمَثَّلَ ابْنُ الْأَئْيِرِ<sup>(5)</sup> وَتَبَعَهُ ابْنُ النَّقِيبِ<sup>(6)</sup> بِمَثَّلِ ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ  
أَلَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَفَرِيْنَ﴾ [الشَّعْرَاء: 19]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ  
يَهْدِي لِلّّٰهِيْ هَـٰئِيْ أَقْوَمُ﴾ [الْإِسْرَاء: 9]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(1) للفرزدق في ديوانه: ج 1، ص 60، وسبقت ترجمة الشاعر: ص 83

(2) الجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص 38؛ والقرزيوني، الإيضاح: ج 1، ص 116؛ والطبيبي، التبيان: ص 66؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 279؛ والبابرتى، شرح التلخيص: ص 202؛ والفتازانى، المطول: ص 219؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 304؛ والمفتى، خلاصة المعانى: ص 161

(3) البيت بلا نسبة في ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الموصلى 637هـ. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ط 1939، ج 2، ص 31؛ والقرزيوني، الإيضاح: ج 1، ص 116

(4) ينظر هامش ص 45 من هذه الدراسة

(5) ابن الأثير، المثل السائر: ج 2، ص 29-30

(6) ابن النقib، أبو عبدالله محمد بن سليمان البلخي 698هـ. مقدمة تفسيره في علم البيان والمعانى والبدىع وإعجاز القرآن، كشف عنها وعلق حواشيه زكرياء سعيد على، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط 1 -

بعِيدُ مَقْيِلِ الصَّدْرِ لَا يُدْرِكُ الَّتِي يُحَاوِلُهَا مِنْهُ الْأَرِيبُ الْمُخَادِعُ<sup>(1)</sup>  
ويبدو أنَّ مرجع التَّفْخِيمِ والتَّهْوِيلِ في ذلك هو الإبهامُ الذي في الموصولِ والصلةِ،  
حيثُ يفسحُ المجالَ للفكرِ والخيالِ ليتوهُمَّ منَ العَظَمِ والهُولِ أَبْلَغَ حَدُودَهِ وَأَبْعَدَ كُنْهِهِ.  
خامساً - تتبِيَّهُ الْمُخَاطِبِ عَلَى خَطِّ<sup>(2)</sup>: قد يُؤْتَى بالموصولِ لتتبِيَّهُ الْمُخَاطِبِ عَلَى خَطِّ  
في اعتقادِهِ أو اعتقادِ غيرِهِ حيثُ تَضَمَّنَ جملةُ الصَّلَةِ هَذَا التَّبَيِّهُ، ويُمَثِّلُ الْبَلَاغِيُّونَ  
بِقولِ الشَّاعِرِ:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْرَوَانَكُمْ يَشْفَى غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا<sup>(3)</sup>  
فَالشَّاعِرُ يُبَنِّهُ أَبْنَاءَهُ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ يَظْنُونَهُمْ إِخْرَوَانًا يَفْرُحُونَ لِهَلاكِهِمْ، فَهُؤُلَاءِ لِيَسُوا  
بِإِخْرَوَةِ وَيَجِبُ الْحَذَرُ مِنْهُمْ، فَفِي جملةِ الصَّلَةِ مِنَ التَّبَيِّهِ عَلَى الْخَطِّ مَا لَا يَتَحَقَّقُ  
بِقَوْلِهِ: إِنَّ الْقَوْمَ الْفَلَانِيَّينَ يَشْفَى غَلِيلَ... وَكَوْلَكَ: إِنَّ الَّذِي رَأَيْتَهُ مُحِبًّا لَكَ يَفْرُحُ  
لِحُزْنِكَ، وَمِنْ أَمْثَالِ الْخَطِّ مِنْ غَيْرِ الْمُخَاطِبِ قَوْلُكَ: إِنَّ مَنْ يَظْنُهُ زِيدٌ أَخَاهُ يَفْرُحُ  
لِمَرْضِهِ.

وَهَذَا الْقَسْمُ جَعَلَهُ السَّكَاكِيُّ مَمَّا يَتَفَرَّغُ عَنِ الْإِيمَاءِ كَمَا سِيَّاتِي، وَجَعَلَهُ الْقَزوِينِيُّ  
قَسِّماً قَائِمًا بِذَاتِهِ، وَذَكَرَ الْعَصَامُ<sup>(4)</sup> أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلتَّبَيِّهِ عَلَى صَوَابِ، نَحْوَ: إِنَّ الَّذِي  
رَأَيْتَهُ مُحِبًّا لَكَ لَمْ يُقَصِّرْ فِي حَقِّكَ.  
سادساً - الْإِيمَاءُ إِلَى وَجْهِ بَنَاءِ الْخَبَرِ<sup>(5)</sup>:

(1) \_ البيت للبحترى الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، شاعر كبير وأحد الثلاثة الذين قيل فيهم إنهم أشعر  
أبناء عصرهم: المتبي وأبو تمام والبحترى، ويقال لشعره سلاسل الذهب، ألف كتاب الحماسة وهو  
على مثال حماسة أبي تمام، توفي 284هـ. ديوانه، شرح وتعليق محمد التونجي، دار الكتاب العربي -  
بيروت، ط1 - 1994، ج2، ص296، برواية بعيد مقليل السر لا يقبل التي ... والرواية المذكورة في  
ابن الأثير، المثل السائر: ج2، ص30

(2) \_ القزويني، الإيضاح: ج1، ص116؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص280؛ والبابرتى، شرح التلخيص:  
ص203؛ والفتازانى، المطول: ص219؛ والعباسى، معاهد التنصيص: ج1، ص102

(3) \_ البيت لعبدة بن الطبيب، عبدة بن يزيد الطبيب بن عمرو التميمي، شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية  
والإسلام، كان أسود اللون شجاعاً، توفي 25هـ. الضبي، المفضليات: ص125

(4) \_ العصام، الأطول: ج1، ص306

(5) \_ السكاكى، مفتاح العلوم: ص182؛ وابن الناظم، المصباح: ص607؛ والقزويني، التلخيص: ص61؛  
والطيبى، التبيان: ص68؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص280؛  
والبابرتى، شرح التلخيص: ص203؛ والفتازانى، المطول: ص222؛ والمغربى، مواهب الفتاح: ج1، ص207

ويقصدُ الْبَلَاغِيُّونَ بِذَلِكَ الإِشَارَةَ إِلَى نَوْعِ الْخَبَرِ وَطَرِيقِهِ مِنْ مَدْحٍ وَذِنْمٍ وَثَوَابٍ وَعَقَابٍ.... حِيثُ يَكُونُ فِي جَمْلَةِ الصَّلَةِ مَا يُشِيرُ لِذَلِكَ، وَهَذَا كَالِإِرْصَادِ فِي عِلْمِ الْبَدِيعِ، وَمَثَلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاهِرِينَ﴾ [غافر: 60]، فَإِنَّ الْإِسْكَبَارَ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي جَمْلَةِ الصَّلَةِ يُوْمِئُ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ مِنْ جَنْسِ الْعُقُوبَةِ وَالْإِذْلَالِ، وَكَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّتُ الْفَرِدَوْسِ نُزُلاً﴾ [الْكَهْفَ: 107]، تَتَضَمَّنُ جَمْلَةُ الصَّلَةِ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَعَمَلَ الصَّالِحَاتِ، وَهَذَا يُوْمِئُ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ مِنْ جَنْسِ النَّعِيمِ وَالثَّوَابِ.

وَيَنْتَقِنُ مِنَ الْإِيمَاءِ بِالْمَوْصُولِ الْأَغْرَاضِ الْآتِيَّةِ:

أ - أَنْ يَكُونَ وَسِيلَةً إِلَى التَّعْرِيْضِ بِالْتَّعْظِيمِ لِشَأنِ الْخَبَرِ<sup>(1)</sup>، نَحْوَ:

إِنَّ الَّذِي سَمَّاكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعْزَزُ وَأَطْوَلُ<sup>(2)</sup>

فَمُضْمِنُ صَلَةِ الْمَوْصُولِ وَهُوَ رَفْعُ السَّمَاءِ يُوْمِئُ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ مِنْ جَنْسِ الْبَنَاءِ وَالرَّفْعَةِ، وَهَذَا فِيهِ تَعْرِيْضٌ بِتَعْظِيمٍ شَأنِ هَذَا الْخَبَرِ وَهُوَ بَنَاءُ بَيْتٍ شَرَفٍ قَوْمِ الْفَرَزْدَقِ وَعَزْرِهِمْ لِكُونِهِ صَادِرًا عَمَّنْ رَفَعَ السَّمَاءَ وَأَعْلَاهَا.

ب - أَنْ يَكُونَ وَسِيلَةً إِلَى التَّعْرِيْضِ بِالْتَّعْظِيمِ لِشَأنِ غَيْرِ الْخَبَرِ<sup>(3)</sup>، وَمَثَلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شَعِيبًا كَانَ لَمَّا يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شَعِيبًا كَانُوا هُمْ أَلْخَسِيرِينَ﴾ [الْأَعْرَافَ: 92]، فَجَمْلَةُ الصَّلَةِ تَتَضَمَّنُ تَكْذِيبَ شَعِيبٍ وَهُوَ نَبِيٌّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا يُوْمِئُ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ مِنْ جَنْسِ الْعُقُوبَةِ وَالْإِذْلَالِ وَهُوَ خُسْرَانُ الْمُكَذِّبِينَ بِهِ، وَهَذَا يَتَرَبَّ عَلَيْهِ تَعْظِيمُ شَعِيبٍ شَعِيبٌ لِأَنَّ خُسْرَانَ مَنْ كَذَّبَهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ ذُو شَأنٍ عَظِيمٍ حَتَّى اسْتَحْقَوْا ذَلِكَ الْخُسْرَانَ.

(1) \_ السِّكَاكِيُّ، مفتاحُ الْعِلُومِ: ص182؛ وَالْقَزوِينِيُّ، الإِيْضَاحُ: ج1، ص117؛ وَالْطِّبِّيُّ، التَّبَيَانُ: ص67؛

وَالسِّبِّيْكِيُّ، عِرْوَسُ الْأَفْرَاحِ: ج1، ص280؛ وَالْعَصَامُ، الْأَطْوَلُ: ج1، ص307

(2) \_ الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ فِي دِيْوَانِهِ: ج1، ص155، وَسَبِقَتْ تَرْجِمَةُ الشَّاعِرِ ص83

(3) \_ الْقَزوِينِيُّ، الإِيْضَاحُ: ج1، ص117؛ وَالْسِّبِّيْكِيُّ، عِرْوَسُ الْأَفْرَاحِ: ج1، ص281؛ وَالْقَفَازَانِيُّ، الْمَطْوُلُ:

ص222؛ وَالْمَفْتِيُّ، خَلَاصَةُ الْمَعْانِيِّ: ص164

ج - أن يكونَ وسيلةً للتّعرِيز بالإهانة لشأنِ الخبر<sup>(1)</sup>، ومثالُ ذلك: الّذِي لا طاقةَ لِهِ  
أغاثَكَ وَالذِي لا يعرِفُ الفَقْهَ صنفٌ فِيهِ، تحيرًا لشأنِ الإغاثَةِ والمُصنَفَ.

د - أن يكونَ وسيلةً للتّعرِيز بالإهانة لشأنِ غيرِ الخبر<sup>(2)</sup>، ومثالُ ذلك: إِنَّ الذِي يتَّبعُ  
الشَّيْطَانَ خاسِرٌ تحيرًا لشأنِ الشَّيْطَانِ. واقتصرَ القزوينيُّ على الأوَّلِ والثَّانِي ولم  
يذكرِ الثَّالِثَ والرَّابِعَ.

هـ - أن يكونَ وسيلةً لتَبَيِّهِ المُخاطَبِ على خطٍّ<sup>(3)</sup>: ومثلَ لِهِ السَّكَاكِيُّ بِقولِ الشَّاعِرِ:  
إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْرَوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا<sup>(4)</sup>  
وسبقَ الاستشهادُ بِهِ ساِبِقاً عَلَى التَّبَيِّهِ عَلَى الْخَطِّ دونَ وجودِ إِيمَاءٍ إِلَى وجْهِ بناءِ  
الخبرِ، وهذا بناءً عَلَى مذهبِ القزوينيِّ الّذِي خَالَفَ السَّكَاكِيَّ، فَهُوَ يَرَى أَنَّهُ لَا إِيمَاءٍ  
إِلَى وجْهِ بناءِ الخبرِ فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا يُسْتَبَعِدُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِيمَاءٍ إِلَى بناءِ نَقِيَضِهِ عَلَيْهِ،  
وَرَدَ التَّقْتَازَانِيُّ<sup>(5)</sup> هَذَا الاعتراضَ بِأَنَّ الذَّوقَ وَالْعُرْفَ شَاهِدَا صَدَقَ عَلَى وجودِ الإِيمَاءِ  
فَإِنَّكَ لو قُلْتَ عَنْ دَجَانَةِ جَمَاعَةِ يَعْتَقِدُهُمُ الْمُخاطَبُونَ إِخْرَانًا: إِنَّ الَّذِينَ... كَانَ فِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى  
أَنَّ الْخَبَرَ مِنْ جَنْسِ مَا يُنَافِي الْمُوَدَّةَ.

ويبدو لي أَنَّ القزوينيَّ لَمْ يُخْطِئْ فِي نَفِي جَعْلِهِ مُتَفَرِّعًا عَنِ الإِيمَاءِ؛ لِأَنَّ التَّبَيِّهَ  
عَلَى الْخَطِّ مُسْتَقَدٌ مِنْ صَلَةِ الْمَوْصُولِ وَلَا مَدْخَلٌ لِلإِيمَاءِ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ يُؤَخَذُ عَلَى  
القزوينيِّ أَنَّهُ نَفَى وَجْدَ الإِيمَاءِ فِي الْبَيْتِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الإِيمَاءَ مَوْجُودٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
لَهُ مَدْخَلٌ فِي التَّبَيِّهِ عَلَى الْخَطِّ، ثُمَّ إِنَّهُ نَاقِضٌ نَفْسَهُ فَهُوَ يَنْفِي وَجْدَ الإِيمَاءِ ثُمَّ يَقُولُ:  
وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى بناءِ نَقِيَضِهِ عَلَيْهِ، فَإِلَيْهِ إِيمَاءٌ بناءٌ عَلَى ذَلِكَ مَوْجُودٌ.

وَرَدَ السُّبْكِيُّ عَلَى اعْتِراضِ القزوينيِّ بِقولِهِ: (قَالَ فِي الإِيْضَاحِ: وَكِيفَ يَجْعَلُ  
الْأَوَّلَ ذَرِيعَةً إِلَى الثَّانِيِّ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي لَيْسَ فِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى وجْهِ بناءِ

(1) السَّكَاكِيُّ، مفتاحُ العِلُومِ: ص182؛ والتَّقْتَازَانِيُّ، المُطَوْلُ: ص222؛ والمُفْتَقِيُّ، خلاصَةُ المعانِي: ص164؛ والمُغْرِبِيُّ، مواهِبُ الْفَتَاحِ: ج1، ص207

(2) السَّكَاكِيُّ، مفتاحُ العِلُومِ: ص182؛ والتَّقْتَازَانِيُّ، المُطَوْلُ: ص222؛ والمُفْتَقِيُّ، خلاصَةُ المعانِي: ص164؛ والمُغْرِبِيُّ، مواهِبُ الْفَتَاحِ: ج1، ص207

(3) السَّكَاكِيُّ، مفتاحُ العِلُومِ: ص182؛ وَالْطَّبِيبِيُّ، التَّبَيَانُ: ص67؛ وَالْإِيجِيُّ، الْفَوَائِدُ: ص119؛ والتَّقْتَازَانِيُّ،  
المُطَوْلُ: ص222؛ وَالْعَصَامُ، الأَطْوَلُ: ج1، ص306

(4) يَنْظَرُ هامشُ ص95 مِنْ هَذِهِ الْدَّرَاسَةِ.

(5) التَّقْتَازَانِيُّ، المُطَوْلُ: ص220

الخبرِ عليهِ؟ بل لا يبعدُ أن يكونَ فيهِ إيماءُ إلى بناءٍ نقى ضهَ عليهِ. قُلتُ: وهو اعترافٌ فاسدٌ فإنَ السَّكَاكِيَ إنما استشهدَ بهِ على ما قدَّمَ فيهِ التَّبَيْهُ على الخطأ، ولم يجعلَ الأولَ ذريعةً للثاني، بل كلاهما كلامان مُنفصلان<sup>(1)</sup>.

واعترافُ السَّبَكيِ فاسدٌ؛ لأنَ السَّكَاكِيَ جعلَ الإيماءَ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ ذريعةً لذلك، فهمَا كلامان مُتصلان وليسَا مُنفصلين كما زَعمَ، قالَ السَّكَاكِيُّ: (ورُبَّما جُعلَ ذريعةً إلى التَّبَيْهِ للمُخاطبِ على خطأ...)<sup>(2)</sup> والضميرُ راجعٌ لِلإيماءِ، أمَّا الذي جعلُهما مُنفصلين فهو القزويني<sup>(3)</sup> في الإيضاح، فتبينَ أنَّه لا وجهَ لردِ السَّبَكيِ هنا.

واعترضَ بعضُ المُحدِّثين<sup>(4)</sup> على هذهِ الفائدةِ مُحتجًا بأنَّه لا ميزةٌ للموصولِ هنا ويمكنُ أن يتحقق ذلك بالتكلير، والمُهمُ هو بناءُ الجملةِ فنيًا بقطعِ النظرِ عن التعريفِ والتَّكيرِ، وهذا صحيحٌ فالذِّي حَقَّ هذهِ الفائدةَ في الموصولِ هو المعنى الذي تتضمنُهُ الصَّلةُ وما يتضمنُهُ الموصولُ من معنىِ الجزاءِ بحيثُ يدلُّ على تعلُّقِ حُكمينِ معاً تماماً كما في جملةِ الشرطِ فيمكنُ أن تقولَ: من يَعْمَلُ صالحًا يُفْلِحُ، ومن يَكْفُرُ يَخْسِرُ، فيكونُ في الجملتينِ إيماءُ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ، فالعملُ الصالحُ يومئِ إلى الفلاحِ، والكفرُ يومئِ إلى الخُسْرانِ، وحققَ هذا الإيماءُ ما يتضمنُهُ اسمُ الشرطِ من جزاءٍ وترتُّبٍ حُكْمٍ على آخرٍ معَ أنَّه نكرةٌ، ويمكنُ أن يتحقق ذلك بالإضافةِ نحو: كُلُّ كاذبٍ مصيرُهُ جَهَنَّمُ، فالجزءُ الأولُ من الجملةِ يومئُ إلى النتيجةِ وهي الخبرُ وهذا مُستفادٌ من بناءِ الجملةِ وما تتضمنُهُ من معنىِ الجزاءِ وترتُّبِ حُكمٍ على آخرٍ.

سابعاً - أن يكونَ وسيلةً لتحقيقِ الخبرِ<sup>(5)</sup>، ومثلَ عليهِ السَّكَاكِيُّ بقولِ الشاعرِ :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً      بِكُوفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غُولُ<sup>(6)</sup>

وخلالَهُ القزويني<sup>(7)</sup> بأنَّه لا يظهرُ فرقٌ بينَ تحقيقِ الخبرِ وبينَ الإيماءِ إلى وجهِ بناءِ

(1) السَّبَكيُّ، عروسُ الأفراح: ج: 1، ص 281

(2) السَّكَاكِيُّ، مفتاحُ العلوم: ص 182

(3) القزوينيُّ، الإيضاح: ج 1، ص 117-118

(4) عيدُ، فلسفةُ البلاغة: ص 70

(5) السَّكَاكِيُّ، مفتاحُ العلوم: ص 182؛ وابنُ الناظمِ، المصباح: ص 107؛ والطَّبَّيِّبيُّ، التَّبَيْهُ: ص 68؛ والسبَّكيُّ، عروسُ الأفراح: ج 1، ص 281؛ والتفازانيُّ، المطول: ص 222

(6) البيتُ لعبدةِ بنِ الطَّبَّيِّبِ فِي الطَّبَّيِّبِ، المفضليات: ص 125، وسبقَتْ ترجمةُ الشاعرِ ص 95

(7) القزوينيُّ، الإيضاح: ج 1، ص 117

الخبر، وأجيب<sup>(1)</sup> بأنَّ الإيماء مجرَّد الإشارة إلى وجَه بناء الخبر بلا دليل، وأمَّا تحقيقُه فيكونُ لبيانِ ثبوتِ حدوثِه في الخارج فهو بمنزلة دليلٍ عليه، فإنَّ هجرة محبوبته في البيت وإقامتها بالكوفة دليلٌ على انقطاعِ المودة منه وإنَّما هاجرت وفارقت؛ لأنَّ الإنسان لا يفارقُ ويهاجرُ من مكانِه إلا إذا كرَهَه وتضايقَ منه.

والصَّحيحُ خلافُ ذلك فإنَّ شطرَ البيتِ الأوَّلِ يُوْمِيٌ بازديادِ فرطِ الجوئي ولهيبِ العشقِ والهوى، فإنَّ المُحِبَ إذا ابتعدَ عنِ مشوقِه وفارقَ ديارَه ازدادَ له شوقًا ولذِكراه عشقاً، وهذه عادةُ الشُّعراءِ كما قالَ جميلُ:

يَمُوتُ الْهَوَى مِنِي إِذَا مَا أَقِيتُهَا      وَيَحْيَى إِذَا فَارَقْتُهَا فَيَعْوُدُ<sup>(2)</sup>

وعلى هذا فإنَّ ما ذهبَ إليه القزويني هو الصَّحيحُ.

وقد حاولَ بسيوني فيود<sup>(3)</sup> التوفيقَ بينَ القزويني والسكاكبي، وقالَ: إنَّ السَّكاكبي ربَّما نظرَ إلى حالِ الشاعرِ بعدَ حلولِ الشَّيْبِ وانقطاعِ الشَّبابِ فلمْ يُعُذْ لهُ في الهوى مجالٌ لذا قالَ في البيتِ التالي:

فَعَدَ عَنْهَا وَلَا تُشْغِلَكَ عَنْ عَمَلِ      إِنَّ الصَّبَابَةَ بَعْدَ الشَّيْبِ تَضَلِّيلُ

لذا عدَ السَّكاكبي إيماءً إلى بناءِ وجَه الخبرِ وتحقيقِه، ونظرَ القزويني إلى عادةِ الشُّعراءِ في ازديادِ الشَّوْقِ بالبُعْدِ فجعلَهُ لبناءِ نقِيسِهِ عليه، وهذا لا يستقيمُ لأنَّ الشَّيءَ لا يكونُ فيهِ إشارةٌ إلى تحقيقِ الخبرِ ونقِيسِهِ معًا فكيفَ يجتمعُ الضدانُ، ثمَّ إنَّ القزويني لم يجعلَهُ من بناءِ نقِيسِهِ عليه كما فهمَ بسيوني فيود ويبدو أنَّ الأمرَ التَّبسَ عليهِ في ذلك، وإنَّما اكتفى القزويني بقولِه: إنَّه لا يظهرُ فرقٌ بينَ بناءِ وجَه الخبرِ عليهِ وتحقيقِه.

ثامناً – التَّشْوِيقُ<sup>(4)</sup>، وذلكَ بأنَّ ينتبهَ السامِعُ ويتووجهَ ذهْنُهُ إلى ما سيُخَبِّرُ به، كما في

(1) السبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 281؛ والبابري، شرح التلخيص: ص 205؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 730

(2) البيت لجميل بشينة، وهو جميل بن عبد الله بن عمر العذري، شاعر من عشاق العرب اتصف شعره بالرقابة وأكثره نسبياً وغزواً وفخراً أحب بشينة أحد بنات قومه فتافق الناس أخبارهما، فمنع عنها وتوفي بمصر 82هـ. ديوانه، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 1 - 1992، ص 68

(3) فيود، علم المعاني: ص 96

(4) السكاكبي، مفتاح العلوم: ص 182؛ وابن الناظم، المصباح: ص 106؛ والطبيبي، التبيان: ص 68؛ والسيوطى، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد 911هـ. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ط 1939، ص 16

قولِ الشاعِرِ:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ<sup>(1)</sup>  
يريدُ الإنسانَ الذي خُلِقَ من ترابٍ، ثمَّ صارَ جسداً حِيَا بالرُّوحِ، ويُلاحظُ أنَّ صلةَ  
الموصولِ تتضمَّنُ حُكْماً تنتَشِرُ النَّفْسُ لِمَعْرِفَتِهِ، ويزيدُ التَّشْوِيقُ مَا في الموصولِ من  
إِبْهَامٍ.

تاسعاً\_التَّسْلِيَةُ<sup>(2)</sup>، ولم يُصَرِّح السَّكَاكِيُّ بِهذا الغَرَضِ وَاكتفى بِقولِهِ أو على معنَى آخرَ  
ثُمَّ ساقَ المَثَلَ، وكذلك الإِيجِيُّ، أَمَا القَزْوِينِيُّ فَلَمْ يذْكُرْهُ، وَهَذَا تَعبِيرُ الطَّيِّبِيِّ، وأَمَّا  
السَّبِكيُّ<sup>(3)</sup> فَعَبَرَ عَنْهُ بِجَبْرٍ خَواطِرِ الْفُقَرَاءِ، وَمِثْلَ الْبَلَاغِيُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:  
إِنَّ الَّذِي الْوَحْشَةَ فِي دَارِهِ تُؤْنِسُهُ الرَّحْمَةُ فِي لَدْهِ<sup>(4)</sup>

عاشرًا — وقد يأتي الموصولُ لغَرضِ إِخْفَاءِ الْأَمْرِ عَنِ غَيْرِ الْمَقصُودِ بِالْخِطَابِ، ولمْ  
أَجِدْ مِنْ ذَكْرِ هَذَا الغَرَضِ فِيمَا بَيْنَ يَدِيِّي مِنْ مَصَادِرِ الْقُدْمَاءِ سَوْيَ الإِيجِيِّ<sup>(5)</sup>،  
وَهُوَ غَرَضٌ حَرِيُّ بِأَنْ يُذْكَرَ، وَلَا أَدْرِي كَيْفَ فَاتَ السَّكَاكِيُّ وَالقَزْوِينِيُّ ذَكْرُهُ، وَمَثَالُهُ  
قَوْلُكَ: الَّذِي طَلَبْتُهُ سَيَصِلُّكَ، وَالَّذِي زَارَكَ رَجُلٌ شَرِيرٌ.

وَذَكَرَ بِسِيُونِي فِيَوْدُ<sup>(6)</sup> أَنَّهُ قد يُؤْتِي بِهِذَا الغَرَضِ لِتَحْقِيقِ غَرَضٍ آخَرَ وَهُوَ الرَّغْبَةُ  
فِي هَدَايَةِ الْمَقصُودِ وَاسْتِمَالَتِهِ، وَمِثْلَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعَجِّلُ قَوْلُهُ وَفِي  
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشَهِّدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَّدُ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: 204]، وَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ تُجَدِّلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ [الحج: 8]  
وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثَ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ  
وَيَتَّخِذَهَا هُرُواً أُولَئِكَ هُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [لقمان: 6].

(1) \_ للمعري في سقط الزند: ص204، وقد سبقت ترجمة الشاعر ص85

(2) \_ السَّكَاكِيُّ، مفتاح العلوم: ص182؛ والإِيجِيُّ، الفوائد: ص119؛ والطَّيِّبِيُّ، التَّبِيَان: ص68؛ وَالسِّيُونِيُّ،  
شرح عقود الجمان: ص16

(3) \_ السَّبِكيُّ، عروس الأفراح: ج1، ص282

(4) \_ للمعري في سقط الزند: ص209

(5) \_ الإِيجِيُّ، الفوائد: ص118؛ وَتَبَعَهُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ يَنْظَرُ قَلْقِيلَةً، الْبَلَاغَةُ الْاَصْطَلَاحِيَّةُ: ص217؛ وَفِيَوْدُ،  
عِلْمُ الْمَعْانِي: ص97 – 98؛ وَالبَرْدِيُّ، بحوثِ الْمَطَابِقَةِ: ص166

(6) \_ فِيَوْدُ، عِلْمُ الْمَعْانِي: ص98، وَيَبْدُو أَنَّهُ مَا ذَكَرَهُ السِّيُونِيُّ مِنْ السُّترِ عَلَيْهِ، مُعْتَرِكُ الْأَقْرَانِ: ج3، ص475

وذكر التفازاني<sup>(1)</sup> دلالتين للموصول أهملهما أكثر البلاغيين، وهما:  
أ— الحث على التعظيم أو الترحّم أو التحير، نحو: جاء الذي أكرمك، وجاء الذي  
أهانك، وجاء الذي سرق بيته وقتل ولدك.

ب— التهمّم، ومثاله: ﴿وَقَالُوا يَا إِيّاَنَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الَّذِكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: 6].

والصحيح أنّهما مستفادتان من السياق وحده ولا مدخل للموصول فيه، ولا بدّ  
من القول إنّ أكثر ما ذكره البلاغيون هنا لا يخلو من تكليف، ومراد الأمر فيه إلى  
السياق ولا يمكن أن تكون قاعدة مقيسة وهذا ما رمى إليه التفازاني حين قال:  
(ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط<sup>(2)</sup>).

### 5.2.2 المعرف بالأداة، وظائفه ودلالاته:

يرى البلاغيون أنّ المُسند إليه يأتي معرفة بالأداة دلالة رئيسية يتفرّع عن  
كلّ منها عدّة دلالات:

الأولى— العهد الخارجي<sup>(3)</sup>، ويقصد به تعين الشيء خارج الذهن في الواقع  
الوجود ويسميها السكاكى (حصة معهودة من الحقيقة) أي لتعيين قدر من حقيقة  
الشيء قد يكون واحداً أو اثنين أو ثلاثة فأكثر، وهذا النوع ثلاثة أقسام:

أ— العهد الصريح<sup>(4)</sup>، ويقصد بذلك أن يتقدّم مصحوبها مذكوراً صراحة  
نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَهِدًا كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ  
رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخْذَنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمول: 15، 16]، ويسمى عند  
أكثر النحوين العهد الذكي.

ب— العهد الكنائي<sup>(5)</sup>، وذلك أن يتقدّم مصحوبها كنایة لا صريحاً ومثاله قوله تعالى:

(1)— التفازاني، المطول: ص222؛ والبردي، بحوث المطابقة: ص166

(2)— التفازاني: ص222

(3)— السكاكى، مفتاح العلوم: ص186؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص40؛ والقرزي، الإيضاح: ج1، ص122؛ والطيبى، التبيان: ص74؛ والإيجي، الفوائد: ص121؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص285؛ والبابرتى، شرح التلخيص: ص209؛ والتفازاني، المطول: ص224

(4)— الإيجي، الفوائد: ص121؛ والتفازاني، مختصر المعانى: ص37؛ والبابرتى، شرح التلخيص: ص209

(5)— السبكي، عروس الأفراح: ج1، ص285؛ والتفازاني، المطول: ص224؛ والدسوقي، حاشيته: ج1، ص604؛ والشريينى، فيض الفتاح: ج2، ص284

﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُثْنَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الْذَّكْرُ كَالْأُثْنَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، فالأدلة في (الذكر) للعهد الكنائي إذ تقدم الذكر بشكل غير صريح في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتْ أُمَّرَاتُ عِمَرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: 35]، وكانوا يَخْصُونَ ذلك بالذكر دون الإناث.

ج - العهد العلمي<sup>(1)</sup>، وهو أن لا يجري ذكر لمصحوبها، ولكن يكون معلوما لدى المُخاطب بسبقه علم كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبه: 40]، أو يكون حاضرا مُبصراً، نحو: أغلق الباب يا فتي، لمن كان داخلا، والقرطاس لمن يُشاهده، والنحويون كما مرّ بنا يجعلون كلام من هذين قسمًا خاصاً بذاته، فما كان معلوما لدى المُخاطب غير مذكور أو حاضر يُسمونه العهد الذهني، وبعضهم يُسميه العلمي، وما كان حاضرا يُسمونه العهد الحضوري.

**الثاني - الحقيقة<sup>(2)</sup>** وهي ثلاثة أقسام:

أ — أن يُراد بها الحقيقة<sup>(3)</sup> من حيث هي، لا ما تصدق عليه من أفراد، وتسمى لام الجنس نحو: الماء ضروري للحياة، والرجل خير من المرأة، ومنها المعرفات، نحو: الإنسان حيوان... وهذا القسم يُسميه أكثر النحويين لام الماهية، وبعضهم الحقيقة وبعضهم الطبيعة.

ب — العهد الذهني<sup>(4)</sup>، وذلك بأن يُشار بها إلى الحقيقة ضمن فرد مُبهم، نحو: ادخل السوق، حيث لا سوق محددة، ولا يُراد الحقيقة لأنها لا تدخل، ولا الجنس كله لاستحالة ذلك، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الظِّئْبُ﴾ [يوسف: 13] ، وهذا وما قبله قسم واحد عند النحويين وهي لام الماهية، وتخالف عن لام العهد الذهني

(1) الإيجي، الفوائد: ص121؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص285؛ والبابري، شرح التلخيص: ص209؛ والتفتازاني، المطول: ص224؛ والدسوقي، حاشيته: ج1، ص604

(2) البابري، شرح التلخيص: ص210؛ والتفتازاني، المطول: ص225؛ والعصام، الأطول: ج1، ص314؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص215

(3) السكاكي، مفتاح العلوم: ص185؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص122؛ والطبيسي، التبيان: ص73؛ والإيجي، الفوائد: ص120؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص285

(4) الجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص41؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص123؛ والتفتازاني، المطول: ص225؛ والعصام، الأطول: ج1، ص318

عند النحوين فهي ما كان معهود غير مذكور.

ج - الاستغراق<sup>(1)</sup> وهي التي يشار بها إلى الحقيقة ضمن جميع أفرادها، وهي قسمان:  
1- الاستغراق الحقيقى، وتأتى لتناول جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ حقيقة، حسب اللغة، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبَ وَالشَّهَدَة﴾ [الأعماق: 73]، أي كل غيب وكل شهادة، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَنْسَنَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العمر: 2]، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوهُ أَكْيَدِيهِمَا﴾ [المائدة: 38].

2- الاستغراق العرفي: وهي التي يشار بها إلى الحقيقة ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ عرفاً، نحو: جمَّ الأمير الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته لا صاغة الدنيا لاستحالة ذلك، فالعرف يقتضي صاغة بلده، ولم يُعنَ النحويون كثيراً بتقسيم الاستغراق إلى عرفي و حقيقي وإن أشار بعضهم لذلك، وإنما عنوا بأن الاستغراق يكون للأفراد أو خصائص الأفراد مبالغة وهو ما لم يتعرض له البلاغيون هنا... وقد شكَّلَ السكاكى<sup>(2)</sup> بلام الحقيقة والاستغراق، أمما الحقيقة فمن وجهين:

1- إن كان المراد بهاقصد إلى الحقيقة وتعريفها من حيث هي فيلزم ذلك أن تكون أسماء الأجناس معارفاً لأنها تدل على الحقيقة، فإن قبل أسماء الأجناس يُراد بها الفردية، نحو: رجل و فرس وبعير و ثور، فهذا مردود بالمصادر، نحو: قيام و جلوس و ذكرى و رجعى لأن لا يُراد بها الوحدة.  
2- إن قبل يُراد بها الحقيقة باعتبار حضورها في الذهن لم تتميَّز من لام العهد الخارجي.

وأمما تشكيكه بلام الاستغراق فمن وجهين كذلك:

1- أن اللام تدخل على الواحد، وهذا يؤدي إلى الجمع بين مُتنافيين.  
2- أنه يمتنع نحو الرجل الطوال و الفرس الدهم، ولو صح الاستغراق لجاز الجمع.  
و رجح أن اللام نوع واحد، وهو تعريف العهد لا غير، ورجح الإيجي<sup>(3)</sup> الذي ذهب إلى أن اللام للعهد فقط، أمما الحقيقة فيفيدُها جوهر اللفظ وأمما التعميم والتخصيص

(1) السكاكى، مفتاح العلوم: ص216؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص123؛ والطيبى، التبيان: ص73؛

والسبكي، عروس الأفراح: ج1، ص187؛ والبابرتى، شرح التخيس: ص210

(2) السكاكى، مفتاح العلوم: ص214-216؛ وينظر: الطيبى، التبيان: ص75-76

(3) الإيجي، الفوائد: ص12

فعارضانِ، ووافقَ السَّكاكِيُّ الْبَابِرِيُّ<sup>(1)</sup>، ويرى السَّكاكِيُّ أَنَّ لَامَ الْحَقِيقَةِ هِي لَامُ الْعَهْدِ، وذلِكَ بِأَنَّ تُنَزَّلَ مِنْزَلَةِ الْمَعْهُودِ بِطَرِيقَةِ مِنَ الْوَجْهِ الْخَطَابِيَّةِ، عَلَى أَحَدِ طَرِيقَيْنِ: الْحَقِيقَةِ أَوِ التَّهْكُمِ لِأَسْبَابٍ وَهِيَ<sup>(2)</sup>:

أ— أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ فَيَكُونُ حَاضِرًا فِي الْذَّهَنِ كَأَنَّهُ مَعْهُودٌ، نَحْوَ: الدِّينَارُ خَيْرٌ مِنَ الدِّرْهَمِ.

ب— لِأَهْمَيَّةِ الشَّيْءِ وَأَنَّهُ عَظِيمُ الْخَطَرِ، وَالْهَمُّ بِهِ مَعْقُودَةٌ فَقَلَّمَا يُنْسِي، فَهُوَ بِمِنْزَلَةِ الْحَاضِرِ الْمَعْهُودِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ إِذَا تَيَّنَّتْ لَهُمُ الْكِتَابُ وَالْحُكْمُ وَالنُّبُوَّةُ﴾ [الأنعام: 89].

ج— لِأَنَّهُ لَا يَغِيبُ عَنِ الْحِسْنَى، فَهُوَ بِمِنْزَلَةِ الْمَعْهُودِ، نَحْوَ: الْأَرْضُ مَبْسُوتَةٌ وَالْمَاءُ ضَرُورَى لِلْحَيَاةِ.

د— لِأَنَّهُ جَارٌ عَلَى الْأَلْسُونِ، كَثِيرُ الدَّوْرِ فِي الْكَلَامِ، نَحْوَ: نَعْمَ الرَّجُلُ، وَالرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ.

ه— لِأَنَّ أَسْبَابًا فِي شَأنِه مُتَاخِذَةٌ، وَمِثْلُ الطَّبِيعِيِّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

يُذَكِّرُنِيَكَ الْجُودُ وَالْبَخْلُ وَالنُّهَى	وَقَوْلُ الْخَنَى وَالْعِلْمُ وَالْحَلْمُ وَالْجَهَلُ
فَالْقَالَكَ عَنْ مَذْمُومَهَا مُتَنَزِّهًا	وَالْقَالَكَ فِي مَحْمُودَهَا وَلَكَ الْفَضْلُ <sup>(3)</sup>

ويرى القزويني<sup>(4)</sup> أَنَّهُ لَا تَنَافِيَ بَيْنَ دِلَالَةِ الْلَامِ عَلَى الْإِسْتَغْرَاقِ وَدِخْولِهَا عَلَى الْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ مُجَرَّدًا مِنَ الدِّلَالَةِ عَلَى الْوَحْدَةِ وَالتَّعَدُّدِ، كَمَا أَنَّهَا بِمَعْنَى كُلِّ الْإِفْرَادِيِّ لَا الْمَجْمُوعِيِّ، فَقَوْلُكَ: الرَّجُلُ، أَيْ كُلُّ فَرَدٍ مِنْ أَفْرَادِ الرِّجَالِ لَا كُلُّ الرِّجَالِ. وَأَجَابَ عَنْ تَشْكِيكِ السَّكاكِيِّ بِلَامِ الْحَقِيقَةِ بِأَنَّ هَذِهِ الْلَام تَدْلُلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ

(1) البابري، شرح التلخيص: ص 209

(2) الطبيبي، التبيان: ص 7

(3) البيتان لمسلم بن الوليد الأنصاري بالولاء، شاعر غزل يلقب بصربيع الغوانمي، وهو من أهل الكوفة اتصل بال الخليفة هارون الرشيد ومدحه، وقد كان مولعاً بالبيع وأكثر منه في شعره توفي 208هـ . القرشي، الشيخ عباس بن محمد بن عبد علي بن علي النجفي 1299هـ. حماسته، تحقيق خير الدين محمود قبلاوي، وزارة الثقافة - دمشق، ط1995، ص 375

(4) القزويني، الإيضاح: ج 1، ص 124؛ ووافقه التفتازاني، المطول: ص 233

بقيـد استـحضرـها في الـذـهـن دونـ النـظـر لـحـصـة مـعـيـنـة، وـتـذـلـل لـامـ العـهـدـ الـخـارـجـيـ عـلـى فـردـ مـعـيـنـ، أيـ عـلـى قـدـرـ منـ الحـقـيقـةـ وـاـحـدـ أوـ اـثـنـيـنـ أوـ ثـلـاثـةـ، وـاسـمـ الجـنـسـ النـكـرـةـ يـذـلـلـ عـلـى الحـقـيقـةـ دونـ اعتـبارـ حـضـورـهاـ فيـ الـذـهـنـ.

وـاخـتـارـ مـذـهـبـ السـكـاكـيـ مـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ الـجـرجـانـيـ<sup>(1)</sup>، فـهـوـ يـرـىـ أـنـ الـلامـ للـعـهـدـ فـقـطـ وـمـاـ سـوـىـ ذـلـكـ فـمـنـ الـقـرـائـنـ مـسـتـفـادـ، فـإـذـاـ لمـ يـوـجـدـ قـرـيـنـةـ لـمـ تـخـرـجـ عـنـ دـلـالـتـهـاـ عـلـىـ الـعـهـدـ، نـحـوـ اـدـخـلـ السـوقـ، وـاشـتـرـ الـحـمـ، وـلـكـنـهـ خـالـفـ فـيـ نـحـوـ:

**ولـقـدـ أـمـرـ عـلـىـ اللـئـيمـ يـسـبـنـيـ فـمـضـيـتـ ثـمـةـ قـلـتـ لـاـ يـعـنـيـنـيـ<sup>(2)</sup>**

فـهـوـ يـرـىـ أـنـ اللـئـيمـ هـنـاـ مـعـيـنـ لـاـسـتـحـالـةـ مـرـوـرـهـ بـغـيـرـ مـعـيـنـ، وـهـوـ بـذـلـكـ يـخـالـفـ جـمـهـورـ الـبـلـاغـيـنـ وـالـنـحـوـيـنـ مـنـ أـنـ الـمـقـصـودـ لـئـيمـ غـيـرـ مـعـيـنـ، وـاـسـتـدـلـ بـبـطـلـانـ دـلـالـةـ الـلامـ وـضـعـاـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـعـانـيـ، أيـ أـنـ الـاـشـتـرـاكـ فـيـ دـلـالـةـ الـلامـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـعـانـيـ خـالـفـ الـأـصـلـ، لـأـنـهـ فـيـ الـأـصـلـ لـلـعـهـدـ فـقـطـ، وـلـاـ يـصـارـ لـمـاـ هوـ خـالـفـ الـأـصـلـ إـلـاـ بـدـلـيلـ، وـلـاـ دـلـيلـ هـنـاـ.

وـرـجـحـ الـعـصـامـ<sup>(3)</sup> مـذـهـبـ السـكـاكـيـ، وـقـالـ إـنـهـ لـاـ فـرـقـ بـيـنـ الـعـهـدـ وـالـجـنـسـ، فـالـأـوـلـ لـحـصـةـ مـنـهـ وـالـثـانـيـ لـمـاهـيـتـهـ وـحـقـيقـتـهـ، وـجـعـلـ أـحـدـهـاـ لـلـعـهـدـ وـالـآخـرـ لـلـجـنـسـ يـعـوـدـ لـمـعـرـوضـ التـعـيـنـ، وـهـذـاـ الـكـلـامـ الـحـقـ وـقـدـ خـفـيـ عـلـىـ الـقـزـوـيـنـ وـالـنـقـفـازـانـيـ.

وـبـقـيـ القـوـلـ إـنـ مـاـ تـنـاـوـلـهـ الـبـلـاغـيـونـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ مـعـانـ أـصـلـيـةـ عـنـيـ بـهـاـ الـنـحـاةـ وـتـوـسـعـوـاـ فـيـهـاـ، وـأـتـيـ عـلـيـهـاـ الـبـلـاغـيـونـ دـوـنـ جـدـيدـ سـوـىـ بـعـضـ الـفـرـوـقـ فـيـ الـنـقـسـيـمـاتـ وـالـاـصـطـلـاحـاتـ.

#### 6.2.2 المـعـرـفـ بـالـإـضـافـةـ، وـظـائـفـهـ وـدـلـالـاتـ:

حدـدـ الـبـلـاغـيـونـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـوـظـائـفـ وـالـدـلـالـاتـ الـتـيـ تـكـمـنـ وـرـاءـ التـعـرـيفـ

بـالـإـضـافـةـ وـهـيـ:

أـوـلاــ أـلـاـ يـكـونـ طـرـيـقـ إـلـىـ إـحـضـارـ الـمـرـادـ فـيـ ذـهـنـ السـاـمـعـ سـوـىـ إـلـاـضـافـةـ<sup>(4)</sup>، وـمـنـ

(1)ـ الـجـرجـانـيـ مـحـمـدـ، الإـشـارـاتـ وـالـتـبـيـهـاتـ: صـ40

(2)ـ يـنـظـرـ هـامـشـ صـ55ـ مـنـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ

(3)ـ الـعـصـامـ، الـأـطـولـ: جـ1ـ، صـ314ـ

(4)ـ السـكـاكـيـ، مـفـتـاحـ الـعـلـومـ: صـ108ـ؛ وـابـنـ النـاظـمـ، الـمـصـبـاحـ: صـ77ـ؛ وـالـطـيـبـيـ، الـتـبـيـانـ: صـ121ـ؛ وـالـسـبـكـيـ، عـرـوـسـ الـأـفـرـاحـ: جـ1ـ، صـ308ـ؛ وـالـبـابـرـتـيـ، شـرـحـ التـلـيـخـ: صـ214ـ؛ وـالـنـقـفـازـانـيـ، الـمـطـولـ: صـ234ـ؛ وـالـعـصـامـ، الـأـطـولـ: جـ1ـ، صـ330ـ

أمثلة ذلك: غلام زيد حضر، إذا كان المتكلّم أو المخاطب لا يعرّفان من طرق إحضاره سوى ذلك، ونقف هنا عند نقطتين:

1— لم يذكر القزويني هذا الاعتبار، وعلل ذلك البابرتـي<sup>(1)</sup> بأنّه تركه اعتماداً على ما ذكره في الموصولات، وهو يقصد قول القزويني في الموصولات: (العدم علـم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة)<sup>(2)</sup>، وهذا غير مقبول لأنّه يختص بالصلة فلا يمكن تعريفه اعتماداً على ذكاء القارئ، وأمّا السبكي<sup>(3)</sup> فعلل ذلك بأنّ القزويني اكتفى عن ذكر ذلك بقوله: (لا يوجد طريق أقصر منها)، وهذا غير مقبول أيضاً لفرق بين عدم وجود طريق أقصر، وبين عدم وجود طريق غيرها أصلاً، وقيل تركه إعراضًا عنه لأنّه غير صحيح وليس إلا تجويزًا عقليًا، فإن الإضافة تتضمن نسبة خبريةٍ يصح جعلها صلةً لموصول، وردّه<sup>(4)</sup> العصام بأنّ المصنف ترك غيره مما ذكره السكاكـي وهذا لا يدلّ على إعراضه عنه.

2— اعترضـ بأنّه يوجد طريق آخر غير الإضافة لإحضار المـسند إليه في ذهن السـامـع، وأجيبـ بـأنـ هذا تجـويـزـ عـقـليـ؛ لأنـ النـسـبةـ الإـضـافـيـةـ تـتـضـمـنـ نـسـبةـ خـبـرـيـةـ يمكنـ التـعبـيرـ عـنـهاـ بـالـمـوـصـولـ،ـ فـيـكـونـ ثـمـةـ طـرـيقـ آخـرـ،ـ فـلـوـ قـلـتـ:ـ غـلامـ زـيدـ جاءـ،ـ يـمـكـنـ أـنـ نـقـولـ:ـ الـغـلامـ الـذـيـ لـزـيدـ جاءـ،ـ وـدـفـعـ الـعـصـامـ هـذـاـ الـاعـتـراـضـ بـأنـ النـسـبةـ الإـضـافـيـةـ لـاشـهـارـهـاـ وـإـلـفـ الـمـتـكـلـمـ بـهـاـ تـكـوـنـ حـاضـرـةـ عـنـهـ،ـ أـمـّـاـ الـمـوـصـولـ فـيـحـتـاجـ إـلـىـ إـعـمـالـ وـاسـخـرـاجـ مـنـ النـسـبةـ الإـضـافـيـةـ،ـ فـيـصـحـ قـوـلـ الـبـلـاغـيـنـ:ـ إـنـهـ لـاـ طـرـيقـ سـوـاـهـاـ إـذـ إـلـمـكـانـ لـاـ يـنـافـيـ نـفـيـ الشـيـءـ<sup>(5)</sup>.

وهذا الاعتبار من الاعتبارات التي أتعـبـ الـبـلـاغـيـونـ أـنـفـسـهـمـ بـهـاـ وـلـاـ مـدـخلـ لـهـاـ فيـ الـبـلـاغـةـ،ـ فـمـنـ الـمـعـلـومـ أـنـهـ عـنـدـ عـدـمـ وـجـودـ طـرـيقـ آخـرـ يـتـعـيـنـ هـذـاـ الطـرـيقـ.ـ ثـانـيـاـ لـأـنـهـ أـقـصـرـ طـرـيقـ إـلـىـ إـحـضـارـ الـمـرـادـ فـيـ ذـهـنـ السـامـعـ<sup>(6)</sup>ـ وـالـمـقـامـ مـقـامـ

(1)ـ الـبـابـرـتـيـ،ـ شـرـحـ التـلـخـيـصـ:ـ صـ214ـ

(2)ـ الـقـزوـينـيـ،ـ الإـيـضـاحـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ115ـ

(3)ـ السـبـكـيـ،ـ عـرـوـسـ الـأـفـرـاحـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ308ـ

(4)ـ الـعـصـامـ،ـ الـأـطـولـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ330ـ

(5)ـ الـعـصـامـ،ـ الـأـطـولـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ330ـ

(6)ـ السـكـاكـيـ،ـ مـفـتـاحـ الـعـلـومـ:ـ صـ186ـ؛ـ وـالـقـزوـينـيـ،ـ التـلـخـيـصـ:ـ صـ67ـ؛ـ وـالـسـبـكـيـ،ـ عـرـوـسـ الـأـفـرـاحـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ306ـ؛ـ وـالـبـابـرـتـيـ،ـ شـرـحـ التـلـخـيـصـ:ـ صـ214ـ؛ـ وـالـفـقـاتـزـيـ،ـ الـمـطـولـ:ـ صـ233ـ؛ـ وـالـعـصـامـ،ـ الـأـطـولـ:ـ جـ1ـ،ـ صـ328ـ

اختصار، ومثلَ الْبَلَاغِيُّونَ بِقُولِ الشَّاعِرِ:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِيِّ مُصْنَعٌ جَنِيبٌ وَجُنْمَانٌ بِمَكَةَ مُونَثٍ<sup>(1)</sup>

فقوله: هواي أي مهوي يريد حبيبه، وهو أخصر من قوله: الذي أهواه، أو من أهوى، والمقام يقتضي الاختصار لأن الشاعر قال ذلك وهو سجين عندما زارتة محبوبته ثم تولت مسافرة، وهذا يقتضي ضيق النفس الشعري والساممة والضجر، ولم يُقْدِي القزويني كون المقام لاختصار، واشترط السبكي<sup>(2)</sup> التقييد.

وأختلف في مراد السكاكى بأخصر طريق على قولين:

1 — أن المراد أخصر كل ما يحضر لدى المتكلم أو المخاطب وقت الحديث، لا أخصر طرق التعريف لأن أخصرها الضمير وهو رأى العさま<sup>(3)</sup>.

2 — ظاهره أخصر طرق التعريف، وهذا لا يصح إلا مع الموصول، فإن العلم والإشارة والضمير أخصر من الإضافة<sup>(4)</sup>.

والأصول في الجواب على ذلك أنه أخصر طرق التعريف في إحضاره بالمفهوم الذي قصده المتكلم، وهو إحضاره في ذهن السامع مُلتَبِسًا بالوصف، لا إحضاره في ذاته، وبهذا تظهر أولوية الإضافة، فلو قال مثلاً في البيت المُتقَدِّم: الذي أهواه، أو من أهوى، أو من أميل إليه، كان مُفِيداً لقصد السامع وهو أنه مهوي له ولكن ليس بأخصر طريق فاستبعد الموصول، ولو جاء بالإشارة وقال: هذه مع الركب اليماني، أو بالضمير فقال: هي مع الركب اليماني، أو أتى بعلمها فقال: هذه مع الركب اليماني لم يُفِدِ الوصف المراد إلا أن يؤتى بالوصف مُنْفَرِداً فيقول مثلاً: هذِّ محبوبتي مع الركب... أو هذِّ محبوبتي مع الركب... فلا يتحقق الاختصار المراد فاستبعد هذه الأشياء، ولو أتى بالأداة لم يُفِدِ الوصف إلا بواسطة الجار والمجرور فيقول: المحبوب لي، فلا يكون أخصر طريق، وهذا الجواب الذي حققه

(1) — البيت لجعفر بن علبة بن ربيعة الحارثي، ويكتن بأبي عارم من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، أحد فرسان قومه شاعر غزل مقل وكان أبوه شاعراً أيضاً، والبيت منسوب له في السبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 306؛ والبابرتى، شرح التلخيص: ص 214؛ والفتازانى، المطول: ص 233

(2) — السبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 306

(3) — العさま، الأطول: ج 1، ص 328

(4) — الدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 628

**الشربini<sup>(1)</sup> والدسوقي<sup>(2)</sup>، وفيه الإجابة الشافية.**

**ثالثاً** إلغاء الإضافة عن التفصيل<sup>(3)</sup>، وهذا الاعتبار لم يذكره الفزويين في التلخيص، وعلل السبكي ذلك بأنه داخل تحت أخص طريق، فالإضافة تفيد الاختصار وتغني عن التعدد كما في قوله: قومٌ فلانٌ أصحابٌ كرامٌ، فالإضافة تغني عن ذكرهم واحداً وتحداهم، وكان ينبغي أن يجعل هذا ضمن القسم السابق وجعلهما السيوطي كذلك<sup>(4)</sup>، وإلغاء الإضافة عن التفصيل له وجوه وأسباب:

1 - أن يكون التفصيل متعذراً<sup>(5)</sup>، نحو قول الشاعر:

**بَنُو مَطْرَ يَوْمَ الْلَّقَاءِ كَانُوكُمْ أَسْوَدُ لَهَا فِي غَيْلٍ خَفَّانَ أَشْبَلُ<sup>(6)</sup>**

**فقوله:** بنو مطر مُغنٌ عن تعداد الأفراد لتعذر ذلك وصعوبته، ونحوه:

قَبْرُ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ<sup>(7)</sup>

وأتفق أهل الحق على كذا.

2- تَعْسُرُ التَّفْصِيلِ<sup>(8)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرْهُ السَّكَاكِيُّ وَالقَزوِينِيُّ وَيَبْدُو أَنَّ ذَلِكَ اكْنَافَةً بِالسَّابِقِ لِتَقْارِبِهِمَا، وَلَكِنْ فَرَقَ الْمَغْرِبِيُّ<sup>(9)</sup> بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْأَوَّلَ مُسْتَحِيلٌ لَا يَمْكُنُ أَمَّا التَّعْسُرُ فَمُمْكِنٌ وَلَكِنْ بِصُعُوبَةٍ، نَحْوَ: أَهْلُ الْقَرْيَةِ فَعَلُوا كَذَا فَإِنَّهُ مُمْكِنٌ وَلَكِنَّهُ صَعْبٌ مُتَعَسِّرٌ.

\_\_\_\_\_

(1) الشربيني، فيض الفتاح: ج2، ص316

الدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 628 (2)

(3) السكاكى، مفتاح العلوم: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص125؛ والطبي، النبيان: ص77؛

<sup>59</sup> والإيجي، الفوائد: ص121؛ والنفاذاني، المطول: ص233؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص59

(4) السيوطي، شرح عقود الجمان: ص 19

(5) السكاكى، مفتاح العلوم: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص125؛ والطيبى، التبيان: ص77؛

والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 308؛ والفتازاني، المطول: ص 234؛ والمغربي، موهاب الفتاح:

ج1، ص223

(6) البيت لمروان بن أبي حفصة وهو أبو السبط مروان بن سلمان بن يحيى بن أبي حفصة، شاعر عالي الطبقية، ولد باليمنة وأدرك الدولتين الأموية والعباسية، وكان متعصباً للعباسيين، مدح خلفاءهم ووزراءهم، وأغتاله بعض متطرفي الشيعة العلوبيين ببغداد 182هـ. ديوانه، تحقيق حسين عطوان، دار المعارف - مصر، ط 3 - 1982، ص 55

(7) \_البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: ص365، وسبقت ترجمة الشاعر ص92

(8) الإيجي، الفوائد: ص121؛ والفتازاني، مختصر المعاني: ص40؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج1، ص223

(9) المغربي، موهب الفتاح: ج 1، ص 223

3 - أَنْ يَكُونَ فِي التَّفَصِيلِ سَامَةً وَمَلَّ<sup>(١)</sup>، كَفُولُكَ: جَاءَ أَصْدِقَاءُ فَلَانِ، فَإِنَّهُ لَا تَعْسُرُ  
وَلَا تَعْذُرُ بِتَعْدِادِهِمْ، وَلَكِنْ خَوْفًا مِنَ السَّامَةِ وَالْمَلَّ وَخَاصَّةً إِذَا كَانَ الْعَدْدُ كَثِيرًا، وَلَمْ  
يُذْكُرْ الْقَزْوِينِيُّ وَالسَّكَاكِيُّ هَذَا السَّبَبُ، وَكَانَ عَلَى مَنْ ذَكَرَهُ أَنْ يُقْيِدَهُ بِكَوْنِ الْمَقَامِ  
مَقَامَ سَامَةً وَمَلَّ.

— أن يكون في التَّصْرِيْح ذمٌ أو إهانةً والتَّصْرِيْح مُسْتَكْرٌ<sup>(2)</sup>، كقولكَ: عُلَمَاءُ الْبَلَدِ مُقَصِّرُونَ في إِظْهَارِ الْحَقِّ، فَإِنَّكَ لَوْ عَدَتْهُمْ وَذَكَرْتَ أَسْمَاءَهُمْ وَقُلْتَ: فلانٌ وَفَلانٌ، لَكَانَ فِيهِ تَصْرِيْحٌ بِالذَّمِّ، وَهَذَا الاعتْبَارُ ذَكْرُ التَّفَاتَازِانيِّ وَالْمَغْرِبِيِّ، وَهُوَ الْوَاضِحُ مِنْ قَوْلِ الْمَغْرِبِيِّ وَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْمُطْوَلِ، وَيَبْدُو أَنَّ الدَّسوقيَّ<sup>(3)</sup> فَهِمَ الْعَكْسَ وَذَكَرَ أَنَّهُ يُؤْتَى بِالإِضَافَةِ إِذَا كَانَ الْقَصْدُ التَّصْرِيْحَ بِالذَّمِّ أَوِ الإِهَانَةِ كَوْلَكَ: عُلَمَاءُ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذَا، إِذَا كَانَ الْفَعْلُ قَبِيحاً، فَعِنْدَ التَّصْرِيْحِ بِالْأَسْمَاءِ الْعِلْمِ لَا يَحْدُثُ مِثْلُ هَذَا الذَّمِّ وَاللَّوْمِ، لِأَنَّ الْمَوْجَبَ لِلَّوْمِ كُوْنُهُمْ عَلَى عِلْمٍ وَهُوَ لَا يَتَأْتَى إِلَّا بِالإِضَافَةِ، وَالْأُولَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَغْرِبِيُّ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ مَثلاً: أَهْلُ الْبَلَدِ الْفُلَانِيُّ جُبَيْنَاءُ، لَمْ يَكُنْ الذَّمُّ كَمَا لَوْ صَرَّحْتَ بِالْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ التَّعْمِيمَ وَفِيهِ شَيْءٌ مِنِ الإِخْفَاءِ.

5—أن يؤدي التفصيل إلى ترجيح لجهة دون وجه للترجح<sup>(4)</sup>، وذلك بأن يقتضي تقديم بعض الأفراد على بعض؛ لأن تقول: توصل إلى هذا الاكتشاف فلان وفلان وفلان، فربما يؤودي للغيط والحدق لأن كلا منهم يرغب أن يذكر أولاً.

٦- خوفاً من التّصريح<sup>(٥)</sup>: حيث يُؤتى بالإضافة لأنَّ فيها نوعاً من الإخفاءِ وَعدم التّصريح بالاسم كقول الشّاعر:

**فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمٌ** قَوْمٌ هُمْ قَتَلُوا أُمِّي أَخِي <sup>(6)</sup>

(١) ابن الناظم، المصباح: ص108؛ والإيجي، الفوائد: ص121؛ والفتاوازاني، المطهول: ص234؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص60

(2) النقازاني، المطول: ص234؛ والمغربي، موهاب الفتاح: ج1، ص223

(3) \_ الدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 630

(4) السكاكي: ص186؛ والقزويني، الإيضاح: ج1،ص125؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج1،ص308؛ والفقازاني، المطول: ص234

(5) الدسوقي، حاشيته: ج1،ص630؛ الصعیدی، بغية الإیضاح: ج1،ص100

(6) البيت بلا نسبة في السلكي، مفتاح العلوم: ص 186؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص 126؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 307؛ والدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 630

فُلُو صَرَحَ بِالْأَسْمَ وَقَالَ فَلَانُ لَأَثَارَ ضَعَبِنَتَهُمْ وَحَدَّهُمْ عَلَيْهِ، وَهُمْ قَوْمٌ لَا يُسْتَطِعُ ذَلِكَ، مَعَهُمْ وَقْدَ مَثَلَ بِهِ السَّكَاكِيُّ وَالْقَزوِينِيُّ عَلَى التَّرْجِيْحِ لِجَهَةِ دُونَ وَجَهَ لِلتَّرْجِيْحِ.

رابعاً - أَنْ تَتَضَمَّنَ اعْتِبَاراً مجازِيَاً لطِيفَاً<sup>(1)</sup>، وَذَلِكَ بِالإِضَافَةِ لِأَدْنَى مُلَابَسَةِ وَمَثَلَ الْبَلَاغِيُّونَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا كَوْكَبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةِ سُهْيَلٌ أَذَاعَتْ غَزَلَهَا فِي الْقَرَائِبِ<sup>(2)</sup>  
فَسُهْيَلٌ بَدَلَ مِنْ كَوْكَبٍ، وَيَرِيدُ بِالْخَرْقَاءِ الْمَرْأَةَ الْكَسْلِيَّ، فَأَضَافَ الْكَوْكَبَ لِلْمَرْأَةِ  
الْخَرْقَاءِ وَحَصَلَ بِذَلِكَ نَسْبَةُ سُهْيَلٍ إِلَيْهَا، وَيَقْصُدُ أَنَّهَا كَسْلِيَّةٌ تَتَامُ حَتَّى يَطْلُعَ سُهْيَلٌ، وَ  
سُهْيَلٌ يَطْلُعُ فِي الشَّتَاءِ وَحِينَهَا تَشْتَغِلُ بِالْغَزْلِ وَإِعْدَادِ كَسْوَةِ الشَّتَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النَّحْل: 30]، أَضَافَ الدَّارُ لِلْمُتَّقِينَ مَعَ أَنَّهَا لَهُمْ وَلَغَيْرِهِمْ  
لَا خِصَاصِهِمْ بِالنَّعِيمِ الْأَكْبَرِ مِنْهَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَزوِينِيُّ هَذَا الْاعْتِبَارَ.

خامساً - أَنْ تَتَضَمَّنَ الإِضَافَةُ تَعْظِيْمًا أَوْ تَحْقِيرًا<sup>(3)</sup>، وَيَكُونُ:

1 - لِشَأنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوَ: نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ، وَعَبْدِي حَاضِرٌ، يُعَظِّمُ نَفْسَهُ بِأَنَّ لَهُ عَدَا،  
وَصَدِيقُ زَيْدٍ لَصُّ يَحْقِرُ شَأنَ زَيْدٍ بِأَنَّهُ يَصَادِقُ لَصَّا.

2 - لِشَأنِ الْمُضَافِ، نَحْوَ: أُمَّةُ مُحَمَّدٍ مَرْحُومَةٌ، وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ قَادِمٌ، وَمِنْهُ: ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الْحَجَر: 42]، وَمِنْ التَّحْقِيرِ  
وَلَدُ الْحَجَّامِ قَادِمٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الْشَّيْطَنِ إِلَّا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَنِ هُمُ الْخَسِرُونَ﴾ [الْمَجَادِلَة: 19].

(1) - السَّكَاكِيُّ، مفتاحُ الْعِلُومَ: ص187؛ وَابْنُ النَّاظِمِ، الْمُصَبَّاحُ: ص109؛ وَالْطَّبِيبِيُّ، التَّبِيَانُ: ص77؛ وَالْإِيجِيُّ،  
الْفَوَائِدُ: ص121؛ وَالسَّبِكيُّ، عِرْوَسُ الْأَفْرَاحِ: ج1، ص308 وَالْبَابِرِتِيُّ، شَرَحُ التَّلْخِيْصِ: ص216؛

وَالتَّفَازَانِيُّ، الْمُطَوْلُ: ص234؛ وَالْعَصَامُ، الْأَطْوَلُ: ج1، ص329؛ وَالْمَغْرِبِيُّ، مَوَاهِبُ الْفَتَاحِ: ج1، ص317

(2) - الْبَيْتُ بِلَا نَسْبَةٍ فِي السَّكَاكِيُّ، مفتاحُ الْعِلُومَ: ص187؛ وَالْطَّبِيبِيُّ، التَّبِيَانُ: ص77؛ وَالسَّبِكيُّ، عِرْوَسُ  
الْأَفْرَاحِ: ج1، ص307؛ وَالْبَابِرِتِيُّ، شَرَحُ التَّلْخِيْصِ: ص216

(3) - السَّكَاكِيُّ، مفتاحُ الْعِلُومَ: ص187؛ وَابْنُ النَّاظِمِ، الْمُصَبَّاحُ: ص109؛ وَالْقَزوِينِيُّ، التَّلْخِيْصُ: ص67؛  
وَالْإِيجِيُّ، ج1، ص126؛ وَالْطَّبِيبِيُّ، التَّبِيَانُ: ص77؛ وَالْإِيجِيُّ، الْفَوَائِدُ: ص121؛ وَالسَّبِكيُّ، عِرْوَسُ الْأَفْرَاحِ:  
ج1، ص307؛ وَالْبَابِرِتِيُّ، شَرَحُ التَّلْخِيْصِ: ص215؛ وَالتَّفَازَانِيُّ، الْمُطَوْلُ: ص233 وَالسَّيوْطِيُّ، الْإِتقَانُ:

3 - لشأنِ غيرِهما، نحوَ: عبدُ الخليفةِ زارَ فلاناً، وقائدُ الجيشِ يجالسُ فلاناً، ومنَ التّحيرِ: ولدُ الحجّامِ يجالسُ فلاناً.

واعتراضَ بأنهُ يمكنُ تأديبةِ ذلكَ بغيرِ الإضافةِ، فتقولُ مثلاً: العبدُ الذي للسلطانِ زارَ فلاناً، وأجيبَ بأنهُ لا تترجحُ الإضافةُ على غيرِها بالتضمنِ المذكورِ إلا بشرطِ الاختصارِ، وقيلَ لا يشترطُ اختصاصُ النكّةِ بما هيَ لهُ أو أن تكونَ بهِ أولى بل يكفي مجرّدُ المناسبةِ بينَهما<sup>(1)</sup>.

وقد اكتفى السّكاكِيُّ والقرْوينيُّ بهذهِ الأغراضِ ناصيّنَ على عدمِ الانحصارِ فيها، وذكرَ غيرُهما دلالاتٍ أخرى وهيَ:

أولاً— لإخفاءِ المستندِ إليهِ عن غيرِ المُخاطبِ من السّامعين<sup>(2)</sup>، نحوَ: صاحبُكَ فعلَ كذا وصديقُكَ تغيّرَ حالهُ.

ثانياً— للاستغرابِ والتّعميمِ بأنْ يضافَ إضافةً هي من خواصِ الجنسِ دونَ الفردِ<sup>(3)</sup>، نحوَ: خُزاميُّ الأرضِ طيبةُ الرائحةِ، وفعلُ اللهِ جميلٌ، ومثلَ السُّيوطيُّ بقولِهِ تعالى: ﴿فَلَيَحْذِرَ الَّذِينَ تُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبُهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبُهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63]، أي كُلُّ أمرِ اللهِ. ولم يذكرُ هذهِ الدلالةَ كثيراً من البلاطينِ وقد تعجبَ السبكيُّ من إهمالِ البلاطينِ لهُ وهيَ أداةٌ من أدواتِهِ كآل.

ثالثاً— أن تَتضمنَ تحريضاً على<sup>(4)</sup>:

1 - الإكرامِ أو الإحسانِ، نحوَ: صديقُكَ أتى إليكَ، ومُحبُكَ بالبابِ، وعبرَ عنهُ السُّيوطيُّ بالترقيقِ<sup>(5)</sup> وذكرَ أنَّ السّكاكِيَّ نكرَهُ ولمَّاعِنْ عليهِ في المفتاحِ.

2 - الإذلالِ، نحوَ: عدوُكَ بالبابِ.

(1) - الدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 629

(2) - المنهوري، شرح الجوهر: ص 60

(3) - السبكي، عروسُ الأفراح: ج 1، ص 308؛ والنقازاني، المطول: ص 234؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 330؛ والسيوطى، شرح عقودِ الجمان: ص 19؛ والسيوطى، الإنقان: ص 296؛ والمنهوري، شرح الجوهر: ص 60

(4) - الطبيبي، التبيان: ص 78؛ والسبكي، عروسُ الأفراح: ج 1، ص 308؛ والباجري، شرح التلخيص: ص 216؛ والنقازاني، المطول: ج 2؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 330؛ والمغربي، مواهبُ الفتاح: ج 1، ص 225؛ والمنهوري، شرح الجوهر: ص 60

(5) - السيوطى، شرح عقودِ الجمان: ص 19

3 - العَطْفِ، نحو: ﴿لَا تُضَارَّ وَالدَّوْبُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: 233].

رابعاً\_ أن تتضمن استهزاء<sup>(1)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ لِمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: 27].

وبقي القول إنَّ البلاغيين ذكروا هذه الأمور في باب التَّعرِيفِ، والحقيقة أنَّه لا مدخل للتَّعرِيفِ فيها ولا أثر، وهي جارية في النَّكرة والمعرفة، فلو قُلتَ مثلاً: صديقُ اللَّصِ يُجَالِسُ زِيداً، وأنتَ تُرِيدُ تَحْقِيرَ شَانِ زِيدٍ لَا يَخْتَلِفُ الْأَمْرُ عَنْ قَوْلِكَ صَدِيقُ لَصٍ يُجَالِسُ زِيداً بِالْتَّكِيرِ، وَكَوْلِكَ: مَوْكِبُ الْقَائِدِ مَرَّ هُنَا، وَمَوْكِبُ قَائِدِ مَرَّ هُنَا، لِتَعْظِيمِ شَانِ الْمُضَافِ، وَكَوْلِكَ: عَدُوكَ بِبَابِكَ وَعَدُوكَ بِبَابِكَ، فَظَاهَرَ أَنَّهُ لَا قِيمَةَ لِلتَّعْرِيفِ فِيهَا.

## 10.2 تعريفُ المُسْنَدِ:

يرى البلاغيون أنَّ المُسْنَدَ يأتي معرفةً لأمورٍ وهي:

أولاً\_ لإِفَادَةِ السَّامِعِ حُكْمًا على أمرٍ معلومٍ عَنْهُ بِطَرْيِقٍ مِّنْ طُرُقِ التَّعْرِيفِ بِأَمْرٍ آخرٍ معلومٍ عَنْهُ بِطَرْيِقٍ مِّنْ طُرُقِ التَّعْرِيفِ<sup>(2)</sup>، وَلَهُ صُورَتَانِ:

1 - أن يَتَحَدَّ طَرِيقَا التَّعْرِيفِ كَوْلِكَ: الرَّاكِبُ هو المُنْتَلِقُ، وَأَخِي صَدِيقُكَ، فَالْمُسْنَدُ وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى مَعْرِفَتَانِ بِالْأَدَاءِ وَفِي الْثَّانِيَةِ بِالإِضَافَةِ.

2 - أن يَخْتَلِفَ طَرِيقَا التَّعْرِيفِ، نحو: المُتَنَبِّي هو الشَّاعِرُ، وَأَنْتَ الرَّاكِبُ، وَزِيدُ الْمَاشِي، فَاخْتَلَفَتْ طُرُقِ التَّعْرِيفِ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ.

وقد يأتي لإِفَادَةِ لازِمِ الْحُكْمِ، وهو إِفَادَةُ السَّامِعِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمُ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ، كَوْلِكَ: زِيدُ الرَّاكِبُ وَأَنْتَ المُتَنَبِّي عَلَيَّ لِتَعْلَمَ الْمُخَاطِبَ أَنَّكَ تَعْلَمُ ذَلِكَ.

ثَانِيًّا\_ لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ<sup>(3)</sup>، وَذَلِكَ عِنْدَمَا يَكُونُ الْمُسْنَدُ مُعْرَفًا بِلَامِ الجنسِ، فَتَقُولُ مثلاً: اللَّهُ الْخَالِقُ أَوْ هُوَ الْخَالِقُ فَقِيَدُ قَصْرِ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا

(1) التقازاني، المطول: ص234؛ والدمنهوري، شرح الجوهر: ص60

(2) السكاكبي، مفتاح العلوم: ص213-214؛ وابن الناظم، المصباح: ص124؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص189؛ والطبيبي، التبيان: ص92-93؛ والبابرتبي، شرح التلخيص: ص295؛ والتقازاني، المطول: 345-346؛ والمقطي، خلاصة المعاني: ص197

(3) الزملکاني، البرهان الكاشف: ص221-222؛ والقزويني، الإيضاح: ج1، ص190؛ والطبيبي، التبيان:

ص93؛ والعلوبي، كتاب الطراز: ج2، ص21-23؛ والبابرتبي، شرح التلخيص: ص297

خالقٌ غيرُه فالخَلْقُ مُخْتَصٌ بِهِ ومَقْسُورٌ عَلَيْهِ، وَكَوْلَكَ: زَيْدُ الْأَمِيرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمِيرٌ  
سَوَاهُ وَعَمِرُو الْقَائِدُ، وَالْقَصْرُ نُوعَانٍ<sup>(1)</sup>:

1 - قَصْرٌ حَقِيقِيٌّ، وَذَلِكَ فِي مَا كَانَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ نَحْوَهُ: اللَّهُ الْخَالِقُ لَأَنَّهُ لَا خَالِقَ  
سَوَاهُ حَقِيقَةً.

2 - قَصْرٌ مُبَالَغَةً، بِأَنْ يَكُونَ خَلَفُ الْوَاقِعِ وَلَكِنْ تُرِيدُ الْمُبَالَغَةَ فِي كَمَالِ مَعْنَاهُ  
وَاتِّصافِهِ بِهِ حَتَّىٰ كَانَ الصَّفَةُ لَا تُوجَدُ فِي سَوَاهُ، كَوْلَكَ: زَيْدُ الشُّجَاعُ، وَعَمِرُو  
الْكَرِيمُ، فَتُخْرِجُ الْكَلَامَ فِي صُورَةٍ تُوْهِمُ أَنَّ هَذِهِ الصَّفَةَ لَا تُوجَدُ فِي سَوَاهُ مُبَالَغَةً فِي  
الْمَدْحِ أَوِ الدَّمْ، وَهِيَ تُقَابِلُ الْإِسْتِغْرَاقَ الْمَجازِيَّ عَنْ النَّحْوَيْنِ. وَالْقَصْرُ أَيْضًا حَقِيقَةً  
أَوْ مُبَالَغَةً نُوعَانٍ:

1 - مُطْلَقُ، أَيْ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ وَلَا غَيْرِهِمَا نَحْوَهُ: خَالِدُ الْقَائِدُ وَعَمِرُو  
الشُّجَاعُ.

2 - مُقَيَّدٌ، أَيْ مُحَدَّدٌ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ صَفَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا نَحْوَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:  
هُوَ الْوَاهِبُ الْمِئَةُ الْمُصْطَفَاً<sup>(2)</sup> إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا<sup>(2)</sup>  
فَالشَّاعِرُ يَصِفُّ مَدْوَحَةً بِالْكَرَمِ وَأَنَّهُ يَهْبُ الْمِئَةَ الْمُصْطَفَةَ مِنِ الْإِبْلِ، وَهُوَ يَقْصِرُ  
ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ إِطْلَاقًا بَلْ حَالَ كُونِهَا مَخَاضًا أَوْ عِشَارًا.

وَمِنْ أَمْثَالِ الْبَلَاغِيْنَ هُوَ الْوَفِيُّ حِينَ لَا تَطْنُ نَفْسٌ بِنَفْسٍ خَيْرًا أَيْ فِي هَذَا  
الْوَقْتِ فَقْطُ، وَأَخَالُهُمْ فِي هَذَا الْمَثَالِ فَلِيْسَ الْمُرَادُ هُنَا تَقيِيدُ الْوَفَاءِ فِي هَذَا الْوَقْتِ دُونَ  
غَيْرِهِ بِحِيثُ يَكُونُ المَدْوَحُ وَفِيهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ فَقْطُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ التَّعْمِيمُ وَالْإِطْلَاقُ  
بِأَنَّهُ وَفِيْ فِي كُلِّ وَقْتٍ حَتَّىٰ فِي هَذَا الْوَقْتِ الَّذِي يَنْدَمُ فِيهِ الْأُوفِيَاءُ غَالِبًا، وَإِنَّمَا  
خَصَّ هَذَا الْوَقْتَ بِالْوَفَاءِ مُبَالَغَةً فِي الْمَدْحِ.  
وَقَدْ يُعرَفُ الْمَسْنَدُ بِالْأَدَاءِ وَلَا يَفِيْ القَصْرُ<sup>(1)</sup> كَوْلَكَ الشَّاعِرِ:

(1) - الجرجاني عبد القاهرة، دلائل الإعجاز: ص138؛ والزمقاني، البرهان الكاشف: ص221؛  
والتفتازاني، المطول: ص347-348

(2) - البيت للأعشى في ديوانه: ص51، وسبقت ترجمة الشاعر ص4

(3) - الجرجاني عبد القاهرة، دلائل الإعجاز: ص140؛ والرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ابن  
الحسن 606هـ. نهاية الإيجاز ودرية الإعجاز، تحقيق بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين – بيروت،  
ط 1 – 1985، ص161؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص190؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص461؛  
والتفتازاني، المطول: ص349

إِذَا قَبَحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ<sup>(1)</sup>

فالخنساء ترثي أخاه صخراً، ولا تريده أن تقول: إنَّ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ ممحورٌ في بكائه لا حقيقة ولا مبالغة بحيث لا يتجاوزه إلى غيره؛ لأنَّه لا يتحقق فإذا قبح البكاء... كان بكاءً مختصاً بالحسن، فلا معنى للقصر، وإنما المراد إخراجه من جنس بكاء غيره وإثبات الحسن له، فهو في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكر. وهذه الأنواع المفيدة للقصر حقيقة أو مبالغة في الجنس أو العهد لا يحسن العطف عليها بالفاء ونحوها، نحو: زيد المنطلق وعمرو، ومحمد الشجاع وزيد، بل يقال زيد وعمرو المنطاقان، ومحمد وزيد الشجاعان.

ومن المسائل التي تعرّض لها البلاغيون أثناء حديثهم عن تعريف المسند بالأداة الفرق بين الإخبار بالمعرفة والنكرة، وعقد عبد القاهر الجرجاني<sup>(2)</sup> لها فصلاً في دلائله، ولها ثلاثة صور:

1. زيد منطلق.
2. زيد المنطلق.
3. المنطلق زيد.

يرى البلاغيون<sup>(3)</sup> أنَّ الأولى تستخدم لمجرد الإخبار دون حصر أو تقيد، فهي نُقال لمن عرف زيداً وجهل انطلاقه فتقيد بأنَّه منطلق، وأمَّا الجملة الثانية: (زيد المنطلق) فتُقال لمن عرف زيداً وعرف أنَّ انطلاقاً حدث، ولكنه لم يعلم أكان من زيد أم من غيره، فتقيد بـأنَّ زيداً هو الذي انطلق لا غيره بناءً على أنَّ (ال) للعهد، وقد تقيد الحصر إذا كانت للجنس، وأمَّا الصورة الثالثة فتُقال لمن عرف أنَّ انطلاقاً حدث ولم يعرف أنه من زيد أو غيره فتقيد بـأنَّ المنطلق هو زيد.

(1) \_ البيت للخنساء تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد السليمية، أشهر شاعرات العرب، وهي من أهل نجد ومن مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلمت وحسن إسلامها، وكان أكثر شعرها في الجاهلية في رثاء أخويها صخر ومعاوية، توفيت 24هـ. ديوانها، شرح وتحقيق عبدالسلام الحوفي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1 – 1985، ص 82

(2) \_ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص 136 و 144

(3) \_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص 213-214؛ والزمكاني، البرهان الكاشف: ص 219؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص 190؛ والطبيبي، التبيان: ص 93؛ والبابرتبي، شرح التلخيص: ص 295-296؛ والتفازاني، المطول: ص 346؛ والسيوطى، شرح عقود الجمان: ص 38

وتفيد الإضافة هذه المعاني أيضاً، كقولك: زيد أخوك، وأخوك زيد، فالأولى لمن عرف زيداً وعرف أنَّ له أخاً ولكنه لم يعرف أنَّه زيد، فقيدهُ أنَّ زيداً هو أخيه، والثانية لمن عرف أنَّ له أخاً ولكنه لم يعلم أنَّه زيد أو غيره فقيدهُ ذلك.

وهذا مبني على قول النحويين في أنَّ إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فلا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ بل أيهما قدمت فهو المبتدأ، وقد خالف الرازبي<sup>(1)</sup> وعقد فصلاً في نهاية الإيجاز لإبطال ذلك، وذكر أنَّ المبتدأ موصوفُ الخبر والخبر صفةٌ مما كان أولى في الوجود لأنَّ يكون موصوفاً فهو أولى بالابتداء، وما كان أولى بالصفة فهو الخبر، فالذات لابتداء والصفة للخبر، فقولك: الله خالقنا وخلقنا الله، ومحمد نبينا ونبينا محمد، فإنَّ الذات مبتدأ تقدمتْ أو تأخرت والصفة خبر، غير أنَّ البلاغيين<sup>(2)</sup> يردون على ذلك بأنَّ نحو: المنطلق زيد بتأويل الشخص الذي له الانطلاق صاحبُ اسم زيد. فلا تتعينُ الخبرية لأدبهما ولا الابتداء لأدبهما...

وبناءً على رأي الرازبي تبطل الدلالات التي يستخرجها البلاغيون، وقد اعترض<sup>(3)</sup> بأنه لا صلة لها بالبلاغة، وأنَّ البلاغيين أجهدوا أنفسهم بالتفريق بينها، والصحيح أنها من البلاغة لما تحمله من دلالاتٍ تتصل بالقصر وخاصة ما كان للمبالغة، فالبلاغ يقدم ويؤخر لأغراض يقصد بها.

ثالثاً - الإيمام أو العهد الوهمي أو التخييلي<sup>(4)</sup>، ولم يهتم البلاغيون به كثيراً مع أنَّ عبد القاهر الجرجاني<sup>(5)</sup> تناوله في دلائله، وتبعه الزمل堪اني<sup>(6)</sup>، والعولي<sup>(7)</sup>، وموثوا عليه بنحو: هو البطل المحامي وهو المتقوى المرتاجي، فليس التعريف للقصر كما في زيد المنطلق، ولا للمبالغة كما في هو الشجاع، ولا لبيان أنه ظاهر في هذه الصفة كما في (بكاءك الحسن)، ولكن لأنَّك تريدين القول للمخاطب: هل سمعت بالبطل المحامي؟

(1) - الرازبي، نهاية الإيجاز: ص 163؛ والعولي، كتاب الطراز: ج 2، ص 24

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم: ص 214؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص 190؛ والفتازاني، المطول: ص 350؛ والمغربي، مواهب الفتاح: ج 1، ص 360

(3) - عيد، فلسفة البلاغة: ص 73

(4) - الإيمام تعبير مجيد عبد الحميد ناجي، الأسس النفسية: ص 121؛ والعهد الوهمي أو التخييلي من تعبيري

(5) - الجرجاني، دلائل الإعجاز: ص 140-143

(6) - الزمل堪اني، البرهان الكاشف: ص 222

(7) - العولي، كتاب الطراز: ج 2، ص 23

وهل حصلتَ معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الشخص المستحق لها؟ فإذا تصورتَ ذلك في عقلك وتخيلتها فهي متمثلة في هذا الشخص المتحدث عنه. فاللام كما يظهر عنده للحقيقة المعهودة من طريق الوهم والتخيل بأنْ تطلب من المخاطب تخيل الصفة وتمثيلها، ثم تقيده أنها متحققةٌ بمن تحدث عنه، ويزداد هذا المعنى وضوحاً إذا كانت الصفة مجرأة على موصوف نحو:

هُوَ الرَّجُلُ الْمُشْرُوكُ فِي جُلُّ مَالِهِ وَلَكِنَّهُ بِالْخَيْرِ وَالْحَمْدِ مُفْرَدٌ<sup>(1)</sup>

فليس المراد هنا القصر الحقيقى، ولا المبالغة، ولا بيان ظهوره فيها، ولكنْ تطلب من المخاطب أن يتخيّل شخصاً لا يتميّز عن معارفه في ماله وأخذِهم منه ما شاؤوا، فإذا تخيلته وحصلت صورته فإنه هذا الرجل الممدوح فانظر له بعين البصر. ويكثر في هذا القسم الإخبار بالذى نحو: أخوك الذي إنْ تدعه لملممة يجبك، مرادك أن تقول: تخيل وتصور ما هو الأخ الحقيقى وما هي الأخوة فإذا تصورت ذلك فاعلم أنَّ الأخ الحقيقى هو الذي إن...

وقد خفيَّ لهم المراد منه على بعض المحدثين<sup>(2)</sup> وذهبوا إلى أنَّ المراد (بلوغ المسند إليه في الصفة والكمال) مع أنَّ عبد القاهر الجرجاني صرَّح بأنَّ هذا ليس مراداً.

### 3.2 التَّكِيرُ:

كما هو الحال في التعريف ينطلقُ البلاغيون من مذهب جمهور النحوين في تناولِهم للنَّكَرَة، فهي ما دلَّ على شيء لا بعينه<sup>(3)</sup>، وقد وقفَ البلاغيون على مجموعة من الدلالات المستفادَة من التَّكِير، يقولُ الزَّمْلَكَانِيُّ: (قد يظنُّ ظانُّ أنَّ المعرفة أجلَّ فهي من النَّكَرَة أولَى، ويخفى عليهِ أنَّ الإبهامَ في مواطنَ خليقٍ، وأنَّ سلوكَ الإيضاح ليس بسلوكِ الطَّرِيقِ، خصوصاً في مواردِ الوعِدِ والوعِيدِ، والمدحِ والذمِّ، اللَّذِينَ منْ

(1) لابن الرومي في ديوانه: ج2، ص115، وسبقت ترجمة الشاعر ص38

(2) فيود، علم المعاني: ص155؛ وعبدالرازق، حسن إسماعيل. النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمدية - الأزهر، ط1983، ص394

(3) الزَّمْلَكَانِيُّ، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكرييم بن خلف الأنصارى 651هـ. التبيان في علم البيان المطبع على إعجاز القرآن، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني - بغداد، ط1-1964، ص50؛ والبرهان الكافش: ص133؛ والعلوى، كتاب الطراز: ج2، ص11

شأنهما التَّشْدِيدُ، وَعَلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَطَامِحَ الْفَكِيرِ مُتَعَدِّدَةُ الْمَصَادِرِ بِتَعْدِيدِ الْمَوَارِدِ، وَالنَّكْرَةُ مُتَكَثِّرَةُ الْأَشْخَاصِ يَتَقَاذِفُ الْذَّهَنُ مِنْ مَطَالِعِهَا إِلَى مَغَارِبِهَا، وَيَنْظُرُهَا بِالْبَصِيرَةِ مِنْ مَنْسِمِهَا إِلَى غَارِبِهَا، فَيَحْصُلُ فِي النَّفْسِ لَهَا فَخَامَةٌ، وَتَكْتُسِي مِنْهَا وَسَامَةً، وَهَذَا فِيمَا لَيْسَ لِمَفْرِدِهِ مَقْدَارٌ مَحْصُورٌ بِخَلَافِ الْمَعْرِفَةِ فَإِنَّهَا لَوْاحِدٌ بِعِينِهِ يَثْبُتُ الْذَّهَنُ عَنْهُ وَيَسْكُنُ إِلَيْهِ<sup>(1)</sup>.

وقالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (قَدْ يَقْفُكَ التَّكْيِيرُ وَالْإِبَاهَامُ عَلَى تَعْرِيفٍ وَإِفْهَامٍ يَعْجَزُ عَنْهُ تَعْرِيفُ الْعِلْمِ، وَيَقْصُرُ عَنْ صَنْيِعِهِ بِبَيْانِ الْقَلْمِ)<sup>(2)</sup>

### 3.3.2 تكير المسند إليه، وظائفه ودلائله:

حدَّدَ الْبَلَاغِيُّونَ مَجْمَوعَةً مِنَ الْوَظَائِفِ وَالدَّلَالَاتِ الَّتِي يُنَكِّرُ الْمَسَنُدُ إِلَيْهِ مِنْ أَجْلِهَا، وَهِيَ:

أولاً - الإفراد<sup>(3)</sup>، أي لكون المقصود بالمسند إليه فردٌ غيرٌ معينٌ من الأفراد التي يصدقُ عليها مفهومُ الاسمِ النَّكْرَةِ، فقد يكونُ واحداً، نحو رجلٍ في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَقُولُمْ أَتَيْعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: 20]، أو مثنيًّا، نحو جاءَ رجلاً، أي فردٌ ممَّا يصدقُ عليهِ مفهومُ المثنيّ وهو اثنانِ، وقد يكونُ جمعًا، نحو: جاءَ رجالٌ، أي فردٌ ممَّا يصدقُ عليهِ مفهومُ الجمعِ وهو جماعةً، ومن التكير للإفراد قول الشاعر:

خَيَالٌ لَأُمِّ السَّلْسَبِيلِ وَدُونَهَا      مَسِيرَةُ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمُذَبْنَبِ<sup>(4)</sup>

فقد ذكرَ المرزوقي<sup>(5)</sup> أنَّ تكيرَ الخيالِ لِإِرَادَةِ الْوَحْدَةِ وَكَانَهُ كَانَ يَرَى خَيَالَهَا عَلَى

(1) الزملکاني، البرهان: ص133

(2) الزملکاني، التبيان: ص52

(3) السکاكی، مفتاح العلوم: ص191؛ وابن الناظم، المصباح: ص111؛ والقروینی، الإیضاح: ج1، ص126؛ والطیبی، التبيان: ص83؛ والإیجی، الفوائد: ص122؛ والسبکی، عروس الأفراح: ج1، ص308؛ والبابرتی، شرح التلخیص: ص216؛ والتقتازانی، المطول: ص234؛ والزرکشی، البرهان: ج4، ص91؛ والسيوطی، الإیقان: ص294؛ ومعرنک القرآن: ج3، ص472؛ والعصام، الأطول: ج1، ص330

(4) الْبَیْتُ لِلْبَعَثَیْتِ بْنِ حُرَیْثَ بْنِ جَایِرِ بْنِ مُسْلِمَةَ الدَّؤْلِیِّ شَاعِرُ مُحَمَّدٍ وَالْبَیْتُ فِي الْمَرْزُوقِیِّ، شَرْحُ دِیوَانِ الْحَمَاسَةِ: ج1، ص376؛ وَالتَّبرِیزِیُّ، أَبُو زَکْریَا يَحْیَیٰ بْنِ عَلَیٰ 502هـ. شَرْحُ دِیوَانِ الْحَمَاسَةِ، عَالمُ الْکتبِ - بَیْرُوتُ، دَتَ، ج1، ص195

(5) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة: ج1، ص376

هيئات مُختلفة، فاعتقد لاختلاف هيئته أنه عدّة خيالات لذا نكر لإرادة واحد منها. واعتراض بأن هذا أمر لغوي لا مدخل له في البلاغة، وأجاب المغربي<sup>(1)</sup> على هذا الاعتراض بأن المراد أن يُؤتى بالنكرة للدلالة على هذا المعنى وهو فرد غير معين لأن المقام لا يناسبه غيره، وجواب المغربي غير مقبول في رأيي لأن المقام إذا لم يناسب غيره تعين استعماله، وهذا أمر لغوي يُعرف باللغة لا البلاغة.

ثانيًا - النوعية<sup>(2)</sup>، ويقصد بذلك الإفراد النوعي، أي الدلالة على نوع من أنواع اسم الجنس النكرة، لأن التكير كما يدل على الوحيدة الشخصية يدل على الوحدة النوعية، ومثل القزويني بقوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشَوْةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 7]، تكير غشاوة للدلالة على نوع من أنواع الأغشية غريب غير ما تعارف عليه الناس وهو غطاء التّعامي عن آيات الله تعالى وهو بذلك تابع للزمخضري<sup>(3)</sup> فيما ذهب إليه.

ومثل السكاكى بقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: 45] وهو من غير باب المسند إليه، فالماء يراد به نوع مختص بتلك الدابة وهو النطفة، وكذلك دابة يقصد بها كل نوع من أنواع الدواب، ويحمل الفردية أيضًا أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة أبيه. ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

ذَهَبَ الرُّقَادُ فَمَا يُحِسُّ رُقادٌ مِمَّا شَجَاكَ وَنَامَتِ الْعُوَادُ<sup>(4)</sup>

ذكر المرزوقى<sup>(5)</sup> في شرح الحماسة أن الشاعر عرف الرقاد أو لا لإرادة الجنس ثم

(1) المغربي، مواهب الفتاح: ج 1، ص 224

(2) السكاكى، مفتاح العلوم: ص 191؛ وابن الناظم، المصباح: ص 111؛ والقزويني، التخيس: ص 68؛

والطيبى، التبيان: ص 83؛ والإيجي، الفوائد: ص 122؛ والبابرتى، شرح التخيس: ص 216؛

والتفتازانى، المطول: ص 234؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 331؛ والزرکشى، البرهان: ج 4، ص 91

(3) الزمخضري، الكشاف: ج 1، ص 93

(4) البيت لعويف القوافي عوف بن معاوية بن عقبة بن حذيفة الفزارى من أشراف قومه فى الكوفة، اشتهر فى الدولة الأموية بالشام حيث اتصل بالوليد بن عبد الملك بن مروان وأخوه سليمان وكذلك عمر بن عبد العزيز ومدحهم توفي 100هـ. والبيت فى المرزوقى، شرح الحماسة: ج 1، ص 262؛ والتبريزى، شرح الحماسة: ج 1، ص 139

(5) المرزوقى، شرح الحماسة: ج 1، ص 262 – 263؛ وتبعه التبريزى، شرح الحماسة: ج 1، ص 139

نَكْرَهُ لِإِرَادَةِ نَوْعٍ مِّنَ الْجِنْسِ كَأَنَّهُ قَالَ: ذَهَبَ النَّوْمُ عَلَى اخْتِلَافِهِ حَتَّى لَا يُرَى لِنَوْعٍ مِّنْهُ أَثْرٌ مُخْتَصٌ.

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ تَكُونُ بِمَعْوِنَةِ الْمَقَامِ وَالْقَرَائِنِ كَمَا صَرَّحَ الْمَغْرِبِيُّ،<sup>(1)</sup> فَلَيْسَتْ قَاعِدَةً مُنْضَبَطَةً.

ثَالِثًا - التَّعْظِيمُ وَالتَّحْقِيرُ<sup>(2)</sup>، يُنَكَّرُ الْمَسْنُدُ إِلَيْهِ لِيَدِلَّ عَلَى عَظَمَةِ شَأنِ مَدْلُولِهِ أَوْ حَقَارَتِهِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الضَّدِّيْنِ أَنَّ الشَّيْءَ فِي التَّعْظِيمِ يَكُونُ مِنَ الْعَظَمَةِ وَعُلُوِّ الْمَقْدَارِ بِحِيثُ لَا يُعْرَفُ كُنْهُهُ وَلَا يُبْلِغُ مَقْدَارُهُ، وَيَكُونُ فِي التَّحْقِيرِ مِنَ الْحَقَارَةِ وَدُنُونِ الشَّأنِ بِحِيثُ لَا يُلْقَتُ إِلَيْهِ فَلَا يُعْرَفُ، فَيَكُونُ مَجْهُولاً فِي جَنْسِهِ عَلَى كُلِّ التَّقْدِيرَيْنِ فِي كُلِّ الْحَالَتَيْنِ، وَيُمْتَلِّ الْبَلَاغِيْنُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ      وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ<sup>(3)</sup>

فَالشَّاعِرُ يَصِفُّ مَدْوَحَةً بِأَنَّ لَهُ حَاجِبًا عَظِيمًا يَمْنَعُهُ مِنْ كُلِّ فَعْلٍ قَبِيحٍ، وَهُوَ نَفْسُهُ الَّتِي تَدْعُوهُ لِلْخَيْرِ، وَلَيْسَ لَهُ حَاجِبٌ حَقِيرٌ يَمْنَعُهُ مِنْ مَسَاعِدَةِ مَنْ يَطْلُبُهُ مَعْرُوفًا فَكِيفَ بِحَاجِبٍ عَظِيمٍ، فَالذَّوقُ الرَّفِيقُ وَالطَّبْعُ السَّلِيمُ يَقْضِيَانِ عَنَّ الْبَلَاغِيْنِ أَنْ يَكُونُ الْحَاجِبُ الْأَوَّلُ لِلتَّعْظِيمِ وَالثَّانِي لِلتَّحْقِيرِ، وَمَثُلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَهُ مِنِّي جَانِبٌ لَا أُضِيعُهُ      وَلِلَّهِ مِنِّي وَالْخَلَاءُ جَانِبٌ<sup>(4)</sup>

فَنَكَرَ جَانِبًا فِي الشَّطَرِ الْأَوَّلِ لِلتَّعْظِيمِ وَفِي الثَّانِي لِلتَّحْقِيرِ، وَمِنْ أَمْثَالِ السَّكَاكِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَوْةٌ﴾ [البقرة: 7]، وَسَبَقَ أَنَّ القَزْوِينِيَّ مَثَلَّ بَهَا عَلَى النَّوْعَيْهِ تَبَعًا لِلرَّمَخْشَرِيِّ، وَهِيَ مِنَ الْأَمْثَالِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا السَّكَاكِيُّ الَّذِي ذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَكِيرَ غَشاوةَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ، وَيَرَى الْبَابِرِتِيُّ<sup>(5)</sup> أَنَّ رَأْيَ السَّكَاكِيِّ أَوْلَى مِنْ

(1) المغربي، مواهب الفتاح: ج 1، ص 224

(2) السكاكبي، مفتاح العلوم: ص 194؛ وابن الناظم، المصباح: ص 112؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص 127؛ والسبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 310 والبابرتى، شرح التخيس: ص 218؛ والتقناتانى، المطول: ص 234؛ والزركشى، البرهان: ج 4، ص 91 والسيوطى، الإنقان: ص 294؛ والدسوقي، حاشيته: ج 1، ص 632

(3) البيت لابن أبي السبط حميد مروان بن أبي حفصة في القزويني، الإيضاح: ج 1، ص 127

(4) البيت بلا نسبة في السبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 310؛ والعباسي، معاهد التصيص: ج 1، ص 127؛ والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء: ج 4، ص 405

(5) البابرتى، شرح التخيس: ص 217

القزويني لأنَّ المقصود بيانٌ بعْدَ حالِهِم عنِ الإدراكِ، وهذا يحصلُ تاماً إذا كانَ المنظورُ إلَيْهِ التَّهْوِيلُ والتَّعْظِيمُ، وأمَّا النَّوْعَيَةُ فَلَا تكونُ مانعاً من الإدراكِ مُنْعَا تاماً.

وَرَجَحَ الشَّرَبِينِي<sup>(1)</sup> رأيَ القزويني فهو يرى أنَّ جَعْلَهُ للتَّوْيِيعِ أولى ليحدثَ التَّاسُبَ بَيْنَهُ وبينَ تَكْرِيرِ عذابٍ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ فِيهِ لِلنَّوْعَيَةِ، وأمَّا التَّعْظِيمُ فَمُسْتَقَدٌ مِنَ الْوَصْفِ الصَّرِيحِ بَعْدِهِ، وَقِيلَ<sup>(2)</sup> إِنَّهُ لَا تَعْرُضَ بَيْنَ الرَّأِيَيْنِ لِأَنَّ الغِشاوةَ العَظِيمَةَ نَوْعٌ مِنْ مُطْلَقِ الْغِشاوةِ فَتَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ وَالنَّوْعَيَةِ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ، وَمِنْ أَمْثَالِ التَّعْظِيمِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَتَأْوِلُ الْآلَبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

[البقرة: 179] وهي من الآياتِ التي توقفَ عندَهَا الْمُفَسِّرُونَ وَالْبَلَاغِيُّونَ<sup>(3)</sup> طويلاً مبهورينَ بِإعْجَازِهَا، وَقَالُوا إِنَّ تَكْرِيرَ الْحَيَاةِ لِلتَّعْظِيمِ، وَمَعْنَى الْآيَةِ لَكُمْ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْحُكْمِ وَهُوَ الْقِصَاصُ حَيَاةً عَظِيمَةً لَا يُبَلِّغُ كُنْهُهَا، وَذَلِكَ لِمَنْعِهِ قَتْلَ جَمَاعَةً بِوَاحِدٍ كَمَا هُوَ شَائِعٌ عَنِ الْعَرَبِ، وَتَحْتَمِلُ أَيْضًا النَّوْعَيَةَ وَيَكُونُ الْمَعْنَى لَكُمْ: فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْحُكْمِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاةِ وَهِيَ الْحَالِصَةُ بِالْأَرْتِدَاعِ عَنِ الْقَتْلِ لِمَكَانِ الْعِلْمِ بِالْقِصَاصِ فَيَسِّلُمُ الْفَاقِلُ وَالْمَقْتُولُ، وَذَهَبَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلَى الْجُرجَانِي<sup>(4)</sup> إِلَى أَنَّ الْأَوْلَى كَوْنُهَا لِلتَّكْرِيرِ لِأَنَّ الْقِصَاصَ يَسْتَلزمُ بقاءً كثِيرًا مِمَّنْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُقْتَلُوا لَوْلَا الْقِصَاصِ وَلَا يَسْتَلزمُ التَّوْيِيعَ أَوَ التَّعْظِيمَ، وَلِزَمِ<sup>(5)</sup> التَّكْرِيرُ هُنَا لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَقتضي أَنَّ الْحَيَاةَ فِي أَصْلِهَا مُتَسَبِّبَةٌ عَنِ الْقِصَاصِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ وَإِنَّمَا الْمُرَاذُ هُنَا الْحَيَاةُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لَا أَصْلُ الْحَيَاةِ، وَهِيَ حَيَاةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ بَعْدَ الْهَمِّ بِالْقَتْلِ.

وَمِنَ التَّكْرِيرِ لِلتَّعْظِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَشَرَّرَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الْصَّالِحَاتِ أَنَّهُمْ جَنَّتِ تَحْرِي مِنْ تَحْتَهَا الْأَنْهَرُ﴾ [البقرة: 25]، فَنَكَرَ الْجَنَّاتِ وَلَمْ يُنَكِّرِ الْأَنْهَارَ

(1) الشربيني، فيض الفتاح: ج 2، ص 319

(2) العصام، الأطول: ج 1، ص 332

(3) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص 224؛ والزمخشري، الكشاف: ج 1، ص 248–249؛ والسكاكبي، مفتاح العلوم: ص 193؛ والزملاكي، التبيان: ص 52؛ والبرهان الكاشف: ص 136؛ وابن الناظم، المصباح: ص 112؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص 129

(4) الجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص 43

(5) ابن النقيب، مقدمة تفسيره: ص 143

لأنه لا غرض في عظم الأنهر وسعتها خلافاً للجذات<sup>(1)</sup>، ومن غير باب المستند إليه قوله<sup>(2)</sup> تعالى: ﴿أَوْلَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّنْ رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5]

فذكر هدى للتعظيم، و نحو قول الشاعر:

فلا وأبي الطير المرببة بالضخى على خالد لقد وقعت على لحم<sup>(3)</sup>

فذكر لحمًا للتعظيم أي لقد وقعت على لحم أي لحم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ

تَفْعَلُوا فَأَذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنْ أَلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279]، نكر<sup>(4)</sup> كلمة حرب لإفاده التعظيم

والتهويل، ويرى البلاغيون أنه أبلغ من حرب الله ورسوله، والظاهر من كلام

الزمخشري<sup>(5)</sup> أنها للتعظيم والنوعية والمعنى عنده فأذنوا بنوع من الحرب عظيم.

ومن التعظيم قول الشاعر:

وأيقتنت القبائل من جناب وعامر أن سيمتنعها نصير<sup>(6)</sup>

فقد ذكر المرزوقي أن تكير نصير للتعظيم أي نصير من النصارى كامل في معناه<sup>(7)</sup>.

رابعاً - التكثير والتقليل<sup>(8)</sup>، هذه الدلاله مبنية على ما قرره النحويون من أن النكرة

قابلة للتکثير والتقليل والمعرفة غير قابلة لذلك، ووجه ذلك في الدلاله على الضديين

أن الشيء يكون من الكثرة بحيث لا يعرف ولا يدرك كنهه ولا يحاط به فهو

النكرة وأما في التقليل فهو من القلة بحيث لا يعرف ولا يلتفت إليه ولا يكاد يدرك،

(1) الزملکاني، البرهان الكافش: ص 137؛ والسيوطی، معرک الأقران: ج 3، ص 473

(2) الزمخشري، الكشاف: ج 1، ص 85؛ والسمین، الدر المصنون: ج 1، ص 102؛ والقوچوی، حاشیته: ج 1، ص 209

(3) البيت لأبي كبير الھذلي في البغدادي: ج 5، ص 75، وسبقت ترجمة الشاعر ص 64

(4) السکاكی، مفتاح العلوم: ص 193؛ والتفازانی، المطول: ص 236؛ والسبکی، عروس الأفراح: ج 1، ص 311؛ والسيوطی، معرک الأقران: ج 3، ص 472

(5) الزمخشري، الكشاف: ج 1، ص 349

(6) البيت لهلال بن رزین الربابی أحد بنی ثور بن عبد مناة بن اد شاعر جاهلي مجھول المولد والوفاة، المرزوقي، شرح الحماسة: ج 1، ص 341

(7) المرزوقي، شرح الحماسة: ج 1، ص 341

(8) الجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص 43؛ الفزوینی، الإیضاح: ج 1، ص 127؛ والطیبی، التبیان: ص 84؛ والسبکی، عروس الأفراح: ج 1، ص 310؛ والبابرتی، شرح التلخیص: ص 218؛ والتفازانی،

المطول: ص 235؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 332؛ والزرکشی، البرهان: ج 4، ص 92؛ والسيوطی،

شرح عقود الجمان: ص 19؛ والدمنهوری، شرح الجوھر: ص 60

والفرقُ بينَ هذا وسابقهِ أَنَّ السَّابِقَ يَكُونُ فِي الشَّانِ وَالْمَدَارِ الْمَعْنَوِيِّ أَمَا، هَذَا فَيَكُونُ فِي الْكَمِيَّاتِ وَالْمَقَادِيرِ الْمَادِيَّةِ.

وَمِنْ أَمْثَالِ التَّكْثِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِنَّا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَلَبِينَ﴾ [الأعراف: 113]، فَإِنَّ تَكْثِيرَ الْأَجْرِ لِلتَّكْثِيرِ، أَيْ أَجْرًا كَثِيرًا كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(1)</sup>، وَنَحْوُهُ: إِنَّ لَهُ لَغْنَمًا وَإِنَّ لَهُ لِبَلًا يُرَادُ الْكَثْرَةُ، وَقِيلَ<sup>(2)</sup> قَدْ يَكُونُ التَّكْثِيرُ مَفْهُومًا مِنْ إِنَّ لَأَنَّهَا تُسْتَخَدُ لِلْدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: إِنَّكَ لِتَصُومُ، أَيْ كَثِيرًا وَيُدْلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَهُ إِلَّا وَلَهُ غَنْمٌ، لَخَلَّتْ الْجَمَلَةُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ.

وَمِنْ أَمْثَالِ التَّقْلِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَرُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسِكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدَنٍ وَرِضْوَانٍ مِنْ أَنَّ اللَّهَ أَكْبَرُ﴾ [التوبه: 72]، أَيْ رِضْوَانٌ قَلِيلٌ مِنَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ، وَمِثْلُ التَّفَازَانِيُّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فِيَوْمًا بِخَيْلٍ تَطَرَّدُ الرُّومَ عَنْهُمْ      وَيَوْمًا بِجُودٍ تَطَرَّدُ الْفَقَرُ وَالْجَدَبَا<sup>(3)</sup>  
أَيْ بِنَزْرٍ مِنْ خِيلَكَ تَطَرَّدُ الرُّومَ، وَبِقَلِيلٍ مِنْ جُودِكَ تَنْقُضِي عَلَى الْفَقَرِ.  
خَامِسًا – أَنْ يَمْنَعَ مِنَ التَّعْرِيفِ مَانع<sup>(4)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْقَزْوِينِيُّ وَمَثَالُهُ:  
إِذَا سَئَمْتُ مُهَنَّدَهُ يَمِينَ      لِطُولِ الْحَمْلِ بَدَلَهُ شِمَالًا<sup>(5)</sup>

فَلَمْ يَقُلْ يَمِينَهُ وَنَكَرَ لِئَلَّا يَكُونَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِنَسَبَةِ السَّامَةِ لِلْمَدْوَحِ، وَهَذِهِ الْفَائِدَةُ مِنَ الْبَلَاغَةِ لِأَنَّ مُقْتَضِي الظَّاهِرِ فِي الْبَيْتِ أَنْ يُعْرَفَ بِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ مَعْهُودٌ،  
غَيْرَ أَنَّ الشَّاعِرَ عَدَلَ عَنِ الظَّاهِرِ وَنَكَرَ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ.  
سَادِسًا – أَلَا يَعْرِفُ الْمُتَكَلِّمُ أَوِ السَّامِعُ مِنْ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَدْرُ مِنَ التَّكْرَةِ، وَلَا

(1) \_ الزمخشري، الكشاف: ج2، ص131

(2) \_ البابرتبي، شرح التلخيص: ص218

(3) \_ الْبَيْتُ الْمُتَبَّنِي فِي دِيْوَانِهِ: ج1، ص156، وَسَبَقَتْ تَرْجِمَةُ الشَّاعِرِ ص72

(4) \_ السكاكي، مفتاح العلوم: ص192؛ والإيجي، الفوائد: ج1، ص321؛ والتفازاني، المطول: ص235؛

وَالْمَغْرِبِيُّ، مَوَاهِبُ الْفَتَاحِ: ج1، ص228

(5) \_ الْبَيْتُ الْمُعَرِّي فِي سَقْطِ الزَّنْدِ: ص27، وَسَبَقَتْ تَرْجِمَةُ الشَّاعِرِ ص85

يُوجَدُ طرِيقٌ لِتعرِيفِه<sup>(1)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْقَزْوِينِيُّ، وَمَنْ أَمْتَنَّهُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَ رَجُلٌ  
وَعِنْدِي رَجُلٌ، إِذَا كُنْتَ لَا تَعْرِفُ مِنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَهَذَا لِيَسَّ منَ الْبَلَاغَةِ وَأَصَابَ  
الْقَزْوِينِيُّ حِينَ أَهْمَلَهُ، فَإِنَّ عَدَمَ وَجُودِ طرِيقٍ سِوَاهَا يَقْتَضِي الإِتِيَانَ بِهَا وَلَا بَلَاغَةَ فِي  
ذَلِكَ.

سَابِعًا - التَّجَاهُلُ<sup>(2)</sup>، وَهُوَ أَنْ تَنْظَاهَرَ بِأَنَّكَ لَا تَعْرِفُ مِنَ الْمُرَادِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَدْرَ  
استهْزَاءً وَتَهَكُّمًا، كَأَنْ تَكُونَ تَعْرِفُ شَخْصًا أَتَاكَ، ثُمَّ يَسْأَلُكَ سَائِلٌ عَنْهُ فَتَقُولُ: مَا جَاءَ  
إِلَّا حَيَوانٌ، وَمِنْهُ مِنْ غَيْرِ بَابِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ  
نَدْلُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَتَّعِكُمْ إِذَا مُزْقُتمُ كُلَّ مُمْزَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سَيِّرَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: 7]، قَالُوا  
(رَجُل)<sup>(3)</sup> بِالْتَّكِيرِ اسْتَهْزَاءً بِهِ وَهُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ يَعْرُفُونَهُ حَقَّ الْيَقِينِ.

ثَامِنًا - الْإِخْفَاءُ عَلَى السَّامِعِ لِسَبَبِ مَا<sup>(4)</sup>، إِمَّا خَوْفًا مِنَ الْمَقْصُودِ، وَإِمَّا رَغْبَةً فِي عَدَمِ  
عِرْفَةِ الْمُخَاطَبِ لَهُ، كَأَنْ يَزُورَكَ شَخْصٌ وَلَا تَرِيدُ أَنْ يَعْرِفَهُ أَحَدٌ فَإِذَا سَأَلَكَ سَائِلٌ  
عَنْهُ تَقُولُ: زَارَنِي رَجُلٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الدَّلَالَةَ أَكْثَرُ الْبَلَاغِيِّينَ مَعَ أَنَّهَا مِنَ الْبَلَاغَةِ  
فِي الصَّمَمِ.

وَقَدْ تَعَرَّضَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرجَانِيُّ<sup>(5)</sup> لِلتَّكِيرِ وَلَمْ يَتَمَحَّلْ تَمَحُّلَ سَائِلِ الْبَلَاغِيِّينَ  
الْمُقْنَنِينَ، وَإِنَّمَا عَرَضَ لَهُ مِنْ حِيثُ الذَّوقِ الرَّفِيعُ وَالْطَّبْعُ السَّلِيمُ، وَعَرَضَ نَمَادِجَ  
لِلتَّكِيرِ يَظْهُرُ فِيهَا أَثْرُهُ فِي أُنْسِ النَّفْسِ بِهِ وَتَقْبُلِ الذَّوقِ لَهُ، كَقُولِ الشَّاعِرِ:  
*تَنَقَّلَ فِي خُلُقَيْ سُؤَدَّدَ سَمَاحًا مُرْجَحًا وَبَأْسًا مَهِيبًا*<sup>(6)</sup>  
فَقَدْ تَوَقَّفَ عَنَ تَكِيرِ سُؤَدَّدَ وَرَأَى أَنَّهُ يَرْوَقُ السَّامِعَ؛ لِأَنَّ الذَّوقَ يَقْبُلُهُ، وَالْطَّبْعَ يَأْسُهُ  
وَكَقُولِ الشَّاعِرِ:

(1) السكاكى، مفتاح العلوم: ص192 و 194؛ و ابن الناظم، المصباح: ص111؛ والطيبى، التبيان: ص83؛  
والإيجي، الفوائد: ص122؛ والتفازاني، المطول: ص235؛ والسيوطى، شرح عقود الجمان: ص19؛  
والمنهوري، شرح الجوهر: ص61

(2) السكاكى، مفتاح العلوم: ص192؛ والطيبى، التبيان: ص83؛ والإيجي، الفوائد: ص122؛ والتفازاني،  
المطول: ص235؛ والمنهوري، شرح الجوهر: ص61؛ والسيوطى، والإتقان: ص294

(3) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص580

(4) المنهوري، شرح الجوهر: ص61؛ والشربينى، فيض الفتاح: ج2، ص321

(5) الجرجانى عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص68-69 و 72

(6) البيت للبحترى فى ديوانه: ج1، ص47، وسبقت ترجمة الشاعر ص95

فَلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ وَأَنْكَرَ صَاحِبُ  
وَسُلْطَانَ أَعْدَاءٍ وَغَابَ نَصِيرٌ  
تَكُونُ عَنِ الْأَهْوَازِ دَارِي بِنْجَوَةٍ  
وَلَكِنْ مَقَادِيرُ جَرَاتٍ وَأَمُورُ<sup>(1)</sup>

قال: إنَّ تكيرَ دهرٍ وما بعدهُ(صاحبٌ وأعداءٌ ونصيرٌ ونجوةٌ ومقاديرٌ وأمورٌ)  
يكسوهُ رونقاً وطلاؤهُ وحسناً وحلاؤهُ.  
كما راقهُ<sup>(2)</sup> تكيرُ الرِّمَاحِ في قولِ الشاعرِ:

أَحْوَذِي نُو مِيَعَةٌ إِضْرِيجٌ  
حَمَلْتُهُ وَفِي السَّرَّاةِ دُمُوجٌ<sup>(3)</sup>  
وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدَافِعُ رُكْنِي  
سَلَهَبٌ شَرَجَبٌ كَانَ رِمَاحًا  
فالشاعرُ يصفُ فرسَهُ بالسرعةِ والقوَّةِ، ويصفُ أقدامَهُ بالطولِ كأنَّها رماحٌ.

ويبدو أنَّ الحُسْنَ الذي راقَ الإمامَ النَّوَاقَةَ مردُهُ للإبهامِ في التَّكيرِ الذي يفسحُ المجالَ أمامَ الفكرِ والخيالِ ليتأملَ المرءُ ما يتَّأمِلُ ويتخيلَ ما يتَّخيَلُ من المعنى الذي ينطوي عليهِ اللَّفْظُ.

### 2.3.2 تكيرُ المُسْنَدِ، وظائفه ودلائلُه:

يرى البلاغيونَ أنَّ تكيرَ المُسْنَدِ للدلائلِ التاليةِ:

أولاً — لإفادةِ عدمِ الحصرِ والعَهْدِ<sup>(4)</sup>، لأنَّ التعريفَ يفيُدُ العَهْدَ في نحوِ: أخوكَ زيدٌ  
وصاحبُكَ المُنْطَلِقُ، تقولُ ذلكَ لمنْ كانَ بينَكَ وبينَهُ عَهْدٌ، فإذا أردتَ عدمَ إفادةِ العَهْدِ  
نَكَرْتَ لأنَّ النَّكْرَةَ تَدْلُّ على غيرِ مُعِينٍ وغيرِ معهودٍ فتقولُ: صاحبُكَ مُنْطَلِقٌ، وسعيدٌ  
جالسٌ، وأمَّا عدمُ الحصرِ فلأنَّهُ قد يُستفادُ منِ التعريفِ، نحوَ: زيدٌ المُنْطَلِقُ، ومحمدٌ

(1)ـ البيتان لإبراهيم الصولي، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن العباس بن محمد بن صول، أصله من خراسان ونشأ في بغداد، وفربه الخلفاء فكان كاتباً للمعتصم والواثق والمتوكل، وله مجموعة مؤلفات منها: ديوان رسائل، وكتاب الدولة، وكتاب العطر وغيرها، توفي 243هـ. الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد ابن أحمد 356هـ. الأغاني، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث، طبعة محققة على تسع نسخ مخطوطة ومصححة، دار إحياء التراث - بيروت، ط 1 - 1994، الأغاني: ج 10، ص 276

(2)ـ الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص 72

(3)ـ البيتان لأبي دُواي جارية بن الحجاج بن حذافِ الإيادي، شاعر جاهلي، وأحد نعمات الخيل المجيدين، وكان سائساً لخيل النعمان بن المنذر وله شعر في الأصمسيات، توفي 79ق هـ. الأصفهاني، الأغاني: ج 16، ص 520

(4)ـ السكاكي، مفتاح العلوم: ص 211؛ وابن الناظم، المصباح: ص 123؛ والقزويني، الإيضاح: ج 1، ص 188؛ والطبيبي، التبيان: ص 94؛ والبابري، شرح التلخيص: ص 294؛ والتفتازاني، المطول: ص 342؛ والسيوطبي، شرح عقود الجمان: ص 37

الكاتب، وإذا أردتَ عدمَ الحصرِ قُلْتَ: زيدٌ مُنْطَقٌ، ومحمدٌ شاعرٌ، تريدُ الإخبارَ فقط دونَ حصرٍ أو عهدٍ، واعتُرِضَ بأنَّ هذا الأمرَ يُمْكِنُ أنْ يتحقَّقَ في المَعَارِفِ نحو: إذا قَبَحَ الْبُكَاءَ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَا<sup>(1)</sup>

فلا تقيدُ الحصرَ أو العهدَ وأجيبَ بأنَّه لا يُشترطُ اختصاصُ النُّكْتَةِ بما هيَ لَه، فلا يجبُ انعكاسُها بحيثُ إذا عدمَ المُسَبَّبُ تتعدَّمُ، فعدمُ الحصرِ جائزٌ معَ التَّعرِيفِ والتَّكيرِ كما أَنَّه في التَّعرِيفِ على خلافِ الأصل<sup>(2)</sup>.

ثانيًا - التَّعْظِيمُ و التَّحْقِيرُ<sup>(3)</sup>، ووجهُ ذلكَ في الدَّلَالَةِ على الضَّدِّيْنِ أَنَّه بلَغَ منَ الْعَظَمَةِ مقدارًا لا يَكَادُ يُعْرَفُ ولا يُقَادِرُ قدرُه، ومعَ التَّحْقِيرِ يكونُ بلَغَ منَ الْحَقَارَةِ قدرًا لا يَكَادُ يُعْرَفُ بِهِ فَيَكُونُ مَجْهُولًا، ومنَ أَمْثَالِ التَّكيرِ للتعظيمِ قولهُ تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، أي هُدَىٰ أَيُّ هُدَىٰ لَا يُبْلِغُ كُنْهُهُ، ومتَّلَّ السَّكَاكِيُّ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: 1]، ويبدو أنَّ

التعظيمَ مُسْتَفَادٌ في هذه الآية من مجموعة أمورٍ بمعونةِ السياقِ: بالتكيرِ الذي يُعطي ضرَبًا من الإبهامِ، وبالوصفِ (عظيمٌ) المُفِيدُ للتعظيمِ صراحةً، وبلغةٍ شَيْءٌ لأنَّها لفظةٌ مُبْهَمَةٌ تُسْتَعْمَلُ لِكُلِّ ما يحتملُها من موجودٍ ومدعومٍ، وهذه الأمورُ تعطي مجالاً للفكرِ أن ينطلقَ ليتخيلَ ما يتخيَّلُ من عَظَمَةِ لأمرِ السَّاعَةِ.

ومنَ أَمْثَالِ التَّحْقِيرِ قولهُمْ: ما زيدٌ شَيْئًا، وقيلَ إنَّ التَّحْقِيرَ مُسْتَفَادٌ منَ نَفْيِ الشَّيْئَيْنِ في هذا المثال<sup>(4)</sup>.

ثالثًا - لِحَكاِيَةِ الْمُنَكَرِ<sup>(5)</sup>، والحكايةُ أن يُنْقَلَ المُتَكَلِّمُ كلامًا غيره معَ إيقائهِ على صورتهِ، ومنْ هُنَا يُنْقَلُ النَّكْرَةُ على حالِها وإنْ كانَ عالماً بجهةِ التَّعرِيفِ كأنَّ يقولَ

(1) ينظر هامش ص 114

(2) الدسوقي، حاشيته: ج 2، ص 237

(3) السكاكى، مفتاح العلوم: ص 212؛ وابن الناظم، المصباح: ص 123؛ والقرزويني، الإيضاح: ج 1، ص 188؛ والطيبى، التبيان: ص 94؛ والباقرتى، شرح التلخيص: ص 294؛ والقتانى، المطول: ص 342؛ والمفتى، خلاصة المعانى: ص 195-196

(4) المغربي، مواهب الفتاح: ج 1، ص 352

(5) السكاكى، مفتاح العلوم: ص 210؛ والقتانى، المطول: ص 342؛ والعصام، الأطول: ج 1، ص 488

شخصٌ ما عندي رجلٌ، فتقولُ: الَّذِي عَنْكَ رَجُلٌ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ بَلَاغَةٌ إِلَّا إِذَا حُمِلَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّرِيبِينِ<sup>(1)</sup> مِنْ أَنَّ الْبَلِيجَ يُبَقِّي ذَلِكَ عَلَى صُورَتِهِ مِنَ التَّكِيرِ لِإِفَادَةِ مَا أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ التَّعْظِيمِ أَوِ التَّحْقِيرِ أَوِ غَيْرِهِما، وَهَذَا الاعتبارُ لَمْ يُذَكِّرْهُ الْقَزْوِينِيُّ وَيَبْدُو أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى عَدَمِ فَائِدَتِهِ الْبَلَاغِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا الْقَسْمَ مِنَ الْبَلَاغَةِ بَنَاءً عَلَى رَأْيِ الشَّرِيبِينِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدْلُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزَقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سباء: 7]، حِيثُ نَكَرَ كَلْمَةَ (رَجُل) حَكَايَةً لِقَوْلِ الْمُشْرِكِينَ الْمُسْتَهْزِئِينَ، وَذَلِكَ الدَّلَالَةُ عَلَى قَصْدِهِمْ وَهُوَ التَّجَاهُلُ وَالْأَسْتَهْزَاءُ.

رَابِعًا— إِذَا كَانَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ نَكَرَةً فَإِنَّهُ يَجُبُ كُونُ الْمُسْنَدِ نَكَرَةً<sup>(2)</sup>، فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ نَكَرَةً وَمُسْنَدٌ مَعْرِفَةً، فَلَا تَقُولُ شَاعِرُ الْمُتَنَبِّي، وَجَالِسُ مُحَمَّدٌ، وَذَاهِبٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْبَلَاغَةِ وَلَيْسَ بِفَائِدَةٍ مُتَرَبَّةٍ عَلَى التَّكِيرِ، فَلَا وَجَهٌ لِذِكْرِ الْبَلَاغِيِّينَ لَهُ، وَقَدْ أَصَابَ الْقَزْوِينِيَّ حِينَ أَهْمَلَهُ.

### 3.3.2 موقف المحدثين من آراء البلاغيين في التكير:

بَعْدَ هَذَا الْعَرْضِ لِلتَّكِيرِ وَدَلَالَاتِهِ عَنِ الْبَلَاغِيِّينَ لَا بُدَّ مِنَ التَّوقُفِ قليلاً عَنِ رَأْيِ بَعْضِ الْمُحْدَثِيْنَ الَّذِينَ عَارَضُوا وَأَنْكَرُوا مَا قَالَهُ الْبَلَاغِيُّونَ، وَمِنْ هُؤُلَاءِ أَحْمَدُ بَدْوِي<sup>(3)</sup> الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ تَوَقَّفَ مُلِيًّا عَنِ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ وَتَأْمَلَ الْأَمْثَالَ، وَخَلُصَ إِلَى أَنَّ التَّكِيرَ لَا يَدْلُلُ إِلَّا عَلَى الْوَحْدَةِ مُجْرَدًا مِنْ أَيِّ قِيدٍ، وَمَا يَذَكُرُهُ الْبَلَاغِيُّونَ فَهُوَ مُسْتَقَدٌ مِنَ السِّيَاقِ، وَحْدَهُ وَلَا مَدْخَلَ لِلتَّكِيرِ فِي ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ قَدْ تَسْتَوِي دَلَالَةُ التَّعْرِيفِ وَالتَّكِيرِ كَمَا فِي التَّعْظِيمِ وَالتَّحْقِيرِ، وَهَذَا يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ السِّيَاقَ هُوَ الَّذِي يُحَدِّدُ هَذِهِ الدَّلَالَةَ، وَسَارَ عَلَى نَهْجِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ عَبْدُ الرَّحِيمِ<sup>(4)</sup> الَّذِي تَبَنَّى رَأْيَهُ وَدَافَعَ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ رَجَاءُ عِيدُ<sup>(5)</sup> الَّذِي وَقَفَ لِلْبَلَاغِيِّينَ بِالْمَرْصَادِ وَبَالَغَ فِي النَّكِيرِ عَلَيْهِمْ.

(1) الشربيني، فيض الفتاح: ج 3، ص 107

(2) السكاكي، مفتاح العلوم: ص 210؛ وابن الناظم، المصباح: ص 123؛ والطبيبي، التبيان: ص 94؛ والبابرتى، شرح التلخيص: ص 294؛ والمفتى، خلاصة المعانى: ص 196

(3) بدوى، أحمد أحمـد. من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر - القاهرة، ط 1950، ص 128 - 131

(4) عبد الرحيم، عبد الجليل. لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة - الأردن، ط 1-1981، ص 343-345

(5) عـيد، فلسفة البلاغـة: ص 71-72

ومُقابِلٌ هذا الموقفِ نجدُ مَنْ وافقَ البَلَاغِيِّينَ ورَدَّ ما قالوا وأَخَذَ عَنْهُمْ كُلَّ غَثٌّ وسمينٍ، ومن هؤلاء عبد الفتاح لاشين<sup>(1)</sup> والمراغي<sup>(2)</sup> وأحمد مطلوب<sup>(3)</sup> والجندى<sup>(4)</sup> وحامد عونى<sup>(5)</sup> وسعد أبو الرضا<sup>(6)</sup>، ومحمد أبو موسى<sup>(7)</sup> الذي دافعَ عن البَلَاغِيِّينَ وبالغَ في النَّكيرِ على أحمد بدوى، فقد ذَهَبَ إلى أنَّ هَذِهِ المعانِي كامنةٌ في التَّكيرِ، والسِّيَاقُ هو الذي يكشفُ عنها.

أقولُ: وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ أَبُو مُوسَى، فهَذِهِ المعانِي كامنةٌ في التَّكيرِ، وَإِنَّمَا تَظَهَرُ وَتَتَحدَّدُ مِنْ خَلَلِ السِّيَاقِ، وَرُبَّمَا تَسْتُوِي دِلَالَةُ التَّعْرِيفِ وَالتَّكيرِ فِي الدِّلَالَةِ عَلَى التَّعْظِيمِ مثلاً، وَلَكِنْ جَهَةُ هَذِهِ الدِّلَالَةِ تَخَلَّفُ فِي الْجَانِبَيْنِ، فَلَوْ تَوَقَّفْنَا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَادْعُوا بِحَرْبٍ مِنْ أَنَّهُ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279]، فَقَدْ ذَهَبَ الْبَلَاغِيُّونَ إِلَى أَنَّ تَكِيرَ حَرْبِ التَّعْظِيمِ، وَقَالُوا إِنَّ ذَلِكَ أَبْلَغُ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالإِضَافَةِ فِيمَا لَوْ قَالَ: حَرْبُ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمِنْ عَارِضِهِ هَذِهِ الدِّلَالَاتِ مِنَ الْمُحْدِثِينَ يَذَهِبُ إِلَى أَنَّ التَّكيرَ لَا يَدْلُلُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَقِيقَةِ النَّكِرَةِ وَهِيَ الْوَحْدَةُ، وَهَذَا يَفِيدُ أَنَّ هُنَاكَ حَرْبًا مِنْ جَهَاتِ أُخْرَى، وَلَكِنْ أَشَدُهَا حَرْبُ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَالتَّعْظِيمُ مُسْتَقَدٌ مِنَ السِّيَاقِ وَمِنْ وَصْفِهَا بِأَنَّهَا مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ.

وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الدِّلَالَةَ وَاحِدَةٌ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكيرِ وَهِيَ التَّعْظِيمُ إِلَّا أَنَّ الْجَهَةَ مُخْتَلِفةٌ، فَالتَّكيرُ يَدْلُلُ عَلَى التَّعْظِيمِ مِنْ خَلَلِ مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ إِيَّاهَمٍ يُفْسِحُ الْمَجَالَ لِيَتَخَيلَ الْفَكْرُ مَا يَتَخَيَّلُ مِنْ عَظَمَةِ لَهِذِهِ الْحَرْبِ، كَمَا يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا السِّيَاقُ لِأَنَّهُ سِيَاقٌ وَعِدٌ وَتَهْدِيٌ، وَأَيْضًا إِضَافَتُهَا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ بِوَاسِطَةِ الْجَارِ، فَيَكُونُ التَّعْظِيمُ مُسْتَقَدًا مِنْ ثَلَاثِ جَهَاتٍ، أَمَّا فِي حَالَةِ التَّعْرِيفِ بِالإِضَافَةِ فَيَكُونُ التَّعْظِيمُ مُسْتَقَدًا مِنْ جَهَتَيْنِ: إِضَافَتِهَا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمِنَ السِّيَاقِ أَيْضًا، وَهَذَا يَدْلُلُ عَلَى صَحَّةِ مَا ذَهَبَ

(1) لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن: ص 245-248

(2) المراغي، علوم البلاغة: ص 219 و 226

(3) مطلوب، أحمد. أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات - الكويت، ط 1 - 1980، ص 155-158

(4) الجندي، درويش. علم المعاني، دار نهضة مصر - القاهرة، دت، ص 91-94

(5) عونى، حامد. المنهاج الواضح للبلاغة، مكتبة الجامعة الأزهرية - القاهرة، ط 1977، ص 125-129

(6) أبو الرضا، سعد. في البنية والدلالة، منشأة المعارف - الإسكندرية، ط 1988، ص 154-158

(7) أبو موسى، محمد محمد. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار التضامن - القاهرة، ط 2 - 1988، ص 319-323

إِلَيْهِ الْبَلَغِيُّونَ مِنْ أَنَّ التَّكِيرَ أَبْلَغُ؛ لِأَنَّ الْعَظَمَةَ فِيهِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ ثَلَاثٍ جِهَاتٍ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ التَّعْرِيفِ فَمِنْ جَهَتَيْنِ فَقَطْ.

وَكَذَلِكَ لَوْ تَوَقَّفْنَا عَنْ دَوْلَتِهِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَأْوِي إِلَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ﴾ [البقرة: 179]، فَقَدْ ذَهَبَ الْبَلَغِيُّونَ إِلَى أَنَّ تَكِيرَ حَيَاةِ الْتَّعْظِيمِ، وَلَوْ عَرَّفَ فَقَالَ (الْحَيَاةُ) لِأَفَادَ التَّعْرِيفُ الدَّلَالَةَ نَفْسَهَا، وَلَكِنْ بِالْخَتْلَافِ الْجَهَةِ، فَالْتَّكِيرُ يَدْلُلُ عَلَيْهَا مِنْ خَلَلِ الْإِبْهَامِ الَّذِي يَتَرُكُ مَجَالًا وَاسِعًا لِلتَّخْيِيلِ وَالنَّفَرَ، وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِالْأَدَاءِ فَمِنْ خَلَلِ اسْتَغْرَاقِ الْجَنْسِ الَّذِي يَفِيدُ الْمَبَالَغَةَ، وَكَأَنَّ لَهُمْ فِي الْقِصَاصِ الْحَيَاةَ كَامِلَةً، غَيْرَ أَنَّ التَّعْرِيفَ هُنَا لَا يَصْحُحُ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْحَيَاةَ كَامِلَةً، وَأَنَّهَا مِنْ أَصْلِهَا مُتَسَبِّبَةٌ عَنِ الْقِصَاصِ، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَأَمَّا التَّكِيرُ فَيَدْلُلُ عَلَى الْحَيَاةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَهِيَ النَّاتِجَةُ عَنِ الْأَرْتَدَاعِ عَنِ الْفَتْلِ بَعْدِ الْهَمِّ بِهِ.

وَمَا يُؤَيِّدُ الْبَلَغِيُّينَ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ يَمْلِيُ إِلَى تَكِيرِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ لِعَلَّةٍ كَمَا رَأَيْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدْلُكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَيِّكُمْ إِذَا مُزَقْتُمُ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لِفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سَبَا: 7]، فَمُقْتَضِي الظَّاهِرِ أَنْ يُعَرَّفُوا لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ مشْهُورٌ، وَلَكِنْ عَدُوا عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى التَّكِيرِ لِعَلَّةِ التَّجَاهُلِ، وَهِيَ عَلَّةٌ لَا تَتَحَقَّقُ بِالْتَّعْرِيفِ وَلَا يَدْلُلُ عَلَيْهَا السَّيَاقُ وَحْدَهُ وَلَوْلَا التَّكِيرُ لَمَا تَحَقَّقَ، وَكَمَا رَأَيْنَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا سَئَمْتُ مُهَنَّدَهُ يَمِينٌ لِطُولِ الْحَمْلِ بَدَلَهُ شِمَالًا<sup>(1)</sup>  
فَتَكِيرُ اليمينِ لِعَلَّةٍ لَا تَتَحَقَّقُ بِالْتَّعْرِيفِ وَلَا بِالسَّيَاقِ وَحْدَهُ وَهِيَ زِيَادَةُ الْمَدْحِ بِعَدَمِ  
نَسْبَةِ السَّالَمَةِ لِلْمَمْدُوحِ، وَكَذَلِكَ القُولُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:  
فَلَوْ أَنَّ حَيَا يَقْبِلُ الْمَالَ فَذِيَ لَسْقُنا لَكُمْ سَيِّلا مِنَ الْمَالِ مُفْعَمًا  
وَلَكِنْ أَبَى قَوْمٌ أُصِيبَ أَخْوَهُمْ رِضَى الْعَارِ وَاخْتَارُوا عَلَى الْلَّبَنِ الدَّمًا<sup>(2)</sup>  
حِيثُ نَكَرَ الْحَيَّ وَالْقَوْمَ مَعَ أَنَّهُ أَرَادَ حَيَا بَعِينِهِ وَقَوْمًا بَعِينِهِمْ؛ لِغَرْضِ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ  
مَا لَا يَتَحَقَّقُ لَوْ عَرَّفَ.

(1) ينظر هامش ص 85

(2) ينظر هامش ص 11

فالتكيرُ قابلٌ للدّلالَةِ عَلَى هَذِهِ الْمَعْنَى، فَحَقِيقَةُ النَّكْرَةِ لَيْسَ مُجَرَّدَ الدّلالَةِ عَلَى الْوَحْدَةِ، وَإِنَّمَا الدّلالَةُ عَلَى بَعْضِ مَجْهُولٍ ضَمِنَ جُمْلَةً كَمَا حَقَّقَ الرَّضِيُّ، وَهَذَا الْبَعْضُ قَدْ يَكُونُ مُفَرْدًا أَوْ مَثْنَى أَوْ مَجْمُوعًا، وَقَدْ يَكُونُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، فَالْفَلَّةُ وَالْكَثْرَةُ وَعَدَمُ التَّعْبِينَ مَعَانٍ أَصْلِيَّةً لِلنَّكْرَةِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْجَانِبِ النَّحْوِيِّ أَنَّ النَّحْوَيْنَ ذَكَرُوا مِنْ مَعْنَى التَّكِيرِ الْفَلَّةَ وَالْكَثْرَةَ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا الْمَعْنَى صَحَّ دُخُولُ رُبَّ، وَكَمِ الْخَبْرِيَّةِ عَلَيْهَا.

وَإِذَا تَقْرَرَ مَا سَبَقَ أَقُولُ: لَا بَأْسَ مِنْ ذَكْرِ الْبَلَاغِيْنَ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكِيرِ وَإِنْ كَانَتْ مَعْنَى أَصْلِيَّةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مُتَصَلَّةٌ بِالْبَلَاغَةِ فَهَذِهِ الدّلالَاتُ لَا تَظَاهَرُ إِلَّا بِمَعْوِنَةِ السَّيَاقِ، كَمَا أَنَّهَا تُسْتَخَدُ بِهَذِهِ الْمَعْنَى لِتَحْقِيقِ أَغْرَاضٍ بَلَاغِيَّةٍ أُخْرَى كَالْمَدْحِ وَالْذَّمِّ، كَمَا نَرَى فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فِيَوْمًا بِخَيْلٍ تَطَرَّدُ الرُّومُ عَنْهُمْ      وَيَوْمًا بِجُودٍ تَطَرَّدُ الْفَقَرُ وَالْجَدِبَا<sup>(1)</sup>

سَبَقَ الْقَوْلُ بِأَنَّ النَّفَّاتَارَانِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ تَكِيرَ خَيْلٍ وَجُودٍ لِلتَّقْلِيلِ، وَهَذَا يَنْبَني عَلَيْهِ غَرَضٌ آخَرُ وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَدْحِ.

وَإِذَا ثَبَّتَ دَلَالَةُ النَّكْرَةِ عَلَى التَّقْلِيلِ وَالتَّكِيرِ فَإِنَّهَا مُنْطَلِقٌ لِلدّلالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ وَالتَّعْظِيمِ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَوِيَّاتِ، فَالْقَلِيلُ فِي الْأَمْرِ الْمَعْنَوِيَّةِ حَقِيرٌ، وَالكَثِيرُ فِيهَا عَظِيمٌ، كَمَا أَنَّ الإِبْهَامَ الَّذِي فِي التَّكِيرِ وَعَدَمِ الدّلالَةِ عَلَى مُعَيَّنٍ يَجْعَلُ الْكَلْمَةَ قَابِلَةً لِلدّلالَةِ عَلَى هَذِينِ الْمَعْنَيَيْنِ الْمُتَضادَيْنِ بِمَعْوِنَةِ السَّيَاقِ، فَالْمُبْهَمُ قَدْ يَكُونُ قَلِيلًا وَقَدْ يَكُونُ كَثِيرًا، وَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ حَقِيرًا وَقَدْ يَكُونُ عَظِيمًا.

وَأَمَّا دَلَالَةُ النَّكْرَةِ عَلَى التَّجَاهِلِ فَهِيَ وَاسِعَةٌ وَلَا سَبِيلٌ لِإِنْكَارِهَا؛ لِأَنَّ مَنْ مَعْنَى النَّكْرَةِ الْأَصْلِيَّةِ عَدُمُ التَّعْبِينِ، فَيُمْكِنُ أَنْ تَوَظَّفَ هَذِهِ الدّلالَةُ دَلَالَةً عَلَى التَّجَاهِلِ بِمَعْوِنَةِ السَّيَاقِ، وَالتَّجَاهِلُ هُوَ التَّظَاهُرُ بِعَدَمِ مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ وَعَدَمِ الْمَعْرِفَةِ هُوَ عَيْنُ التَّكِيرِ.

وَهَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ عَدُمُ التَّعْبِينِ قَدْ يُوَظَّفُ لِغَرَضٍ بَلَاغِيٍّ آخَرَ أَهْمَلَهُ أَكْثُرُ الْبَلَاغِيْنَ، وَهُوَ الْإِخْفَاءُ عَلَى السَّامِعِ، إِذْ يُنَكِّرُ الْمُتَكَلِّمُ الشَّيْءَ لِيُخْفِيَ الْمَقْصُودَ بِهِ عَنِ بَعْضِ السَّامِعِيْنَ.

(1) ينظر البيت ص 122

وَهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْبَلَاغِيْنَ قَدْ أَصَابُوا كثِيرًا فِي عَرْضِ دَلَالَاتِ التَّكِيرِ، وَلَا  
وَجَهَ لِإِنْكَارِ الْمُنْكِرِينَ مِنَ الْبَاحِثِينَ الْمُحْدِثِينَ، نَعَمْ هَذِهِ الدَّلَالَاتُ تُسْقَادُ بِمَعْوِنَةِ السِّيَاقِ  
وَلَكِنَّهَا كَامِنَةٌ فِي التَّكِيرِ كَمَا أَكْثَرُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى دَلَالَةِ التَّكِيرِ الْأَصْلِيَّةِ، وَهِيَ  
الدَّلَالَةُ عَلَى بَعْضِ مَجْهُولٍ فِي جُمْلَةِ، وَتَبَيَّنَ أَيْضًا أَنَّ التَّكِيرَ يُسْتَخَدُ فِي مَوَاضِعَ لَا  
يَصْلُحُ فِيهَا التَّعْرِيفُ، بَلْ رُبَّمَا يَعْمَدُ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى تَكِيرِ الْمَعْرِفَةِ لِيُحَقِّقَ بَعْضَ  
الْأَغْرِيْضِ الْبَلَاغِيَّةِ.

وَهَذَا أَيْضًا لَا يَنْفِي أَنَّ الْبَلَاغِيْنَ قَدْ تَخَبَّطُوا فِي مَسَأَةِ التَّعْرِيفِ وَالتَّكِيرِ،  
فَأَخْطَأُوهُ حِينًا وَأَصَابُوهُ آخَرَ، وَمِنَ الْمَآخذِ عَلَيْهِمُ التَّعَرُضُ لِدَلَالَاتِ نَحْوِيَّةِ أَصْلِيَّةِ لَا  
مَدْخَلٌ لَهَا فِي الْبَلَاغَةِ، جَعَلَتْ الْجَانِبُ النَّحْوِيُّ يَغْلِبُ عَلَى هَذِهِ الْمَسَأَةِ.

## الفصل الثالث

### نماذج من سور المكية

#### 1.3 من سورة الفاتحة:

1. قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2]، تتضمن هذه الآية حمدًا لله وثناءً عليه، وجاء الحمد معرفًا بالأداة، وقد اختلف في دلالتها، فذهب ابن عطية<sup>(1)</sup> إلى أنها لاستغراق الجنس، أي أن جنس الحمد كله مختص بالله تعالى، وذهب الزمخشري<sup>(2)</sup> إلى أنها لتعريف الحقيقة والماهية ولم يجز أن تكون لاستغراق الجنس دون بيان وجه ذلك، وعلل السمين<sup>(3)</sup> رأي الزمخشري بأن المطلوب من الآية هو إنشاء الحمد لا الإخبار به، فيستحال أن يُنشئ العبد جميع المحامد، وذهب الرazi<sup>(4)</sup> إلى أنها تحتمل الوجهين، وهو ما أميل إليه بعده عن التكليف، ولا يحتاج بما ذكره السمين لأن الآية تحتمل أن يكون المراد منها الإخبار بأن جميع المحامد لله تعالى وإثبات ذلك له، وهذا فيه ثناء على الله تعالى وحمد له، فتكون الآية متضمنة الإخبار بالحمد وإنشائه.

2. قال تعالى: ﴿أَهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6]، جاء الصراط معرفًا بالأداة، ويرى السهيلي<sup>(5)</sup> أن في ذلك نوعا من المبالغة؛ لأن التعريف يقتضي أنه أحق بهذه الصفة من غيره، كالفرق بين قوله: كُلُّ طَيِّبٍ وَكُلُّ الطَّيِّبَ، وجالس فقيها وجالس الفقيه، غير أنه قد قرئ (صراطاً مستقيماً) بالتتكير، ويرى ابن جني<sup>(6)</sup> أن التكير

(1) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي 546هـ. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1 - 1993، ج 1، ص 66

(2) الزمخشري، الكشاف: ج 1، ص 53؛ وأبو السعود، القاضي محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي 982هـ. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وضع حواشيه عبداللطيف الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1 - 1999، ج 1، ص 21

(3) السمين، الدر المصنون: ج 1، ص 37 - 38

(4) الرazi، التفسير الكبير: ج 1، ص 225

(5) السهيلي، نتائج الفكر: ص 302

(6) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي 392هـ. المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وبعد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ط 1966، ج 1، ص 41

فيه تَذَلُّلٌ وَخُضُوعٌ لِللهِ تَعَالَى، وَكَانَ مَنْ قَرَا بِهِ يَقْصُدُ أَنْ يَقُولَ: قَدْ رَضِيَنَا مِنْكَ يَا رَبَّنَا بِمَا يُقَالُ لَهُ صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ، وَلَسْنَا نُرِيدُ الْمُبَالَغَةَ فِي قَوْلٍ مَنْ قَرَا الصِرَاطَ، أَيِّ الْذِي شَاعَتِ اسْتِقَامَتِهِ وَتَعَوَّلَمَتْ، وَقَلِيلٌ هَذَا مِنْكَ زَاكِ عَنْنَا وَكَثِيرٌ مِنْ نَعْمَتِكَ عَلَيْنَا.

### 2.3 من سورة الأنعام:

1. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمٌّ عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: 2]، تبيّنُ هذه الآيةُ أَنَّ اللهَ حَدَّدَ لِلإِنْسَانِ أَجْلَيْنِ، وقد اخْتَلَفَ في المراد بهما، قيلَ: الموتُ والآخرةُ، وقيلَ: الأولُ ما بينَ أَنْ يُخْلَقَ إِلَى أَنْ يَمُوتَ، والثاني من الموتِ إِلَى الْبَعْثَ، وقيلَ: وفَاتُهُ بِالنَّوْمِ وَبِالْمَوْتِ الْحَقِيقِيِّ، وقيلَ: أَجْلُ الْمَاضِينَ وَأَجْلُ الْبَاقِينَ، وَعَلَى كُلِّ فَقْدٍ جَاءَ الْأَجْلَانِ نَكْرَتَيْنِ، فذهب أبو حيَانُ وَالسَّمِينُ<sup>(1)</sup> إلى أَنَّ التَّكْرِيرَ لِلإِبَاهَمِ تَفْخِيمًا وَتَعْظِيمًا.

2. يقول تعالى: ﴿وَلَقَدِ آسَتْهُزِئَ بِرُسُلِي مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخَرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهِزُونَ﴾ [الأنعام: 10]، يرى أبو السُّعُودُ<sup>(2)</sup> أَنَّ تَكْرِيرَ رُسُلِ فِي الْآيَةِ لِدَلَالَتَيْنِ: التَّفْخِيمُ وَالتَّكْرِيرُ، أَيْ رُسُلٌ كَثِيرَيْنِ عَظَمَاءَ بِأَنْفُسِهِمْ وَآيَاتِهِمْ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ مُسْتَقَادَةٌ بِمَعْوِنَةِ السَّيَاقِ، فَالْمَقْلَمُ مَقْلَمُ تَسْلِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَتَبَيَّنَ لَهُ حِينَ لَاقَ مَا لَاقَ مِنْ كُفْرٍ وَعَنَادٍ وَعَبَثٍ وَاسْتِهْزَاءٍ، فَذَكَرَهُ اللَّهُ بِأَنَّ رُسُلًا كَثِيرَيْنِ عَظَمَاءَ مِنْ قَبْلِهِ لَاقُوا مَا لَاقُوا، فَصَبَرُوا وَثَبَّتُوا، فَعَلَيْكَ أَنْ تَصْبِرَ كَمَا صَبَرُوا وَتَتَبَيَّنَ عَلَى الْحَقِّ فَسُوفَ يَحْلِ بالْمُسْتَهْزَئَيْنِ بِكَ مَا حَلَّ بِسَابِقِيهِمْ.

وَلَا يَصْحُ التَّعْرِيفُ هُنَا لِأَنَّهُ يَقْتَضِي مَعْنَى آخَرَ غَيْرَ مُرْادِهِ، فَلَوْ قَالَ (بِالرَّسُلِ) أَوْ (بِرَسْلَنَا) لَاقْتَضَى التَّعْرِيفُ بِالْأَدَاءِ وَالِإِضَافَةِ الْاِسْتِغْرَافِ وَأَنَّ جَمِيعَ رُسُلِ اللَّهِ اسْتِهْزَئَ بِهِمْ، وَلَيْسَ هَذَا الْمُرْادُ، وَإِنَّمَا الْمُرْادُ أَنَّ بَعْضَ الرُّسُلِ اسْتِهْزَئَ بِهِ وَهُمْ كَثِيرُونَ وَعَظِيمُونَ.

3. يقول تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ مَنْ يُصْرَفُ عَنْهُ يَوْمٍ إِنِّي فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴿ [الأنعام: 16]، الإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى مَعْنَى

(1) \_ أبو حيَانُ، الْبَحْرُ: ج 4، ص 75؛ وَالسَّمِينُ، الدَّرُ المَصْوُنُ: ج 4، ص 527

(2) \_ أبو السُّعُودُ، إِرْشَادُ الْعُقْلِ السَّلِيمِ: ج 2، ص 359

الصرف عن العذاب، وللرحمة، واستعمال البعيد لإذان بعلو المنزلة والدرجة وهذا مستفادٌ بمعونة السياق لأنه سياق تعظيم لمصير هؤلاء الفائزين، وأداة التعريف في الفوز المبين للقصر، أي أن الرحمة والصرف عن العذاب هو الفوز المبين الحقيقي ولا فوز غيره مهما كان<sup>(1)</sup>.

4. يقول تعالى: ﴿وَتَلَكَ حُجَّتُنَا إِاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرَفَعُ دَرَجَتِ مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأعام: 83]

إن ربكم حكيم عالم<sup>(2)</sup>، في إضافة الحجة إلى ضمير المعظم نفسه مرادًا به الله تعالى تعظيم لهذه الحجة وترشيف<sup>(2)</sup>، وتتكير الدرجات دلالة على التكثير، أي درجات كثيرة، وقد قريء: (درجات من نشاء) بالإضافة للموصول، ويرى الرازي<sup>(3)</sup> أن التكير أدل على تفضيل بعضهم على بعض لأنه يدل على الكثرة فقط، وأما التعريف بالإضافة فيدل على الوحدة والكثرة.

5. يقول تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَارِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ [الأعام: 104]

في إضافة اسم الله إلى ضمير المخاطبين دلالة على كمال العناية وتمام اللطف بهم<sup>(4)</sup>، وهذا مستفاد من صيغة الربوبية لأنها تدل على العناية والرعاية.

6. يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ رُزْقٌ مِّنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأعام: 114]

في إضافة اسم الله إلى ضمير المخاطب وهو النبي ﷺ تشريف له وتكرير<sup>(5)</sup>.

7. يقول تعالى في جزاء القوم الذين يتذكرون: ﴿لَهُمْ دَارُ الْسَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعام: 127]

الدار هي الجنة، والسلام اسم من أسماء الله تعالى، وفي إضافة الجنة إليه تشريف لها وتكرير، ويحتمل أيضًا أن يكون المراد

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 2، ص 425

(2) أبو حيان، البحر: ج 4، ص 176؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 2، ص 409

(3) الرازي، التفسير الكبير: ج 14، ص 66

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 2، ص 425

(5) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 2، ص 434

السلامة من كُلّ الآفات<sup>(1)</sup>.

### 3.3 من سورة الأعراف:

1. يقول تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: 34]، في إضافة الأجل لضميرهم إفاده لأكمل التمييز، أي أجلهم الخاص بهم<sup>(2)</sup>.

2. ويقول تعالى في معرض الحديث عن مصير المستكبرين عن آياته: ﴿هُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٌ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: 41]، يرى أبو السعود<sup>(3)</sup> أن تكير مهاد للتفخيم والتهويل، وما ذكره صحيح بمعونة السياق لأنّ المقام مقام وعيد وتهدي، وفي التكير إيهام يفسح المجال للفكر ليتخيل ما يتخيّل ويتوهم ما يتواهم من هول وعظمة، ولو عرف فقال (المهاد) أو (مهادهم) لكان في التعريف دلالة على التعظيم ولكن من جهة أخرى، فالتعريف بالأداة يفيد أن لهم المهاد الحقيقي أو جنس المهاد كله وذلك مبالغة في العذاب، وبالإضافة يكون المعنى: لهم مهادهم الذي يستحقونه منها فتفيد الاستحقاق وهذا يقتضي التهويل.

3. يقول تعالى على لسان صالح اللطيف مخاطباً قومه: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَقُولُمْ أَعْبُدُو أَللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتُكُمْ بَيْنَهُ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ إِيَّاهَا﴾ [الأعراف: 73]، في إضافة الناقة إلى الله تعالى تشريف لها وتكريم، وقيل لأنّها جاءت من عنده تعالى بلا وساطة ذكر وأنثى، وقيل لأنّه لا مالك لها غيره تعالى<sup>(4)</sup>، وكل ما سبق محتمل بلا ترجيح، والغاية المترتبة على هذه الإضافة زيادة التقرير في التحذير، فإضافتها له تعالى أدّعى إلى الخوف وعدم الاقتراب منها، والقول نفسه في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقِيَّهَا﴾ [الشمس: 13].

(1) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 60؛ والرازي، القسیر الكبير: ج 13، ص 198

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 2، ص 490

(3) أبو السعود: ج 2، ص 490

(4) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 113، وابن عطية، المحرر الوجيز: ج 2، ص 421

4. ويقول تعالى في معرض الحديث عن هلاك قوم لوط: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانْظُرْ كَيْفَ كَارَ عَدِيقَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: 84]، يرى السمين<sup>(1)</sup> أن تتكير مطر للتعظيم والتهويل، وذلك تعظيم للعقوبة التي حلّت بهم، وما ذهب إليه صحيح بمعونة السياق لأنّه سياق تهديد ووعيد وعذاب أليم، ولو عرف فقال: (المطر) أو (مطرنا) لأفاد التعريف التعظيم والتهويل أيضاً ولكن من جهة مختلفة، وبالتالي التعريف بالأداة يكون التعظيم إذا حملت على استغراق الجنس وكأنّ مطر العذاب كله نزل عليهم، وهذا مبالغة في التهويل وليس على الحقيقة، وأما التعريف بالإضافة فيفيد التهويل والتعظيم لأنّه أضيف إلى ضمير الله تعالى، وعذابه تعالى عذاب أليم، وأما التتكير فيدل على التعظيم والتهويل من حيث الإبهام الذي فيه، فهو عظيم لا يحاط به ولا تدرك حقيقته...

5. يقول تعالى: ﴿تِلْكَ الْقَرَى نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَابِهَا﴾ [الأعراف: 101]، الإشارة في الآية إلى الأقوام التي قص الله خبرها على النبي ﷺ في آيات سابقة، وهم قوم نوح وهود وصالح ولوط وشعيب، وفي الإشارة إليها بالبعيد مع تعريف القرى بالأداة تفخيم لها ولم يهلكها<sup>(2)</sup>.

6. ويقول تعالى في وصفبني إسرائيل: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْبَرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: 101]، يرى الزمخشري ومن تبعه<sup>(3)</sup> أن تعريف الحسنة بالأداة مسبوقة بأداة التحقيق، وتتكير السيئة مسبوقة بأداة التشكيك لدلالة لطيفة، وهي إفادة كثرة وقوع الحسنة وتعلق الإرادة بها بالذات وهي أمر محظوظ يتمناه كل امرء، وقلة وقوع السيئة وعدم تعلق الإرادة بها بالذات، وهذا كله دلالة على سعة رحمة الله تعالى.

7. ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَخْنَدُوا الْعِجْلَ سَيَنَاهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ﴾

(1) السمين، الدر المصنون: ج 5، ص 375.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: ج 2، ص 434؛ والسمين، الدر المصنون: ج 5، ص 397.

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 136، وأبوحيان، البحر: ج 4، ص 370؛ والسمين، الدر المصنون:

**الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ** ﴿الأعراف: 101﴾، يرى أبو السعود<sup>(1)</sup> أن تكير غضب التّفخيم، أي غضب لا يقدّر قدره مُستتبع لفنون العقوبات، وما ذهب إليه صحيح فالسياق يقتضي هذه الدلالة لأنّ المقام مقام وعد وتهديد، ولو عرف لاقتضى التعريف الدلالة نفسها ولكن باختلاف الجهة، فلو قال: سينالُهُم الغضب، لكان المعنى سينالُهُم الغضب كله حملا للأداة على الاستغراق وهذا فيه تهويل وتعظيم، ولو قال: سينالُهُم غضبنا لأفادت الإضافة التهويل والتعظيم أيضاً من خلال إضافة الغضب إلى ضمير الله تعالى، وغضبه تعالى ليس كأي غضب فهو شديد يفوق كلّ وصف، وأما التّكير فيفيد ذلك من خلال الإبهام الذي يفسح المجال أمام الفكر ليتخيل ما يتخيّل من عظمة وهو لهذا الغضب.

8. يقول تعالى في معرض الحديث عن بني إسرائيل: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾ ﴿الأعراف: 169﴾، الحديث في الآية عن بني إسرائيل بعد انقضاء جيل فيه الصالح والطالح ومجيء جيل لا خير فيه، ورثوا دراسة التوراة ولم يعملوا بحقها، واعتاضوا الحق بعرض من الدنيا زائل، وقد أشير إلى هذا العرض باسم الإشارة المستعمل للقريب تحقيراً لشأنه وتخسيساً<sup>(2)</sup>.

#### 4.3 من سورة يومن:

1. يقول تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَهُدًى مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يومن: 25]، الدار هي الجنة كما سبق، وفي إضافتها للسلام – وهو اسم من أسماء الله تعالى – تشريف لها وتكريم، وقيل دلالة على السلام من كل الآفات<sup>(3)</sup>.

2. يقول تعالى: ﴿وَيَسْتَئْنِعُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِنِّي إِنَّهُ لَحَقٌ وَمَا أَنْتُ بِمُعَجِّزٍ﴾ [يومن: 53]، تتحدّث الآية عن استخبار المشركين النبي ﷺ عن المعاد بعد الموت، أحق هو أم باطل؟ واستفهمهم للإنكار والاستهزاء، وقد وردت كلمة

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 3، ص 33 – 34

(2) الرازي، التفسير الكبير: ج 15، ص 46

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 326؛ وأبو حيان، البحر: ج 5، ص 146

الحق نكراً كما هو ظاهر، وجاءت معرفة في قراءة الأعمش<sup>(1)</sup> (ويَسْتَبِئُونَكَ الْحَقُّ هُو) ويرى الزمخشري<sup>(2)</sup> أن التعريف أدخل في الاستهزاء لضمته معنى التهريض بأنه باطل، لأن الأداة لتعريف الجنس فكانهم قالوا: أهو الحق لا الباطل ولا حق غيره؟

3. ويقول تعالى في قصة موسى عليه السلام مع السحررة: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ أَلْسِحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: 81]، وفي قراءة ابن مسعود والأعمش وأبي بن كعب<sup>(3)</sup> (ما جئتم به سحر) بتكيير سحر، وذهب ابن عطيه<sup>(4)</sup> إلى أن القراءة بالتعريف أرتباً وذلك لنقدم السحر نكراً في قوله تعالى حكاية عن فرعون والسحررة: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لِسِحْرٍ مُّبِينٌ﴾ [يونس: 76]، والنكرا إذا أعيدت معرفة، تكون الأداة لتعريف العهد الذكي، وخالف أبو حيyan<sup>(5)</sup> محتاجاً بتغاير السحررين، فالذي تقدم نكراً هو من قول فرعون والسحررة عن الحق الذي جاء به موسى، والذي جاء معرفة هو من قول موسى عمما جاء به السحررة، فهما مختلفان ولا يمكن أن يكون من تقدم النكرا، وأرى أن أبا حيyan أصاب بقوله وإن لم يُبين نوع الأداة، والأفضل القول بأنها لتعريف الحقيقة والماهية، فمراد موسى عليه السلام أن يقول لهم: ليس الذي جئت به شيء من السحر ولا مدخل له في حقيقة السحر، وإنما السحر الحقيقي هو الذي جئتم به فيه تتمثل حقيقة السحر.

### 5.3 من سورة يوسف:

1. يقول تعالى في معرض الحديث عن تخطيط إخوة يوسف عليه السلام للتخلص منه:

(1) الأعمش هو أبو محمد سليمان بن مهران الأنصاري بالولاء، تابعي مشهور وعالم بالقراءات والحديث والفرائض، نشأ بالكوفة وتوفي فيها 148هـ.

(2) الزمخشري، الكشاف: ج2، ص335

(3) ابن مسعود هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي صحابي جليل ومن السابقين للإسلام وأول من جهر بالقرآن بمكة بعد النبي ﷺ توفي بالمدينة 32هـ. وأبي هو أبو المنذر أبي بن كعب ابن قيس الخزرجي صحابي جليل كان من أصحاب النبي، أسلم وصار من كتاب الوحي توفي بالمدينة 21هـ.

(4) ابن عطيه، المحرر الوجيز: ج3، ص135؛ والرازي، التفسير الكبير: ج17، ص149

(5) أبو حيyan، البحر: ج5، ص181 – 182

﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا تَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: 9]، يرى الزمخشري ومن تبعه<sup>(1)</sup> أن تكير أرض لإبهام وعدم التعين وإفاده أنها أرض منكرة مجهولة بعيدة عن العمران، ولأجل هذا الإبهام انتصب على الظرفية، وخالف ابن عطيه<sup>(2)</sup> في ذلك فذهب إلى أنها ليست مبهمة وإنما هي مقيدة بكونها بعيدة قاصية عن أرض أبيه التي كان فيها، وعلم أن لم يخل من الكون في أرض، لذا فإن انتسابها ليس على الظرفية، وإنما على إسقاط الخاض، وأرى أن الصواب مع الزمخشري، وإن كنت لا أافق تماماً لأنني قيد الأرض بكونها بعيدة قاصية عن العمران، وهذا مفهوم من السياق وليس من التكير، وإنما وجه الإبهام الذي أفاده التكير أن إخوة يوسف كانوا في مرحلة الاقتراح فلم يحددوا أي أرض سيطرحونها بها، لذا فلم تكون معينة عندهم ولم يتقوها عليها بعد فيكون التكير قد جاء على الأصل في عدم التعين.

2. يقول تعالى في إخوة يوسف - بعد أن رجعوا يحملون قميصه والدم عليه - ﴿وَجَاءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلْتُ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبَرُ جَمِيلٌ وَاللَّهُ أَمْسَكَعَنْ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: 18]، ذهب الزمخشري<sup>(3)</sup> إلى أن تكير أمر التفخيم، وذهب أبو السعود<sup>(4)</sup> إلى أن التكير دلالة على كونه منكرا لا يعرف ولا يوصف، والذي أراه أنه يحتمل الدلالتين، أما الثانية فعلى الأصل من التكير وهو الإبهام وعدم التعين، فإن يعقوب عليه أحسن بأنهم فعلوا شيئاً وأخفوه، ولكن لم يكن يعرف هذا الشيء الذي أسروه، وأما الدلاله على التعظيم فمستفادة بمعونة السياق، فإن إصرار الإخوة على أخذ يوسف معهم على الرغم من ممانعة يعقوب أول الأمر، ثم مجيئهم بقميصه ملطخاً بالدم يؤكد أن هذا الأمر المبنهم الذي أخفوه أمر عظيم.

3. يقول تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكَنَّ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ﴾

(1) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 421؛ والفتازاني، المطول: ص 237

(2) ابن عطيه، المحرر الوجيز: ج 3، ص 222؛ وأبو حيان، البحر: ج 5، ص 284

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 426

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 3، ص 373

**فَاسْتَعْصَمْ** [يوسف: 32]، هذا من قول امرأة العزيز بعد أن أعدت المتكأ للنسوة وطلبت من يوسف أن يخرج عليهنّ، فبعد أن انبهرن به وقطعن أيديهن أشارت إليه باسم الإشارة المستعمل للبعيد مع أنه كان قريبا منها في المجلس نفسه، وقد اختلف في وجه ذلك فقيل: تعظيم له وإشارة لبعد منزلته عندها<sup>(1)</sup>، وذهب الطبرى<sup>(2)</sup> إلى أن ذلك بمعنى هذا، ورأيه مبني على القول بتناوب أسماء الإشارة دون دلالة بلاغية، وللزمخشري<sup>(3)</sup> رأي آخر استحسن الرازى<sup>(4)</sup>، وهو أن تكون الإشارة إلى قول النسوة: عشقت عبدها الكنعاني، فقالت هو ذلك العبد الذي تصورتني في أنفسك<sup>(5)</sup> ثم لمتنى فيه، وجوز ابن عطية<sup>(6)</sup> أن تكون الإشارة إلى حب يوسف والضمير في (فيه) راجع للحب تكون الإشارة للبعيد على بابها، وجوز أبو حيان<sup>(7)</sup> أن تكون الإشارة إليه بعد انصرافه من المجلس لما رأى فتنهن به فتكون الإشارة بعيد على بابها، وكل هذه الأقوال تذهب الدلالة البلاغية اللطيفة في القول الأول مع أن السياق يرجح القول الأول، فالظاهر أن الإشارة إلى يوسف لا إلى الحب ولا إلى قول النسوة، ولا يوجد ما يدل على أن الإشارة كانت بعد خروجه من المجلس، فال الأولى حمل الآية على ظاهرها بعدها عن التكفار، فتكون الإشارة بالبعيد تعظيم له لما عرف من منزلته عند امرأة العزيز وحبها له.

### 6.3 من سورة إبراهيم:

1. يقول تعالى: **وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَءَ امِنًا وَاجْنِبِنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ** [إبراهيم: 23]، الإشارة في هذه الآية إلى البلد وهو مكة المكرمة، وقد جاء البلد معرفا بالأداة، في حين ورد ذكره في قوله تعالى: **وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ**

(1) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 440؛ وأبو حيان، البحر: ج 5، ص 35؛ والسمين، الدر المصنون: ج 6، ص 490

(2) الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد 310هـ. جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية— بيروت، ط 1— 1992، ج 7، ص 207

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 440

(4) الرازى، التفسير الكبير: ج 18، ص 133

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: ج 3، ص 241

(6) أبو حيان، البحر: ج 5، ص 305

**أَجْعَلْ هَذَا بَلَدًا إِمَانًا** [البقرة: 126]، وللمفسرين في سر ذلك آراء:

أـ يرى الزمخشري<sup>(1)</sup> أن التكير في سورة البقرة للتبعيض فيكون قد سأله الله أن يجعله من جملة البلاد التي يأمن أهلها ولا يخافون، وأما في حالة التعريف فيكون قد سأله الله أن يخرجه من صفة كان عليها وهي الخوف إلى صدّها وهي الأمان، كأنه قال هو بلد مخوف فاجعله آمنا.

بـ ذكر الرازبي<sup>(2)</sup> وجهين في ذلك:  
**الأول** – أن تكون الدعوتان وقعتا مُفصليتين، فيكون التكير إشارة إلى البلد قبل أن يصبح بلداً معروفاً ببناء الكعبة، وذلك عندما كان وادياً غير ذي زرع، فلما بنيت الكعبة وصار بلدًا معروفاً أشار إليه بالتعريف.

**الثاني** – أن يكون المعنى واحداً وتكون الدعوتان وقعتا في وقت واحد، فيكون الدعاء بالتعريف على تقدير مذوف، أي اجعل هذا البلد بلدًا آمناً، كما تقول: كان اليوم يوماً حاراً، ويكون في ذلك مبالغة أي من البلدان الكاملة في الأمان.

جـ ذكر أبو حيّان<sup>(3)</sup> وجهاً آخر وهو إلا تكون الدعوتان مُفصليتين وإنما وقعتا في وقت واحد قبل أن يكون بلدًا معروفاً، ولئن في الكلام حذف، وإنما قال بالتعريف على اعتبار ما سيؤول إليه لذا سمّاه بلدًا.

2. يقول تعالى: **رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْعِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهُوَى إِلَيْهِمْ** [إبراهيم: 37]، تتضمن الآية بعض دعاء إبراهيم عند البيت الحرام ويلاحظ أنه قال أفتدة بالتكير، ويرى الزمخشري<sup>(4)</sup> ومن تبعه أن ذلك دلالة على التبعيض أي بعض الأفتدة، ولو قال: بالتعريف بالإضافة: أفتدة الناس، لازدح على الناس، حتى الهند والروم والترك.

### 7.3 من سورة الحجر:

1. يقول تعالى: **الرَّحْمَنُ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ** [الحجر: 1]، يرى الزمخشري

(1) الزمخشري، الكشاف: ج2، ص523؛ وأبو حيان، البحر: ج5، ص419؛ والسمين، الدر المصنون: ج7، ص111.

(2) الرازبي، التفسير الكبير: ج3، ص60؛ والقิروز آبادي، بصائر ذوي التمييز: ج1، ص147–148.

(3) أبو حيّان، البحر: ج1، ص554.

(4) الزمخشري، الكشاف: ج2، ص524؛ وأبو حيّان، البحر: ج5، ص421؛ والسمين، الدر المصنون: ج7، ص14.

وَمَنْ تَبِعَهُ<sup>(1)</sup> أَنَّ تَكْيِيرَ الْقُرْآنِ لِلتَّفْخِيمِ، أَيْ نَلَكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْكَاملِ فِي كُونِهِ كِتَابًا، وَأَيْ قُرْآنٍ مُبِينٍ هُوَ؟ وَأَرَى أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ أَصَابَ فِي ذَلِكَ، فَالْتَّعْظِيمُ مُسْتَقَدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: مِنَ السِّيَاقِ لِأَنَّهُ سِيَاقُ ثَنَاءِ عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمِنَ الْإِشَارَةِ بِالْبَعْدِ بِمَعْوِنَةِ السِّيَاقِ رَفِيعًا لِمَنْزِلَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمِنَ التَّكْيِيرِ لِمَا يَحْمِلُهُ مِنْ إِبْهَامٍ يُفْسِحُ الْمَجَالَ لِلْفَكِيرِ أَنْ يَتَخَيَّلَ مَا يَتَخَيَّلُ مِنْ عَظَمَةِ، وَلِأَنَّ الْغَالِبَ فِي اسْتِعْمَالِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَنْ يَكُونَ مُعَرَّفًا بِالْأَدَاءِ فَخُولِفَ الْمُعْتَادُ جَلْبًا لِلانتِبَاهِ وَتَعْظِيمًا لِلْقُرْآنِ.

2. يقول تعالى: ﴿وَقَالُوا يَتَائِبُهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الْذِكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: 6]، يرى الزمخشري<sup>(2)</sup> ومن تبعه أنَّ المجيءَ بِالْمَوْصُولِ فِي خَطَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِلتَّمْكُنِ مِنْ وَصْفِهِ بِمَا فِي حَيْزِ الصَّلَةِ وَهُوَ نَزُولُ الذِّكْرِ عَلَيْهِ، وَالْغَايَةُ مِنْ ذَلِكَ الْإِسْتِهْزَاءُ بِهِ، فَهُمْ لَا يُقْرِئُونَ بِنَزُولِ الذِّكْرِ عَلَيْهِ أَصْلًا فَكِيفَ وَهُمْ يَتَهْمِونَ بِالْجَنُونِ؟... أَيْ أَنَّ الْإِتِيَانَ بِالْمَوْصُولِ حَكَايَةً لِقُولِ الْمُشْرِكِينَ لِيَدْلُلُ عَلَى قَصْدِهِمْ وَمُرَادِهِمْ وَهُوَ الْإِسْتِهْزَاءُ، وَهَذَا مُسْتَقَدٌ مِمَّا فِي حَيْزِ الصَّلَةِ.

### 8.3 من سورة النَّحْل:

1. يقول تعالى في العَسلِ: ﴿تَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النَّحْل: 69]، في دلالةِ تَكْيِيرِ شِفَاءٍ قَوْلَانِ:  
 أـ التَّبْعِيْضُ لِأَنَّ الْمُرَادَ شِفَاءً لِبَعْضِ الْأَمْرَاضِ لَا لِكُلِّ الْأَمْرَاضِ وَلَا أَصْلِ الشِّفَاءِ<sup>(3)</sup>.  
 بـ التَّفْخِيمُ<sup>(4)</sup>، أَيْ شِفَاءً عَظِيمًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإِسْرَاء: 82]، وَيَبْدُو لِي أَنَّ كَلَاهُمَا مُحْتَمَلٌ وَيَكُونُ الْمَعْنَى: فِيهِ بَعْضُ الشِّفَاءِ، وَهَذَا الْبَعْضُ كَثِيرٌ عَظِيمٌ، وَإِنَّمَا كَانَ عَظِيمًا لِوَجْهِيْنِ: لِأَنَّهُ شِفَاءٌ لِأَمْرَاضٍ كَثِيرَةٍ، وَلِأَنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَمْرَاضِ مَا هُوَ مُسْتَعْصِي يَصْنُعُ شَفَاؤُهُ فَيُشَفِّي

(1) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 533؛ والرازي، التفسير الكبير: ج 19، ص 155

(2) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 535؛ وأبو حيyan، البحر: ج 5، ص 435؛ والتفتازاني، الموطول: ص 222

(3) الحرجاني، دلائل الإعجاز: ص 255؛ والزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 577؛ وابن القبي卜، مقدمة تفسيره: ص 144؛ والزمكاني، التبيان: ص 52؛ والبرهان الكاشف: ص 173

(4) الزمخشري، الكشاف: ج 2، ص 577؛ والزمكاني، البرهان الكاشف: ص 137؛ والعلوي، كتاب الطراز:

بالعَسْلِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وهذا الموطنُ لا يصلاحُ فيه التَّعرِيفُ، فلو قالَ: (فيه الشَّفَاءُ)، لأفادَ أَنَّ فِيهِ أَصلَ الشَّفَاءِ أَو كُلَّ الشَّفَاءِ وَمِنْ كُلِّ الْأَمْرَاضِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّ مِنَ الْأَمْرَاضِ مَا يُشْفِي بَغْيَرِ الْعَسْلِ وَمِنْهَا مَا لَا يَنْفَعُ فِيهَا الْعَسْلُ.

### 9.3 من سورة الإسراء:

1. يقول تعالى: ﴿وَلَا تَتَخَذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَرَلَ قَدْمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ [الإسراء: 82]، يرى الزَّمَخْشَريُّ وَمَنْ تَبَعَهُ<sup>(1)</sup> أَنَّ تَكِيرَ الْقَدْمَ وَتَوْحِيدَهَا دَلَالَةً عَلَى اسْتِعْظَامِ أَنْ تَرَلَ قَدْمٌ وَاحِدَةٌ عَنِ الْحَقِّ بَعْدَ أَنْ ثَبَّتْ عَلَيْهِ فَكِيفَ بِأَقْدَامٍ كَثِيرٍ، وَخَالِفَ أَبُو حَيَّانَ<sup>(2)</sup> وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْقَدْمَ هُنَا يُلَاحِظُ فِيهَا مَعْنَى الْجَمْعِ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ وَلَا يَتَخَذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ... فَتَرَلَ أَقْدَامُكُمْ عَنِ الْحَقِّ بَعْدَ أَنْ ثَبَّتْ عَلَيْهِ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الرَّأْيِ يَفُوتُ الْمَعْنَى الْبَلِيجُ الَّذِي ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَريُّ.

2. يقول تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيَلَّا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: 82]، في هذه الآية مَسَأَلَتَانِ:

أـ إِضَافَةُ الْعَبْدِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مُرَادًا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا تَشْرِيفٌ لَهُ وَتَكْرِيمٌ، وَقَالَ الْعَلَمَاءُ: لَوْ كَانَ لَهُ اسْمٌ أَشْرَفٌ مِنْ هَذَا لِسَمَاهَ بِهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ<sup>(3)</sup>.

بـ يرى الزَّمَخْشَريُّ وَمَنْ تَبَعَهُ مِنَ الْبَلَاغِيْنَ<sup>(4)</sup> أَنَّ تَكِيرَ اللَّيلِ لِلتَّبْعِيسِ أَيْ أَسْرِيَ بِهِ فِي جُزْءٍ مِنَ اللَّيلِ لَا فِي اللَّيلِ كُلُّهُ، وَيَشْهُدُ لَذَلِكَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ وَحْدِيْفَةَ: (مِنَ اللَّيلِ)، وَيَرَى الرَّازِيُّ أَنَّ الْمَجِيءَ بِاللَّيلِ أَصْلًا مِنْ أَجْلِ التَّكِيرِ لِلْفَائِدَةِ السَّابِقَةِ، وَإِلَّا فَمِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْإِسْرَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِيَلًا.

### 10.3 من سورة الكهف:

1. يقول تعالى في بيانِ مَصِيرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْجَنَّاتِ

(1) \_ الزَّمَخْشَريُّ، الْكَشَافُ: ج 2، ص 590؛ وَالسَّمِينُ، الدَّرُ المَصُونُ: ج 7، ص 282

(2) \_ أَبُو حَيَّانَ، الْبَحْرُ: ج 5، ص 515–516

(3) \_ أَبُو حَيَّانَ، الْبَحْرُ: ج 6، ص 6

(4) \_ الزَّمَخْشَريُّ، الْكَشَافُ: ج 2، ص 604؛ وَالرَّازِيُّ، التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ: ج 20، ص 147؛ وَأَبُو حَيَّانَ، الْبَحْرُ: ج 6، ص 6؛ وَالْبَابِرِيُّ، شَرْحُ التَّلْخِيصِ: ص 219؛ وَالسَّيُوطِيُّ، الْإِتْقَانُ: ص 295

عَدُنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَرُ تُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ [الكهف: 31]، ذهب

الزمخشري<sup>(1)</sup> إلى أن تكير أساور لإبهام أمرها في الحسن تقخيمًا لها وتعظيمًا.

2. يقول تعالى في قصة صاحب الجنين: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ تَحَاوِرُهُ أَكَفَرَتِ

بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّنَاكَ رَجُلًا \* لَيْكَنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ

بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: 38، 37]، هذا من قول الرجل المؤمن مذكرًا صاحب الجنين بالله

وناصحا له، ويلاحظ المجيء بالوصول مرادا به الله عز وجل، وذلك للإشعار بعلية ما في حيز الصلة، وهو كون الله خلقه وسواء رجلا، فهذا أدعى إلى الإيمان، كما أن فيه إنكارا للكفر ودليل على البعث<sup>(2)</sup>.

3. يقول تعالى في قصة موسى عليه السلام وخدمه عندما وجدا الخضر عليهما فوجدا

عبدًا من عبادنا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: 65]، وفيها

مسألتان:

أـ ذهب أبو السعود<sup>(3)</sup> إلى أن تكير عبد ورحمة وعلم يدل على التقخيم والتعظيم، ثم فسر الرحمة بالنبوة بناء على أن التكير يشعر بذلك، والذي أراه أن تكير العبد للإفراد والوحدة كما أنه يفيد التقخيم، والسياق يؤيد ذلك؛ لأن سياق امتنان عليه وبيان لعلمه، ويزيد هذا التقخيم إضافته إلى ضمير المعمظ جل وعلا بواسطة الجار ونسبة تعليمه إلى الله تعالى، وأما تقخيم الرحمة والعلم بالتكير فالسياق يؤيد ذلك أيضا؛ لأن سياق امتنان عليه وبيان لمنزلته وحكمته فلا بد أن يكون الممتن به أمر عظيم، كما أن إضافتهما إلى الله تعالى بواسطة الجار زاد من هذا التقخيم، ولو عرف فقال: آتيناه الرحمة من... وعلمناه من لدننا العلم، أو وآتيناه من رحمتنا ومن علمنا، وكانت الدلالة هي التقخيم أيضا ولكن باختلاف الجهة، فالتعريف بالإضافة لضمير المعمظ نفسه يؤيد التقخيم من خلال نسبة العلم والرحمة إليه تعالى، وأما التعريف بالإضافة فمن خلال استغراق الجنس مبالغة إذا حملت عليه، وأما التكير

(1) الزمخشري، الكشاف: 2، ص 673؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 4، ص 188

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 4، ص 190

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 4، ص 203

فَيَدْلُلُ عَلَى التَّقْخِيمِ مِنْ خَلَالِ الإِبْهَامِ الَّذِي يَفْسَحُ الْمَجَالَ لِيَتَصَوَّرَ الْمَرءُ مَا يَتَصَوَّرُ مِنْ عَظَمَةٍ وَمَكَانَةٍ، وَأَمَّا دَلَالَةُ تَكِيرِ الرَّحْمَةِ عَلَى النُّبُوَّةِ فَبَعِيدٌ كُلَّ الْبَعْدِ وَلَا وَجْهٌ لَهُ.  
ب – إِلَاضَافَةُ إِلَيْهِ تَعَالَى فِي (مِنْ عِبَادِنَا) لِلتَّشْرِيفِ وَالتَّكْرِيمِ<sup>(1)</sup>.

4. وَقَالَ تَعَالَى فِي قَصَّةِ مُوسَى السَّلَطَنِيَّةِ بَعْدَ أَنْ رَافِقَ الْخِضْرِ الْعَلِيَّةِ وَرَأَى مَا لَمْ يُسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبَرًا، وَحَانَ الْفِرَاقُ بَيْنَهُمَا: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأْتَشْتَكُ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبَرًا﴾ [الكهف: 78]، هَذَا مِنْ قَوْلِ الْخِضْرِ الْعَلِيَّةِ، وَيَرِى الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(2)</sup>  
أَنَّ الْإِشَارَةَ لِأَحَدِ أَمْرِيْنِ:

أ – السَّؤَالُ الثَّالِثُ عَنْ عَدْمِ أَخْذِ الْخِضْرِ الْأَجْرَ مُقَابِلَ إِقَامَةِ الْجَدارِ الْوَارِدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ مُوسَى السَّلَطَنِيَّةِ: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذِّلَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 78].

ب – قَدْ يُرْمَزُ بِالإِشَارَةِ إِلَى تَصْوِيرِ الْمَعْانِي كَأَنَّهَا مَرْتَبَةٌ، وَتَكُونُ الْإِشَارَةُ هُنْا إِلَى تَصَوُّرِ فِرَاقِ بَيْنَهُمَا عَنْدَ حَلُولِ مِيعَادِهِ، وَكَأَنَّهُ تَصَوُّرُهُ عِنْدَمَا قَالَ لَهُ مُوسَى السَّلَطَنِيَّةِ: ﴿قَالَ إِنْ سَأْتَنُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّبِنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِي عُذْرًا﴾ [الكهف: 76].

### 11.3 من سورة مریم:

1. يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَسَلَّمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلْدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبَعَّثُ حَيًّا﴾ [مریم: 15]  
تَتَضَمَّنُ هَذِهِ الْآيَةُ سَلَامًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى يَحْيَى السَّلَطَنِيَّةِ، وَقَدْ جَاءَ السَّلَامُ نَكِرَةً فِي  
حِينَ جَاءَ مَعْرِفَةً فِي سَلَامِ عِيسَى السَّلَطَنِيَّةِ عَلَى نَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمِ  
وُلْدَتْ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبَعَّثُ حَيًّا﴾ [مریم: 33]، وَقَدْ تُوقَفَ الْبَلَاغِيُّونَ وَالْمُفْسِرُونَ  
عِنْ دَهْنَتِيْنِ الْآيَتَيْنِ مُحَاوِلِيْنَ التَّفَرِيقَ بَيْنَ السَّلَامِيْنِ فَذَهَبَ الْجُرْجَانِيُّ<sup>(3)</sup> إِلَى أَنَّ تَعْرِيفَ  
السَّلَامِ فِي جِهَةِ عِيسَى إِشَارَةً إِلَى أَنَّ سَلَامَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَخْصُّ مِنْ يَحْيَى، وَأَنَّ عِيسَى  
عِنْ دَهْنَتِيْنِ أَفْضَلُ مِنْ يَحْيَى، وَذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(4)</sup> إِلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَدَاءِ لِلْجَنْسِ،

(1) \_ أَبُو الْسَّعُودُ، إِرشَادُ الْعُقْلِ السَّلِيمِ: ج 4، ص 203

(2) \_ الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ: ج 2، ص 691

(3) \_ الْجُرْجَانِيُّ، دَلَالَاتُ الْإِعْجازِ: ص 237

(4) \_ الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ: ج 3، ص 17–18

والمعنى جنس السلام على وضده عليكم، ويبدو أنه لا فرق عند الزمخشري بين السالمين بناء على أن معرفة الجنس ونكرته سواء، وهو أحد الوجوه التي ذكرها الفيروز أبادي<sup>(1)</sup>، وقد ذكر الزمخشري والفيروز أبادي وجها آخر وهو أن تكون الأداة لتعريف العهد، والمعنى: سلام يحيى في المواطن الثلاثة على.

وقيل<sup>(2)</sup> إن السلام لم يأت من جهة الله تعالى إلا نكرة كما في الآيات التالية: ﴿سَلَمٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: 58]، و﴿سَلَمٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: 109]، و﴿سَلَمٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصفات: 109]، و﴿سَلَمٌ عَلَى إِلَيْهِ الْحَمْدُ لِللهِ وَسَلَمٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَهُ اللَّهُ خَيْرًا مَا يُشَرِّكُونَ﴾ [النمل: 59]، في حين ورد معرفة من غير الله تعالى كما في سلام عيسى على نفسه، وكما في خطاب موسى عليه السلام لفرعون: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ أَهْدَى﴾ [طه: 47]، والسر في التكير هو إرادة عموم التحيية لأن سلام الله تعالى معنٌ عن كل سلام، فلا حاجة للتعریف؛ ولا يقصد به طلب ذكر أو تبرك، وأما التعریف في قصة عيسى فلانه ليس واردا على جهة التحيية من الله تعالى، وإنما حاصل من جهة نفسه فجيء بالتعريف إشعارا بذكر الله تعالى لأن السلام اسم من أسمائه تعالى، وفيه أيضا تعرضا بطلب السلام.

2. قال تعالى: ﴿يَأَبْتَ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمْسَكَ عَذَابًا مِنْ أَرْحَمِنَ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَنِ وَلِيًّا﴾ [مريم: 45]، هذا من خطاب إبراهيم عليه ناصحا ومذكرا، وقد توقف البلاطيون مليا عند تكير العذاب ودلاته، فذكر الزمخشري<sup>(3)</sup> أن خطاب إبراهيم عليه لم يخل من حسن أدب، واستدل على ذلك بأمور: عدم التصریح بأن العذاب لاحق به، وذكر الخوف والمس، وتکير العذاب، ويبدو أن تکير العذاب عند

(1) الفيروز أبادي، بصائر ذوي التمييز: ج 1، ص 308

(2) الرازى، القسیر الكبير: ج 21، ص 195؛ والسهيلي، نتائج الفكر: ص 416-415؛ والزمکانی، التبیان: ص 53؛ والبرهان الكاشف: ص 138؛ والعلوی، کتاب الطراز: ج 2، ص 745

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 22

الزمَّخْشَرِيُّ للتحْقِيرِ والتهْوينِ، وهو ما رجَحَهُ القَزْوِينِيُّ<sup>(1)</sup> مُخالِفًا السَّكَاكِيَّ<sup>(2)</sup> الذي ذهبَ إلى أنَّ التَّكْيِيرَ مُحْتَمِلًا للتحْقِيرِ والتهْوينِ أي شيءٌ من العذابِ أو عذابٌ هائلٌ، وتَبَعَ بعْضُ الْبَلَاغِيْنَ<sup>(3)</sup> السَّكَاكِيَّ في رأيهِ، ويبدو لي أنَّ التَّكْيِيرَ يُفِيدُ التَّحْقِيرَ بَدْلِيلٍ ذكرِ المَسْ وَالْمَسْ يَكُونُ لِلأَمْرِ الْقَلِيلِ الْخَفِيفَةِ، وَحَمْلُهُ عَلَى هَذِهِ الدَّلَالَةِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى التَّعْظِيمِ؛ لِأَنَّ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ تَهْوِيلُ العَذَابِ وَتَعْظِيمُهُ، فَقَلِيلٌ عَذَابٌ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَظِيمٌ لَا يُطَاقُ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ يَخْشَى عَلَى وَالدِّهِ مِنْ أَنْ يَمْسَأَ قَلِيلٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُطَاقَ فَكِيفَ بَعْظِيمُهُ وَأَشَدُّهُ؟ وَهَذَا فِيهِ زِيَادَةٌ إِنْذَارٌ وَتَحْذِيرٌ.

### 12.3 من سورة طه:

1. يقول تعالى حكايةً لِدُعَاءِ مُوسَى السَّلَّيْلَةِ بَعْدَ تَكْلِيفِهِ بِالرِّسَالَةِ: ﴿وَأَحْلَلَ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي \* يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ [طه: 28-27]، قالَ عُقْدَةً بِالإِفْرَادِ وَالتَّكْيِيرِ وَهَذَا يَدْلُلُ عَلَى التَّبَعِيْضِ عَنِ الْزَّمَّخْشَرِيِّ وَمَنْ تَبَعَهُ<sup>(4)</sup>، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ طَلَبَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَحْلِلَ بَعْضَهَا بِحِيثُ يُفْهَمُ عَنْهُ فَهُمَا جَيْدًا، وَلَمْ يَطْلُبْ حَلَّهَا كَامِلَةً.
2. يقول تعالى في سِيَاقِ الامْتِنَانِ عَلَى مُوسَى السَّلَّيْلَةِ: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْ أُمِّكَ مَا يُوَحِّيَ﴾ [طه: 38]؛ تَتَضَمَّنُ هَذِهِ الْآيَةُ الاسمَ الموصولَ (ما) مُرَادًا بِهِ مَا أُوحِيَ لِأُمِّ مُوسَى، وَهُوَ اسْمُ مُبْهَمٍ يَحْمِلُ دَلَالَةَ التَّقْخِيمِ<sup>(5)</sup> حِيثُ يَفْسَحُ الْمَجَالَ بِإِبْهَامِهِ أَمَامَ الْخِيَالِ وَالْفِكْرِ لِيَنْطَلِقَا فِي تَصَوُّرِ عَظِيمِ الشَّيْءِ الْمُوْحَى بِهِ.
3. ويَقُولُ تَعَالَى في سِيَاقِ الامْتِنَانِ عَلَى مُوسَى السَّلَّيْلَةِ أَيْضًا: ﴿وَالْقَيْثُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: 39]، ذهبَ أَبُو السَّعُودِ<sup>(6)</sup> إِلَى أَنَّ تَكْيِيرَ مَحَبَّةِ لِلتَّقْخِيمِ أَيِّ

(1) القزويني، الإيضاح: ج 1، ص 129

(2) السكاكبي، مفتاح العلوم: ص 194

(3) ابن الناظم، المصباح: ص 112؛ والإيجي: ص 122؛ والسبكي: ج 1، ص 312

(4) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 63؛ والرازي، التفسير الكبير: ج 22، ص 48؛ وأبو حيان، البحر: ج 6، ص 224

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: ج 10، ص 29؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 4، ص 279

(6) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 4، ص 280

مَحَبَّةٌ عَظِيمَةٌ، وَيَزِيدُ هَذَا التَّقْخِيمَ إِضَافَتُهَا اللَّهُ تَعَالَى بِوَاسْطَةِ الْجَارِ، وَمَا ذَكَرُهُ صَحِيحٌ وَلَوْ عَرَفَ لَا حَتَّمَ التَّعْرِيفُ الدَّلَالَةَ نَفْسَهَا فَلَوْ قَالَ: (المحبة) مُعْرِفًا بِالْأَدَاءِ، أَوْ (محبتي) مُعْرِفًا بِالإِضَافَةِ، لَكَانَتْ دَلَالَةُ التَّعْرِيفِ هِي التَّقْخِيمُ، وَلَكِنْ بِاِخْتِلَافِ جَهَةِ التَّقْخِيمِ، فَالتَّعْرِيفُ بِالْأَدَاءِ يَفْدِي التَّقْخِيمَ مِنْ حِيثِ دَلَالَتُهُ عَلَى اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ مُبَالَغَةً وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَلَقَى عَلَى مُوسَى حُبَّهُ كُلُّهُ أَوْ كُلُّ حُبٍّ نَعْمَةً مِنْهُ، وَأَمَّا التَّقْخِيمُ بِالإِضَافَةِ فَظَاهِرٌ إِلَيْهِ الْعَظِيمُ الْمُتَعَالِيُّ، وَأَمَّا التَّكْرِيرُ فَمِنْ خَالِ الإِبَهَامِ الَّذِي فِيهِ.

4. يَقُولُ تَعَالَى أَمِرًا مُوسَى بِإِلْقاءِ الْعَصَى بَعْدَ أَنْ اجْتَمَعَ السَّحَرَةُ: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَ﴾ [طه: 39]، فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَسْأَلَتَانِ:

أ— أَنَّهُ أَتَى بِالْمَوْصُولِ (مَا فِي يَمِينِكَ) وَلَمْ يَقُلْ عَصَاكَ، وَيَرَى الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(1)</sup> أَنَّ ذَلِكَ لِأَحَدِ الدَّلَالَتَيْنِ الْأَتَتِيَّيْنِ:

1. تَحْقِيرِ الْعَصَى وَتَصْنِعِيرِهَا، أَيْ لَا تُبَالِ بِكَثْرَةِ عِصَيْهِمْ وَحِبَالِهِمْ، وَأَلْقِ الْعُوَيْدَ الْفَرَدَ الصَّغِيرَ الَّذِي مَعَكَ، فَإِنَّهُ بِقُدرَةِ اللَّهِ تَعَالَى يُلْتَهِمُهَا عَلَى فَرْدِيَّتِهِ وَكَثْرَتِهَا وَصَغْرِهِ وَعَظَمَتِهَا.

2. تَعْظِيمِ الْعَصَى، أَيْ لَا تَحْقُلْ بِعِصَيْهِمْ وَحِبَالِهِمْ فَمَا مَعَكَ أَعْظَمُ مِنْهُ.

وَيَرَى تَضِيِّ ابنُ الْمُنْيَرِ<sup>(2)</sup> وَجْهًا آخَرَ تَفَرَّدَ بِهِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ لِلْعَهْدِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْلَى مَا خَاطَبَ مُوسَى قَالَ لَهُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسِي﴾ [طه: 17]، ثُمَّ لَمَّا ظَهَرَ لَهُ أَنَّهَا آيَةٌ وَصَارَتِ الْحاجَةُ إِلَيْهَا أَتَى بِالْمَوْصُولِ (مَا فِي يَمِينِكَ) تَذَكِيرًا لَهُ بِمَا عَهِدَ مِنِ الْخِطَابِ، وَذَلِكَ لِيَتَيَقَّظَ بِهِذِهِ الصَّفَةِ لِلْوَقْتِ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ذَلِكَ.

وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الْمَوْصُولَ يَحْتَمِلُ كُلَّ مَا سَبَقَ؛ وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْهَامٍ، وَلِيَ فِيهَا وَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُجِيءُ بِالْمَوْصُولِ مِنْ أَجْلِ صِلْتَهُ، وَهِيَ كُونُ الْعَصَا بِيَمِينِهِ، فَرُبَّمَا يَكُونُ مُوسَى بِسَبَبِ الْمَوْقِفِ الْمَهِيبِ وَتَضَارُبِ الْأَفْكَارِ تَمَلَّكَ الْخُوفُ

(1) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 76

(2) ابن المنير، ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندرى 683هـ. الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، تحقيق عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربى - بيروت، ط 2 - 2001، ج 3، ص 76

كما قال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ [طه: 67]، قد نسي العصا وموضعاها، وإن كانت بيده يحسها، إلا أن الموقف كان أعظم من أن يشعر بها، فقال بيمينك ليلاقت إلى موضعها ويصرف بصرها عما أذهله من سحرهم.

ب - آنَّه نَكَرَ (ساحر) ثُمَّ عَرَفَهُ، وعَلَّ الزَّمْخَشْرِيُّ<sup>(1)</sup> ذلك بأن التكير من أجل تكير المضاف، وهو كيد لا من أجل تكير نفسه، وذلك كقول العجاج<sup>(2)</sup>:

في سعي دنيا طالما مدت

كأنَّه قال: كيد سحريٌ وسعيٌ دُنْيويٌ، وأمَّا التَّعْرِيفُ فِلِجِنْسٍ أي لا يُفْلِحُ هذا الجنس حيثُ أتَى، وَخَالَفَ أَبُو حَيَّانَ<sup>(3)</sup> فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ لِلْعَهْدِ، فَعَرَفَ ثَانِيَاً؛ لِأَنَّه تَقَدَّمَ نَكَرَةً.

### 13.3 من سورة الأنبياء:

1. يقول تعالى: ﴿وَلِئِنْ مَسَّتُهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابٍ رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَوْيَلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَلَمِيْنَ﴾ [الأنبياء: 46]، ذكر السكاكِيُّ<sup>(4)</sup> أنَّ تَكِيرَ نَفْحَةٍ لِلتَّحْقِيرِ، أي شيء قليلٌ من عذاب ربِّك، وَخَالَفَ القزوينيُّ<sup>(5)</sup> فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّحْقِيرَ مُسْتَفَادٌ من بناء الكلمة للمرأة، ومن نَفْسِ الكلمة لأنَّها إما من نَفَحَتِ الريح إذا هَبَّتْ أي هَبَّةً أو من نَفَحَ الطَّيْبُ إذا فَاحَ أي فَوْحَةً، ورُدَّ رأي القزويني من وجوهِ:

أ - لا مانع من تَعْدُدِ الدَّوَالِ على المعنى الواحد، فيكون التَّحْقِيرُ مُسْتَفَادًا من البناء للمرأة ومن نَفْسِ الكلمة ومن التَّكِيرِ؛ للفرق بين نَفْحةٍ من العذاب ونَفْحةٍ العذاب<sup>(6)</sup>.

ب - الصَّحِيحُ أَنَّ بِنَاءَ المَرْأَةِ لَا يَدْلُلُ عَلَى التَّحْقِيرِ، وإنما يَدْلُلُ عَلَى الإِفْرَادِ فَقَطُّ، فالشيءُ

(1) - الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 76

(2) - الرجز للعجاج، أبوالشعاع عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي من مخضرمي الجاهلية والإسلام، راجز مجيد مشهور أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك حيث فلج وأقعده إلى أن مات 90هـ. ديوانه برواية وشرح الأصمسي، تحقيق سعدي ضاوي، دار صادر - بيروت، ط 1- 1997، ص 219 برواية من سعي دنيا؛ والرواية المذكورة في الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 76

(3) - أبوحيان، البحر: ج 6، ص 242

(4) - السكاكِيُّ، مفتاح العلوم: ص 193

(5) - القزوينيُّ، الإيضاح: ج 1، ص 128

(6) - التفتازاني، المطول: ص 235

العظيم الواقع مَرَّةً واحِدَةً لا يُعْدُ حَقِيرًا أو قليلاً<sup>(1)</sup>، كَمَا أَنَّ بَنَاءَ الْمَرَّةِ لِلْكَمِيَّةِ، وَالتَّحْقِيرُ لِلْكِيْفِيَّةِ وَقَدْ يُوصَفُ الشَّيْءُ الْمُبْنَىُ لِلْمَرَّةِ بِالْعَظَمَةِ أَوِ الْحَقَارَةِ فَيُقَالُ: ضَرْبَةٌ عَظِيمَةٌ، وَلَوْ كَانَ فِي الْبَنَاءِ دَلَالَةٌ عَلَى التَّحْقِيرِ لَهَدَى تَنَاقُضٍ<sup>(2)</sup>.

ج - لا ينحصر معنى نَفْحةٌ في المعنَينِ اللَّذِيْنِ ذَكَرَهُمَا، وَإِنَّمَا مِنْ مَعَانِيهَا الْقَطْعَةُ<sup>(3)</sup>.  
وَالذِّي أَرَاهُ أَنَّ التَّحْقِيرَ مُسْتَقَادٌ مِنَ التَّكِيرِ بِمَعْنَى السِّيَاقِ، فَلَوْ قَالَ نَفْحةُ العَذَابِ فَعَرَّفَ بِالإِضَافَةِ لِكَانَ فِيهَا تَهْوِيلٌ وَتَعْظِيمٌ بِشَكْلٍ مُباشِرٍ مِنْ خَلَلِ إِلَاضَافَةِ لِلْعَذَابِ، وَيَنْبَني عَلَى دَلَالَةِ التَّكِيرِ عَلَى التَّحْقِيرِ دَلَالَةً أُخْرَى يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ وَهِيَ التَّعْظِيمُ وَالْتَّهْوِيلُ، لِأَنَّ الْمَعْنَى لَوْ مَسَّ هُؤُلَاءِ الْكَفَرَةِ الْمُكَنَّبِينَ قَلِيلٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ لَتَوَلَّوْا وَاعْتَرَفُوا بِالذَّنْبِ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ تَحْمِلاً، لِأَنَّ هَذَا الْقَلِيلُ هَائِلٌ عَظِيمٌ فِي حَقِيقَتِهِ، فَكِيفَ سَيُطِيقُونَ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ؟...

2. يقول تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ ﴾ وَلَقَدْ أَتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلٍ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾[الأبياء: 50]، الإشارةُ بِهَا إِلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِلْإِيْذَانِ بِأَنَّهُ فِي غَايَةِ الوضوحِ مِنْ أَمْرٍ<sup>(4)</sup>، وَفِي إِضَافَةِ الرُّشْدِ إِلَى ضَمِيرِ إِبْرَاهِيمَ تَعْظِيمٌ لِهَا الرُّشْدِ وَأَنَّهُ ذُو شَأنٍ عَظِيمٍ مِثْلُ صَاحِبِهِ<sup>(5)</sup>.

3. يقول تعالى: ﴿يَوْمَ نَطُوِي السَّمَاءَ كَطَى السِّجْلُ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوْلَ حَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَعَلِينَ﴾[الأبياء: 104]، يرى الزَّمَخْشَريُّ<sup>(6)</sup> أَنَّ تَكِيرَ خَلْقٍ لِإِرَادَةِ التَّقْصِيلِ أَيْ أَوْلَ الْخَلَائقِ، كَمَا نَقُولُ: هُوَ أَوْلُ رَجُلٍ جَاءَنِي أَيْ أَوْلُ الرِّجَالِ.

4. يقول تعالى في معرضِ الْحَدِيثِ عَنْ قُدْرَتِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَآءً

(1) السبكي، عروس الأفراح: ج 1، ص 312

(2) الجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص 43

(3) البابرتبي، شرح التلخيص: ص 221

(4) أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج 4، ص 343

(5) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 122؛ والرازي، التفسير الكبير: ج 22، ص 180

(6) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 138؛ والرازي، التفسير الكبير: ج 22، ص 228؛ والسمين، الدر المصور:

ج 8، ص 213

بِقَدْرٍ فَاسْكَنَهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابِهِ لَقَدِرُونَ ﴿الأنبياء: 104﴾، ذكر الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(1)</sup> أنَّ تكيرَ ذَهَابٍ هُنَا مِنْ أَوْقَعِ النَّكَرَاتِ وَأَحْرَّهَا لِلمُفْصِلِ، والمعنى على وجهٍ من وجوهِ الذَّهَابِ بِهِ وَطَرِيقٌ مِنْ طُرُقِهِ، وفيهِ إِيذَانٌ باقتدارِ المُذَهِّبِ وَأَنَّهُ لَا يَتَعَايَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وهذا التَّكيرُ أَلْبَغُ فِي الإِبْعَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَأْوِكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَا إِعْنَاهُ﴾ [الملك: 30]، وذهبَ أبو السُّعُودُ<sup>(2)</sup> إلى أنَّ فِي التَّكيرِ دلالةً عَلَى كَثْرَةِ طُرُقِ الذَّهَابِ بِهِ وَمُبَالَغَةً فِي الإِبْعَادِ.

#### 14.3 من سورة الفرقان:

1. يقول تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الْطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسَوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعْهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: 7]، تتضمنُ هذه الآيةُ حكايةَ قولِ الْكَفَرِ الْمُكَذِّبِينَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَسْتَهْزَئُونَ بِالرَّسُولِ ﷺ وَقَدْ أَشَارُوا إِلَيْهِ بِهِ وَتَصْغِيرًا لِشَانِهِ وَسُخْرِيَّةً مِنْهُ<sup>(3)</sup>.

2. يقول تعالى: ﴿قُلْ أَذْلَكَ خَيْرُ أُمَّرَ جَنَّةُ الْخَلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا﴾ [الفرقان: 7]، الإشارةُ بِذَلِكَ إِلَى السَّعِيرِ وَمَا فِيهَا مِنْ أَهْوَالٍ وَعِذَابٍ أَلِيمٍ أُعِدَّ لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ، وَذَلِكَ فِي آيَاتٍ سَابِقَةٍ، وَفِي الإِشارةِ بِالْبَعِيدِ إِشَاعَرٌ بِكُونِ السَّعِيرِ فِي الْغَايَةِ الْقُصُوْيِّ مِنَ الْهُوْلِ، وَأُضِيفَتِ الْجَنَّةُ إِلَى الْخَلْدِ مَدْحَّاً لَهَا وَتَعْظِيْمًا، أَوْ لِلتَّميِيزِ عَنْ جَنَّاتِ الدُّنْيَا<sup>(4)</sup>.

3. يقول تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الْرِّيَاحَ بُشِّرًا بَيْنَ يَدَيِ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلَنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا لِنُنْحِيَ بِهِ بَلَدَةً مَيْتَانَا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: 49]، تَحَدَّثُ الآيَةُ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِإِنْزَالِ الْمَطَرِ لِإِحْيَا الْأَرْضِ

(1) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 183؛ والرازي، التفسير الكبير: ج 9، ص 23؛ وأبو حيان، البحر: ج 6، ص 370

(2) أبو السعُود، إرشاد العقل السليم: ج 4، ص 407

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 270؛ وأبو السعُود، إرشاد العقل السليم: ج 4، ص 495–496

(4) أبو السعُود، إرشاد العقل السليم: ج 4، ص 498

وَمَنْ عَلَيْهَا، وَقَدْ جَاءَتْ (بِلْدَةٍ وَأَنْعَامًا وَأَنْاسِي) نَكْرَاتٍ وَيَرَى الْزَّمَخْشَرِيُّ وَغَيْرُهُ<sup>(1)</sup> أَنَّ تَنْكِيرَهَا يُفِيدُ التَّبْعِيْضَ وَالتَّكْثِيرَ مَعًا، أَيْ لَنْحِيَ بِهِ بَعْضَ الْبَلَادِ وَنَسْقِيَهُ بَعْضَ الْأَنْعَامِ وَالْأَنْاسِيِّ، وَهَذَا الْبَعْضُ كَثِيرٌ، وَذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَسْكُنُونَ قُرْبَ الْأَوْدِيَّةِ وَالْأَنْهَارِ فَهُمْ مُسْتَغْنُونَ عَنْ سَقِيِ السَّمَاءِ، وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ مُتَبَاعِدُونَ فِي الْبَلَادِ عَنْ هَذِهِ الْمَنَابِعِ وَالْأَوْدِيَّةِ، وَلَا يَعْشُونَ إِلَّا بِمَا يُنْزِلُهُ اللَّهُ رَحْمَةً مِنَ السَّمَاءِ.

4. يقول تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْسُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُوَنَا وَإِذَا خَاطَبُهُمْ

**الْجَهَلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾**[الفرقان: 63]، يُثْنِي الله تعالى في هذه الآية على عباده المؤمنين الذين يَمْسُونَ بِتَوَاضِعٍ وَوَقَارٍ وَيَعْفُونَ عَمَّا أَسَاءَ إِلَيْهِمْ، وقد أَصَافَهُمُ اللهُ إِلَى أَسْمَهُ الرَّحْمَنِ، وفي هَذِهِ الإِضَافَةِ تَشْرِيفٌ لَهُمْ وَتَكْرِيمٌ<sup>(2)</sup>، وَأَرَى أَنَّ فِيهَا دَلَالَةً أُخْرَى أَيْضًا، وَهِيَ أَنَّهُمْ أَهْلُ رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى؛ لِذَلِكَ أَصَافُهُمُ للرَّحْمَنِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْكَرِيمَةِ، وفي ذَلِكَ أَيْضًا تَنَاسُبٌ مَعَ صَفَاتِهِمُ الْمَذَكُورَةِ، فَهُمْ رُحْمَاءُ مُتَوَاضِعُونَ يَعْفُونَ عَنِ الْمُسِيِّعِ...﴾

5. يقول تعالى في صفاتِ عبادِهِ المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ

**أَزْوَاجِنَا وَدُرِّيَّتِنَا قُرْةً أَعْيُنِ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَقِينَ إِمَامًا﴾**[الفرقان: 74]، يرى

الْزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(3)</sup> أَنَّ تَنْكِيرَ أَعْيُنِ لَأَحَدٍ أَمْرِينِ:

أ - مِنْ أَجْلِ تَنْكِيرِ الْمُضَافِ (قُرْةً)؛ لَأَنَّ الْمُضَافَ لَا سَبِيلَ إِلَى تَنْكِيرِهِ إِلَّا بِتَنْكِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَزَادَ أَبُو السُّعُودُ<sup>(4)</sup> أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَعْظِيمِ الْقُرْةِ.

ب - لَأَنَّهُ أَرَادَ أَعْيُنًا مَخْصُوصَةً وَهِيَ أَعْيُنُ الْمُتَقِينَ.

### 15.3 من سورة الشعراء:

1. قال تعالى على لسانِ فرعونَ مُخَاطِبًا مُوسَى عليه السلام: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَّتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ

**وَأَنْتَ مِنَ الْكَفَرِينَ﴾**[الشعراء: 19]، في المجيءِ بِالْمَوْصُولِ (التي) دونَ تَقْسِيرٍ

(1) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص291؛ والرازي، التفسير الكبير: ج24، ص91

(2) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص296؛ وأبو حيان، البحر: ج6، ص486

(3) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص302

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج5، ص27

إِبْهَامٌ وَتَفْخِيمٌ لِلْفِعْلَةِ الْتِي فَعَلَهَا<sup>(1)</sup>، وَهَذَا إِبْهَامٌ لَا يَمْنَعُ كَوْنَهَا لِلْعَهْدِ لَأَنَّ مُرَادَ فَرْعَوْنَ بِهَا قُتِلَ مُوسَى الرَّجُلُ الْقِبْطِيُّ، وَمُوسَى الْعَلِيُّ كَانَ يَعْلَمُ مُرَادَهُ لَذَا قَالَ: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الْأَضَالِّينَ﴾ [الشعراء: 20]، غَيْرَ أَنَّ الْمُجِيءَ بِالْمَوْصُولِ فِيهِ تَفْخِيمٌ وَتَعْظِيمٌ وَإِبْهَامٌ عَلَى الْحَاضِرِينَ؛ لِيَتَصَوَّرُونَهُ مِنْ عَظَمَةِ تِلْكَ الْفِعْلَةِ الْمُبَهَّمَةِ بِالنِّسْبَةِ لَهُمْ، وَهَذَا يُؤكِّدُ أَنَّ مَسْأَلَةَ التَّعْرِيفِ وَالتَّكْرِيرِ نِسْبِيَّةٌ، وَالْمَرْجُعُ فِيهَا عِلْمُ الْمُخَاطِبِ.

### 16.3 من سورة النمل:

2. يقول تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلْقِي الْقُرَءَانَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: 6]، يرى الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(2)</sup> وغيره أنَّ تَكْرِيرَ حَكِيمٍ وَعَلِيمٍ لِلتَّفْخِيمِ، أَيْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ أَيْ حَكِيمٍ وَأَيْ عَلِيمٍ؟ أَقُولُ: وَمَا ذُكِرَ صَحِيحٌ بِمَعْنَى السِّيَاقِ وَدُونَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَكِيمَ الْعَلِيمَ هُنَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ لِدِي الْمُخَاطِبِ، فَمُقْتَضِي الظَّاهِرِ أَنْ يُعْرَفَ فِي قَوْلِهِ (مِنْ لَدُنِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ) غَيْرَ أَنَّ فِي التَّكْرِيرِ مُخَالَفَةً لِلظَّاهِرِ، وَهَذَا أَدْعَى لِجَذْبِ الانتِبَاهِ وَإِثْرَاءِ التَّشْوِيقِ؛ لِيَتَفَكَّرَ الْمَرءُ وَيَتَصَوَّرَ مَا يَتَصَوَّرُ مِنْ عَظَمَةٍ لَا تُقَادِرُ بِقَدْرِ لَهَا الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ.

3. يقول تعالى في قصة سليمان عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَأْوِدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: 15]، ذكر الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(3)</sup> أَنَّ تَكْرِيرَ عِلْمٍ إِمَّا لِلتَّبْعِيسِ وَالْتَّقْلِيلِ، وَإِمَّا لِلتَّعْظِيمِ، أَيْ عِلْمًا غَزِيرًا سَيِّئًا، وَالذِي أَرَاهُ أَنَّهَا تَحْتَمِلُ الدَّلَالَتَيْنِ مَعًا، أَمَّا الْأُولَى فَلَتَقْلِيلُ عِلْمِهِمَا بِالنِّسْبَةِ لِعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَلِحَقِيقَةِ الْعِلْمِ، فَمَهْمَا عِلْمَ الْمَرءُ وَتَعْلَمَ وَحَصَّلَ مَا حَصَّلَ فَإِنَّ عِلْمَهُ يَبْقَى قَاسِرًا قَلِيلًا إِلَى حَقِيقَةِ الْعِلْمِ، وَأَمَّا دَلَالَةُ التَّعْظِيمِ فَلَأَنَّ السِّيَاقَ سِيَاقُ امْتِنَانٍ عَلَيْهِمَا فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ النِّعَمَةُ الْمُمْتَنَّ بِهَا عَظِيمَةً وَإِلَّا فَلَا وَجْهٌ لِلِّامْتَنَانِ، وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَضَادَيْنِ: التَّقْلِيلُ وَالتَّعْظِيمُ، أَنَّ قَلِيلَ الْعِلْمِ الَّذِي أُوتِيَاهُ يَفْوَقُ عِلْمَ سِوَاهُمَا، وَعَظِيمٌ بِالنِّسْبَةِ لِعِلْمِ

(1) ابن الأثير، المثل السائر: ج 2، ص 29؛ وأبو حيان، البحر: ج 7، ص 10

(2) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 353؛ والرازي، التفسير الكبير: ج 24، ص 180

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 357؛ والسمين، الدر المصنون: ج 7، ص 581

غيرِهَا مِنَ الْعِبَادِ لِذَا قَالَا: (وَفَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ...).

### 17.3 من سورة القصص:

1. يقول تعالى مُخاطبًا النَّبِيَّ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٌ﴾ [القصص: 85]، المقصود بالمعاد إِمَّا الجَنَّةُ وَإِمَّا مَكَّةُ، وَعَلَى كُلِّ التَّفْسِيرَيْنِ فَالتَّكْرِيرُ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ وَمَنْ تَبَعَهُ<sup>(1)</sup> لِلتَّفْخِيمِ، أي: مَعَادٌ وَأَيُّ مَعَادٌ لِيُسَمِّي لِغَيْرِكَ مِنَ الْبَشَرِ، وَوَجْهُ التَّعْظِيمِ فِي الْجَنَّةِ وَاضْحَى، وَأَمَّا إِذَا عَدَنَاهُ مَكَّةَ فَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ آنَذَكَ مَعَادًا لَهُ شَأْنٌ وَمَرْجِعًا لَهُ اعْتِدَادٌ لِغَلَبَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَيْهِ وَظُهُورِ عِزِّ الْإِسْلَامِ فِيهِ وَذُلُّ أَهْلِ الشَّرِّ، وَكَانَ اللَّهُ وَعَدَهُ وَهُوَ فِي مَكَّةَ فِي أَذْيَ مِنْ قَوْمِهِ وَغَلَبَةً أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَيْهَا فِي عِزٍّ وَنَصْرٍ، وَرَجَحَ الرَّازِي<sup>(2)</sup> أَنَّ المقصود بِالْمَعَادِ مَكَّةً لِأَنَّ لِفْظَ الْمَعَادِ يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِيهِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ وَعَادَ إِلَيْهِ ثَانِيَةً.

### 18.3 من سورة العنكبوت:

1. يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَآشْكُرُوهُ لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: 17]، يرى الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(3)</sup> أَنَّهُ نَكَرَ الرِّزْقَ أَوْ لَا لَدَلَالَةُ التَّبْعِيسِ، أي: لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا مِنَ الرِّزْقِ، ثُمَّ عَرَفَ ثَانِيًّا لِاستُغْرَاقِ الْجَنِّسِ، أي أَنَّ الرِّزْقَ كُلُّهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَاطْلُبُوهُ مِنْهُ، وَذَكَرَ الرَّازِي<sup>(4)</sup> فِي عِلْمِ ذَلِكَ وَجْهًا آخَرَ حَسَنًا وَهُوَ أَنَّ تَعْرِيفَ الرِّزْقِ لِلْعَهْدِ لِأَنَّ الرِّزْقَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مَعْرُوفٌ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَآبَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: 6]، وَأَمَّا تَكْرِيرُهُ أَوْ لَا فَلَانَّهُ مِنْ جِهَةِ الْأُوْثَانِ الْمُعْبُودَةِ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ رِزْقٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ غَيْرُ مَعْرُوفٍ.

وَأَرَى وَجْهًا آخَرَ فِي التَّكْرِيرِ مُحْتَمِلًا قَوِيًّا وَهُوَ أَنَّ التَّكْرِيرَ لِعَدَمِ التَّعْبِينِ وَالتَّحْدِيدِ

(1) الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ: ج 3، ص 440؛ وَالسَّمِينُ، الدَّرُّ المَصُونُ: ج 7، ص 123

(2) الرَّازِيُّ، التَّقْسِيرُ الْكَبِيرُ: ج 26، ص 22

(3) الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ: ج 3، ص 451

(4) الرَّازِيُّ، التَّقْسِيرُ الْكَبِيرُ: ج 25، ص 45 - 46

أيَّ أَنَّ هَذِهِ الْأُوْثَانَ الْمُعْبُودَةَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَمْلُكُ أَيَّ شَيْءاً مِنَ الرِّزْقِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا عَظِيمًا أَوْ حَقِيرًا، وَمِنْهَا كَانَ نَوْعُهُ وَبِأَيِّ شَكٍّ، فَهَذِهِ النَّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفِيِّ تَتَضَمَّنُ نَفِيَ جَنْسِ الرِّزْقِ كُلِّهِ عَنِ الْأُوْثَانِ.

### 19.3 من سورة الروم:

1. يقول تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا تُخْلِفُ اللَّهَ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: 6]، اختلفَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنْ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ [الروم: 7]، في الظَّاهِرِ الَّذِي يَعْلَمُونَهُ، قِيلَ الْعِلْمُ الْزَّائِلُ، وَقِيلَ عِلْمُ الدُّنْيَا، وَقِيلَ الَّذِي فِيهِ الظُّهُورُ فِي الْأَرْضِ وَالْعُلُوِّ، وَقِيلَ مَا يُعْلَمُ بِأَوَّلِ الْعُقُولِ دُونَ تَفْكِيرٍ، وَعَلَى كُلِّ فَقْدٍ وَرَدَتْ هَذِهِ الْكَلْمَةُ نَكْرَةً، فَذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(1)</sup> إِلَى أَنَّ التَّكْرِيرَ لِلْإِفْرَادِ، أَيْ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا وَاحِدًا مِنْ جُمْلَةِ الظَّواهِرِ، وَذَهَبَ ابْنُ الْمُنْيَرِ<sup>(2)</sup> إِلَى أَنَّ التَّكْرِيرَ لِلتَّقْلِيلِ الَّذِي يُقْرَبُ مِنَ الْعَدَمِ فَكَانُوكُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً؛ لِذَلِكَ صَحَّ إِبْدَالُ (يَعْلَمُونَ) مِنْ (لَا يَعْلَمُونَ).

### 20.3 من سورة فاطر:

1. يقول تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسَلَ لَهُ وَمِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ أَعَزِيزُ الْحَكَمِ﴾ [فاطر: 2]، تَكْرِيرُ رَحْمَةِ الْإِشَاعَةِ وَالْإِبَاهَمِ، كَانَهُ قَالَ: أَيَّ رَحْمَةً كَانَتْ سَمَاوَيَّةً أَوْ أَرْضِيَّةً فَلَا أَحَدٌ يَقْدِرُ عَلَى حِبْسِهَا<sup>(3)</sup>.

2. ويقول تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ أَلْأُمُورُ﴾ [فاطر: 4]، ذَهَبَ الْبَلَاغِيُونَ<sup>(4)</sup> إِلَى أَنَّ تَكْرِيرَ رُسُلِ الْتَّفْخِيمِ وَالتَّكْثِيرِ، أَيْ رُسُلُ كَثِيرُونَ ذَوُوا آيَاتِ عَظَامٍ وَأَعْمَارٍ طَوَالَ، وَمَا ذَكَرَهُ الْبَلَاغِيُونَ صَوَابٌ فِي إِفَادَةِ التَّكْرِيرِ لِلتَّكْثِيرِ، وَالْتَّفْخِيمِ بِمَعْنَى السِّيَاقِ، لَأَنَّهُ سِيَاقُ تَسْلِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَشْبِيهِ لَهُ بَعْدَ أَنْ وَاجَهَهُ قَوْمٌ بِالْكَذِيبِ وَالْعِنَادِ، فَأَخْبَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّ رُسُلًا كَثِيرِينَ قَبْلَهُ قدْ جَاءُوا

(1) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 473 – 474

(2) ابن المنير، الانتصاف: ج 3، ص 473

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 606؛ وأبو حيان، البحر: ج 7، ص 286؛ والسمين، الدر المصنون: ج 9، ص 211

(4) الزمخشري، الكشاف: ج 3، ص 608؛ والسكاكني: ص 194؛ والقرزيوني، الإيضاح: ج 1، ص 128؛ والجرجاني محمد، الإشارات والتبيهات: ص 42؛ والفتازاني، المطول: ص 239

بِالآيَاتِ الْعَظَامِ، فَقُوْلُوا مِنْ أَقْوَامِهِمْ بِمِثْلِ مَا قُوْلَبَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَصَبَرُوا وَتَبَّتُوا عَلَى الْحَقِّ، كَمَا أَنَّ صِيغَةَ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فِي رُسُلٍ تَدْلُّ عَلَى التَّكْثِيرِ أَيْضًا.

3. يقول تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: 15] عَرَفَ الْفُقَرَاءَ بِأَدَاءِ التَّعْرِيفِ لَا سْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ مُبَالَغَةً، وَالْمُرَادُ بِيَانِ شِدَّةِ فَقْرِ النَّاسِ اللَّهُ تَعَالَى وَكَانُوهُمْ وَحْدَهُمْ هُمْ جِنْسُ الْفُقَرَاءِ اللَّهُ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِمْ، وَإِنْ كَانَتِ الْخَلَائِقُ كُلُّهَا مُفْتَقِرَةً إِلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الْفَقْرَ يَتَبعُ الْضَّعْفَ وَقَدْ شَهَدَ اللَّهُ عَلَى الْإِنْسَانِ بِالْضَّعْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَنَ ضَعِيفًا﴾ [النَّسَاءِ: 28]، وَلَوْ نَكَرَ الْفُقَرَاءَ لَكَانَ الْمَعْنَى بَعْضُ الْفُقَرَاءِ وَلَيْسَ فِي التَّكْثِيرِ مَا فِي التَّعْرِيفِ مِنْ مُبَالَغَةٍ<sup>(1)</sup>.

### 21.3 من سورة يس:

1. يقول تعالى: ﴿يَسَ ﴿ وَالْقُرَءَانِ الْحَكِيمِ ﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ عَلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يس: 1,2,3]، ذكر الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(2)</sup> وأبوالسعود<sup>(3)</sup> أَنَّ تَكْثِيرَ صِرَاطِ تَفْخِيمٍ لِهِ وَتَعْظِيمٍ، أَيْ صِرَاطٌ عَظِيمٌ لَا يُكْتَنِهُ وَصَفُّهُ وَلَا يُقَادِرُ قَدْرُهُ، وَيَبْدُو لِي أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ وَقَالَ: (عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ) لَدَلِيلَ التَّعْرِيفِ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّفْخِيمِ، وَلَكِنْ باختِلَافِ الْجَهَةِ، فَالْتَّكْثِيرُ يَذُلُّ عَلَيْهَا بِمَا فِيهِ مِنْ إِبْهَامٍ، وَالْتَّعْرِيفُ مِنْ حِيثُ اسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ مُبَالَغَةً، وَكَانَهُ يَقُولُ إِنَّ هَذَا الصِّرَاطُ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ هُوَ كُلُّ الصُّرُطِ..

2. يقول تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَنِكْهُونَ﴾ [يس: 55]، ذكر الزَّمَخْشَرِيُّ وَمَنْ تَبَعَهُ<sup>(4)</sup> أَنَّ تَكْثِيرَ شُغْلِ لِلتَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْمَعْنَى: هُمْ فِي شُغْلٍ أَيْ شُغْلٍ لَا يُكْتَنِهُ وَصَفُّهُ وَلَا يُقَادِرُ قَدْرُهُ، وَالذِّي أَرَاهُ أَنَّ السَّيَّاقَ يُؤْيِدُ هَذِهِ الدِّلَالَةَ، لَأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامٌ مَدْحُ وَتَعْظِيمٌ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَمَا هُمْ فِيهِ مِنْ نَعِيمٍ، وَلَوْ عَرَفَ وَقَالَ فِي الشُّغْلِ لَدَلِيلَ التَّعْرِيفِ عَلَى التَّفْخِيمِ أَيْضًا وَلَكِنْ باختِلَافِ الْجَهَةِ، فَلَوْ قَالَ: (فِي الشُّغْلِ) لِأَفَادَ التَّفْخِيمَ مِنَ الدِّلَالَةِ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ مُبَالَغَةً، وَكَانَهُ قَالَ: هُمْ فِي كُلِّ شُغْلٍ أَوْ فِي شُغْلٍ

(1) الزمخشري، الكشاف: ج3، ص615؛ والرازي، التفسير الكبير: ج26، ص13

(2) الزمخشري، الكشاف: ج4، ص6

(3) أبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج5، ص290

(4) الزمخشري، الكشاف: ج4، ص24؛ والرازي، التفسير الكبير: ج26، ص92؛ وأبوحيان، البحر: ج7، ص326

حقيقيٌ، والسيّاقُ يدلُّ على أَنَّهُ الاشتغالُ بالنَّعيمِ.

3. يقول تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَادَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌ مُّبِينٌ وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [يس: 60، 61]، يرى الزمخشري<sup>(1)</sup> أنَّ تكيرَ صراطِ مستقيمٍ يحمل دلالةَ التعظيمِ، أي صراطٌ بليغٌ في استقامتهِ، ويحملُ أيضًا دلالةَ التَّبعيضِ، أي هذا بَعْضُ الصُّرُطِ الْمُسْتَقِيمَةِ، وفي ذلكَ توبیخٌ لهم لعدولهم عنهُ وتقادیهم عن سلوكِهِ.

### 22.3 من سورة ص:

1. يقول تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص: 2]، ذكر الزمخشري<sup>(2)</sup> أنَّ تكيرَ عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ دلالةً على شدَّتهمَا وتفاقُمِهِما وأنَّ الذينَ كفروا بلَّغُوا من الشِّقَاقِ مَبْلَغاً عَظِيمًا.

2. يقول تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَاءِبٍ﴾ [ص: 49]، تكيرُ الذَّكْرِ للنَّوْعِيَّةِ، أي نوعٌ من الذَّكْرِ وهو القرآنُ الكريمُ وبَابٌ من أبوابِ التَّنزيلِ<sup>(3)</sup>.

### 23.3 من سورة الزمر:

1. يقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْخَسِرَانَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الزمر: 15]، في هذه الآيةِ مُبالغَةٌ في التَّنبيهِ على الخُسْرَانِ، وذلكَ بالإشارةِ إليها بالبعدِ إشارةً لِبَعْدِ مَنْزِلَةِ هذا الخُسْرَانِ، وبالتأكيدِ بالضميرِ، وبتعريفِ الخُسْرَانِ الذي يُفيدُ حَصْرَ المبتدِئِ في الخبرِ مُبالغَةً وإشارةً إلى أنَّ ذلكَ هو الخُسْرَانُ الْحَقِيقِيُّ<sup>(4)</sup>.

2. يقول تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَبِّكُونَ وَرَجُلًا سَلَّمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثُرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 15]، تكيرُ رَجُلٍ في

(1) الزمخشري، الكشاف: ج4، ص26

(2) الزمخشري، الكشاف: ج4، ص73؛ والسمين، الدر المصنون: ج9، ص346

(3) الزمخشري، الكشاف: ج4، ص101؛ والسيوطى، الإنقان: ص294

(4) أبو حيان، البحر: ج7، ص403

الموضعين يفيدُ الإفرادَ والوحدةَ<sup>(١)</sup>.

3. يقول تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّنْ رَّبِّكُمْ مِّنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> أن تقولَ نَفْسٌ يَحْسَرَتِ عَلَى مَا فَرَّطَتِ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّخِرِينَ<sup>(٣)</sup> [الزمر: 15]، توقفَ الزمخشري<sup>(٤)</sup> عند دلالةِ تكيرِ النَّفْسِ وتَوْحِيدِها معَ أَنَّ نفوسًا كثيرةً تقولُ ذلك، وذكرَ ثلاثَ دلالاتٍ يَحْتَمِلُها التَّكيرُ:  
أ - التَّقليلُ والتَّبعيضُ، والمُرادُ بعضاً من الأنفسِ وهي نَفْسُ الكافرِ، ورجحَ أبو حيَانَ<sup>(٥)</sup> هذا الوجه دون ذِكرِ وجهِ التَّرجيحِ.

بـ التَّعظيمِ أي نَفْسٌ متميزةٌ من الأنفسِ إما بِلِجاجٍ في الكفرِ شديدٍ وإما بِعذابٍ عظيمٍ.  
ج - التَّكيرُ، واقتصرَ عليه أبو السعُود<sup>(٦)</sup>؛ والتَّكيرُ هنا كما في قولِ الشاعر<sup>(٧)</sup>:  
وَرُبَّ بَقِيعٍ لَوْ هَنَقْتُ بِجَوَهِ أَتَانِي كَرِيمٌ يَنْفُضُ الرَّأْسَ مُغْضَبًا  
وهو يُريدُ أفواجاً من الكرامِ لا كريماً واحداً.

### 24.3 من سورة غافر:

1. يقول تعالى في الكافرين: ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَنَا أَثْنَتَيْنِ وَأَحَيَيْتَنَا أَثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلَّ إِلَى خُروجٍ مِّنْ سَيِّلٍ﴾<sup>(٨)</sup> [غافر: 11]، تكيرُ خروجِ للنوعيةِ، أيْ أيْ نوعٍ من الخروج سريعٍ أو بطيءٍ<sup>(٩)</sup>، وتَكيرُ سبيلٍ للإبهامِ، أيْ أيْ سبيلٍ كيما كانَ<sup>(١٠)</sup>.

### 25.3 من سورة الشورى:

1. يقول تعالى: ﴿اللَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ تَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّهَا وَيَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ الْذُكُورَ أَوْ يُزِوِّجُهُمْ ذُكْرًا وَإِنَّهَا تَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ وَيَهْبِطُ لِمَنْ يَشَاءُ الْذُكُورَ﴾<sup>(١١)</sup>

(١) القزويني، الإيضاح: ج 1، ص 126؛ والسبكي: ج 1، ص 309؛ والسيوطى، الإنقان: ص 294

(٢) الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 139؛ والسمين، الدر المصنون: ج 9، ص 434

(٣) أبو حيَان، البحر: ج 7، ص 417

(٤) أبو السعُود، إرشاد العقل السليم: ج 5، ص 400

(٥) البيت للأعشى في ديوانه: 115، وسبقت ترجمة الشاعر ص 4

(٦) الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 159؛ والرازي، التفسير الكبير: ج 27، ص 42

(٧) أبو السعُود، إرشاد العقل السليم: ج 5، ص 411

**عَلِيهِمْ قَدِيرٌ** [الشوري: 49، 50]، ذهب الزمخشري ومن تبعه<sup>(1)</sup> إلى أن تعريف الذكور للتشريف والتتويه خلافاً لتكير الإناث، وخاصةً بعد أن أخرهم عن الإناث لمقتضى، وفي ذلك تنبية على أن الذكور أفضل من الإناث.

### 26.3 من سورة الزخرف:

1. يقول تعالى مُنْكِرًا على المشركين الذين نسبوا الله اتخاذ البنات: **﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا تَحْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنُكُمْ بِالْبَيْنَ﴾** [الزخرف: 16]، ذهب أبو السعود<sup>(2)</sup> إلى أن تكير بنات لما اعتبر فيها من الحقار، وتعريف الذكور لما اعتبر فيهم من الفخامة، ولدي فيها وجه آخر حسن وهو أن تكير بنات للتبييض أي بعض البنات، وأما تعريف البنين فلا سُتْغَرَاقِ الجنس مبالغة في التكير، كأنه قال: ألم اتخذ مما يخلق بعض البنات شريكًا له، وخصكم أنتم بكل هذا الجنس الذي تفضلونه وهو الذكور، وفي هذا زيادة إنكار عليهم.

2. يقول تعالى: **﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنِ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضُ لَهُ شَيْطَنًا فَهُوَ لَهُ وَقِيرٌ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّوْهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَتَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾** [الزخرف: 36، 37]، إضافة الذكر للرحمن دلالة على نزوله رحمة للعالمين<sup>(3)</sup>، وتکير شيطان لإرادة عموم الشياطين<sup>(4)</sup>؛ لأن النكرة في سياق الشرط تعم، لذا عاد الضمير مجموعاً عليه في (يصدونهم).

### 27.3 من سورة الجاثية:

1. يقول تعالى: **﴿هَذَا هُدَىٰ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِيَأْيَتِ رَبِّهِمْ هُمْ عَذَابٌ مِّنْ رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾** [الجاثية: 11]، ذكر الزمخشري<sup>(5)</sup> أن تكير هدى للتعظيم والتفخيم، أي الكامل في

(1) \_ الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 237؛ والرازي، التفسير الكبير: ج 28، ص 186؛ وأبو حيان، البحر: ج 7، ص 502

(2) \_ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 6، ص 28

(3) \_ أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 6، ص 34

(4) \_ الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 256

(5) \_ الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 291؛ والرازي، التفسير الكبير: ج 27، ص 263؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 6، ص 58

الهداية، كما تقول زيدُ رجلٌ، أي كاملٌ في الرُّجولةِ، أقولُ: وهذا التَّفخيمُ مُستفادٌ من الإشارةِ بالقريبِ إلى القرآنِ الكريمِ ومن تكيرِ هذِي بمعونةِ السياقِ، فلو عرفَ الْهُدُى لكانَ الدلالةُ على التَّفخيمِ أيضاً، لذا يرى النَّحويونَ والبلاغيونَ أنَّ التعريفَ في قولكَ زيدُ الرَّجُلُ لاستغرابِ خصائصِ الجنسِ مبالغةً، أي هو الكاملُ في صفةِ الرُّجولةِ، والمعنى نَفْسُهُ مُستفادٌ أيضاً من التكيرِ في الآيةِ وفي مثالِ الزَّمخشريِّ، غيرَ أنَّ جِهَةَ التَّفخيمِ مُختلفةٌ، فهي في التكيرِ من الإبهامِ الذي يفسحُ المجالَ أمامَ الفكرِ ليتصورَ ما يتصورَ من عظمةِ المُنكرِ، وفي التعريفِ بالأداةِ من حيثِ الاستغرابِ والإحاطةِ مبالغةً.

2. يقول تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءاَمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ اِيَامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: 14]، ذكر الزَّمخشريُّ ومن تبعه<sup>(1)</sup> أنَّ تكيرَ القومِ معَ أنَّهم معروفونَ وهم المؤمنونَ تفخيمٌ لهم ورفعٌ ل شأنهم كأنَّه قالَ: ليجزيَ قومًا وأيَّ قومٍ هُمْ، من شأنِهم العفوُ عن المُسيءِ والصَّبرُ على الأذى، وقيلَ<sup>(2)</sup> المرادُ بهم الذين لا يرجونَ أيامَ اللهِ، والذي أرأه أنَّها تتحملُ الأمرينِ وأنَّ التكيرَ حيءَ به للإبهامِ لِتعمُّ كلَّ القسمينِ: الذين آمنوا، فيكونُ فيه تفخيمٌ لهم، والذين لا يرجونَ أيامَ اللهِ، فيكونُ فيه تفخيمٌ لأمرِهم وعُتوّهم، فالنَّكارةُ هُنا وإنْ كانت في سياقِ مُوجبٍ إِلا أنَّها أفادَتِ العمومَ.

### 28.3 من سورة ق:

1. يقول تعالى: ﴿أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقِ جَدِيدٍ﴾ [ق: 15]، جاءَتْ هذهِ الآيةُ في معرضِ إثباتِ البعثِ بعدَ الموتِ وردَ اللهُ على مُنكري البعثِ أنه لم يَعْيَ عن الخلقِ الأوَّلِ، وهو خلقُ الإنسانِ من طينٍ، فمنْ بابِ الأولىِ أنْ يكونَ قادرًا على الإعادةِ بعدَ الموتِ وهو الخلقُ الجديدُ، وقد جاءَ الخلقُ الأوَّلُ مُعرَفًا والثَّانِي مُنكرًا، وتَعرَضَ الزَّمخشريُّ<sup>(3)</sup> لتكيرِ الثانيِ فقطَ وذَكَرَ أنَّ دلالةَ التكيرِ فيه

(1) الزمخشري، الكشاف: ج4، ص292؛ والرازي، التفسير الكبير: ج28، ص264؛ وأبوحيان، البحر: ج8، ص46

(2) الرازي، التفسير الكبير: ج27، ص264؛ وأبوحيان، البحر: ج8، ص46

(3) الزمخشري، الكشاف: ج4، ص386؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج6، ص125

هي التَّفْخِيمُ وَالْتَّعْظِيمُ، أي هو خلقٌ عظيمٌ خارجٌ عن حدود العاداتِ حقيقةً لأنَّ يُبَحَثَ عنه، وتَعرَضَ الرَّازِي<sup>(1)</sup> لِتَعرِيفِ الْأَوَّلِ وَتَكْرِيرِ الثَّانِي، وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ دَلَالَتِينِ:

أ - عَرَفَ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ خَلَقَ عَرَفَهُ كُلُّ إِنْسَانٍ وَعَلَمَهُ لِنَفْسِهِ، وَنَكَرَ الثَّانِي لِأَنَّهُ خَلَقَ لَمْ يَعْرِفْهُ كُلُّ أَحَدٍ وَلَمْ يَعْلَمْهُ لِنَفْسِهِ، وَهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَهُ بَلْ كَانُوا مُنْكِرِينَ لَهُ.

ب - نَكَرَ الثَّانِي لِبِيَانِ إِنْكَارِهِمْ لِلْخَلْقِ الثَّانِي مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَكَانُوهُمْ قَالُوا: أَيْكُونُ لَنَا خَلْقٌ؟ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْمُنْبِرِ<sup>(2)</sup> أَنَّ تَعرِيفَ الْأَوَّلِ لِلتَّعْظِيمِ لِيَجْعَلَهُ دَليلاً عَلَى الْخَلْقِ الْجَدِيدِ، وَتَكْرِيرَ الثَّانِي لِلْتَّهْوِينِ، أَوْ لِلتَّعْظِيمِ كَأَنَّهُ أَمْرٌ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَرْضَى إِنْسَانٌ بِكَوْنِهِ مُلْتَبِسًا عَلَيْهِ.

### 29.3 من سورة الطور:

1. يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعُوهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَنِنِ الْحَقَّنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَمَا الَّتِي هُنَّ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ أَمْرٍ يِبِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: 21]، ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(3)</sup> أَنَّ تَكْرِيرَ إِيمَانِ يَحْتَمِلُ أَمْرِينَ حَسْبَ الْمَعْنَى، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِيمَانَ الْآبَاءِ، فَيَكُونُ التَّكْرِيرُ لِلتَّحْصِيصِ وَالتَّقْخِيمِ أَيْ إِيمَانٌ خاصٌّ عَظِيمٌ الْمَنْزَلَةِ، وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ إِيمَانُ الذُّرِّيَّةِ فَيَكُونُ التَّكْرِيرُ لِلتَّقْيِيلِ وَالتَّبْعِيسِ أَيْ بِشَيْءٍ مِنْ الإِيمَانِ لَا يُلْحِقُهُمْ بِمَنْزَلَةِ آبَائِهِمْ، وَلَكِنَّ الْحَقُّوا بِمَنْزَلَةِ آبَائِهِمْ إِكْرَاماً لِلْآبَاءِ.

وَذَكَرَ الرَّازِيُّ<sup>(4)</sup> وَجْهًا آخَرَ اسْتَحْسَنَهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ تَوْيِينُ إِيمَانٍ عَوْضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَيْ أَتَبْعَنَاهُمْ بِسَبِبِ إِيمَانِهِمْ، وَالْإِضَافَةُ تُقْيِيدُ التَّقْيِيدَ وَأَنَّهُ إِيمَانٌ لِيَسَ مُطْلَقاً، وَإِنَّمَا هُوَ إِيمَانُ الْآبَاءِ فَقَطَّعَ الْإِضَافَةَ مَعَ إِرْادَتِهِ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ إِيمَانٌ صَحِيحٌ.

### 30.3 من سورة القمر:

1. قال تعالى: ﴿كَذَّبُتْ قَبْلَهُمْ قَوْمٌ نُوحٌ فَكَذَّبُوا عَبَدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَأَزْدَجَ﴾ [القمر: 9]، إِضَافَةُ نُوحٌ لِفَظِ عَبِدٍ إِلَى ضَمِيرِ الْمُعَظَّمِ نَفْسِهِ جَلَّ جَلَلُهُ تَعْظِيمٌ لِنُوحٌ

(1) \_ الرَّازِيُّ، التَّقْسِيرُ الْكَبِيرُ: ج 28، ص 162

(2) \_ ابْنُ الْمُنْبِرِ، الْإِنْتَصَافُ: ج 4، ص 386

(3) \_ الزَّمَخْشَرِيُّ، الْكَشَافُ: ج 4، ص 414

(4) \_ الرَّازِيُّ، التَّقْسِيرُ الْكَبِيرُ: ج 28، ص 252

وتشريف<sup>(1)</sup>.

2. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّتٍ وَهُنَّ فِي مَقْدُدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيلٍ مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر: 54، 55]، تكير نَهَرٍ ومليل للتعظيم والتغريم عند الزَّمَخْشَريٌّ ومن تَبَعَهُ<sup>(2)</sup>.

### 31.3 من سورة الحاقة:

1. قال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاهُ فِي الْجَارِيَةِ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذَكِّرَةً وَتَعِيهَا أَذْنٌ وَاعِيَةً﴾ [الحاقة: 54، 55]، يرى الزَّمَخْشَريٌّ<sup>(3)</sup> أنَّ تكير أَذْنٍ وتوحيدَها للتقليل إشارة لِقلَّة الوعاء في المُخَاطَبِينَ وتوبخَنَاسٍ على ذلك، ودلالة على أنَّ الأَذْنَ الواحدة إذا وَعَتْ وَعَقَلَتْ فَهِي السَّوَادُ الأَعْظَمُ عند الله تعالى وسوها لا يُبالي بِهِ.

### 32.3 من سورة نوح:

1. يقول تعالى في قوم نوح ﴿مِمَّا حَطَّيَتِهِمْ أَغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ [نوح: 25]، يرى الزَّمَخْشَريٌّ<sup>(4)</sup> أنَّ تكير نَارٍ إِمَّا للتعظيم أي ادْخُلُوا نَارًا عظيمة، وإِمَّا للتنويح أي ادْخُلُوا نوعًا من النَّارِ حسبَ خَطَايَاهم.

### 33.3 من سورة المرسلات:

1. يقول تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَافًا أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا وَجَعَلَنَا فِيهَا رَوَابِيَ شَمِخَاتٍ وَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً فَرَأَيْتَ﴾ [المرسلات: 25–27]، يرى الزَّمَخْشَريٌّ<sup>(5)</sup> أنَّ تكير أحياء وأموات مع أنَّ الأرضَ كفاف للجميع لدلالة التَّغريم، كأنَّه قال أحياء لا يُحْصَونَ وأموات لا يُعْدُونَ، وذهب إلى أنَّ تكير رواس وشامخات وماء لأحد دلالتين: التَّغريم والتَّبعيض لأنَّ في السماء جبالا وفيها ماءٌ فراتٌ كما في قوله تعالى:

(1) الرازبي، التفسير الكبير: ج 29، ص 36؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج 6، ص 162

(2) الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 441 و ج 3، ص 351؛ والرازبي، التفسير الكبير: ج 30، ص 80؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج 6، ص 172

(3) الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 604؛ والرازبي، التفسير الكبير: ج 30، ص 106

(4) الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 642؛ وأبوالسعود، إرشاد العقل السليم: ج 6، ص 311

(5) الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 680؛ والرازبي، التفسير الكبير: ج 30، ص 274

﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ [النور: 43]، في حين ذهب السمين وأبو السعود<sup>(1)</sup> إلى أن تكير أحياء وأموات للتبسيط؛ لأنَّ أحياء الإنس وأمواتِهم ليسوا بجميع الأحياء والأموات، أقول: والوجه الذي ذكره ضعيف لأنَّ الآية تحتمل التعميم وإرادة جميع الأحياء والأموات من الإنس وغيرهم، ولا يوجد دليل على اختصاصها بالإنس فقط، وبناءً على ذلك فحملها على التبسيط ضعيف جداً، والأفضل أن يحمل التكير فيما وفي ما بعدهما على التخييم والتَّكثير، ويكون ذلك مُستقادةً بمعونة السياق؛ لأنَّ سياق امتنان على العباد وبيان لقدرة الله تعالى.

### 34.3 من سورة التكوير:

1. يقول تعالى في أهوال القيمة يوم تكشف الصحف: ﴿عَامَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: 14]، يرى الزمخشري<sup>(2)</sup> أنَّ تكير نفسٍ وتوحيدها مع أنَّ كُلُّ نفسٍ تعلمُ ما أَحْضَرَتْ في ذلك اليوم، من باب عكس الكلام الذي يقصد به الإفراط في ما يُعْكِس عنه، كقولك لبعض قادة الجند: كم جندياً عندك؟ فيجيب: ربَّ فارسٍ عندي، يُريد التَّكثير، ولكنَّه يتبرأ من الزِّيادة، وكقول الشاعر:

قدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًا أَنَّامَلُهُ      كَانَ أَثْوَابَهُ مُجَتْ بِفِرْصَادِ<sup>(3)</sup>

وهو يقصد الكثرة أي كثيراً ما يفعل ذلك، وخالف أبو السعود<sup>(4)</sup> فذهب إلى أنَّ تكير نفسٍ مفيدٍ لثبت العلم المذكور لفردٍ من النُّفوسِ أو لبعضٍ منها إيداعاً بأنَّ ثبوته لجميع أفرادها قاطبةً من الوضوح والظهور بحيث لا يخفى على أحد، وللرمز إلى أنَّ تلك النُّفوسَ العالمةَ مع كثرتها إلا أنها مما يُستَقلُ بالنسبة إلى جانبِ كبرياتِه جلَّ وعلا، أقول: وتحقيق ما ذهب إليه أبو السعود أنَّ التَّكيرَ للتَّكثيرِ، وهو مضمونُ كلام الزمخشري فلا وجه لإعلان أبي السعود مخالفةً للزمخشري مع اتحادِ المرادِ.

(1) السمين، الدر المصنون: ج 10، ص 637؛ وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 6، ص 349

(2) الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 680؛ والرازي، التفسير الكبير: ج 30، ص 274

(3) البيت لعبد بن الأبرص بن عوف الأسدية، أبي زياد شاعر مصري من دهاء العرب وحكمائها في الجاهلية، وهو أحد أصحاب المعلقات، عمر طويلاً إلى أن قتله النعمان بن المنذر حين وفاته في يوم بؤسه 25 ق. هـ. ديوانه، شرح وتحقيق حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر،

ط 1 - 1957، ص 49

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: ج 6، ص 386

وخلصة القول ما ذكره القوجوي<sup>(1)</sup> من أن التكير هنا للعموم، وفيه دليل على أن النكرة في الإثبات قد تعم وتأتي لاستغراق وليس لإنفراد والنوعية فقط، وذلك يُعرف بمعونة المقام.

### 35.3 من سورة قريش:

1. يقول تعالى في قريش: ﴿فَلَيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﷺ أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وَأَمْنَهُم مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش 4:3، 4]، يرى الزمخشري ومن تبعه<sup>(2)</sup> أن تكير جوع وخوف للتعظيم دلالة على تفاصيلهما، أي جوع شديد وخوف شديد، ويبدو لي أن التعريف يفيد الدلالة نفسها ولكن باختلاف الجهة، فلو عرف فقال: ( أطعمهم من الجوع وأمنهم من الخوف ) لدل التعريف على التعظيم إذا حمل على استغراق الجنس مبالغة، أي كل جنس الجوع وكل جنس الخوف، ولا أظن أن هذا هو المقصود لأنهم لم يؤمنوا من كل خوف حتى لم يبق للخوف في قلوبهم مكان، ولم يطعموا من كل جوع حتى لم يعد فيهم فقير.

### 36.3 الخاتمة:

بحمد الله تعالى و توفيقه تمت هذه الدراسة، وقد خلصت إلى عدد من النتائج التي يمكن إجمالها بالآتي:

1. الدلالة الأساسية للمعارف هي تعين المقصود بها وفصله من سائر جنسه، وأما النكارات فتدل على بعض مجهول في جملة قد يكون واحداً أو اثنين أو ثلاثة...، وقد يكون قليلاً أو كثيراً، وهذا يعني أن التقليل والتكثير من المعاني الأصلية للتكير.

2. للمعارف وظائف نحوية عامّة تشتراك فيها جميع المعارف، كالابتداء بها، ومجيئها صاحب حال...، وللنكارات كذلك وظائف عامّة كمجيئها حالاً وتمييزاً...

3. لكلّ قسم من أقسام المعارف وظائف خاصة يقوم بها في الجملة العربية، وأغلبها

(1) القوجوي، حاشيته: ج 8، ص 523

(2) الزمخشري، الكشاف: ج 4، ص 807؛ وأبوحيان، البحر: ج 8، ص 516؛ والسمين، الدر المصنون: ج

لا علاقَة له بالجانب الدلالي للتَّعرِيف.

4. اضطرب النَّحويون في مسألة التَّعرِيف والتَّكير من حيث تصنِيف بعض الكلمات؛ وذلك لاعتمادهم على معايير دلالية وأخرى شكلية ضمن لغة واسعة لا يمكن أن تُحدَّ أو أن تخضع كاملاً لمعايير قواعد، وممَّا اضطربوا فيه علم الجنس، والاسم المتصل بآدأة الجنس، والاسم الموصول في حالة دلاته على الجنس وعلى التَّقْخيم، فهذه الأسماء لا تدلُّ على معينٍ؛ لذا يرجح الباحث أن تُصنَف ضمن النَّكرات نظراً إلى الجانب الدلالي لهذه الأسماء وإن كانت تقوم ببعض وظائف المعارف، ولا بأس من تسميتها بالمعارف اللفظية، تبعاً لابن مالك والرضي.

وكذلك لا بدَّ من أن تُصنَف شمسٌ وقمرٌ وهالٌ ضمن المعارف تبعاً لعبد القاهر الجرجاني نظراً للجانب الدلالي لأنَّها تدلُّ على معينٍ، وإن كانت من حيث الشَّكْل تتبع النَّكرات، ولا بأس من تسميتها بالنَّكرات اللفظية.

5. للسياق ومقام الحال أثرٌ كبيرٌ في مسألة التَّعرِيف والتَّكير وتقاوِتِ رتب المعارف، فقد يصبح المفوق فائقاً في رتبة التَّعرِيف بمعونة السياق.

6. تعدُّ مسألة التَّعرِيف والتَّكير مسألة نسبية تختلفُ من شخصٍ لآخر، فقد تكون الكلمة معرفة لدى شخصٍ، نكرةٌ لدى آخر، ومعيار الحكم فيها سبقُ علم المخاطب.

7. يؤخذُ على البلاغيين في مسألة التَّعرِيف والتَّكير:

أ. أنَّهم تناولوا وظائف دلالات لغوية لا علاقَة لها بالبلاغة، مما جعل البحث البلاغي عندهم مصبوغاً بصبغة نحوية إلى حدٍ كبيرٍ.

ب. كثيرٌ مما ذكروه وظائف دلالات جزئية لا يمكن تعميمها، أو أن تكون قاعدة مقيسةٌ وخاصةً ما ذُكرَ في الاسم الموصول.

8. ما ذكره البلاغيون في دلالات المعرف بالإضافة لعلاقَة له بالتعريف؛ لأنَّها دلالات قائمة في المضاف إلى المعرف وكذلك المضاف إلى النَّكرات، ولا وجه لنسبة هذه الدلالات إلى التعريف.

٩. أصابَ البَلَاغِيُّونَ إِلَى حَدٍّ كَبِيرٍ فِي عَرْضِ دَلَالَاتِ التَّكِيرِ، وَهِيَ دَلَالَاتٌ بِلَاغِيَّةٌ لطِيفَةٌ ذَاتُ صَلَةٍ بِدَلَالَةِ التَّكِيرِ الْغُوَيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهَا تَحْدَدُ مِنْ خَلَلِ السِّيَاقِ، فَهِيَ كَامِنَةٌ فِي التَّكِيرِ، وَالسِّيَاقُ يَكْشِفُ عَنْهَا، لَذَا فَإِنَّهُ لَا وَجْهٌ لِإِنْكَارِ بَعْضِ الْبَاحِثِينَ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى الْبَلَاغِيِّينَ فِي هَذَا الْجَانِبِ.

١٠. لِتَّعْرِيفِ مَوْاضِعٍ لَا يَصْلُحُ لَهَا التَّكِيرُ، وَلِلتَّكِيرِ مَوْاضِعٍ لَا يَصْلُحُ لَهَا التَّعْرِيفُ، وَالْبَلِيجُ هُوَ الَّذِي يَسْتَخِدُ كُلًا فِي مَوْضِعِهِ الصَّحِيحِ.

١١. قَدْ يُنَكِّرُ الْبَلِيجُ الْمَعْرِفَةَ وَيَعْرُفُ النَّكَرَةَ لِدَلَالَاتٍ بِلَاغِيَّةٌ لطِيفَةٌ.

١٢. التَّفَتَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ إِلَى الدَّلَالَاتِ الْبِلَاغِيَّةِ الْلَّطِيفَةِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّكِيرِ مِنْ خَلَلِ تَعْرُضِهِمْ لِتَقْسِيرِ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَحْوِي مَعَارِفَ وَنَكَرَاتٍ اسْتَعْمَلَتْ اسْتَعْمَالًا بِلِيجًا لِدَلَالَاتٍ مُخْتَلِفةٍ.

## قائمة المصادر والمراجع

- ابن الأبرص، أبو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف الأستدي 25 ق.هـ.  
ديوانه، شرح وتحقيق حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي  
(1957). وأولاده — مصر.
- ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الموصلي 637هـ.(1939). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده — مصر.
- ابن الأحنة، العباس بن الأحنة بن الأسود الحنفي اليمامي 192هـ.(1993).  
ديوانه، شرح مجید طراد، دار الكتاب العربي — بيروت.
- الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الشافعى 905هـ.(2000).  
شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية — بيروت.
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى 900هـ.(1998). شرحه على ألفية ابن مالك، وضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف إميل بدیع یعقوب، دار الكتب العلمية — بيروت.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن أحمد 356هـ.(1994).  
الأغاني، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث، طبعة محققة على تسع نسخ مخطوطة ومصححة، دار إحياء التراث — بيروت.
- الأصمسي، أبو سعيد عبد الملك بن قریب بن عبد الملك 216هـ.(1993).  
الأصمسيات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف — مصر.
- الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الوائلـي 7هـ.(1950).  
ديوانه، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب — القاهرة.

- الأفوه الأودي، أبو ربيعة صلاءة بن عمرو بن مالك اليماني 54 ق.هـ.(1998).  
ديوانه، شرح وتحقيق محمد التونجي، دار صادر – بيروت.
- أمين، بكري شيخ.(1984). **البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم المعاني**،  
دار العلم للملائين – بيروت.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577 هـ.(1993).  
**أسرار العربية**، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد 577 هـ.(1998).  
**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковيين**، ومعه كتاب  
الانتصار من الإنصاف لمحمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية –  
بيروت.
- الإيجي، القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار 756 هـ.(1991).  
**الفوائد الغياثية في علوم البلاغة**، دراسة وتحقيق عاشق حسين، دار الكتاب  
المصري – القاهرة.
- البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد 786 هـ.(1983).  
**شرح التلخيص**، دراسة وتحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية،  
المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان – ليبيا.
- البحترى، الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي 284 هـ.(1994). ديوانه، شرح وتعليق  
محمد التونجي، دار الكتاب العربي – بيروت.
- البدري، علي.(1984). **بحث المطابقة لمقتضى الحال**، مطبعة السعادة –  
القاهرة.
- بدوي، أحمد أحمد.(1950). **من بلاغة القرآن**، دار نهضة مصر –  
القاهرة.
- ابن بُرْد، أبو معاذ بشار العقيلي 167 هـ.(1991). ديوانه، شرح وترتيب  
مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية – بيروت.
- بركات، إبراهيم إبراهيم.(1987). **الإبهام والمبهمات في النحو العربي**، دار الوفاء  
– المنصورة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر 1093هـ.(1998). خزانة الأدب ولب بباب لسان العرب، قدم له ووضع فهارسه محمد نبيل طريفى، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت.

التريري، أبو زكريا يحيى بن علي 502هـ.(د.ت). شرح ديوان الحماسة، عالم الكتب – بيروت.

ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف الأتابكي الرومي 874هـ.(1992). النجوم الظاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت.

التفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله 792هـ.(د.ت). مختصر المعاني، مطبعة عطايا – مصر.

التفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله 792هـ.(2001). المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوى، دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن ثابت، حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصارى 54هـ.(د.ت). ديوانه، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس – بيروت.

جبر، محمد عبد الله.(1983). الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف – بيروت. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد 471هـ.(1988). أسرار البلاغة، صححه وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية – بيروت.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد 471هـ.(1988). دليل الإعجاز في علم المعاني، صححه وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية – بيروت.

الجرجاني، محمد بن علي بن محمد 729هـ.(1982). الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، دار نهضة مصر – القاهرة.

الجندى، درويش.(د.ت). علم المعاني، دار نهضة مصر – القاهرة.

ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي 392هـ.(2003). **الخصائص**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي 392هـ.(1990). **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس، دار الأمل – الأردن.

ابن جني، أبوالفتح عثمان الموصلي 392هـ.(1966). **المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة.

ابن حجر، الحافظ أحمد بن علي العسقلاني 852هـ.(2000). **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، طبعة جديدة عن الطبعة التي حقق أصلها عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، ورقم أحاديثها وأبوابها محمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى – القاهرة.

الخطيئة، أبو مليكة جرول بن أوس العبسي 45هـ.(1987). **ديوانه برواية ابن السكينة**، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي – القاهرة.

الحموز، عبد الفتاح أحمد عبد الفتاح.(1984). **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، مكتبة الرشد – الرياض.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي 745هـ.(2001). **البحر المحيط**، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق زكريا عبد المجيد النوتبي وأحمد النجولي الجمل، قرظه عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية – بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي 745هـ.(1984). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق مصطفى أحمد النمس، د.م.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي 745هـ.(1988). **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتّالي، مؤسسة الرسالة – بيروت.

الحيدر اليماني، علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم 599هـ - 2002). كشف المشكل في النحو، تحقيق دراسة هادي مطر عطية الهاشمي، دار عمار – الأردن.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد 370هـ - 1985). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال – بيروت.

الحضرمي، الشيخ الأزهري محمد الشافعي. (1995). حاشيته على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح الشيخ محمد البقاعي، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر – بيروت.

الخنساء، تماضر بنت عمرو بن الحارت بن الشريد السلمية 24هـ - 1985). ديوانها، شرح وتحقيق عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية – بيروت.

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة 1230هـ - 2002). حاشيته على مختصر السعد، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية – بيروت.

الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر 827هـ - 1983). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، بساط – بيروت.

المنهوري، أبو المعارف شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم بن خيام المصري 1192هـ - 1931) شرح الجوهر المكنون، مطبعة محمد علي صبيح – مصر.

ابن الدمينة، عبد الله بن عبيد الله بن أحمد الخثعمي 130هـ - 1960). ديوانه، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة – القاهرة.

ابن ذُرِّيْح، قيس بن ذريح بن سنة الكناني مجنون لبني 68هـ - 2003). ديوانه، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المسطاوي، دار المعرفة – بيروت.

رؤبة، أبو محمد رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي 145هـ - 1979). مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه ولئيم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة – بيروت.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن 606 هـ.(1990).

**التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر – بيروت.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن 606 هـ.(1985).

**نهاية الإيجاز ودرایة الإعجاز**، تحقيق بكري شيخ أمين، دار العلم للملائين – بيروت.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل 502 هـ. (د.ت.)

**محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، مكتبة الحياة – بيروت.

ابن أبي الربيع، أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي

688 هـ.(1986). **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي – بيروت.

ابن أبي الربيع، أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي

688 هـ.(1985). **الملخص في ضبط قوانين العربية**، تحقيق ودراسة علي بن سلطان الحكمي، د.م.

ابن أبي ربيعة، أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة القرشي

93 هـ.(1992). **ديوانه**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فايز محمد، دار الكتاب العربي – بيروت.

أبو الرضا، سعد.(1988). **في البنية والدلالة**، منشأة المعارف – الإسكندرية.

الرضي، أبو الحسن رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي 686 هـ.(د.ت.)

**شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية – القاهرة.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي 384 هـ.(1982). **رسالة الحدود**،

تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.

ابن الرومي، علي بن العباس بن جريج 283 هـ.(1991). **ديوانه**، شرح وتحقيق

عبد الأمير منها، دار ومكتبة الهلال – بيروت.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي 379هـ.(1984). طبقات  
النحوين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف –  
القاهرة.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي النحوي 379هـ.(د.ت). الواضح في  
النحو، تحقيق عبد الكريم خليفة، الجامعة الأردنية – الأردن.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري 311هـ.(1986). إعراب القرآن، تحقيق  
ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية – بيروت.  
الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري 311هـ.(1988). معاني القرآن،  
شرح وتحقيق عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ.(1979).  
الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس – بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ.(1985). اللامات،  
تحقيق مازن المبارك، دار الفكر – دمشق.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي 337هـ.(1984).  
مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت –  
الكويت.

الزرκشي، الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله المصري 794هـ.(1972).  
البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة  
العصرية – بيروت.

الزمخشي، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ.(1982)  
ربيع الأول ونصول الأخبار، تحقيق سليم النعيمي، مطبعة  
العاني – بغداد.

الزمخشي، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ.(2001)  
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوایل في وجوه التأویل، تحقيق  
عبدالرزاق المهدی، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

الزمخشي، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي 538هـ.(2001). **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق محمد محمد عبد المقصود و حسن محمد عبد المقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري – القاهرة.

الزمكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري 651هـ.(1964). **التبیان فی علم البیان المطلع علی إعجاز القرآن**، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العانی – بغداد.

الزمكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري 651هـ.(1974). **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن**، تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العانی – بغداد.

السبكي، بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي 773هـ.(2001). **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي 316 هـ.(1988). **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت. السعران، محمود.(1963). **اللغة والمجتمع رأي ومنهج**، دار المعارف – الإسكندرية.

أبو السعود، القاضي محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي 982 هـ.(1999). إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وضع حواشيه عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية – بيروت.

السكاكى، الإمام أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي 626هـ.(1987). **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت.

أبو السبط، مروان بن سلمان بن يحيى بن أبي حفصة 182هـ.(1982). ديوانه، تحقيق حسين عطوان، دار المعارف - مصر.

السمين، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد الحلبـي 756هـ.(1986). الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.

السهيلـي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد 581هـ.(1984). نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم الـبـنـاـ، دار الاعتصام - القاهرة.

سيبوـيـهـ، أبو بـشـرـ عمـرـوـ بنـ عـثـمـانـ بنـ قـبـرـ الـحـارـثـيـ 180هـ.(1991). الـكتـابـ، تـحـقـيقـ وـشـرـحـ عـبدـ السـلـامـ مـحـمـدـ هـارـونـ، دـارـ الـجـيلـ - بيـرـوتـ.

الـسـيـدـ الشـرـيفـ، أبوـ الـحـسـنـ عـلـيـ بنـ مـحـمـدـ بنـ عـلـيـ الـجـرجـانـيـ 816هـ.(دـ.ـتـ.)ـ. التـعـرـيفـاتـ، دـارـ الشـؤـونـ التـقـاـفـيـةـالـعـامـةـ - بغدادـ.

الـسـيـوـطـيـ، أبوـ الـفـضـلـ جـالـ الدـيـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بنـ أـبـيـ بـكـرـ اـبـنـ مـحـمـدـ 911هـ.(2004). الإـتقـانـ فـيـ عـلـومـ الـقـرـآنـ، ضـبـطـهـ وـصـحـهـ وـخـرـجـ آـيـاتـهـ مـحـمـدـ سـالـمـ هـاشـمـ، دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـةـ - بيـرـوتـ.

الـسـيـوـطـيـ، أبوـ الـفـضـلـ جـالـ الدـيـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بنـ أـبـيـ بـكـرـ اـبـنـ مـحـمـدـ 911هـ.(1985). الـأـشـبـاهـ وـالـنـظـائـرـ فـيـ النـحـوـ، تـحـقـيقـ عـبـدـالـعـالـ سـالـمـ مـكـرـمـ، مـؤـسـسـةـ الرـسـالـةـ - بيـرـوتـ.

الـسـيـوـطـيـ، أبوـ الـفـضـلـ جـالـ الدـيـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بنـ أـبـيـ بـكـرـ اـبـنـ مـحـمـدـ 911هـ.(2000). الـبـهـجـةـ الـمـرـضـيـةـ، تـحـقـيقـ أـحـمـدـ إـبـرـاهـيمـ مـحـمـدـ عـلـيـ، مـؤـسـسـةـ الـكـتـبـ الـتـقـاـفـيـةـ - بيـرـوتـ.

الـسـيـوـطـيـ، أبوـ الـفـضـلـ جـالـ الدـيـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بنـ أـبـيـ بـكـرـ اـبـنـ مـحـمـدـ 911هـ.(1939). شـرـحـ عـقـودـ الـجـمـانـ فـيـ عـلـمـ الـمـعـانـيـ وـالـبـيـانـ، مـطـبـعـةـ مـصـطـفـىـ الـبـابـيـ الـحـلـبـيـ وـأـوـلـادـهـ - مصرـ.

الـسـيـوـطـيـ، أبوـ الـفـضـلـ جـالـ الدـيـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بنـ أـبـيـ بـكـرـ اـبـنـ مـحـمـدـ 911هـ.(1988). مـعـرـكـ الـأـقـرـانـ فـيـ إـعـجازـ الـقـرـآنـ، ضـبـطـهـ وـصـحـهـ وـكـتـبـ فـهـارـسـهـ أـحـمـدـ شـمـسـ الـدـيـنـ، دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـةـ - بيـرـوتـ.

السيوطى، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد 911هـ.(1975). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحث العلمية – الكويت.

الشافعى، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الهاشمى القرشى 204هـ.(1991). **ديوانه**، جمع وتحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربى – بيروت.

الشربىنى، زين الدين عبد الرحمن بن محمد المصرى 1014هـ.(1906). **فيض الفتاح على حواشى شرح تلخيص المفتاح**، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول – القاهرة.

الشريف الكوفي، أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد 539هـ.(2002). **البيان في شرح اللمع**، تحقيق ودراسة علاء الدين حموية، دار عمار – الأردن.

الشنقسطى، أحمد بن الأمين 1331هـ.(1981).  **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحث العلمية – الكويت.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعى 1206هـ.(1997). **حاشيته على شرح الأشمونى**، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت.

الصعیدي، عبد المتعال.(د.ت). **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجامیزت – القاهرة.

صفى الدين الحلى، عبد العزيز بن سرايا بن علي الطائى 750هـ.(2000). **ديوانه**، تحقيق محمد حور، دار الفارس للنشر والتوزيع – الأردن. الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى 168هـ.(1998). **المفضليات**، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقام بن أبي الأرقام – بيروت.

الطائى، أبو عدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطائى القحطانى، 46 ق.هـ.(1990). **ديوانه**، صنعة يحيى بن مدرك الطائى برواية هشام بن محمد الكلبى، تحقيق ودراسة عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي – القاهرة.

**طاشكُبْري زَادَه، أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل 968هـ. مفتاح السعادة**  
**ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1**  
**– 1985.**

ابن أبي طالب، الإمام علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب 40هـ.(د.ت.)  
ديوانه، جمع وترتيب عبد العزيز الكرم، المكتبة الثقافية – بيروت.

الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد 310هـ.(1992) **جامع البيان في تأویل القرآن**، دار الكتب العلمية – بيروت.

طبلا، حسن.(1999). **علم المعانى تأصيل وتقييم**، مكتبة الإيمان – المنصورة.  
الطبيبي، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله 743هـ.(1987). **التبيان في علم المعانى والبديع والبيان**، تحقيق هادى عطيّة مطر الهلالى، عالم الكتب – بيروت.

العباسى، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد 963هـ.(1974). **معاهد التصيص على شواهد التأكيد**، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت.

عبد الرحيم، عبد الجليل.(1981). **لغة القرآن الكريم**، مكتبة الرسالة الحديثة – الأردن.

عبد الرزاق، حسن إسماعيل.(1983). **النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق**، دار الطباعة المحمدية – الأزهر.

عبد الله، محمود فؤاد محمود.(1999). **أثر ظاهرة التعريف والتنكير في السياق اللغوي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت – الأردن.

العجاج، أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد السعدي التميمي 90هـ.(1997).  
ديوانه برواية وشرح الأصماعي، تحقيق سعدى ضاوى، دار صادر – بيروت.

العذري، جميل بن عبد الله بن معمر 82هـ.(1992). **ديوانه**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي – بيروت.

- العصام، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الحنفي 943هـ. (2001). **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، حققه وعلق عليه عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي 669هـ. (2003). **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق وضبط أنس بدبوبي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي 546هـ. (1993). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق عبد السلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني 769هـ. (2004). **شرحه على ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مراجعة محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية – بيروت.
- العكري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء الأزرجي 616هـ. (2001). **التبیان فی إعراب القرآن**، نسخة محققة بإشراف مكتب البحث والدراسات في دار الفكر – بيروت.
- العكري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء الأزرجي 616هـ. (1995). **الباب فی علل البناء والإعراب**، حقق الجزء الأول غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر – بيروت.
- العلوي، الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني 745هـ. (1982). **كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حفائق الإعجاز**، أشرف على مراجعته وضبطه وتدقيقه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية – بيروت.
- عونی، حامد. (1977). **المنهج الواضح للبلاغة**، مكتبة الجامعة الأزهرية – القاهرة.

عید، رجاء.(1988). **فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف** – الإسكندرية.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار 377 هـ.(1985). **المسائل الحلبيات**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم – دمشق.

الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي المكي الشافعي 972 هـ.(د.ت). **حدود النحو**، ضمن كتابان في حدود النحو دراسة وتحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل –الأردن.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد 207 هـ.(1980). **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد 175 هـ.(1986). **العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الشؤون الثقافية – بغداد.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي 110 هـ.(1960). **ديوانه**، دار صادر – بيروت.

الفیروزآبادی، مجد الدین محمد بن یعقوب بن محمد الشیرازی 817 هـ.(2000). **بصائر ذوی التميیز فی لطائف الکتاب العزیز**، تحقيق عبد العلیم الطحاوی، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة.

فيود، عبد الفتاح بسيوني.(2004). **علم المعانی دراسة بلاغية ونقديّة لمسائل المعانی**، مؤسسة المختار – القاهرة، ط 2 – 2004.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدینوری 276 هـ.(1989). **تلقین المتعلم من النحو**، تحقيق جمال عبد العاطي مخيم، مطبعة أبناء وهبه حسان – القاهرة.

ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد المقدسي 630 هـ.(1986). **ذم الموسوين**، تحقيق أبي الأشبال حسن بن أمين آل مندوه، الفاروق الحديثة – القاهرة.

القرشي، الشيخ عباس بن محمد بن عبد علي بن علي النجفي 1299 هـ.(1995). حماسته، تحقيق خير الدين محمود قبلاوي، وزارة الثقافة – دمشق.

القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر 793هـ - 1989).  
**الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق وتقديم، محمد عبد المنعم خفاجي،  
الشركة العالمية للكتاب - بيروت.

القزويني، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر 793هـ - 1932).  
**التلخيص في علوم البلاغة**، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتب  
العلمية - بيروت.

القطبي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف 624هـ - 1986). إنباه الرواة  
على أنباه النهاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر  
العربي - القاهرة.

- قلقيلية، عبده عبد العزيز. 1992). **البلاغة الاصطلاحية**، دار الفكر العربي -  
القاهرة.

القوجوبي، محيي الدين شيخ زاده محمد بن مصطفى الحنفي 951هـ - 1999).  
حاشيته على تفسير البيضاوي، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، دار  
الكتب العلمية - بيروت.

ابن كثير، أبو الفداء الحافظ إسماعيل بن عمر القرشي 774هـ - 1998). **تفسير القرآن العظيم**، قدم له عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار  
الفيحاء - دمشق.

الكرمانى، تاج القراء محمود بن حمزة بن نصر 505هـ - 2005). العنوان في  
النحو، تحقيق حازم سعيد البياتى ومنال صلاح الدين عزيز، دار البحث  
للدراسات الإسلامية - دبي.

الكفوبي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني 1094هـ - 1992). **الكليات**، قابله  
على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد  
المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.

لاشين، عبد الفتاح. 1983). **المعاني في ضوء أساليب القرآن**، المكتبة  
الأموية - القاهرة.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي 672هـ—(1990).
- شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المخthon، هجر للطباعة والنشر— مصر.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي 285هـ—(1966).
- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عصيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية — القاهرة—(1979).
- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين بن مرة الكندي الكوفي 354هـ—(1995).
- ديوانه بشرح العلامة اللغوي عبد الرحمن البرقوقي، حقق النصوص وهذبها وعلق حواشيه وقدم لها عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم — بيروت.
- المراغي، أحمد مصطفى 1371هـ—(2002). **علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع**، دار الكتب العلمية — بيروت.
- امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي 80 ق.هـ—(2000). ديوانه وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري 275هـ، دراسة وتحقيق أنور أبو سويف و محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ — الإمارات.
- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن 421هـ—(1991). شرح ديوان **الحماسة**، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل — بيروت.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري 261هـ—(2001). **صححه**، دار ابن الهيثم — القاهرة.
- مصطفى، إبراهيم.(1959). **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر — القاهرة.
- مطلوب، أحمد.(1980). **أساليب بلاغية**، وكالة المطبوعات — الكويت.
- المعربي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي 449هـ—(1990). **سقط الزند**، شرح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية — بيروت.

المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب 1128هـ-(2003).  
**مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، تحقيق خليل إبراهيم خليل، دار  
الكتب العلمية - بيروت.

المفتى، الحسن بن عثمان بن الحسين 1059هـ-(1989). خلاصة المعاني، تحقيق  
عبد القادر حسين، دار الاعتصام - القاهرة.

ابن مفرغ، يزيد بن زياد بن مفرغ بن ربعة الحميري 69هـ-(1982). ديوانه،  
جمع وتحقيق عبد القدس أبو صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت.  
ابن الملوح، قيس بن الملوح بن مزاحم العامري 68هـ-(1994). ديوانه، شرح  
وتحقيق رحاب عكاوي، دار الفكر العربي - بيروت.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنباري 711هـ-(2003). لسان العرب،  
تحقيق عامر أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب  
العلمية - بيروت.

ابن المنير، ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندرى 683هـ-(2001). الانتصاف  
فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال (ضمن حاشية الكشاف)، تحقيق عبد الرزاق  
المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أبو موسى، محمد محمد. (1988). **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري**  
وأثرها في الدراسات البلاغية، دار التضامن - القاهرة.

ابن ميادة، أبو شرحبيل الرماح بن أبىرد بن ثوبان الذبياني المري 149هـ-(1982).  
ديوانه، جمع وتحقيق حنا جميل حداد، مراجعة وإشراف قدرى الحكيم،  
مجمع اللغة العربية - دمشق.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم 518هـ-(1955). **مجمع الأمثال**،  
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار النصر - بيروت.

ابن ميمون، محمد بن المبارك بن محمد البغدادي 589هـ-(1999). **منتهى الطلب**  
من أشعار العرب، تحقيق سيدة حامد وزينب القوصي ومنير المدنى بإشراف  
ومراجعة حسين نصار، مطبعة دار الكتب - القاهرة.

ناجي، مجید عبد الحميد.(1984). **الأسس النفسية للأساليب البلاغية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت.

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي 686هـ-(2000). **شرحه على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي 686هـ-(2001). **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي 338هـ-(1988). **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت.

نحلة، محمود أحمد.(1999). **التعريف والتكيير بين الدلالة والشكل**، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة.

ابن ندبة، أبو خراشة خفاف بن عمير بن الحارت السلمي 20هـ-(1967). ديوانه جمع وتحقيق نوري حمودي القبسي، مطبعة المعارف – بغداد.

ابن النقيب، أبو عبد الله محمد بن سليمان البلخي 698هـ-(1995). **مقدمة تفسيره في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن**، كشف عنها وعلق حواشيه زكرياء سعيد علي، مكتبة الخانجي – القاهرة.

الهاشمي، السيد أحمد بن إبراهيم بن مصطفى 1362هـ-(2004). **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق وشرح محمد التونجي، مؤسسة المعارف – بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761هـ-(1998). **شرح شذور الذهب**، ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف يوسف هبود ومراجعة وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر – بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761هـ.(د.ت). شرح  
قطر الندى وبل الصدى، تحقيق ح.فاخوري بموازرة وفاء الباني، دار الجيل  
— بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761هـ.(1985).  
مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى ﴿إِن رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمار —الأردن.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري 761هـ.(1998). مقتني  
اللبيب عن كتب الأعaries، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،  
مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر — بيروت.

ابن وهب، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان الكاتب كان حياً 335هـ.  
(1967). البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخدية الحديثي،  
جامعة بغداد — بغداد.

اليشكري، سويد بن أبي كاهل بن حارثة 60هـ.(1972). ديوانه، جمع وتحقيق  
شاكر عاشور، مراجعة محمد جبار المعيد، دار الطباعة الحديثة —  
العراق.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي 643هـ.(2001). شرح  
المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إيميل بديع يعقوب، دار الكتب  
العلمية — بيروت.

الاسم: نوح عط الله فارس الصرايرة.

الكلية: الآداب.

التخصص: لغة عربية، (لغة).

السنة الدراسية: 2007

العنوان: (المملكة الأردنية الهاشمية — محافظة الكرك — لواء المزار

الجنوبي — بلدة مؤتة — شمال محطة المياه).

الهاتف الأرضي: 2370396 \_ 03

الهاتف النقال: 0788859286

البريد الإلكتروني: nooh\_sarairah@islamway.net

nooh\_sarairah@yahoo.com

